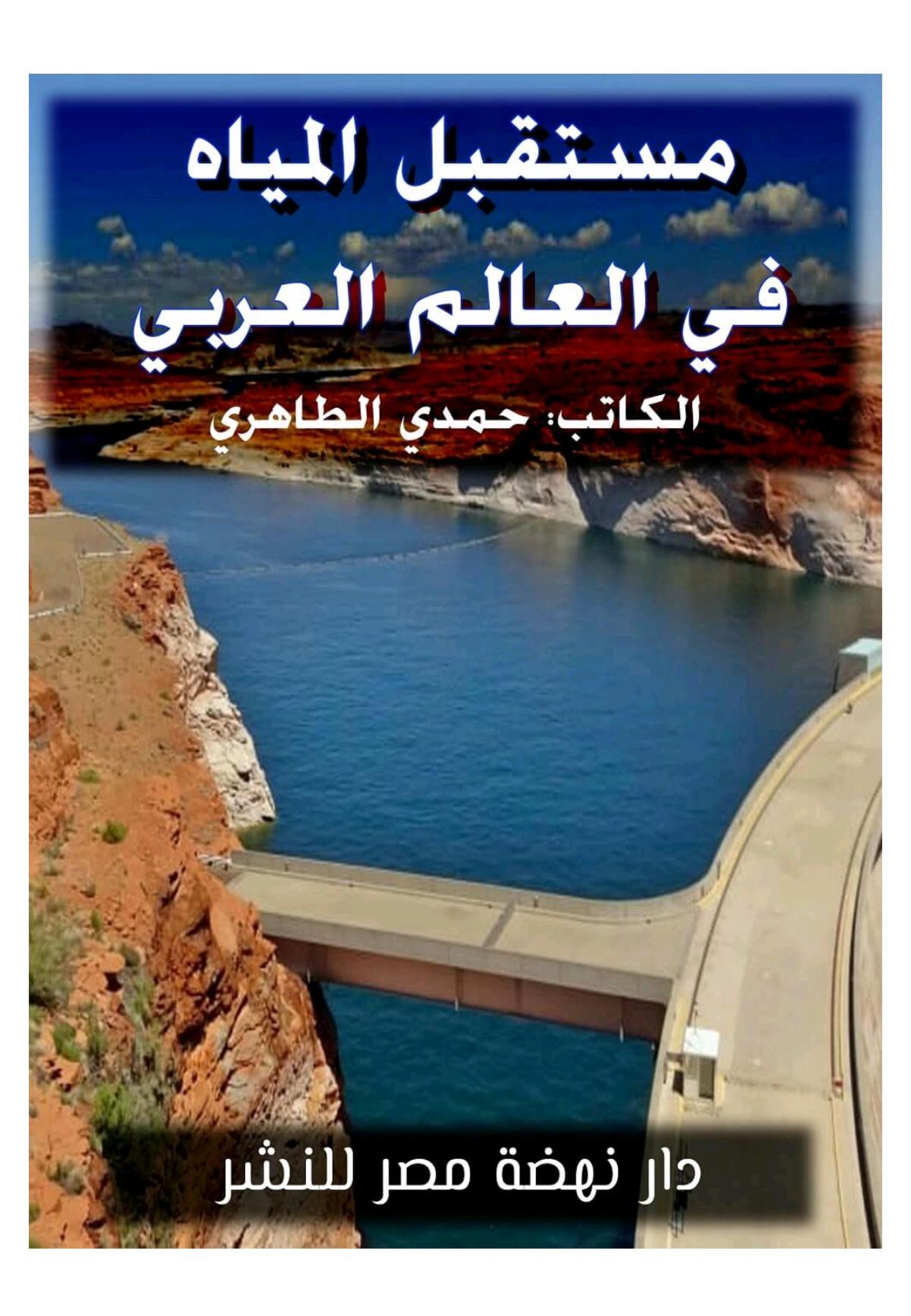

مستقبل المياه
في العالم العربي
الكاتب: حمدي الطاهري
دار نهضة مصر للنشر

مستقبل المياه

في العالم العربي

د. حمدي الطاهري



مستقبل المياه في العالم العربي

بقلم:

د. حمدي الطاهري

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم



تليفـون: 33466434 - 33472864 02

فاكــس: 33462576 02

الترقيم الدولي: 978-977-14-5487-8

رقم الإيداع: 2016/00000

طبعة: يناير 2017

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com

21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة

إهداء

إلى معالي الشيخ/ كمال أدهم

مع كل ما يمثله من

قيم عربية أصيلة..

أهدي هذا الكتاب.

دكتور/ حمدي الطاهري

مقدمة:

على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عامًا من العمل بين الدبلوماسية والسياسة،

كتبت العديد من المؤلفات، جميعها تقريبًا عن دول العالم العربي. وكان كتابي الأخير «العالم العربي من الخلافات إلى الوحدة» تتويجًا لهذه الأعمال، حيث قسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول : ويتناول معلومات عن كل دولة عربية جغرافيًّا، وتاريخيًّا، واقتصاديًّا، وسياسيًّا.

القسم الثاني : ويتناول الخلافات والمشاكل التي نشبت بين الدول العربية وغيرها من الدول. منها خلافات وجدت وسيلة للحل، ومنها خلافات ما زالت قائمة.

القسم الثالث : يتعرض للمحاولات الوحدوية أو محاولات التقارب بين الدول العربية وبعضها منذ مطلع القرن العشرين، وفي ظل الحكم العثماني وتحت ظروف الاستعمار البريطاني والفرنسي في النصف الأول من القرن العشرين.

وأعتقد أنني قدمت في كتاباتي عن العالم العربي حقائق عظيمة القدر، لا يشك إنسان أنها إضافة جديدة ومفيدة للمكتبة العربية.

واليوم.. نحن على مشارف القرن الحادي والعشرين الذي سوف يتميز بالكثير من الأحداث مثل زيادة عدد سكان العالم، ونقص الغذاء، وسيطرة التكنولوجيا التي مهما تقدمت في كافة المجالات بعيدًا عن الزراعة، فإنها لن تطعم مئات الملايين من الأفواه الجائعة التي تتزايد عامًا بعد عام.

والزراعة في حاجة إلى الماء، سواء عن طريق المطر، أو المياه الجوفية، أو الأنهار، وقد شاهدنا خلال عقود ثلاثة مضت أن المناخ في العالم بدأ يتغير، وبدأت كثير من الأراضي خاصة في إفريقيا تتصحر، وقل المطر وجدبت الأرض، ولم تعد صالحة للزراعة، وقضي على الماشية وعلى مئات الألوف من السكان.

والزيادة السكانية تتركز في العالم الثالث حيث تتضاءل الموارد، وحيث

الاعتماد الرئيسي على الزراعة، وقد شاهدنا ما حدث في إثيوبيا في الثمانينيات، ووسط إفريقيا وغربها حتى مصر، كانت على وشك المجاعة؛ نتيجة نقص الأمطار التي تسقط فوق هضبة الحبشة وتغذي نهر النيل؛ لولا وجود السد العالي الذي حماها لفترة سبع سنوات.

وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ (الأنبياء: 30)، فالماء إذن هو سر الوجود لكافة الكائنات البشرية، والحيوانية، والنباتية، ودونه ستنعدم الحياة فوق ظهر الأرض، ووفرة المياه لدى الدولة تساعدها على قوة اقتصادها وازدهاره، فتكون الزراعة ميسرة. ومن الممكن عن طريقها توليد الكهرباء التي تساعد على إقامة الصناعة... إلخ.

وقد تنجح التكنولوجيا في تحلية مياه البحر؛ ولكن التكلفة مهما قلَّت ستكون مانعًا وخاصة لدى الدول الفقيرة من التوسع في استخدامات المياه العذبة التي وهبها الله للبشر منحة دون مقابل.

وموضوع هذا الكتاب يعرض لمصادر المياه في الدول العربية، وأنواعها، واستخداماتها، ومدى وفرتها، ودراسة للأنهار المشتركة، والعلاقات السياسية بين الدول التي تجري فيها هذه الأنهار، واحتمالات المستقبل بالنسبة للوضع المائي لهذه الدول.

فقطرة الماء هبة من الله سبحانه، إذا منحها جادت الأرض وعاش البشر وجميع المخلوقات في خير ونعيم. وإذا منعها هلك الحرث والنسل.

ومصادر المياه الصالحة لاستمرار الحياة على ظهر الأرض ثلاثة ، أغزرها : الأمطار، ثم يتلوها الأنهار، وأخيرًا المياه الجوفية.

الباب الأول

... المياه ... الأنهار

أولًا : الماء

الماء عصب الحياة وسر بقائها ونمائها، وبدونه يتوقف نبضها بما يؤدي إلى هلاكها، ومن عليها من مخلوقات، ومنذ الأزل ارتبط نشوء الحضارات وارتقاؤها بتوافر الماء، فكانت الحضارة المصرية رهنًا بالنيل؛ لأنه هيأ الفرصة لوجود مجتمع زراعي وتجاري مستقل، وكذلك الحال في بلاد الرافدين (دجلة، والفرات) حيث ظهرت حضارات بابل والأشوريين وفارس.

الحيثيين والفينيقيين).

وفي الهند والصين حيث السند واليانجستي.

وفي أمريكا الجنوبية (الأمازون).

وفي أوربا (الراين والدانوب).

وفي أمريكا الشمالية (المسيسبي)، وحتى الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة كان بفضل الماء من خلال اكتشاف قوة البخار طاقة لتشغيل الآلة، ولم يضن الله على خلقه بالماء فأودعه في السماء وعلى سطح الأرض وفي باطنها، وإن ظلت الأنهار بمثابة الوعاء المأمون لما في الكون من ماء عذب.

ومقتضى الحال أن للأنهار منابع ومصاب يفصل بينها، كبداية ونهاية، مجرى طويل ممتد يصل أحيانًا إلى بضعة آلاف من الكيلومترات، حيث يقطع خلالها أقطارًا عدة داخل القارة الواحدة، وهذا أمر طبيعي وعادي؛ ولكن مستجدات السياسة قد جعلت من الماء سلاحًا، أو رأس الحربة للنزاعات التي تنذر بأخطار شتى، إن لم يتداركها المجتمع الدولي بالتعقل والحكمة، ومن ذلك مثلًا ما يتردد خلال هذه الآونة عن قيام تركيا بحجز مياه نهر الفرات ومنعها من الوصول إلى العراق وسوريا، كما تقوم إسرائيل منذ فترة باستنزاف نهر الليطاني جنوب لبنان، حين تقف على مشارفه بدعوة حماية أمنها.

وحقيقة الأمر نهب مياه ليست من حقها أملًا في استزراع النقب وشغله بالمهاجرين الوافدين إليها من الاتحاد السوفيتي، وتمارس دورًا خبيثًا بالتأثير على الحبشة لاستنفاد أو تبديد أكبر قدر من المياه التي تعتمد عليها مشروعات الري والتخزين في السودان ومصر. ومعنى هذا أن الماء لم يعد من عناصر الطبيعة الرخيصة المتوافرة؛ لذا فإن الجهود يجب أن تتوجه وبسرعة لترشيد الماء المستخدم في أغراض الزراعة، والحد من استهلاك المياه، ومضاعفة عدد الترع والقنوات وتعميقها، والتفكير بجدية في التخزين طويل المدى خلف

السدود والخزانات مع استغلال المنخفضات، حتى لا تتوقف خطط الزراعة بسبب ندرة الماء أو نضوبه، وتعطيل محطات الكهرباء المائية، وهي من أرخص مصادر توليد الطاقة. ويأتي نتيجة لمخططات عدوانية وأساليب استعمارية وعنصرية تستهدف الضغط والتهديد بالتحكم والتلاعب في الموارد المائية للدول النامية -والزراعية منها على وجه الخصوص- في محاولة احتواء السوق العالمية وتحريكها وفق هواها.

وإذا كنا نتغنى بما حققه العلم من طفرات في مجال التكنولوجيا، فإنه لا يزال عاجزًا عن تحلية ماء البحر بتكلفة اقتصادية مناسبة، وهذا يفرض تحديًا حضاريًّا يستحق أن توجه له جهود العلماء واستثمارات الأغنياء والمؤسسات في الدول الغنية والنامية على السواء لتفادي مخاطر الظمأ والموت عطشًا، ويبقى على العالم العربي بالذات أن ينتبه إلى المؤامرات حوله في هذا الميدان، وأن يأخذ حذره، وألا يقع في شرك بانصياع دولة وانقيادها لمن يُسوِّلون لها العبث بمقدرات أشقائهم وشركائهم في النهر، لما يعنيه ذلك من بداية مأساوية لمسلسل ماء ودماء.

وفي ذات الوقت فإن تعميم الاستفادة بمياه الصرف صار واردًا وواجبًا، وعلينا أن نتسلح بالبدائل، فذلك كفيل بسحق الضغوط لغياب تأثيرها أو عجزها عن إحداث رد الفعل المتوقع مع التعجيل بإبرام المواثيق وعرض الأمر على المنظمة الدولية لوقف أي اعتداء، وكفالة حق أبناء النهر الواحد للاستفادة بالماء طبقًا لحصص ومناسيب يتفق عليها بين الشركاء.

ولا شك أن الغذاء سيكون في قائمة قضايا ومشاكل القرن القادم بسبب ظاهرة التصحر وندرة الأرض الصالحة للزراعة مقرونة ببروز مشكلة الماء، والتي لا تتوقف على كيفية توزيع محصول مياه الأنهار، بل تتخطاها إلى تلوث البيئة أرضًا وفضاء، وأثر ذلك على المياه في مراحل تكوينه (سحب عوامل جوية أمطار أنهار) وذلك أجدر بالرعاية وأولى بالعناية قبل غيره من قضايا العلم والتقدم؛ لأنها تالية لهما في الأهمية، وتقبل التطوير والتبديل، على حين يظل

الماء هو الماء ولا بديل له ولا غنى عنه في أي مكان وزمان.

الماء والنفط:

اعتبارًا من عام 2000 ستصبح المياه في الشرق الأوسط سلعة استراتيجية أهميتها قد تتجاوز أهمية النفط. وتشير الدراسات العلمية الرصينة إلى أن مناطق الصراع المائي ستكون أربع مناطق، وتتناول أحواض أنهار: النيل، الفرات، الأردن، الليطاني.

وتحاول إسرائيل من اليوم الضغط على مصر عن طريق المساعدة في بناء سدود لإثيوبيا على مجرى النيل، وغايتها ابتزاز حصة من مياه النهر العظيم.

في نهاية الثمانينيات تصادف حدوث بعض الأحداث المائية، مثل:

1- إعلان تركيا في 1989/11/10 عزمها على حبس مياه نهر الفرات وتحويلها نحو سد أتاتورك لتسريع ملء بحيرة السد، وذلك لمدة شهر كامل اعتبارًا من 13 يناير 1990 حيث يتوقف خلاله جريان مياه النهر نحو سوريا والعراق.

وفي احتفال تدشين السد يوم 1991/1/18 أعلن الرئيس التركي تورغوت أوزال:

«أن مسائل المياه والإشكالات حولها ستكون خلال السنوات العشرين المقبلة من أهم مشكلات العصر الحديث. وأن تركيا تعمل منذ الآن من أجل المساهمة في تخفيف حدة هذه المشكلة؛ ولهذا تبذل الجهود من أجل تحقيق المشاريع المشتركة بين دول المنطقة مثل مد أنابيب النفط والغاز والماء أيضًا».

2- بدأت الصحف الإسرائيلية تلمح إلى أن فريقًا من المهندسين والخبراء الإسرائيليين يقومون بإجراء دراسات على التربة الإثيوبية للبحث في إمكانية بناء ثلاثة سدود هي الجزء الأساسي من مشروع كبير يهدف إلى: تطوير الزراعة، والري من خلال التحكم بمياه النيل الأزرق في منطقة بحيرة تانا، ونهر

آبار أحد روافد نهر النيل. وعلقت الصحف البريطانية على هذا الخبر بأن إقامة السدود الثلاثة سيضمن لإثيوبيا القدرة على التحكم في نهر النيل، علمًا بأن حوالي 85% من مياه هذا النهر مصدره إثيوبيا.

وقد تأكدت أخبار الصحف الإسرائيلية في إعلان وزير الري والموارد المائية في السودان في تصريح جاء فيه أن الحكومة الإثيوبية انتهت من إعداد دراسات لتشييد خزان على بحيرة (تانا) على النيل الأزرق بهدف تخزين 51 مليار متر مكعب من الماء. وأكد أن إسرائيل ستسهم في تنفيذ ثلاثة سدود في إثيوبيا مقابل ترحيل اليهود «الفلاشا» إلى إسرائيل.

3- في منتصف عام 1989م وفي «لوزان» بسويسرا خلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط، وكان من بين المشاركين في الندوة الرئيس السابق لجامعة تل أبيب البروفسور حاييم بن شاهار، وفي معرض حديث عن مجالات التعاون بين إسرائيل والدول العربية تقدم باقتراح مفاده: أن تقوم مصر بمنح إسرائيل حصة من مياه نهر النيل قدرها 1% من مياه النهر، وعرض البروفسور شاهار بتوسيع مشروع إنشاء أنابيب لنقل هذه الحصة عبر سيناء لاستخدامها في مشاريع التنمية الزراعية الإسرائيلية.

هذه الوقائع الثلاث ليست معزولة عن بعضها. والقاسم المشترك بينها جميعًا هو ما يمكن أن نسميه «حرب المياه» أو «الصراع على المياه في الشرق الأوسط» وهذا الصراع ليس جديدًا. ويكفي أن نتذكر أن مشروع السد العالي في مصر كان أحد الأسباب المباشرة لشن العدوان على مصر من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وأن الصراع على اقتسام مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية كان السبب المباشر لانعقاد أول مؤتمر قمة عربية، ولإنشاء مؤسسة القمة العربية. كذلك فإن إسرائيل لا تخفي أن أحد أسباب احتلالها لجنوب لبنان هو الحصول على مياه نهر الليطاني.

المياه في الشرق الأوسط هي إحدى أكبر المشكلات حساسية وخطورة، وإن لم

تكن الأكثر خطورة على المدى القريب أو البعيد. ووضع الدول العربية في هذا المجال هو على درجة كبيرة من الحرج، ذلك أن 67% من موارد المياه العربية ينبع من أرض غير عربية؛ كما جاء في دراسة أعدتها مؤسسة «تيم» للدراسات، وبالتالي فليس للدول العربية سيطرة مطلقة على هذه الموارد. وهذا الأمر يجعل العديد من خطط التنمية عرضة لتهديدات شتى وتحت رحمة إجراءات شبيهة بالإجراء التركي في حبس مياه نهر الفرات، ومن جهة ثانية تزداد حاجة المنطقة إلى المياه نتيجة للازدياد الهائل في عدد السكان، فمعظم دول المنطقة ضربت الرقم القياسي في زيادة عدد السكان متجاوزة نسبة 2%، وهذه الزيادة تجعل من الضروري زيادة مساحات الأراضي الزراعية المروية لتأمين حد أدنى من الاكتفاء الغذائي. والأراضي الزراعية تحتاج إلى الري وإلى مزيد من القدرة على التحكم في مصادر المياه، هذا بالإضافة إلى حاجة إسرائيل المستمرة من المياه خاصة بعد فتح باب هجرة اليهود السوفيت إليها.

وعلى ذلك فليس أمام دول المنطقة إلا أن تزيد باطراد إنتاجها الزراعي، وهذا يتطلب العثور على مصادر مياه إضافية، أو أن تتوصل إلى تحسين إنتاجها الزراعي باستخدام الكمية نفسها من الماء.

وما يزيد الوضع صعوبة هو أن العوامل الطبيعية كالتصحر والجفاف والسخونة المتزايدة للمناخ تجعل من غير الممكن زيادة مصادر المياه، على العكس فإن هذه المصادر تتراجع، فالأمطار لا تسقط بصورة منتظمة، والتغيرات المناخية يمكن أن تخفض كمية الأمطار. وفي هذا الصدد يرى العلماء أن أنماط ونسب هطول الأمطار في المنطقة العربية توزيعها يمكن أن يتأثر أكثر من أي شيء آخر من تغير المناخ العالمي. وطبقًا لإحدى الدراسات الموضوعة في الولايات المتحدة حول سخونة الجو يتوقع أن تنخفض كمية الأمطار في منطقة شبه الجزيرة العربية والعراق، وأجزاء من شمال إفريقية بنسبة 40%، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الدول العربية هي صحراوية أو شبه صحراوية، كما أنها عرضة للتصحر السريع.

وفي مصر تزحف الصحراء الغربية التي تحتل ثلثي مساحة البلاد بسرعة 15 كيلومترًا في السنة باتجاه دلتا النيل، كذلك تقدمت الصحراء بمسافة مائة كيلومتر تقريبًا نحو جنوب السودان بين عامي 1958، 1975م.

وهناك عوامل أخرى تزيد من تفاقم مشكلة المياه في الشرق الأوسط، وأبرزها سوء استخدام الموارد المتوافرة حاليًّا، واعتماد أنظمة ري غير سليمة، بالإفراط في استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية بشكل يؤدي إلى تلويث طبقات المياه الجوفية، الأمر الذي يخلق حالة من اختلال الضغط بين الآبار الجوفية والبحر، مما ينتج عنه تسرب مياه البحر إلى الطبقة الجوفية وارتفاع ملوحتها. وعندما تضخ المياه الجوفية المالحة وتستعمل في الري فإن الملح يترسب على التربة ويفسدها.

كل هذه العوامل تجعل من المياه واستخدام الموارد المائية قضية على درجة عالية من الخطورة إلى درجة يمكن معها القول إن الموارد المائية تلعب وستعلب دورًا أساسيًّا في تحديد سياسات دول منطقة الشرق الأوسط، يوازي أو يفوق الدور الذي يلعبه البترول، كما أن السيطرة على المياه ستكون أحد المؤثرات الهامة في موازين القوى الإقليمية اعتبارًا من العام 2000م.

ويحدد تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مناطق الصراع على المياه في الشرق الأوسط كالتالي: منطقة حوض النيل، وتضم أربع دول: مصر، وأوغندا، والسودان، وإثيوبيا، ومنطقة نهر الفرات وتضم تركيا وسوريا والعراق. ومنطقة نهر الأردن وخزانات الأمطار الأردنية، غير أنه يجب أن نضيف إلى هذه المناطق منطقة رابعة، وهي منطقة نهر الليطاني الذي تعمل إسرائيل على تنفيذ مطامعها القديمة فيه خصوصًا وأن المعلومات عن أشغال إسرائيل في هذا المجال أصبحت أكثر فأكثر دقة.

أبعاد أزمة المياه:

تتمثل خطورة قضية المياه في المنطقة العربية من إدراك الأبعاد التالية:

1- الأزمات المتفجرة حول قضية المياه، والظاهر أنها تقع دائمًا عند أطراف الوطن العربي، حيث كانت ولا تزال البوابة التي يأتي منها السلام أو الحرب نظرًا لطبيعتها الخاصة، وليس الأمر وقفًا على العلاقات المائية؛ بل غالبًا ما تتداخل فيه قضايا أخرى شائكة مثل الأقليات عرقية كانت أم دينية، فهي دائمًا مناطق متفجرة أو قابلة للانفجار في أية لحظة خاصة مع الإهمال العربي لمثل هذه القضايا عبر سنوات طويلة، والذي ولد بدوره مناخًا ملائمًا لنمو التمرد وإثارة المنازعات ضد الجسد العربي في الأقطار المتاخمة أو بالنسبة للوطن العربي كُلِّه.

وقد لعبت الجغرافيا بغير قصد على تعميق حدة الخطر القادم دومًا من الأطراف، عندما جعلت مصالح حيوية واقتصادية واستراتيجية تضغط بعنف على الأقطار العربية المتاخمة، فإذا بمنابع المياه ومجاريها تثير اشتباكًا في المصالح يفرض التفاهم والحوار في وقت صعب فيه هذا التفاهم أو الحوار؛ إما لأن الطرف الآخر يندرج تحت وصف العدو، وإما لأنه ينتمي إلى دائرة سياسية أخرى لها بعض المصالح المتناقضة مع مصالح العالم العربي، وربما كان ذلك هو الذي دفع الجانب العربي إلى تأجيل فتح ملف المياه إلى اللحظة المناسبة.

وعلى غير ما أراد العرب فإن الظروف تدفع بقوة إلى ضرورة التعامل الشجاع مع هذه القضية فلم يعد التأجيل نافعًا، ولا التهرب ممكنًا؛ لأنها مسألة تمس صميم الأمن القومي العربي، يكفي أن يتذكر العرب جيدًا أن ثلثي المياه العربية يأتي من هذه الأقطار المجاورة.

2- أن الدخول في مناقشة قضية المياه ربما يقود إلى ما لا يأمله الجانب العربي؛ حيث يفتح الموضوع على نطاق واسع ويدخله في دوائر كلها مزالق، فالأطراف الأخرى المتنازعة أو المتداخلة في القضية هي أطراف غير عربية، ومن ثم فإن الحوار معها يجعل الموضوع يخرج عن نطاق السيطرة العربية

وينقله إلى مفاهيم أخرى تولدت مع فترة الاستعمار مثل تعبير الشرق الأوسط. هذا التعبير يجعل للأطراف غير العربية حقًّا في توجيه ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي ذاته، وأول الأطراف السعيدة بهذا الاتجاه هو إسرائيل التي هي طرف في أزمة حادة من أزمات المياه، ولا يخفى أن لها أهدافها من تعزيز علاقاتها بإثيوبيا، حيث لا يستبعد أن تعمل على إفساد علاقة إثيوبيا بمصر بما يثير أزمة حول مياه نهر النيل، وإن كانت هي أقل الأزمات توقعًا للانفجار؛ لما لحوض النيل من قواعد واتفاقيات لتنظيم استغلال مياهه.

3- أن المياه أصبحت تشكل أزمة حقيقية من الناحية الاقتصادية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه العموم. فإسرائيل التي تتجه إليها معظم الأنظار كأبرز مصادر الخطر ستواجه مع حلول عام ألفين نقصًا في المياه يصل إلى 800 مليون متر مكعب في العام، وبما أن إسرائيل تستخدم 75% من المياه التي تستهلكها في الزراعة فإن الانخفاض الكبير المتوقع من المياه سيمس بالقطع إنتاجها الزراعي، ولذا فإنها بما عهد عنها من انتهاكات وتعديات صارخة على حقوق الآخرين ستفعل كل ما من شأنه أن يجنبها هذا الخطر ولو كان ما ستفعله يضر ضررًا بالغًا بالأطراف الأخرى.

معركة المياه:

يقول العقيد القذافي في حديث له : «أنا سعيد أن العرب بدءوا يدركون أن المعركة معركة مياه، وأن أهمية المياه لن تكون مقصورة علينا، لقد كنا ننادي بأن المعركة الراهنة معركة مياه بالدرجة الأولى، وكان العرب يتكلمون في معارك أخرى سياسية وعسكرية وفدائية، وقلت لهم: إن النشاط العسكري الإسرائيلي في هذه المنطقة هدفه السيطرة على المياه المحلية في هذه المنطقة، وحين يرد على ما يدعيه من غارات فدائية أو شيء من هذا القبيل فليس هذا هو القصد الحقيقي، هذه مجرد تعليلات لتحقيق القصد، والهدف الحقيقي هو السيطرة على مياه الليطاني ونهر الأردن واليرموك ونهر العاصي.

وهذه الأنهار هي الآن فعلًا تحت السيطرة الإسرائيلية، التي تستهدف تنفيذ المخطط الصهيوني الرامي إلى السيطرة على المياه المحلية العربية حتى يمكن استيعاب ملايين اليهود في هذه المنطقة العربية وإقامة إسرائيل الكبرى، وسوف يستمر هذا التقدم للإسرائيليين حتى يشمل الفرات والنيل، وهذا المخطط الإسرائيلي ألقيت عنه محاضرات في الجامعات الليبية.. وقلت لأبنائها: علينا أن نضع أعيينا على الوطن العربي وقضية المياه بالذات، فإنه ما من مياه محلية تنبع من المنطقة العربية إلَّا وادُّعِيَتْ السيطرة عليها من قبل إسرائيل، وقلت لهم: إن النيل ينبع من قلب إفريقيا، يمكن أن تتم السيطرة عليه من الحبشة، ومن أوغندا، ومن جنوب السودان، وبالفعل المحاولة جارية من جانب الإسرائيليين في أوغندا،ونذكر أنه في أيام أوبوتي كانت السيطرة الصهيونية قوية جدًّا على أوغندا، والهدف هو خنق مصر.

وقلت أيضًا في محاضراتي بالجامعات الليبية: إنهم يخشون من مصر مهما اعترفت به من سلام، فهم يدركون أن الخطر يأتي من مصر ولو بعد جيل، وبالتالي يريدون وضع أيديهم على منابع النيل، لكي يهددوا حياة المصريين، ومعنى هذا أن النيل الذي هو شريان الحياة في مصر والسودان، منبعه ليس بأيدينا، ولكن السيطرة عليه من خارج الوطن العربي، وأيضًا يمكن أن يكون نهرا دجلة والفرات اللذان يعيش عليهما العراق وسوريا ليسا بأيدينا، هما في يد تركيا، وتركيا قد تحتل من قوة معادية والمواقف تتغير، والآن بعد محاورات ظهرت مشكلة سد أتاتورك الذي حجب المياه عن سوريا والعراق، ويتضح فعلًا أن هذه الأنهار ليست بأيدينا؛ ظهور سد إثيوبيا وظهور مطامع الصهيونية في النيل، وظهور مشكلة جنوب السودان، كل هذا لكي يمسكوا منابع النيل.

الآن الإسرائيليون يضخون المياه ليل نهار إلى النقب من نهر الأردن، ويضخون الليطاني في بحيرة الحولة وطبرية، وأنا سألت الأردنيين فقالوا نحن غير قادرين على استغلال نهر الأردن، الإسرائيليون سيطروا عليه تمامًا، وأصبح الأردن غير مستفيد إطلاقًا من نهر الأردن، المعركة هي معركة مياه حقيقية،

والآن فقط بعد عشرين سنة أدرك العرب حقيقة المعركة، وبدأنا نحس بالمصير العربي الواحد.. الحمد لله، العقلية تغيرت الآن ولكني خائف من تعرض الواحات العربية للجفاف، سواء في الجزيرة العربية أو في جنوب مصر أو ليبيا أو السودان؛ لأنها يمكن أن تستنفد بسرعة خاصة إذا وجدت شركات أجنبية في هذه الواحات، فإنها يهمها بالطبع أن تكتسب في أسرع وقت، ولا يهمها المستقبل، ولهذا دعوت وزراء الزراعة العرب، حينما اجتمعوا في ليبيا، للحفاظ على الواحات العربية كلها وضرورة إدخال نظام الري بالمروحة الكهربائية وإيقاف استخدام المحركات، وأهمية منع الإقطاع والشركات الأجنبية من الوجود في الواحات، لماذا؟ لمنع التحكم في مجموعة مزارع ببئر واحدة.

قطرة الماء في التسعينيات:

في إثيوبيا حدث كثير من فترات الجفاف في سنوات سابقة، وكان الأهالي ينتقلون من مكان إلى آخر حيث الماء متوافر. ولكن الحالة تجسمت في الوقت الحاضر بعد زيادة عدد السكان، وقد حدث مثل هذا الجفاف في عصور سابقة في مصر حتى بلغت المعاناة أيام الخليفة المستنصر وأكل الناس القطط والكلاب.

تذكر التقارير بين حين وآخر أن إثيوبيا تخطط لإقامة 33 مشروعًا على أنهار النيل الأزرق، والسوباط، وعطبرة لكي تحصل في المستقبل على نحو 7 مليارات متر مكعب في السنة من المياه.

إن ما يحدث الآن بالنسبة لإقامة مشروعات على نهر «فنشا» على النيل الأزرق ليوفر لإثيوبيا ربع أو ثلث مليار متر مكعب من الماء كل سنة، كما أن هناك مشروع إنشاء خزان عند (مدخل) بحيرة تانا سوف يرفع منسوب البحيرة بمقدار 10 أمتار كاملة، ولما كان المتر الواحد منها يعطي كل سنة 3 مليارات متر مكعب من الماء، فإن هذا يعني أنه يوفر 35 مليار متر مكعب داخل البحيرات تقسم بين الدول الثلاث: إثيوبيا والسودان ومصر، ولكن هذا

المشروع لا يقابل بحماس من إثيوبيا، ومن المعلوم أن بحيرة تانا هي من أصغر بحيرات منابع النيل، ولا تزيد مساحتها على 3000 كيلومتر مربع، وهي تقع على منسوب نحو 1800م وهي تغذي النيل الأزرق بتصرف سنوي متوسطه 3.8 مليار متر مكعب طوال العام، وبتذبذب منسوب البحيرة طوال العام بنحو 1.60 متر، ولذا يتحتم لرفع منسوب البحيرة عشرة أمتار حجز مياه الأمطار عشر سنين متوالية دون أن يصرف منها نقطة ماء واحدة للنيل الأزرق دون عمل أي حساب للفاقد من التبخير والتسرب.

وإذا أرادت كل دولة الانتفاع بعشرة مليارات في السنة الواحدة؛ أي تفريغ بحيرة تانا دفعة واحدة، وهذا أمر غير ممكن فنيًّا وهيدرولوجيًّا، فلا بد من انتظار عشر سنوات أخرى لملء السد إذا تم تفريغه. ولكن بداهة يمكن سحب مليار واحد لكل من الدول الثلاث كل عام، وبهذا لا يصح القول بأن الخزان يعوِّض ما يفقده السد العالي بسبب عاملي التبَخُّر والتسرب كل عام، والمعروف أنهما يتغيران نقصًا وزيادة حسب مناسيب البحيرة. علمًا أنه مهما كان وضع التخزين في تانا فإنه سيكون على حساب المياه التي ترد للسد العالي، وعندئذ لا داعي للتفكير في عمل مثل هذه الخزانات بهذا الشكل.

ويبدو أن كل هذه المفارقات جاءت بسبب عدم معرفة حجم وتصرفات بحيرة تانا وطبوغرافية المنطقة؛ إذ تتراوح تصرفات تلك البحيرة ما بين 3.280 و4.493 مليار متر مكعب سنويًّا. ومع ذلك فإنه إذا أمكن نظريًّا إنشاء سد تانا بذلك التقدير، فمعنى هذا أن زمام التحكم في مياه النهر سيكون في يد دولة أخرى. أما ما يثار عن مشروع فروع «قنشا» من حيث إنه يحجز كما قيل من ربع إلى نصف مليار متر مكعب فإنه ولا شك سيؤثر ولو بشكل بسيط على حصة مصر.

وفي سجلات وزارة الأشغال مشاريع كثيرة قتلت فحصًا ودراسة، وذلك لزيادة حصيلة مصر من مياه النيل، ولا يمكن أن تأتي هذه الزيادة إلا عن طريق واحد وهو زيادة الوارد من المياه إلى أسوان من أعالي النيل وهضبة إثيوبيا، أما عن

حق مصر المكتسب وهو 5.55 مليار متر مكعب فإن مصر لها مطلق الحرية والسيادة في استخدام هذه المياه بالطريقة التي تراها تبعًا لنوعية التربة والمحاصيل، وتبعًا لمتطلبات المناخ وزيادة السكان وغيرها كثير، وتبعًا لمصادر المياه التي تأتي بها الأمطار أو تبعًا للمياه الجوفية، ومعلوم أن النهر يفقد عشرات المليارات من الأمتار المكعبة من المياه في مستنقعات أو أحراش المنطقة الاستوائية والسوباط في إثيوبيا. إذن فالتركيز على زيادة الموارد لا بد أن ينحصر في هذه المناطق. وقناة جونجلي مضى عليها عشرون سنة منذ بدء تنفيذها ولما تنته.

فالأمطار التي تسقط على المنطقة الاستوائية تبلغ نحو 174 مليار متر مكعب سنويًّا في المتوسط، بيانها كالآتي:

على منطقة بحيرة فيكتوريا	100	مليار متر مكعب سنويًّا
على منطقة بحيرة كيوجا	8	مليارات متر مكعب سنويًّا
على منطقة بحيرة ألبرت	4	مليارات متر مكعب سنويًّا
على منطقة السدود	30	مليار متر مكعب سنويًّا
على منطقة بحر الغزال	15	مليار متر مكعب سنويًّا
على منطقة بحر السوباط	17	مليار متر مكعب سنويًّا
المجموع	**174**	**مليار متر مكعب سنويًّا**

وحصيلتها في المتوسط عند أسوان 60 مليار متر مكعب، إذن؛ فمن الصواب أن نسرع لنولي وجوهنا نحو تقليل الفواقد الهائلة في أعالي النهر لزيادة الموارد المائية دون أن يؤثر ذلك على البيئة، كما يجب ألا نستهين بما يسحبه المنتفعون من مياه النهر مهما قلت كمياته.

ثانيًا: الأنهار

الأنهار ظاهرة طبيعية تلعب دورًا رئيسيًّا في تطور الدولة اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا، وقد اتخذت الأنهار في العصور القديمة حدودًا بين الدول نظرًا لأنها عنصر طبيعي ثابت لا يتغير، بالإضافة إلى أن هناك أنهارًا كبرى تعتبر دفاعات طبيعية للدول التي تقع عليها أحد شاطئيها.

والأنهار منذ قديم الزمان تعتبر من عوامل الربط بين الدول نظرًا لاستخدامها وسيلة للانتقال، كما أن جريان الأنهار مصدر للطاقة، بالإضافة إلى أنها مصدر رئيسي للري، ونظرًا لأهمية الأنهار في العصور الحديثة وما طرأ من نزاعات إقليمية حولها خاصة إذا كان مجرى النهر يخترق أكثر من دولة؛ فقد اهتم القانون الدولي بها.

الأنهار الدولية:

كانت الأنهار ولا تزال تثير اهتمام الإنسان وتقدم له الكثير من معطيات الخير ووسائل الحياة، وهي والجبال تعتبر أهم مظاهر الأرض الثابتة، وإن كان بعض التغير قد يصيب كثيرًا من الأنهار سواء بفعل الطبيعة أو الإنسان. وللأنهار جوانب متناقضة، منها السلبي ونخص بالذكر الفيضانات المدمرة، ومنها الإيجابي الذي يتمثل في إرساباتها الغنية ومياه الري المستمدة منها للزراعة، وكذلك كانت الأنهار وما تزال توفر أسباب النقل والمواصلات الطويلة. وهذا فضلًا عن أن كثيرًا من الحضارات والوحدات السياسية المبكرة قد نشأت ونمت حول ضفاف الأنهار.

وفي الخرائط القديمة كانت الأنهار تظهر بدرجة لا بأس بها من الدقة، وكان إذا أريد اتخاذ ظاهرة طبيعية كحد سياسي لم يكن هناك أفضل من مجاري الأنهار لأداء هذا الغرض، ولهذا فإن معظم الحدود السياسية التي ظهرت قديمًا وخاصة بين دول أوربا كانت حدودًا نهرية، إذ من المعتمد أنه لا يمكن أن يكون هناك خلاف حولها، وعلى العكس من وجهة النظر هذه كانت وجهة نظر أخرى تنادي بوحدة حوض النهر وترفض تجزئته بين الدول أو وحدات سياسية

مختلفة.

فمن المعروف والمسلَّم به أن شبكة الروافد والفروع المتصلة بالنهر بالإضافة إلى النهر الرئيسي نفسه تشكل إحدى الروابط القوية التي تعمل على توحيد أجزاء حوض النهر طبيعيًّا وبشريًّا واقتصاديًّا، وأن هذه المجاري المائية بالنسبة للحوض أشبه بشرايين الجسم وأوردته من حيث إنها توفر له أسباب الحياة والوحدة لجميع الأعضاء التي تنظمها. وهذه النظرية ليست خيالية فيما يبدو؛ إذ يكفي أن نذكر على سبيل المثال أهمية نهر النيل وروافده بالنسبة لمصر والسودان سواء في الري أو النقل منذ أقدم العصور، وهناك أربعة أغراض لاستغلال الأنهار تعتبر ذات أهمية خاصة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية للأنهار.

الغرض الأول : استخدام الأنهار كحدود، وهي من هذه الناحية لا تحقق الغاية المنشودة، نظرًا لأن الدولة تتطلع دائمًا إلى حدود آمنة ودائمة ومستقرة غير متغيرة، والأنهار في الوقت الحاضر لا يمكن أن تقوم بدور الحدود، بل إنها أصلح لأن تكون أداة وصل لا أداة فصل.

الغرض الثاني : استغلال الأنهار في بعض جهات العالم كمصدر للماء من أجل الري والاستهلاك منذ أقدم العصور.

الغرض الثالث : تسخير الأنهار للملاحة. وفي كثير من الحالات يكون النهر صالحًا للملاحة في حالته الطبيعية، ولكن تطور حجم السفن النهرية والحاجة إلى استقرار الملاحة على مدار السنة وضرورة الاحتفاظ بعمق ملائم للماء في النهر، هذا كله يحتم ضرورة تنظيم جريان النهر وبناء الأهوسة والقنوات الجانبية.

الغرض الرابع : وهو غرض مستحدث يتمثل في استخدام الأنهار في بعض العمليات الصناعية كتوليد الطاقة في مناطق المساقط المائية، وتبريد المولدات الكهربائية، وكثير من المياه المستخدمة في الأغراض الصناعية يعود

مرة أخرى إلى النهر، ولكن بعد أن يصبح ملوثًا بالمواد الكيميائية التي اتصل بها والتي تنتقل إلى النهر وتختلط بالتيار حتى المصب. وكثيرًا ما يؤدي هذا التلوث إلى تسمم الماء وقتل الأسماك والإضرار بالصحة العامة.

وفضلًا عن هذه الأغراض الرئيسية فقد استخدم الإنسان الأنهار زمنًا طويلًا في التخلص من المواد غير المرغوب فيها كصرف المجاري، وكان هذا يتسبب في حدوث أخطاء صحية جسيمة وخاصة في مناطق الكثافة السكانية العالية. وفي الفترات الأخيرة أصبحت المواد الكيميائية والفاسدة والمياه الساخنة المتخلفة من أجهزة التبريد في المولدات والنفايات الجامدة، تلقى في الأنهار فتؤثر في درجة صلاحية مياهها لأغراض الشرب والري والصيد. وكان من نتيجة ذلك أن اتخذت بعض الدول منفردة عدة علاجات لمنع تلوث الأنهار، وأما في الإطار الدولي فلا يزال التحكم في هذه المشكلات أمرًا صعبًا، وحوض النهر يشكل وحدة وظيفية يتأثر أدناه بأعلاه، فالفيضانات تبدأ في أعالي الروافد ولكنها عادة تُلحق الدمار بالسهول الدنيا ومناطق الدالات المأهولة بالسكان، كذلك يجرف النهر الرواسب من التلال والمرتفعات القريبة من المنابع، ثم يرسبها في الجزء السهل من الوادي فيؤدي ذلك إلى اختناق مجرى النهر وبالتالي يزيد من خطر الفيضان، ولهذا فإن التحكم في الأنهار ينبغي أن يبدأ في المجاري العليا.

ولو كانت مشكلة تنظيم واستخدام الأنهار مشكلة قومية داخلية تمامًا لهان الأمر، وما كانت ملحة في موضوعات الجغرافيا السياسية، ولكن هذه المشكلة في أكثر حالاتها تمثل مشكلة دولية في المقام الأول لأنها تهم دولًا عديدة، نظرًا لأن كثيرًا من أحواض الأنهار الكبرى تتقاسمه دولتان أو أكثر، ولذا فإن حل هذه المشكلات جميعًا سواء ما يتصل منها بالملاحة أو تقسيم المياه أو ضبط جريان النهر وتنظيمه أو مكافحة التلوث فيه، لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون الكامل والجهد المشترك بين دول الحوض، إلا أنه من الملاحظ أن الاتفاقات بين الدول بشأن الملاحة في الأنهار المشتركة كانت دائمًا هي أسهل

أنواع الاتفاقات التي أمكن الوصول إليها حتى الآن، ربما لأن استخدام النهر في هذا الغرض لن يزيد منه شيئًا، كما أنه لن يكون موضع مساومة. أما الاتفاقات الدولية بشأن تقسيم المياه من أجل الري أو لأي غرض آخر، فكانت وما زالت أمرًا يصعب تحقيقه، ولا يقل صعوبة عنها تلك الاتفاقية الخاصة بمكافحة تلوث مياه الأنهار التي هي جزء من مكافحة تلوث البيئة.

الملاحة في الأنهار الدولية:

منذ أقدم عصور التاريخ البشري كانت الأنهار تستخدم في نقل السلع ذات الوزن أو الحجم الكبير. وقد شهدت أنهار النيل ودجلة والفرات والسند والجانج وأنهار الصين أولى المحاولات الإنسانية لاستخدام الأنهار في الملاحة، ونظرًا لما للملاحة النهرية من مزايا تفوق الطرق البرية، فقد نشأ عدد من الاتفاقات الدولية بشأن الملاحة في الأنهار المشتركة وكان أهمها ما تم في مؤتمر فيينا.

مؤتمر فيينا:

وضع مؤتمر فيينا الذي انعقد عام 1814 لاستعادة السلام في أوربا عقب حروب نابليون لأول مرة صيغة عامة لحرية الملاحة في الأنهار الدولية، فقد تضمن القرار الأخير لمؤتمر فيينا المادتين التاليتين:

مادة 108: إن الدول التي يفصل بين أراضيها أو يعتبرها نفس النهر الملاحي مدعوة لكي تنظم باتفاقات مشتركة كل ما يتعلق بالملاحة فيه. ولتحقيق ذلك عليها أن تعين ممثلين عنها يجتمعون خلال ستة أشهر من انتهاء المؤتمر لعقد معاهدات للملاحة وفق المبادئ التالية:

مادة 109: إن الملاحة في الأنهار المشار إليها في المادة السابقة سوف تكون حرة تامة على طول مجاريها في المنطقة التي تصلح فيها للملاحة حتى المصب ولا يمنع استخدامها على أحد طالما كان ذلك لغرض تجاري.

وقد طبقت هذه التدابير على أنهار الشلد والميز والراين وروافدها، ولكنها لم

تطبق على نهر الدانوب حتى سنة 1856م. ولا على أنهار وسط إفريقيا حتى سنة 1885م وحتى بعد الحرب العالمية الأولى بالنسبة لبقية أنهار العالم.

الملاحة في شط العرب:

في سنة 1847م اتفقت فارس (إيران) وتركيا (التي كانت تضم العراق وقتئذ) على الاستخدام المشترك لنهر شط العرب. ولكن هذا لم يمنع قيام المنازعات بين إيران والعراق في السنوات الأخيرة عندما أصبح لشط العرب أهمية متزايدة في نقل البترول وسير الناقلات، وبعد أن أنشئت على الجانب الإيراني كثير من معامل التكرير، وقد زاد في تعقد المشكلة أن الحد الدولي بين إيران والعراق لم يكن يسير في وسط النهر ولكنه يتاخم الشاطئ الإيراني في شط العرب بحيث يقع مجرى النهر كله في الأرض العراقية. (وفي عام 1974م) تم الاتفاق بين الدولتين إيران والعراق على اقتسام مجرى شط العرب بحيث يسير الحد وسط النهر وبالتالي أصبحت حقوق الملاحة فيه أمرًا مقررًا للدولتين.

وهكذا نرى أنه في أثناء القرن التاسع افتُتِحت كثير من الأنهار الدولية لملاحة السفن من جميع الدول؛ حتى أصبحت الظاهرة هي القاعدة العامة، وهي أن أي نهر تشترك فيه دولتان أو أكثر فإن من حق جميع الدول أن تستخدمه في الملاحة في وقت السلم.

وتدور النقطة الجوهرية بالنسبة للأنهار الدولية حول ما إذا كانت هناك أغراض دولية في حالة عدم وجود وفاق دولي تنظم استخدامات تلك الأنهار، وتحكم العلاقة بين الدول المستخدمة لها، وتختلف آراء فقهاء القانون الدولي المعاصر في مجال الأنهار الدولية ذات الاستخدامات الاقتصادية حول المبادئ التي تحكم استخدامات تلك الأنهار، ويمكن أن تلخص تلك الاتجاهات طبقًا للنظرية الإسلامية بشأن هذه المبادئ فيما يلي:

1- إن استقلال الدول إنما يكشف عن ذاته في استخدام مياه الأنهار استخدامًا

حرًّا انفراديًّا إلى أكمل حد، وهذا مؤداه أن الدولة تملك أن تستهلك مياه النهر كاملة، وأن تستخدمها كما يحلو لها دون قيد، وتلك نظرية ترفضها المفاهيم الإسلامية، لأنها نظرية فوضوية بما تقرره من حقوق خاصة لكل دولة على حدة على مياه النهر، أما النظرية الإسلامية فتنطلق من قول الرسول ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار».

2- نظرية التكامل الإقليمي المطلق، فهي تنظر إلى النهر على أنه وحدة إقليمية لا تجزئها الحدود السياسية وتفرض على الدول الشاطئية التزامًا بأن تمتنع عن تغيير الظروف الطبيعية لجريان النهر، وذلك كي لا تتحكم دولة واحدة من الدول الشاطئية في مجرى النهر، وتتفق تلك النظرية مع روح النظرية الإسلامية، بيد أنها تختلف عنها في أن التكامل عندها يشمل النهر مجرًى ومياهًا، أما التكامل في النظرية الإسلامية فهو تكامل في المياه فحسب، فالمجرى يظل لسيادة الدولة المعنية وجزءًا من إقليمها الثابت. والواقع أن هذه النظرية تحابي دول النهر السفلى بالنسبة للإشراف على النهر ودوله العليا بالنسبة للملاحة، في حين أنها تتصور أنها تحقق المساواة بينهما.

3- **نظرية الملكية المشتركة** : ويستمد أصحاب هذه النظرية سندهم من سُنن الطبيعة، ومؤداها أن النهر الذي يجري في أقاليم عدة دول يعتبر ملكًا مشتركًا بينها، فالنهر مجرى طبيعي يضفي - بجانب تسهيلات الملاحة - حقوقًا ومزايا تبعية، مثل: الصيد، واستخدام المياه للري، أو استخراج الطاقة.

ومن ثم فلا تملك دولة من الدول الشاطئية أن تحرم باقي الدول من هذه الحقوق والمزايا، فَمِنَحُ الطبيعة هي لخير الإنسانية، وليس لدولة أن تمارس حقوقها على نحو يحرم الدول الأخرى من حقوق معادلة. وهذه النظرية هي التي تتفق مع منظور ومفهوم النظرية الإسلامية، والأخذ بهذه النظرية يحتاج طبقًا لقواعد القانون الدولي المعاصر إلى إبرام اتفاقية بين الدول المعنية، ولكنه لا يحتاج إلى ذلك في مفهوم النظرية الإسلامية.

وإذا أردنا أن نطور أحكام استخدام هذه الأنهار من المستوى الوطني إلى الصعيد الدولي فإن للدول الشاطئية أن تقسم الانتفاع بمياه الأنهار بنسبة ما لها من مصلحة. وهذا التقسيم يكون إما بالزمن؛ بحيث تأخذ كل دولة أيامًا محددة (وهذا للدول المتقابلة)، وإما بالعداد بأن تأخذ كل دولة أمتارًا مكعبة من المياه معلومة المقدار، أو ما يشبه ذلك من وسائل التقسيم المختلفة (وهذا أنسب للدول المتتابعة).

وجدير بالذكر أن الاستخدامات الاقتصادية غير الملاحية هي التي شغلت بال الفقهاء المسلمين القدامى حتى إنهم كانوا يفسرون آيات القرآن الكريم المتعلقة بالأنهار من هذا المنطلق، لأن الملاحة النهرية أمر عرفته الدولة الإسلامية، وكان يجري في بعض أقاليمها، وأضرب مثلًا لذلك بالآية الكريمة: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا ﴾ وابن كثير يفسر تلك الآية من زاوية المنافع الاقتصادية غير الملاحية، يقول(1): « وجعل فيها أنهارًا تجري من مكان إلى مكان آخر رزقًا للعباد، ينبع في موضع وهو رزق لأهل موضع آخر فيقطع البقاع والبراري والقفار ويخترق الجبال فيصل إلى البلد الذي سخر لأهله». وفي تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ﴾ يقول ابن كثير أيضًا: «أجرى فيها الأنهار والجداول والعيون لسقي ما جعل منها من الثمرات المختلفة الألوان والأشكال والطيور والروائح».

وإذا كان الفقه التقليدي قد اهتم بالاستخدامات المتعلقة بالزراعة وما إلى ذلك، فإن مرجع ذلك إلى أنها كانت هي الاستخدامات الاقتصادية المعروفة وقتئذ، ولذا فإن هذا لا يطبق علينا اليوم والقياس فيه يكون على المبدأ أصلًا، إن الفقه الإسلامي كان سبَّاقًا في تقرير نظرية الملكية المشتركة بالنسبة للأنهار الدولية، فهذا مثلًا أبو يوسف يقول: «إن للناس أن يستقوا من النهر الكبير (والكبير هنا يبدو أنه تعبير مقابل للدولي في عصرنا) ويسقون الشفة والحافر والخُف وليس لأحد أن يمنع، ولكل قوم شرب أرضهم ونخلهم وشجرهم ولا يُحبس الماء عن أحد»، وفي حديث عن الرسول ﷺ رواه الإمام أحمد: « **لا يمنعن**

أحدكم الماء مخافة الكلأ ».

ويقول أبو يوسف أيضًا : «الفرات ودجلة يسقي منها من شاء وتمر فيهما السفن ولا يكون فيها شفعاء ليس كهيئتهم في الشرب».

إن الأحكام السالفة تفترض أن مياه النهر من الارتفاع بحيث يمكن استخدامها الاستخدام الاقتصادي المرغوب دون حبس، فما القول لو استغل ماء النهر وكان لا يعلو للشرب أو لغيره من الاستخدامات الاقتصادية الأخرى إلا بحبسه.

يقول صاحب الأحكام السلطانية : « إن للأول من أهل هذا النهر أن يبتدئ بسقي أرضه حتى يكتفي منه ويرتوي ، ثم يحبسه من يليه حتى يكون آخرهم حبسًا »، وهذا يعني أن الأولوية هي أعلى النهر وأن الدولة أسفل النهر هي آخر الدول حبسًا للنهر. وهذا القول يكرره كثير من فقهاء القانون الدولي المعاصر وفي مقدمتهم «فاتيل»؛ حيث يرى أن النهر محمَّل بحق ارتفاق لصالح الدولة الكائنة بأعلى مجرى النهر.

إن مياه النهر الدولي تعد من المشتركات العامة بين الدول، والمشتركات هي الثروات الطبيعية التي لا يأذن الإسلام لدولة بذاتها الانفراد بها، وإنما يسمح للدول جميعًا بالاستفادة منها مع احتفاظ مياه النهر بصفة الاشتراك والعموم، وعلى هذا الأساس نعرف أن المصادر الطبيعية المكشوفة للمياه تخضع لمبدأ الملكية المشتركة، وإذا حازت دولة منها كمية ملكت الكمية التي احتازتها، فلو اغترفت من النهر بآلة أصبح الماء الذي اغترفته ملكًا لها بالحيازة.

فالعمل إذن هو أساس حق فيما تسيطر عليه من النهر، وأما دخول شيء من مياه النهر في سيطرة دولة يتسرب الماء من النهر إلى إقليمها دون عمل منها فلا يبرر تملكها له، بل يبقى الماء على إباحته العامة ما لم تبذل عملًا في حيازته.

والرأي هو أن علاقة كل دولة شاطئية بمياه النهر هي علاقة حق لا علاقة ملك،

على الرغم من أنها تملك مجرى النهر في ذاته، ولذا فإن كل دولة لها حق بماء النهر الذي يجري في إقليمها بقدر حاجتها لكافة الاستخدامات المشروعة، فإن تبقى بعد ذلك شيء وجب عليها بعد ذلك بلا عوض للدولة التي تحتاج إليه، وفي قول آخر فإن أي دولة لا تملك أن تمنع الفائض عن الدول الأخرى، وذلك في الحدود التي لا تتعارض مع حقها، لأن الدولة لا تملك المياه بوصف أن المياه مصدر طبيعي، وإنما هي أحق بالمياه نتيجة لخلقها الفرصة التي أتاحت لها الانتفاع بالمياه.

وحق دولة أعلى النهر حبس مياه النهر ليس حقًّا مطلقًا، فقد وضعت له الدولة الإسلامية ضوابط تنظيمية.

ويقول الفقهاء : «إن ما تحبسه الدولة في أراضيها هو إلى الكعبين، فإذا بلغ الكعبين أرسل على الدولة التالية»، وذلك لما نص عليه من أن رسول الله ﷺ قضى في مهزوز وادي بني قريظة: أن الماء إلى الكعبين يحبس الأعلى الأسفل، وإذا استوى اثنان في القرب من أول النهر انقسما إن أمكن، فإن لم يمكن أجريت القرعة بينهما فيقدم من تقع له، فإن كان الماء لا يفضل عن أحدهما سقى من تقع له القرعة بقدر حقه في الماء ثم تركه للآخر، وليس له أن يسقي الماء إن كان الآخر يساويه في الاستحقاق.

وأما القرعة فهي للتقديم في استيفاء الحق لا في أصل الحق، بخلاف الأقرب مع الأبعد، فإنه ليس للأبعد حق إلا فيما فضل عن الأقرب. كما ذكر عبدالله بن عبدالرحمن الرشيد في مؤلفه: «الأموال المباحة وأحكام تملكها في الشريعة الإسلامية».

ولكن هذا الذي جاء به الحديث إنما روعيت فيه ظروف الزمان والمكان، ولذا؛ فإن القياس عليه يكون قياسًا على المبدأ وليس على التفصيل، لا سيما إذا كنا بصدد وضع أحكام للعلاقات الدولية وليس للعلاقات الفردية.

ولذا فإن ما يحبس إنما تحدده الأعراف أو قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» وقد قيل

في «الأحكام السلطانية»(2): «إن هذا القضاء ليس على العموم في الأزمان والبلدان وإنما هو مقدر بالحاجة، وقد اختلفت من خمسة أوجه:

الأول : باختلاف الأرضين؛ فمنها ما يرتوي باليسير ومنها ما لا يرتوي إلا بالكثير.

الثاني : باختلاف ما فيها، فإن للزروع من الشرب قدرًا، وللنخيل والأشجار قدرًا.

والثالث : باختلاف الصيف والشتاء، فإن لكل واحد من الزمانين قدرًا.

والرابع : باختلافهما في وقت الزرع وقبله فإن لكل واحد من الوقتين قدرًا.

والخامس : باختلاف حال الماء في بقائه وانقطاعه، فإن المنقطع يؤخذ منه ما يدخر والدائم يؤخذ منه ما يستعمل... فكان معتبرًا بالعرف والعادة المعهودة عند الحاجة».

ومن ثم فإن لدول أعلى النهر أن تستفيد من إمكانات النهر في حدود مقتضيات حُسن النية والجوار ودون أن تتخطى كمية معينة تقدر بما تسير عليه الأعراف الدولية أو الممارسات الجارية، ثم تطلق باقي إمكانات النهر كي تفيد (تستفيد) منها الدول الشاطئية التي تليها.

وقد يكون من المستحسن اليوم قيام الدول الإسلامية الثلاث: «تركيا، والعراق، وسوريا» وهي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بإبرام اتفاقية دولية تنظم أحكام استخدام نهر الفرات على هدي من أحكام النظرية الإسلامية، فتكون تلك الاتفاقية مثلًا يحتذى به في مجال أحكام القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية.

تقسيم المياه من الأنهار الدولية:

كثيرًا ما تنشأ مشكلات بسبب استخدام الموارد المائية لنهر من الأنهار الدولية، فكم تبادلت بلجيكا وهولندا الاتهام كل منهما للأخرى بسبب كميات المياه التي

تسحب من الأنهار المشتركة إلى قنواتها. وكم احتجت المدن الكندية على أن شيكاجو تأخذ مياهًا بمقادير هائلة من بحيرة متشجان، الأمر الذي يؤثر على مائية مجموعة البحيرات العظمى وسانت لورانس. إن كل دولة لها الحق في أن تفعل ما تشاء بمياه الأنهار التي تجري برمتها في أراضيها، ومع ذلك فإن بعض المشكلات التي تتعلق بمثل هذه الأنهار، والتي سوف تزداد خطورتها في المستقبل، فمن المعروف أن سكان العالم يزيدون بنسبة سريعة، بينما الموارد المائية من أمطار ومياه أنهار ثابتة لا تتغير.

ونظرًا لازدياد الحاجة إلى الاستعمال الفردي للماء ومطالب الصناعة أيضًا للموارد المائية، فقد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى المياه التي تنصرف من الأنهار إلى البحار والمحيطات والتي أصبحت بدورها في تناقص مستمر.

أما الأنهار الدولية فتحكم استخدام المياه فيها قوانين دولية. وتنص هذه القوانين على: «أن الدولة ليس من حقها إيقاف تحويل مجرى النهر الذي يجري منها إلى دولة مجاورة، كما ليس من حقها أن تستخدم مياه النهر بأي شكل يؤدي إلى الإضرار بمصالح دولة مجاورة، أو يمنعها من الانتفاع السليم بمياه النهر.

فمثلًا: إذا ما قامت بلجيكا أو هولندا بمثل هذا العمل بالنسبة لنهر الميز، أو قامت به ولاية شيكاجو بالنسبة لنهر سانت لورانس، فإنها تصبح في هذه الحالة مخالفة للقانون الدولي.

من أجل ذلك عقدت اتفاقية دولية تتناول مسألة تقسيم المياه التي تجري في الأنهار الدولية حتى لا تطغى دولة على حقوق دولة أخرى.

قواعد هلسنكي للقانون الدولي الذي يمكن تطبيقه على استعمال مياه أحواض الأنهار الدولية (عام 1966)

المادة الأولى : تطبق القواعد العامة للقانون الدولي على النحو الذي وردت به

هذه الفصول على استخدام مياه أي حوض صرف دولي ما لم ينص على غير ذلك بمقتضى اتفاقية أو اتفاق أو عرف ملزم فيما بين دول هذا الحوض.

المادة الثانية : حوض الصرف الدولي هو مسطح جغرافي يمتد عبر دولتين أو يزيد، وتحده حدود مستجمع نظام المياه السطحية والجوفية سواء التي تصب منها في مكان مشترك أم لا.

المادة الثالثة : الدولة الحوضية هي الدولة التي تشتمل أراضيها على جزء من حوض صرف دولي.

المادة الرابعة : يحق لأي دولة حوضية داخل أراضيها أن تتمتع بحصة مناسبة وعادلة في الاستخدامات المفيدة لمياه أي حوض صرف دولي.

المادة الخامسة : تحدد الحصة المناسبة والعادلة وفقًا لمدلول المادة الرابعة على ضوء جميع العوامل المتصلة بالموضوع في كل حالة على حدة، وتتضمن العناصر المتصلة بالموضوع التي يجب مراعاتها وإن لم يقتصر الأمر عليها ما يلي:

- جغرافية الحوض بما في ذلك وبوجه خاص نطاق مساحة الصرف في أراضي كل دولة حوضية.
- هيدرولوجيا (مائيات) الحوض، بما في ذلك وبوجه خاص حجم المياه الذي تسهم به كل دولة حوضية.
- المناخ المؤثر على الحوض.
- الاستخدام السابق لمياه الحوض، بما في ذلك وبوجه خاص الاستخدام الجاري لها.
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة حوضية.
- عدد السكان الذي يعتمد على مياه الحوض لكل حوضية.
- التكاليف النسبية للوسائل البديلة التي يتاح بها تلبية الاحتياجات

الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة حوضية.

- ما يتوافر من موارد أخرى.
- كيفية تفادي التبذير الذي لا مبرر له لدى استخدام مياه الحوض.
- الجانب العلمي لتعويض إحدى الدول أو يزيد من الدولة المشتركة في الحوض كوسيلة لتسوية المنازعات حول استخدام المياه.
- القدر الذي يمكن بفضله تلبية احتياجات إحدى الدول الحوضية بدون الإضرار ضررًا بالغًا بدول أخرى مشاركة في الحوض.

هذا ويتحدد شأن كل من العوامل المذكورة وفقًا لأهميته بالنسبة لأهمية العوامل الأخرى، وينبغي لدى تحديد الحصة المناسبة العادلة مراعاة كافة العوامل المتصلة بالموضوع مجتمعة، والتوصل إلى نتيجة تقوم على أساس تلك العوامل برمتها.

المادة السادسة : لا يجوز تفضيل أي نوع أو مجموعة من الاستخدامات لذاتها عن أي نوع أو مجموعة من الاستخدامات الأخرى.

المادة السابعة : لا يجوز منع أي من الدول الحوضية من استخدام مياه حوض صرف دولي على النحو المناسب القائم بحجة الاحتفاظ لدولة أخرى مشاركة في الحوض بحق استخدام تلك المياه مستقبلًا.

المادة الثامنة : الاستمرار في الاستخدام المناسب القائم جائز ما لم ترجح على مبررات استمراره عوامل أخرى تقضي بوجوب تعديله أو إنهائه بما يسمح بتكييف استخدام آخر منافس لم يتعارض معه.

ويعتبر أي استخدام يثبت طابعه العلمي فعلًا وكأنه قائم اعتبارًا من تاريخ الشروع في الإنشاء والمتصل مباشرة بهذا الاستخدام أو حيثما كان هذا الإنشاء غير مطلوب، من تاريخ إجراء أعمال مشابهة ثم تنفيذها فعلًا.

ويعد مثل هذا الاستخدام قائمًا إلى أن يتوقف بقصد التخلي عنه.

ولا يعد الاستخدام قائمًا إذا ما كان يتعارض حينما يصبح عمليًّا مع استخدام مناسب قائم أصلًا..

الاقتصاد السياسي للموارد المائية:

برغم التعقيد الشديد الذي يميز كافة الظواهر الاجتماعية، وهو ما بات بالتأكيد عليه تقليدًا في كافة الدراسات التي تتناول هذه الظواهر، مع ذلك فليس من باب التزيد التأكيد على أن موضع المياه يعد واحدًا من أكثر هذه الظواهر تعقيدًا، فما يكاد الباحث يدقق قليلًا في دراسته حول هذا المورد الطبيعي إلا وقفزت أمامه العديد من الارتباطات بين هذا المورد وغيره من الظواهر والتطورات. فعلى حين يبدو من المبرر الانطلاق من المصالح التي تحكم استخدام بلد لمورده المائي ومشكلات الوفرة أو الندرة، والاستخدام الأمثل المقترح للموارد المائية الوطنية؛ فإن نظرة أكثر بعدًا وخاصة في حالة المجاري المائية المشتركة بين أكثر من دولة، نجد أن موازين القوى الإقليمية والتحالفات الدولية للأطراف المحلية قد أضحت في قلب الموضوع. وتاريخ الموارد المائية في المنطقة يبدو حافلًا بالشواهد على ذلك، فبناء السد العالي مثلًا الذي بدا كمشروع مصري وطني لاستغلال الموارد الاقتصادية المحلية على نحو أكثر كفاءة (وخاصة الموارد المائية التي كانت تضيع في البحر) ونجد أن مضاعفات هذا المشروع قد أدت إلى تدخل أطراف دولية عديدة: (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، الدول الغربية الكبرى) وإلى تصاعد الخلافات أو الاحتجاجات الإقليمية: (إثيوبيا السودان) ثم أخيرًا وهو الأهم كان مشروع السد العالي وراء حرب عدوانية شاركت فيها ثلاثة بلدان: (فرنسا بريطانيا إسرائيل) ضد مصر، وكانت المحصلة النهائية هي تغير نمط التحالفات الدولية لدول المنطقة على نحو ما كان يتوقعه أحد، ومن الصعب القول بطبيعة الحال إن السد العالي أو موضوع المياه، كان هو السبب الوحيد وراء كل هذه التطورات، ولكن على الأقل فإنه يمكن القول إنه كان السبب المباشر وراء هذا كله.

مثال آخر يكمن في نظام نهر الأردن، فبرغم أن الصراع العربي الإسرائيلي يسبق كثيرًا ما أثير من صراع لاحق حول المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن، فإنه قد أجج هذا الصراع فأضاف الكثير من الوقود لناره. ويكفي القول إن الصراع حول نهر الأردن كان السبب المباشر وراء إنشاء أعلى مؤسسة عربية: (مؤسسة القمة العربية) كما أن بعض التحليلات تؤكد أن موضوع الموارد المائية ربما كان واحدًا من الأسباب التي دعت إسرائيل إلى الاعتداء على الدول العربية في عام 1967م. بينما تتجه أغلب الآراء إلى القطع بأن الغزوات الإسرائيلية المتكررة للبنان (وخاصة في عام 1982م واحتلال الجنوب) كانت المياه هي السبب الأكثر أهمية وراءها مهما كانت أهمية الأسباب المعلنة والمدَّعاة.

ولا يمكن القول بأن كل التطورات التي شهدتها المنطقة نتيجة للجدل السياسي حول المياه رغم بقائها كسبب هام؛ ولكن الهدف هو التأكيد على أنه في حالة وصول استغلال الموارد المائية إلى الدرجة القصوى في بلد من البلدان، أو في حالة الاستغلال المنفرد لمياه مورد مائي واحد تشترك فيه أكثر من دولة مع تجاهل الأطراف الأخرى وحاجاتها، حينئذ يصبح موضوع المياه مناسبة ومبررًا قويًا لتفجر النزاع على كافة المستويات المحلية، حيث يسود النزاع بين المصالح المختلفة: (توجيه المياه للزراعة أو الصناعة أو للاستخدامات المنزلية)، والإقليمية، حيث ينشب الصراع بين دول المورد المائي الواحد حول أنصبة كل منها من المورد المشترك، وبذا تصبح المياه مناسبة للتدخلات الدولية، بهدف الوساطة وما يتبعه، وذلك من تدعيم موقف الأطراف الإقليمية الحليفة والضغط على الأطراف الأخرى للقبول بتسوية ما للنزاع الحادث.

وهكذا كان تاريخ الصراع حول الموارد المائية بشكل عام في المنطقة العربية.

الوضع القانوني لنهر النيل:

1- **مبادئ القانون والعرف الدولي** : هناك الكثير من القواعد العامة للقانون

الدولي فيما يتعلق باستخدام وإدارة الأنهار الدولية وأهمها:

- المبادئ الأساسية التي أقرها القانون الدولي عام 1961م، وفيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية والتي تتضمن وجوب التعاون في استغلال مياه النهر الدولي، عدالة توزيع مياهه، وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة، وجوب سداد التعويضات المناسبة عن أي ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استغلال أحد أطراف المنتفعين ووجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجب يمليه حسن الجوار.

- قواعد اجتماع هلسنكي لجمعية القانون الدولي عام 1966 والتي تضع مؤشرات إلى السبل القانونية لإدارة واستغلال الأنهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة في غياب اتفاقيات محددة أو سوابق خاصة حول استعمالها للنهر الدولي الذي تنتفع منه كلها، وقد وضعت قواعد هلسنكي توصيفًا جديدًا للنهر الدولي، وهو حوض تصرف النهر الدولي. وتفرق قواعد هلسنكي بين الأراضي الواقعة خارج تصرف ذلك النهر، وتحدد الحدود الخارجية لحوض النهر بوجود سلسلة متصلة من الجبال تكون حدًّا فاصلًا لسقوط الأمطار. ومع ذلك فإن قواعد هلسنكي لا تمنع حق إحدى الدول المنتفعة في تحويل جزء من كمية المياه المخصصة لها لري أراضي هذه الدولة إذا كانت خارج حوض تصرف النهر الدولي، وأهم قواعد هلسنكي تشمل العدالة في التوزيع، وهي أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند توزيع مياه النهر بين الدول المنتفعة. والعدالة في التوزيع لا تعني المياه بنسب متساوية، وإنما بنسب عدالة تأخذ في اعتبارها العوامل التالية:

- الأحواض الجغرافية للحوض وبصفة خاصة مدى مساحة الجزء الواقع من الحوض في كل دولة هيدرولوجية، وبصفة خاصة مدى إسهام كل دولة حوضية في الإيراد المائي للحوض.

- المناخ المؤثر في الحوض.

- الانتفاع الذي وقع في الماضي وبصفة خاصة الانتفاع القائم حاليًا.

- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة حوضية، وعدد السكان في كل دولة حوضية الذين يعتمدون على مياه الحوض.
- التكاليف النسبية للوسائل التبادلية لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة حوضية.
- مدى توافر موارد أخرى.
- إمكانية توافر موارد أخرى.
- إمكانية تجنب الفواقد غير الضرورية في مجال الانتفاع بمياه الحوض.
- ملاءمة التعويض بالنسبة لواحدة أو أكثر من الدول المشاركة في الحوض كوسيلة لتسوية التنازع بين أوجه الانتفاع، ومدى إمكان إشباع احتياجات إحدى الدول الحوضية دون إحداث ضرر جوهري بدولة حوضية أخرى.

ويتوقف الوزن الذي يعطى لكل هذه العوامل على الأهمية النسبية التي تتضح من مقارنتها ببعضها البعض ويتم تجديد النصيب العادل المعقول على أساسها مجتمعة.

اتفاقية المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية:

أقر تلك الاتفاقية مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر عام 1968م، وتنص المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على أنه حينما كانت دولتان أو أكثر من الدول الموقعة على الاتفاقية تتقاسم موارد المياه السطحية أو الجوفية فعليها أن تتشاور فيما بينها، وإذا دعت الحاجة فعليها إقامة لجان دولية مشتركة لبحث وحل المشاكل التي قد يثيرها الاستغلال المشترك لهذه الموارد وكذلك المحافظة عليها.

وهكذا فقد أدى مجموع آراء رجال القانون الدولي وأحكام المحاكم الدولية والمبادئ المتضمنة في الاتفاقيات الدولية وما جرت به الممارسة الدولية والمتوافقة بشأن الانتفاع بالأنهار الدولية في غير شئون الملاحة إلى ظهور اتفاق عام في الرأي على وجود قواعد وأنماط أساسية بشأن حقوق وواجبات

الدول المنتفعة بمياه نهر دولي أو بحوض صرف نهر دولي.

أهمها:

1- قاعدة المساواة القانونية بين الدول النهرية أو (الحوضية):

وبمقتضاها أن الدول التي تشارك في نهر دولي أو حوض مائي دولي بحيث يكون أحد مكونات النظام النهري الدولي أو الحوض المائي الدولي واقعًا في إقليم كل منها - متساوية- فيما بينها في نظر القانون الدولي، ومؤدى تلك المساواة أنه لا يحق لدول الأحباس العليا أن تدعي الأولوية والأسبقية على دول الأحباس المنخفضة، وتلك مساواة قانونية وحسب، وليس من الضروري أن تنتهي إلى مساواة فعلية واقعية، فهي مساواة في حق مجرد هو حق الانتفاع بالنهر الذي يتحدد مضمونه حسب الاحتياجات الفعلية والظروف الواقعية.

2- قاعدة السيادة الإقليمية المفيدة:

وبمقتضاها يكون لكل دولة نهرية أو (حوضية) أن تمارس حقوق السيادة على قطاع النهر أو الحوض الدولي الواقع في إقليمها، ولكن هذه السيادة ليست مطلقة، وإنما مقيدة بالتزام احترام حقوق سائر الدول النهرية (أو الحوضية) المشاركة، فإن حرصت الدولة على احترام تلك الحقوق وعدم الإضرار بها جاز لها أن تقيم من المشروعات ما تراه لجلب النفع على شعوبها، وفي هذه الحالة لا يلزمها القانون الدولي بالاتفاق المسبق أو التشاور أو حتى مجرد الإخطار.

3- قاعدة الاقتسام العادل:

وهذه هي القاعدة الرئيسية في قانون الأنهار الدولية وهي تفترض وجود احتياجات فعلية لدولتين أو أكثر محلها الانتفاع بمياه النظام النهري المشترك (أو الحوض المشترك).

ووجود تزاحم أو تعارض بين تلك الاحتياجات الفعلية ولمعالجة ذلك التزاحم استقر العرف الدولي على الاقتسام العادل للمنافع، وما يتضح من واقع الممارسة المستمرة المتسبقة أن العدالة في هذا المجال تتخذ صورة الموازنة بين تلك الاحتياجات الفعلية ووسائل إشباعها والوفاء بها على أساس أهميتها النسبية في مواجهة بعضها البعض في ضوء الظروف السائدة في كل البلاد النهرية المشاركة.

4- قاعدة تحريم الضرر:

وبمقتضاها لا يجوز لإحدى الدول النهرية الشريكة أن تسبب ضررًا لسائر شركائها عن طريق النظام النهري (أو الحوض) المشترك فلا يجوز للدولة النهرية العليا تلويث الماء بحيث يتغير بفعل الإنسان تركيبه الطبيعي أو خواصه تغييرًا ضارًّا بأقاليم الدولة النهرية المنخفضة أو بسكانها، كما لا يجوز للدولة النهرية المنخفضة أن تحجز الماء عن طريق خزان يكون أمامه بحيرة صناعية فتغرق الأراضي ويلحق الضرر بإقليم الدولة الأعلى وسكانها.

5- قاعدة احترام الحقوق التاريخية:

وهي قاعدة عامة في القانون الدولي وليست قاصرة على قانون الأنهار الدولية بالذات وفي الممارسة الدولية الخاصة بالأنهار سوابق واضحة مستمرة ومتسقة بهذا الشأن، ويشترط القانون الدولي العرفي لاكتساب الحق التاريخي (أو التقادمي) ثلاثة شروط وهي:

وجود ممارسة ظاهرية ومستمرة : يقابلها موقف سلبي من جانب الدول الأخرى.

أن يستمر ذلك الموقف السلبي طوال فترة زمنية كافية لاستخلاص قرينة ما يسمى بالتسامح العام من جانب الدول الأخرى، أو التسليم وهو رضاء سلبي.

وجدير بالذكر أن ثمة فرقًا هامًّا بين الحق التاريخي وهو بمثابة حق عرفي

خاص يندرج في مصطلحات القانون الدولي تحت حقوق الارتفاق الدولية ومجرد الأسبقية في الانتفاع. أو الانتفاع القائم؛ ذلك أن السبق في الاستغلال والتنمية إنما هو أحد العناصر التي توضع في الاعتبار في مجال الموازنة بين المصالح المتعارضة للدول النهرية تطبيقًا لقاعدة الاقتسام العادل ذاتها ويضع قيدًا على تطبيقها.

الاتفاقيات بين الدول النيلية:

هناك عدة أسس تحكم استخدامات مياه النيل ويلاحظ عليها ما يلي :

إن هـذه الاتفـاقيات وحتـى اتفاقيـة عـام 1959م تتنـاول الوضـع الإقليمي والجغرافي في الدول المتعاقدة، ومن مبادئ العرف والفقه الدوليين المتفق عليهما أن مثل هذه الاتفاقيات الخاصة بالوضع الإقليمي الجغرافي تشكل قيدًا والتزامًا على إقليم الدولة المتعاقدة، وأن انتقال السيادة على ذلك الإقليم لا يمس منها شيئًا، وقد أكد هذا المبدأ السابق ما جاء باتفاقية فيينا لسنة 1978م بشأن التوارث الدولي والمعاهدات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية، أو بالوضع الإقليمي والجغرافي لا ينـال منها أو يمسها التوارث الدولي، وتظل أمثال تلك المعاهدات سارية المفعول، وتظل تمثل التزامًا وقيدًا على الدولة الوارثة، وأنه لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا باتفاق الدول الموقعة عليها أو وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيـة فيينـا عن قانون المعاهدات لسنة 1969م.

إن الدول الموقعة عليها هي دول أوروبية من أصحاب المستعمرات في أغلب الحالات ووقعت تلك المعاهدات باسم الدولة أو الإقليم الإفريقي الخاضع لحكمها. ومع ذلك فإن القانون الدولي يعترف باستمرار سريان مفعول هذه الوثائق وفقًا لقانون توارث الدول وتبعًا للالتزامات ذات الطبيعة الإقليمية والجغرافية التي التزمت بها الدول الداخلية، في هذه الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالوضع القانوني لنهر النيل، حيث لا تحتوي على أي مبدأ استثنائي، بل

إنها تؤكد وحسب المبادئ التي سبق للفقه الدولي والعرف الدولي قبولها.

وتتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:

- البروتوكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا عام 1891م لتحديد مناطق نفوذ كل منها في شرق إفريقيا، وفي المادة الثالثة منه ينص البروتوكول على أن إيطاليا تتعهد بألا تقيم على نهر عطبرة أي إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر تأثيرًا محسوسًا على كمية مياه نهر عطبرة التي تصب في نهر النيل.
- المعاهدات ما بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصري البريطاني، وإثيوبيا وأريتريا والموقعة في أديس أبابا في 15 مايو 1902م.
- وفي المادة الثالثة من هذه المعاهدات يتعهد الإمبراطور منليك الثاني ملك ملوك إثيوبيا أمام بريطانيا العظمى بألا ينشئ أو يسمح بإقامة أي عمل على نهر النيل الأزرق، أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط من شأنه تعطيل سريان مياهها إلى نـهر النيـل ما لم تـوافق على ذلك مقدمًا حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني، وقد تردد أن إثيوبيا تحاول التنصل من هذه الاتفاقيات بحجة أنها تمت في ظل أنظمة استعمارية.
- الاتفاق بين حكومة بريطانيا العظمى وحكومة دولة الكونغو المستقلة (حاليًا زائير) والموقع في لندن في 9 مايو 1906م والمعدل لاتفاقية بروكسل بتاريخ 12 مايو 1906م والمعدل لاتفاقية بروكسل بتاريخ 12 مايو 1984، وفي المادة الثالثة من اتفاقية 1906م والتعديل تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بألا تقيم أو تسمح بإقامة أيـة منشآت على نهر سمليكي، أو بالقرب منه، أو على نهو إيسانجو، والتي يكون من شأنها تخفيض كمية مياهها التي تصب في بحيرة ألبرت إلا باتفاق مع حكومة السودان المصري بريطانيا.
- . الاتفاقية الثلاثية بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا العظمى بشأن ترتيبات خاصة بالحبشة عام 1906م وفيها قسمت الدول الثلاث أراضي الحبشة إلى

مناطق نفوذها فيها، وأعلنت الدول أنها تقصد بهذه الاتفاقية المحافظة على وحدة الحبشة عند قيام المشكلات، كما نصت على المحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في النيل، وعلى ما يتصل بتنظيم النيل ومياهه.

- المذكرات المتبادلة ما بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر 1925م، وفيها تعترف الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية السابقة والمكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض، وتتعهد فيها تجاه الأطراف الأخرى المتعاقدة بألا تنشئ في أقاليم أعالي الأنهار أو فروعها، أو روافدها أية منشأة من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها إلى نهر النيل تعديلًا محسوسًا، وتأخذ حكومة إيطاليا علمًا بأن حكومة بريطانيا تنوي الاستمرار في احترام الحقوق المائية لسكان المناطق المجاورة التي تدخل في منطقة النفوذ الاقتصادي الإيطالي، وتتعهد الحكومة الإيطالية بالعمل قدر المستطاع ووفقًا لمصالح مصر والسودان العليا على أن يأتي تصور وتنفيذ المشروع المزمع القيام به محققًا بدرجة مناسبة للاحتياجات الاقتصادية لتلك الشعوب.

- الاتفاقية المبرمة ما بين مصر وبريطانيا العظمى (والأخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا) والموقعة سنة 1929م. وتنص على تحريم إقامة أي نوع من المنشآت على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها كلها إلا بموافقة مصر وبصفة خاصة إذا ما كانت لهذه المنشآت صلة بالري أو بتوليد الكهرباء، أو إذا ما كانت تؤثر على كمية المياه التي كانت تحصل عليها مصر من أي ناحية، وتنص المعاهدة أيضًا على أن لمصر الحق في إقامة الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه إلى مصبه، وفي إجراء البحوث والرقابة على تنفيذ المشروعات التي تفيد مصر. ويلاحظ أن بعض الدول النيلية توجه نفس النقد الموجه لمعاهدة 1902م باعتبارها أيضًا تمت في ظل الاحتلال البريطاني.

وقد واجهت اتفاقية 1929م العديد من الانتقادات أهمها أنها كانت في صالح مصر، ولم تأخذ في الاعتبار غير مصالحها وهو النقد الذي روجته بعض الجهات بعد استقلال السودان. وبدأت قضية توزيع المياه تثير بعض الخلافات بين البلدين وإن كان هناك وجه آخر للعملة يتمثل في أن السودان في ذلك الحين لم

يكن يستخدم حتى نصف كمية المياه المخصصة له بموجب الاتفاقية، وأن احتياجات مصر من المياه حتى في ذلك الوقت كانت في تزايد مستمر، ثم أعلنت مصر في عام 1954م عزمها على بناء السد العالي في أسوان، ورفضت الاقتراح السوداني ببناء مجموعة من السدود الصغيرة على النيل من بينها السد المتفق عليه على الجندل الرابع تأسيسًا على أفضلية بناء أي سدود داخل الأراضي المصرية وأعلنت السودان من جهتها عن نيتها بناء «سد الرصيرص» لأعمال التوسع في مشروع الجزيرة، بالرغم من اعتراضات مصر على هذا المشروع بالنظر إلى إمكانية تأثيره على كمية المياه التي تصل لمصر. واستمر الخلاف بين البلدين ولم تسفر المفاوضات عن التوصل إلى حل وسط. وحتى قيام انقلاب الفريق عبود عام 1958م الذي أعلن أن من أهم أهداف النظام الجديد إعادة العلاقات الطيبة مع مصر وإزالة الفجوة المصطنعة التي أقيمت بين البلدين وتسوية جميع المسائل المعلقة، وقد تبع ذلك استئناف المفاوضات من جديد التي أسفرت عن توقيع اتفاقية 1959م للاستغلال الكامل لمياه النيل.

- الاتفاقية الموقعة ما بين بريطانيا العظمى (نيابة عن تنجانيقا) وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبورندي) والموقعة في لندن 23 نوفمبر 1934م بشأن نهر كاجيرا أحد روافد بحيرة فيكتوريا نيانزا، وتنص المادة الأولى منها: يتعهدان بأن يعيدا إلى نهر كاجيرا قبل أن يصل إلى الحدود المشتركة لكل من تنجانيقا ورواندا وبورندي أية كميات من المياه يكون قد تم سحبها منه من قبل لأغراض توليد الكهرباء. أما المادة الرابعة من الاتفاقية فتسمح بأن تحول من أجل الأهداف الصناعية نصف كمية تصرف مياه نهر كاجيرا أثناء فترة أدنى تصرف النهر. وتلزم المادة السادسة الدولة التي تود استخدام مياه نهر كاجيرا في أغراض الري بأن تخطر الدول الأخرى المتعاقدة بفترة ستة شهور مسبقًا، وذلك من أجل إعطائها مهلة كافية لإبداء أي اعتراضات ممكنة، ومن أجل دراستها.

أما المادة السادسة فتلزم الدولة التي تستخدم مياه نهر كاجيرا إلى أغراض الري بأن تخطر الدول الأخرى المتعاقدة بفترة ستة شهور مسبقًا، وذلك من أجل إعطائها مهلة كافية لإبداء أي اعتراضات ممكنة.

- وفي الفترة ما بين يوليو 1952 ويناير 1953م تم تبادل مذكرات ما بين مصر وبريطانيا العظمى نيابة عن أوغندا بشأن اشتراك مصر في بناء خزان أوين لتوليد الطاقة الكهربائية من المياه في أوغندا بالإضافة إلى الاتفاق على تعلية خزان أوين لرفع منسوب المياه في بحيرة فيكتوريا نيانزا، وبذلك تتم زيادة حصة مصر من مياه الري، مقابل أن تزداد الطاقة الكهربائية في كل من كينيا وأوغندا.

- في 8 نوفمبر عام 1959 تم عقد اتفاقية بين كل من مصر والسودان لضمان أقصى استغلال لمياه النيل لصالح البلدين، ومن أجل استغلال المياه الناتجة عن إقامة السد العالي في أسوان، وبموجب هذه الاتفاقية فقد قسم المتوسط السنوي لتصرف النهر عند أسوان وقدره 84 مليون متر مكعب من المياه ما بين البلدين على أساس أن حصة مصر ستكون 55.5 مليون متر مكعب في السنة.

وتقدر كمية المياه المفقودة بسبب البخر في بحيرة السد العالي بأسوان بعشرة بلايين متر مكعب سنويًّا.

وأهم نقاط هذه الاتفاقية:

- إن ما تستخدمه مصر من كميات مياه حتى وقت توقيع الاتفاقية يعتبر حقها المكتسب قبل الحصول على فوائد من مشروعات ضبط مياه النيل والمشروعات التي ستزيد من إيراده، والتي ستأتي الإشارة إليها في هذه الاتفاقية، ومجموع هذا الحق المكتسب 48 بليون متر مكعب في السنة تقاس عند أسوان.

كذلك بشأن ما يستخدمه السودان من كميات في الوقت الحالي يعتبر حقه المكتسب قبل الحصول على الفوائد، هذه المشروعات ومجموع هذا الحق المكتسب 4 بلايين متر مكعب سنويًّا تقاس عند أسوان.

- من أجل تنظيم مياه النهر وضبطها والتحكم فيها وفي تدفقها إلى البحر تتفق الجمهوريتان على أن تقيم مصر سد أسوان العالي، ويقيم السودان «خزان الرصيرص» على النيل الأزرق، وأي مشروع آخر يعتبره السودان حيويًّا لاستغلال حصته.

- يقسم الربع الصافي من السد العالي بين الجمهوريتين بنسبة 14.5 مليار متر مكعب للسودان و7.5 مليار متر مكعب لمصر.

ومعنى ذلك أنه بعد أن يستكمل السد العالي طاقته التخزينية يصبح نصيب مصر الكامل من مياه النيل 18.5 بليون متر مكعب، ونصيب مصر الكامل 55.5 بليون متر مكعب.

- حيث إن كميات كبيرة من مياه حوض النيل تضيع في الوقت الحالي في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط، فإن الجمهوريتين تتفقان على الآتي:

يبدأ السودان مع مصر مشروعات لزيادة عائد النهر بمنع خسارة مياه النيل، ويقسم ربع هذه المشروعات بالتساوي بين الجمهوريتين حيث إن كلًّا منهما ستسهم في النفقات بالتساوي.

- من أجل ضمان التعاون الفني بين حكومتي الجمهوريتين ومن أجل استكمال البحوث والدراسات اللازمة ومن أجل مشروعات ضبط مياه النيل وزيادة عائده، كذلك من أجل استمرار عملية مسح أعالي النيل هيدرولوجيًّا،

فإن الجمهوريتين تتفقان على إنشاء لجنة فنية مشتركة تضم عددًا متساويًا من كل طرف.
- وإذا ما دعت الحاجة إلى إجراء مفاوضات حول مياه النيل مع أي دولة أخرى تكون خارج حدود الجمهوريتين، فإن حكومتي السودان ومصر سوف توافقان على اتخاذ موقف محدد بعد أن تقوم لجنة فنية بدراسة الموضوع، وسوف يكون هذا الموقف الموحد أساسًا لأية مفاوضات تجريها اللجنة مع تلك الأطراف الأخرى.
- حيث إن بعض الدول المنتفعة غير حكومتي الدولتين تطالب بنصيب في مياه النيل فإن حكومتي الجمهوريتين قد اتفقتا على أنهما سوف تبحثان سويًّا هذه المطالبات وسوف تصلان إلى موقف موحد بشأنها.

وإذا أدى بحثهما إلى قبول تخصيص كمية من مياه النيل إلى الدولة أو دولة أخرى من هذه الدول فإن تلك الكمية سوف تخصم من حصتي الجمهوريتين المتعاقدتين (مصر والسودان) بنسب متساوية وفقًا لقياس أسوان.

أما اختصاصات اللجنة الفنية فهي:

- وضع الخطوط العريضة الأساسية لمشروعات زيادة عائد نهر النيل، والإشراف على الدراسات اللازمة لوضع تصميمات هذه المشروعات قبل أن تقدم إلى حكومتي الجمهوريتين من أجل موافقتيهما.
- الإشراف على تنفيذ المشروعات التي توافق عليها الحكومتان.
- وضع ترتيبات العمل لتنفيذ المشروعات على النيل داخل حدود السودان، كذا خارجه بالاتفاق مع السلطات المختصة في البلاد التي تقام فيها تلك المشروعات.
- الإشراف على تنفيذ كل خطط العمل السابقة فيما يختص بالمشروعات التي يُجرى تنفيذها في السودان، وكذلك بالنسبة إلى السد العالي وخزان أسوان؛ وذلك عن طريق هيئة مهندسين رسمية يتم انتدابها لهذا الغرض بواسطة

الجمهوريتين، وكذلك الإشراف على تنفيذ مشروعات أعالي النيل حسبما جاء في الاتفاقيات المعقودة مع البلاد التي قد تقام فيها هذه المشروعات.

- حيث إنه من المحتمل تتابع سلسلة من السنوات شحيحة المياه وكذلك تتابع سنوات انخفاض منسوب المياه في خزان السد العالي نتيجة لذلك بحيث لا يمكن في سنة من السنين استخدام الجمهوريتين لكامل احتياجاتهما من المياه، فإن من مهام اللجنة الفنية أيضًا وضع ترتيب نظام عادل تتبعه الجمهوريتان في هذه الأحوال وتطرح توصيات اللجنة أمام الحكومتين لإقرارها.

ومنذ توقيع اتفاقية 1959م عقدت اللجنة الفنية المشتركة الدائمة اجتماعاتها العادية في القاهرة والخرطوم وتوصلت بفضل حسن النية والخبرة الواسعة إلى نتائج جيدة بالنسبة للبلدين.

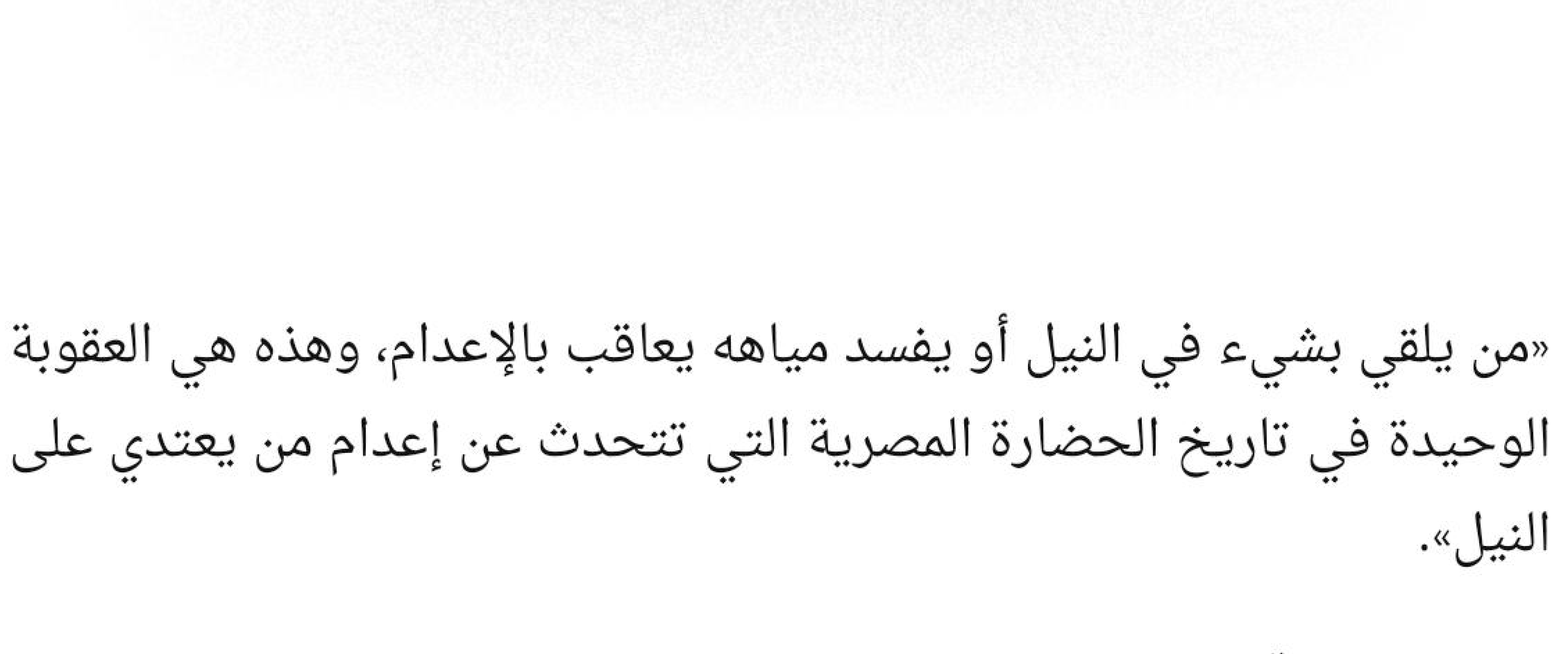
وهكذا اتفقت كل من مصر والسودان على إقامة مشروع قناة جونجلي في منطقة السدود والمستنقعات في بحر الجبل وهو يستهدف حفر قناة حول منطقة السدود لاجتذاب مياه نهر النيل والعمل على زيادة سرعة مجراه في المنطقة لمنع أو تخفيض خسارة المياه بطريق البخر في المستنقعات الراكدة.

هذا وتتعاون مصر والسودان مع أوغندا لإقامة سد «مساقط أوين» لتوليد الكهرباء .

الباب الثاني

النيل

مصر ، السودان ، إثيوبيا



«من يلقي بشيء في النيل أو يفسد مياهه يعاقب بالإعدام، وهذه هي العقوبة الوحيدة في تاريخ الحضارة المصرية التي تتحدث عن إعدام من يعتدي على النيل».

«نص مصري قديم»

«أنا لم أعص أوامر الله»

«أنا لم ألوث الماء»

«أنا لم أصدَّ الماء وقت جريانه»

«أنا لم أقطع قناة في ممرها»

«أنا لم أطفئ شعلة وقت الحاجة»

«نص شفاعة خاصة بالنيل»

مشكلة المياه في الوطن العربي

نظم مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة «جورج تاون» الأمريكية ثلاثة مؤتمرات في 24 نوفمبر 1986م، و4 فبراير 1987، و25 يونيو 1987م، شارك فيها مسئولون من وزارتي الدفاع والخارجية وآخرون من إسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية: «مصر، الأردن، العراق» لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار (الأردن، الفرات، دجلة، النيل) وتأثير انخفاض الموارد المائية على البلدان المعنية.

وفي ختام هذه المؤتمرات أصدر المركز تقريرًا بعنوان «السياسة الأمريكية تجاه الموارد المائية في الشرق الأوسط» أشرفت على إعداده «د. جويسي ستار» مديرة برنامج دراسات الشرق الأوسط بالمركز.

ومن عناصره ما يلي:

1- إن منطقة الشرق الأوسط تقف على حافة أزمة موارد مائية حادة، ويمكن أن يؤدي النزاع بينها على هذه الموارد المحدودة قبل نهاية هذا القرن إلى حدوث أمور لا يمكن تقدير عواقبها، وزيادة توتر وتفجر العلاقات بينها، وإثارة اضطرابات ونزاعات وحروب «مائية» لم تشهدها المنطقة من قبل.

2- إن نقص المياه في المنطقة يعود إلى مشاريع التنمية التي أدت إلى ارتفاع مستوى استهلاك المياه وسوء استخدامات المنشآت المائية وضعف التعاون بين دول المنطقة، وبحلول عام 2000م، ستواجه هذه الدول نقصًا حادًّا في

المياه في حدود 4 – 5 بلايين متر مكعب في مصر، وبليون متر مكعب في سوريا، و(185) مليون متر مكعب في الأردن، و(800) مليون متر مكعب في إسرائيل، ولم يتضمن التقرير أي تقديرات عن نقص المياه المتوقع في كل من العراق وتركيا، ولم يشر إلى مشكلة المياه في لبنان إلا بعبارة «لا مبرر لبحث الموارد المائية في لبنان لأنه يتمتع بموارد مائية كافية ولا يواجه نقصًا شديدًا في المياه».

3- إن حماية المصالح الأمريكية في المنطقة ومنع تفاقم الاضطرابات بها يقتضيانِ ضرورة قيام الولايات المتحدة بالدعوة إلى التنسيق بين كافة البحوث والدراسات والبرامج والمشروعات الحكومية المائية في المنطقة، ووضع برنامج أمريكي لتشجيع ودعم تبني دول المنطقة لتقنيات متقدمة لمعالجة أزمة المياه وتطوير إدارة وصيانة الموارد المائية.

وفي ضوء الاضطرابات السياسية السائدة في المنطقة ليس من المتوقع أن تلعب الولايات المتحدة دورًا هامًّا في تطوير الموارد المائية لهذه الدول في السنوات القادمة.

وفي مؤتمر دولي صحفي عقدته عقب انتهاء المؤتمر الأخير للمركز في 25 يونيو 1987م، ذكرت د. ستار: «يجب تشجيع التعاون بين دول الشرق الأوسط في مواجهة أزمة المياه، وفي ظل غياب اتفاقيات سلام وتعاون بين هذه الدول ينبغي التركيز على الحلول التقنية، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تنهض بدور قيادي، ويجب أن يقوم خبراء أمريكيون بتطوير حلول تقنية للمشكلات المائية المتوقعة في هذه الدول».

إن التقرير ليس غطاء آخر سيؤدي إلى إيجاد حلول لهذه المشكلات المائية لأننا إذا انتظرنا حيث يتحقق السلام بين إسرائيل والعرب، ربما تضيع إلى الأبد الفرصة في مواجهة هذه المشكلات.

الحاجة إلى استراتيجية عربية مائية:

انطلاقا من إدراك أهمية عدم بناء تحليل مشكلات الوطن العربي عمومًا على افتراض حتمية وجود مؤامرة خارجية تحيكها وتدبرها القوى الأجنبية بغرض تمزيق الأمة العربية مما يندرج في إطار ما يعرف بالعقلية التآمرية، ينبغي القول إن مشكلة المياه في الوطن العربي لا ترجع فحسب إلى تأثيرات هذه القوى وخاصة إسرائيل بنهبها المستمر للموارد المائية العربية، لكنها تعود أيضًا إلى عوامل مرتبطة بالعرب أنفسهم من قبيل استهلاكهم المفرط للمياه، والأخطر من ذلك غياب التنسيق بينهم في مواجهة هذه المشكلة المصيرية، وهي بالفعل مشكلة مصيرية؛ لأنها ما لم تواجه عربيًّا من الآن، فقد يستيقظ ذات يوم جيلنا أو الجيل الذي سيأتي بعدنا ليجد نفسه دون مياه، أو معتمدًا على «الغير» لتزويده بها بشروط معينة.

ومن الملاحظ أن الباحثين العرب أسهبوا - في الآونة الأخيرة - في الحديث عن الاستراتيجية المائية العربية ومتطلباتها، وخاصة توفير التمويل اللازم للمشروعات والاستثمارات العربية المشتركة في مجالات الري والصرف، وبناء السدود، ومشروعات إزالة ملوحة مياه البحر، ومع اتفاقنا الكامل مع مثل هذه التصورات العربية المطروحة، نرى ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار عاملان هامان:

أولهما يتعلق بتوفير الإرادة السياسية والنظرة الكلية الشاملة لدى القيادات العربية، وبحيث لا تكون منطلقاتها في التعامل مع مشكلات الماء والغذاء محكومة باعتبارات ضيقة ونظرة قصيرة الأمد تضحي بالمصالح الاستراتيجية الآجلة في سبيل مصالح آنية أقل أهمية، وهذه ناحية ينبغي أن تفكر القيادات الخليجية فيها إزاء المحاولات التركية الجارية لإقناعها بالاعتماد على مشروع «مياه السلام» في تزويدها بجزء من احتياجاتها المائية بتكلفة أقل مما تتحمله في مشروعاتها المائية القائمة سواء لتحلية المياه أو لاستغلال المياه الجوفية. والعامل الثاني يرتبط بضرورة تحقيق الأمن العربي المائي والغذائي من منطلق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات، وهو ما يمكن أن يتم حاليًّا في إطار التكتلات الاقتصادية الجزئية العربية القائمة، دون الاعتماد بشكل مكثف في

تحقيق المشروعات العربية المائية والزراعية على الدول الغربية والصناعية أو شركاتها دولية النشاطات، أو الدول الإقليمية غير العربية، لأن الأخيرة ليست لها مصلحة حقيقية في تمكين الوطن العربي من تحقيق أمنه المائي والغذائي.

نهر النيل

إن نهر النيل يؤثر على حياة شعوب تسع دول مختلفة هي زائير وروانـدا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا والسودان ومصر وأوغندا، وهو ليس مجرد نهر دولي بل هو ثاني أنهار العالم في الطول، كما أنه خالق للعديد من الحضارات.

والخلافات الشاسعة في طبوغرافية النيل وهيدروليجية وحصر أرصاده الجوية والنهرية ومختلف البلدان التي يمر بها من شأنها كلها أن تخلق مجموعة من العلاقات المعقدة المتشابكة علميًا واجتماعيًا واقتصاديًّا وسياسيًّا وقانونيًا وإنسانيًّا بين النيل وهذه الدول والشعوب، وبين الشعوب والدول المنتفعة ذاتها.

هناك عدة حقائق تتعلق بالنيل:

- **الحقيقة الأولى** : أن النيل ينبع من وسط إفريقيا عبر السودان في طريقه إلى مصر.
- **الحقيقة الثانية** : أن مياه النيل كانت تفيض وتغرق أرض مصر فتجدد خصوبتها.
- **الحقيقة الثالثة** : أن مصر كانت متأكدة تمام التأكيد أنها ستظل معتمدة على مياه النيل لآلاف السنين.
- **الحقيقة الرابعة** : أن النيل لم يكتف بتحويل الصحراء إلى واد أخضر خصيب، بل كان السبب الرئيسي في قيام وازدهار أقدم وأعظم حضارات العالم على ضفافه.

- **الحقيقة الخامسة** : أن النيل فرض على سكان واديه أن يقيموا علاقات مستديمة ما بين شماله وجنوبه.

وقد شبه ونستون تشرشل في كتاب له صدر في عام 1902م تحت اسم «حرب النهر» النيل بشجرة نخيل طويلة تمتد جذورها في منطقة بحيرة فيكتوريا، وألبرت، وكيوجا، حيث يستمد النهر وروافده مياهه من منابع النيل، وأما ساق وجذع النخلة فيمتدان عبر السودان، أما فروع النخلة التي تحمل ثمارها فتوجد في دلتا النهر في مصر.

والثابت أن قدماء المصريين في سعيهم لاستكشاف منابع النيل في أقصى جنوبه قد أدى إلى إقامة علاقات وتبادل للسلع والمنافع بينهم وبين سكان السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال، إن مصر مرتبطة بإفريقيا ارتباطًا جسمانيًّا وعضويًّا، كما ساعد النيل على صهر وربط مصائر مصر ووسط وشرق إفريقيا على مدى أكثر من خمسة آلاف عام.

إن سكان مصر اليوم - رغم كثرة عددهم - ما زالوا يعتمدون على مياه النيل بنفس الدرجة التي كان اعتماد قدماء المصريين عليها منذ خمسة آلاف سنة لضمان معاشهم ونقل تجارتهم، كما أن الزراعة أيضًا كان أساسها الاعتماد على مياه النيل، حيث إنها في مصر لا تعتمد بتاتًا على الأمطار التي تكاد تكون منعدمة.

نهر النيل من أهم الأنهار العالمية، فالمسافة بين أطراف روافده بداية من بحيرة فيكتوريا نيانزا حتى مدينة رشيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبلغ 6825 كيلومترًا، ويغطي النيل مساحة تبلغ 2.900.000 كيلو متر مربع وهو ما يمثل عشرة في المائة من مساحة إفريقيا بكاملها.. وللنيل عدة منابع هي:

1- المنابع الاستوائية، وتنقسم إلى قسمين:

- **الأول** : مجموعة تشمل بحيرة فيكتوريا وبحيرة إدوارد وبحيرة ألبرت وبحيرة كيوجا وروافدها، وتقع في أرض زائير، ورواندا، وبورندي، وأوغندا، وتنزانيا، وهي تزود تدفق النهر بما يبلغ ثلاثين مليون متر مكعب من المياه سنويًّا.

- **الثاني** : مجموعة نهر سمليكي (أغلبها يقع داخل أراضي زائير وأوغندا)، ويصب نهر سمليكي في بحيرة ألبرت حيث ينضم إلى المجموعة الأولى السابقة مضيفًا إلى النهر شمال بحيرة ألبرت كمية مياه تبلغ 8.5 مليون متر مكعب سنويًّا.

على أنه لا بد من القول بداية إنه شمال منطقة بحيرة ألبرت، حيث يبدأ النيل الأبيض في منطقة تسمى بحر الجبلا، توجد منطقة السدود والمستنقعات التي توقف مجرى النهر تقريبًا ويفقد النهر - في عنق الزجاجة هذه بسبب تسرب المياه والبخر نتيجة شدة الحرارة - أغلب ما تجمع فيه من مياه، بحيث لا يمر من كمية الخمسين بليون التي جمعها النهر سوى 14 مليونًا تصل إلى بداية النهر عند النيل الأبيض.

2- منابع هضبة الحبشة، ولها ثلاثة مصادر:

(أ) المصدر الأساسي هو النيل الأزرق الذي يستمد مياهه من بحيرة تانا، ويصل مجموع تدفق مياه النيل الأزرق وروافده العديدة حتى خزان الرصيرص بالسودان إلى 54 بليون متر مكعب، وهذا هو المصدر الأساسي لمياه النيل؛ حيث إن النهر لا يفقد منها شيئًا بسبب البخر أو المستنقعات.

(ب) نهر سوباط وروافده، وتضيف إلى النيل كمية تصل إلى 13.5 بليون متر مكعب.

(جـ) نهر العطبرة، وينضم إلى النيل الأبيض عند مدينة عطبرة بالسودان مضيفًا 12 بليون متر مكعب سنويًّا.

ومياه المنابع الاستوائية تتدفق طوال العام، أما مياه الهضبة الحبشية فتأتي صيفًا فقط، ولكن الأولى تفقد معظمها في منطقة السدود، أما الثانية فالفاقد منها محدود للغاية.

«مصر هبة النيل» عبارة قالها قديمًا هيرودوت، وهو ليس مخطئًا في ذلك، فالنيل كان وما زال عصب الحياة في مصر، وهو الساعة التي انتظمت على وقعها حياة الشعب المصري وتاريخه منذ آلاف السنين.

ويوفر النيل لمصر 99% من المياه الصالحة للشرب والري وتوليد الكهرباء، هذه الأرقام كافية لتوضيح خطورة وضع مصر المائي، والأهمية الاستراتيجية لنهر النيل، ومصدر الخطورة أن نهر النيل يستمد مياهه من خارج أراضي مصر.

وتقدر نسبة مساهمة ينابيع الهضبة الاستوائية في مياه النيل الرئيسي عند أسوان بحوالي 15% من المياه، ويشترك في حوض نهر النيل تسع بلدان هي:

(مصر، السودان، إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، زائير، رواندا، بوروندي)، وأية تعديلات على منسوب النيل تُجرى في إثيوبيا ستؤثر دون محالة على كمية المياه التي تصل إلى مصر والسودان، وكانت إثيوبيا ولا تزال ترفض العضوية الكاملة في منظمة دول حوض النيل المسماة منظمة «أندوجو».

ويعتبر الوضع المائي لمصر من أكثر الأوضاع صعوبة، ففي تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1967م بالتعاون مع الحكومة المصرية، جاء أن صورة الوضع المائي المصري مقلقة للغاية، وأن كمية المياه المتاحة محدودة وهي تستغل بالكامل تقريبًا، كذلك أشارت دراسة أعدها المكتب الأمريكي للمساعدات في مجال الري وتنمية الأراضي الزراعية عام 1987م إلى احتمال حدوث نقص في المياه المصرية إذا لم تستطع مصر تحسين استخدام مصادرها المائية الحالية، وأشارت الدراسات نفسها إلى خطورة التزايد الكبير في عدد السكان والضغط الذي يمثله على مصادر المياه، فإذا استمرت الزيادة على ما هي عليه الآن فسيبلغ عدد سكان مصر 70 مليون نسمة عام 2000م

يحتاجون إلى 70 مليار متر مكعب سنويًّا للوفاء بحاجاتهم.

واعتماد مصر على النيل كمصدر مائي وحيد يجعل كل خطط التنمية الزراعية والكهربائية عرضة لأخطار عديدة، وتتمثل التهديدات المحدثة في مصادر المياه المصرية في حالة إقدام إثيوبيا على إقامة مشروعات مائية تحدث تغييرًا جذريًّا في منسوب المياه الذي يصل إلى مصر؛ وتنخفض بالتالي حصتها من المياه المقررة بحوالي 55.5 مليار متر مكعب سنويًّا، أو في قيام أوغندا بمشروعات مماثلة، أو أيضًا في انفصال جنوب السودان عن شماله، الأمر الذي سيقضي على المشروعات المشتركة بين مصر والسودان (مشروع قناة جونجلي).

وقد سبق للحكومتين المصرية والسودانية أن وضعتا مشروعًا لإنشاء بحيرات جنوب خزان الرصيرص، يهدف إلى تكوين بحيرات مائية ضخمة للتحكم في انسياب النيل. وقد احتجت إثيوبيا على هذا المشروع بحجة أنه سيؤدي إلى غمر الأراضي الإثيوبية بالمياه، كذلك وضعت مصر والسودان مشروعًا مشتركًا يدعى مشروع قناة جونجلي، ولكن العمل في حفر هذه القناة متوقف بسبب الاشتباكات مع المعارضة في منطقة جنوب السودان.

وهناك خطر آخر يتهدد مياه النيل وهو خطر طبيعي يتمثل في انخفاض مستوى النهر بسبب الجفاف. وقد حصل ذلك أكثر من مرة، الأمر الذي خلق مشكلة ري في مصر، وكان له أثره على موسم السياحة.

كذلك تدني مخزون المياه في بحيرة ناصر عند أسوان بشكل اضطر السلطات إلى تخفيض قوة محطة إنتاج الكهرباء، ولا يخفى ما لهذا الأمر من نتائج سيئة على الإنتاج الصناعي.

ويقول تقرير برنامج الأمم المتحدة: إن الطريقة الوحيدة لكي تتحكم مصر في وضعها المائي هي استخدام الكميات المتوافرة بطريقة أفضل. ويفترض هذا الأمر ترك الزراعات التي تستهلك مياهًا كثيرة كالأرز مثلًا، وترميم الترع

واستبدالها أحيانًا بأنابيب لمنع تبخر المياه، واستخدام أنظمة ري حديثة واقتصادية كالري بطريقة التنقيط أو بطريقة الرش، والتحكم في زيادة عدد السكان.

ومن بين الأخطار المحدقة بمياه النيل الأطماع الإسرائيلية المعلنة والقديمة، وهي أطماع تعبر عن نفسها بين حين وآخر على شكل رغبات كالتي عبر عنها البروفسور «بن شاهار» وشعار إسرائيل هو شعار مائي: «من الفرات إلى النيل، أرضك يا إسرائيل» و«حصة» الواحد في المائة التي تحدث عنها «بن شاهار» ليست جديدة، فقد سبق لإسرائيل أن تقدمت بمشروعات بهذا الشأن من خلال مشروع أطلق عليه اسم مشروع «كالي»، وآخر يعرف باسم «مشروع يائير»، وقد ووجهت هذه المشاريع برفض مصري قاطع ونهائي. غير أنه يخشى أن تعمد إسرائيل إلى ممارسة ضغوطها بشكل غير مباشر، وذلك بالمساهمة في مشاريع إثيوبيا لإنشاء سدود على نهر النيل الأزرق.

وعندئذ لا بد أن يؤدي الأمر إلى توتر بالمنطقة بشكل يحقق نبوءة الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية عندما قال مرة : (إن الحرب المقبلة
في الشرق الأوسط سوف تكون بسبب مياه النيل وليست بسبب الاختلافات السياسية).

ويبدو أن افتقاد سماء إفريقيا على مدى سنوات الجفاف التسع الماضية غيومها الممطرة «الطبيعية» سيدفع بغيوم «سياسية» إلى هذه المنطقة السياحية.

وبقدر السكون الذي تشير إليه التقديرات المناخية المستقبلية والذي ستشهده مياه نهر «النيل» هناك «توترات» ستشهدها ضفافه الطويلة.

ولن تكون الأصابع الإسرائيلية بعيدة عن إذكاء النزاعات وخلقها وتفجيرها، وتتردد أنباء عن أن إسرائيل التي فشلت خلال عقد السبعينيات في تحقيق حلمها التاريخي بجر مياه النيل عبر صحراء سيناء إلى النهر لتعمر صحاريها -

بدأت تخطط للضغط على مصر والسودان والتضييق على مواردهما النيلية المائية من خلال التعاون مع إثيوبيا التي أعادت علاقاتها أخيرًا مع تل أبيب وذلك ببناء عدد من السدود على منابع النهر وروافده الرئيسية للتحكم بالمياه التي تصل إلى السودان ومصر، والمعروف أن 85% من مياه النيل تأتي من إثيوبيا في حين تأتي 15% فقط من أعالي «بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت».

غير أن المصادر المصرية الرسمية ترى أن تلك الأنباء «ليست كافية لإعلان موقف محدد»، مؤكدة أن هناك اتفاقيات دولية تحكم استخدام مياه النيل، ولا بد من احترامها. وتشير هذه المصادر إلى أن القاهرة سبق أن بذلت جهودًا مكثفة للتنسيق بين دول حوض النيل في مشاريع تنموية مشتركة، وأن موقف أديس أبابا لم يكن مشجعًا « والمعروف أن إثيوبيا ترفض حتى الآن الانضمام إلى مجموعة دول حوض النيل المسماة (الإندوجو)»، (وتعني الصداقة) التي دعت إلى إنشائها مصر عام 1983م بهدف وضع خطط العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والمائية.

وقد كشف وزير الموارد المائية المصري عن تفاصيل الحوار بين مصر وإثيوبيا حول مياه النيل، مؤكدًا أن مصر تدخلت في العام الماضي وأقنعت مؤسسات التمويل الدولية بوقف تمويل مشاريع إثيوبيا على النيل الأبيض، وأن إثيوبيا لن تأخذ رأي مصر لدى قرارها تنفيذ هذه المشاريع. وأكد أن مصر ترصد كل حركة وكل نقطة مياه في حوض النيل، وأن لديها مهندسين موجودين في أوغندا، وهي إحدى دول منابع النيل لمراقبة ومراجعة حصتها من المياه، وكشف وزير الري عن اعتراض إثيوبيا على إقامة بعض المشاريع التي درستها الأمم المتحدة في أكتوبر الماضي، وأكد أن مصر سترد على هذه الاعتراضات.

أما عن السودان فقد أعلن على لسان وزير الري أن قيام إثيوبيا ببناء سدود على النيل الأزرق، سيؤثر على كمية مياه النيل المتدفقة إلى مصر والسودان. قال الوزير: إن السودان ومصر مستعدان لبدء مفاوضات مع إثيوبيا حول تقاسم مياه النيل، ويرى الدبلوماسيون في القاهرة أن إسرائيل استغلت خروج

الخبراء الكويبيين من إثيوبيا وحالة الجفاف التي تعاني منها البلاد لتمرير مخططها الرامي إلى حجب المياه عن مصر والسودان معًا. وأشارت المصادر السودانية إلى أن إثيوبيا أعادت العلاقات مع إسرائيل أواخر عام 1989م في إطار صفقة تناولت إرسال آلاف من اليهود الفلاشا الذين ما زالوا في إثيوبيا مقابل زيادة أعداد الخبراء العسكريين الإسرائيليين في أديس أبابا.

السفارة الإثيوبية في القاهرة لم تنف الأنباء التي تحدثت عن مشاريع السدود هناك، لكنها أوضحت أن الأمر «ما زال قيد الدراسة» فضلًا عن أنه لا يوجد خبراء إسرائيليون يعملون في المجالات المائية في إثيوبيا. وقالت مصادر السفارة: إن إثيوبيا وإن كانت تعمل ما تراه محققًا لمصالحها وملبيًا لاحتياجاتها، فهي تحرص كل الحرص على عدم الإضرار بالأمن المائي المصري انطلاقًا من حرصها على العلاقات الودية بين البلدين.

وتتضح أهمية ما يبدو أنه بوادر أزمة حول مياه النيل بالنظر إلى الطبيعة الجيوبولوتيكية لحوض النهر. وإلى تاريخ النزاعات والاتفاقات حول الاستفادة الاقتصادية من مياهه، وكذلك إلى التغيرات المناخية المتوقعة خلال العقد الحالي، إذ تشترك في حوض النيل تسعة بلدان إلا أن مصر والسودان هما الأكثر تأثرًا به، واعتمادًا عليه (كليًا في حالة مصر). ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة منابع رئيسية هي الهضبة الإثيوبية وهضبة البحيرات الاستوائية وحوض بحر الغزال. إلا أنه طبقًا لتقدير تدفق النيل عند أسوان يتبين أن الهضبة الإثيوبية تمثل منابع النيل. وتتجمع مياه الهضبة الإثيوبية في عدد من الأنهار هي نهر السوباط، ويلتقي بالنيل الأبيض قرب مدينة ملكال جنوب السودان، والنيل الأزرق ويلتقي بالنيل الأبيض عند الخرطوم، ونهر عطبرة الذي يلتقي بالنيل الرئيسي قرب الحدود المصرية السودانية. وتصل مساهمة النيل الأزرق بنحو 58%، ونهر السوباط 13% ونهر عطبرة 14%، الأمر الذي يتضح معه كيف تمثل الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل.

ويعاني تدفق النهر تبعًا للظروف المناخية من التقلب بين فترة وأخرى، فحين

تعرضت دول إفريقيا إلى جفاف امتد إلى فترة تقرب من تسع سنوات، كان لهذا الجفاف أثره الواضح ليس فقط على تعرض البلاد المعتمدة على الزراعة المطرية للمجاعة، بل أيضًا البلاد التي تعتمد على الزراعة المروية مثل مصر حيث نقص بشدة الإيراد السنوي للنيل، ولولا أن مصر لجأت إلى تعويض العجز من مخزون السد العالي فسحبت 10 بلايين متر مكعب من 17 بليونًا مخزنة في بحيرة ناصر حتى يوليو 1988م لتعرضت لجفاف حقيقي.

وبغض النظر عن الظروف المناخية حتى لو أتت مواتية في المستقبل، تشير الدراسات إلى دقة الموقف المائي لكل من مصر والسودان في التسعينيات، في ضوء معدلات الزيادة في السكان ومشاريع التنمية الزراعية والصناعية. فمصر على سبيل المثال تستهلك حاليًا كل حصتها من مياه النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب. وتشير البحوث إلى أن احتياجات مصر ستتضاعف بحلول عام 2000 للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية لتزيد على 80 مليار متر مكعب.

ويشهد تاريخ النيل العديد من الدراسات لمشاريع استهدفت تطويع النهر، لتحقيق أقصى استفادة من مياهه التي يفقد ما يقرب من نصفها في طريقه الطويل إلى مصر (6825 كيلومترًا). وتبعًا لتلك الدراسات قدر أنه يمكن توفير 18 مليار متر مكعب من المياه سنويًا تقسم مناصفة بين مصر والسودان عن طريق تنفيذ عدد من المشاريع أهمها مشروع قناة جونجلي بمرحلتيها الأولى والثانية، وزيادة كفاءة التخزين في البحيرات الاستوائية.

ورغم أن مشروع قناة جونجلي يعود إلى الثلاثينيات من هذا القرن، وتحديدًا إلى عام 1936م حين اتفق على المشروع للمرة الأولى ضمن ما يسمى وقتها بمشاريع النيل الاستوائية فإن المتغيرات السياسية المتتابعة وتذبذب العلاقات بين مصر والسودان، ثم اندلاع الحرب الأهلية في الجنوب السوداني. أرجأت تنفيذ المشروع الذي تجدد بعد التوصل إلى اتفاقية أديس أبابا عام 1972م الخاصة بتسوية الوضع في الجنوب السوداني. وأسند المشروع إلى مجموعة شركات فرنسية بدأت الحفر فعلًا في إبريل 1978م وحتى عام 1984م حيث

تم حفر 265 كيلومترًا من أصل 360 كيلومترًا، هي طول المرحلة الأولى من قناة جونجلي، إلا أن تفجر الحرب الأهلية في الجنوب من جديد حال دون استكمال المشروع الذي تم تعليقه رسميًّا عام 1987م، تاركًا مصر والسودان في مواجهة مشاكل مائية مستقبلية مؤكدة، خاصة وأن توقعات الخبراء تذهب إلى أن كمية المياه المطلوبة في السودان ستبلغ في أواخر التسعينيات 38 مليار متر مكعب، أي قرابة ضعف الكمية الحالية.

ومشروع قناة جونجلي لم يكن الوحيد المعبر عن الحاجة إلى ترسيخ التعاون بدلًا من الصراع بين دول الحوض. ففي بدايات هذا القرن فكر مهندسو وزارة الأشغال العامة المصرية في وضع نظام للتخزين على امتداد حوض النيل، وهو ما عُرف فيما بعد بمشروع التخزين القرني الذي كان يقتضي تعاونًا بين بُلدان الحوض التسعة لبناء مجموعة من السدود والقناطر في مواقع معينة على مجرى النهر وروافده، إلا أن عوامل سياسية وفنية عديدة حالت دون إتمام المشروع الذي تبنت مصر بدلًا عنه مشروعها الخاص ببناء السد العالي لمواجهة مشاكل التخزين السنوي.

وأسس العلاقة بين دول الحوض وأهمها مصر والسودان وإثيوبيا حددها تاريخ طويل من الاتفاقيات التي أصبح معظمها مثيرًا للجدل على أساس أنها أبرمت مع السلطات الاستعمارية قبل حصول هذه الدول على استقلالها. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل.

وفي حين استقرت الأمور مع الخرطوم رغم أن الكثير من الشد والجذب على اتفاقية 1959م التي أبرمت بمناسبة البدء في بناء السد العالي ورتبت حقوقًا للبلدين لم تعد محل نقاش. فإن الأمر مع أديس أبابا بقي مختلفًا، ففي سبتمبر 1957 قدمت الحكومة الإثيوبية مذكرة إلى كل من مصر والسودان، أشارت فيها إلى حقها الطبيعي في مياه النيل التي تنبع من أراضيها، وتضمنت هذه المذكرة معارضة اتفاق نيابة عن إثيوبيا كما جاء في المذكرة، ومعنى ذلك أن إثيوبيا تتمسك بممارسة سيادتها على منابع النيل الأزرق وعطبرة، وبالفعل

أعلنت وقتها نتائج دراسات أمريكية لتنمية الأراضي الإثيوبية الزراعية، والتي اقترحت إقامة 26 سدًّا وخزانًا من شأنها أن تنقص 5.4 مليار متر مكعب من تـدفق النيـل الأزرق، ورغـم أن هـذه المشـاريع لـم تـر النور؛ فإن التقرير الاسـتراتيجي العـربي 1988م يعتبرهـا تـذكيرًا أمـريكيًّا لمصر، كما توتـرت العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا.

وما لم يتم تدعيم التعاون بين بلدان حوض النيل من خلال كيان قوي لتنمية مشاريع مائية لمصلحة الجميع فإن بذور الصراع ستظل كامنة، وإسرائيل لن يهدأ لها بال حتى تسمع طبول الحرب وهي تدق على ضفاف النهر الكبير.

نهر النيل والأمن القومي المصري

يُعد من قبيل التكرار محاولة إيضاح الأهمية البالغة التي يمثلها نهر النيل لمصر أو حصر مصالح مصر الحيوية في مياهه، ولكن بالرغم من وضوح تلك المعاني في الأذهان، فإن قلة من المتخصصين فقط هي التي تدرك خطورة موضوع المياه والمخاطر التي ستواجهها مصر في المستقبل إذا استمر تعاملنا الحالي مع ميـاه النيـل، ونمطنـا الاسـتهلاكي لـه المبني علـى أسـاس أنها موارد غير محدودة، وأنها بلا ثمن.

وليست هناك مبالغة في المطالبة بالدعوة إلى الحديث عن الأمن المائي، فهناك شواهد على الإسراف في استهلاكنا للمياه، والثابت أنه إذا استمر معدل التزايد الحـالي فـي استهلاكنا من المياه فسنواجه عـام 2000 بعجز كبير في الميـاه، وعلى الرغم من إمكانيات تغطية جزء كبير من طريق تنفيذ مشاريع أعالي النيل فإنه ليس من الحكمة أن نضع حياة ومستقبل أجيالنا في أيدي غيرنا. والصيغة الأمثل في جميع الأحوال تكمن في الاعتماد على ذاتنا وبدء حملة قوميـة تـدعو إلى ترشيد الاستهلاك مـن الميـاه سـواء فـي الزراعـة أو فـي الاستخدامات المدنية حتى لا نفاجأ بدخول المياه كورقة من أوراق الابتزاز السياسي ضد مصر في المستقبل.

وفي رأي المتخصصين فإن القيام بمشروعات أعالي النيل يعتبر ضرورة لا محيص عنها لبرامج التوسع الزراعي في مصر، ومن ثم فإن العلاقات مع دول حوض النيل تعد أمرًا حيويًّا حتى يمكن الحصول على موافقتها على إنشاء تلك المشروعات، خاصة مع السودان وإثيوبيا بصفة خاصة، بالإضافة إلى دول حوض النيل بصورة عامة دون الدخول في التفاصيل.

ويرجع سبب اختيار هاتين الدولتين خصوصًا إلى اعتبارات منها: أن مصر والسودان يعدان من أكبر المستهلكين لمياه النيل، بينما تمثل الهضبة الإثيوبية أهم منابعه وأخطرها على الإطلاق، حيث تسهم بنحو 85% من المياه التي تصل إلى مصر.

ومن ثم فإن العلاقات بين مصر وإثيوبيا لها أهمية خاصة عند تناول مصالح مصر في مياه النيل.

بالنسبة لمصر فإن السودان وليست إثيوبيا هي التي تحتل الموقع الاستراتيجي من حوض النيل، وهي التي تستطيع التأثير على تدفق مياه النيل لمصر بصورة كبيرة، بينما تعجز إثيوبيا عمليًّا عن ممارسة أي تأثير سلبي بالنظر إلى قوة اندفاع المياه خلال أراضيها، واستحالة وقفها أو منع تدفقها، بل إن تأثير إثيوبيا قد يكون منفعة أكثر منه ضررًا، حيث تسهم إقامة خزان على بحيرة تانا بإثيوبيا في زيادة حصة مصر بنحو مليار متر مكعب من المياه سنويًّا.

كما توصلت الدراسات إلى حقيقة أن مياه النيل بالنسبة للسودان لا تمثل نفس الأهمية الحيوية التي تمثلها بالنسبة لمصر، حيث يستخدم السودان كمية تقل بكثير عن حصته المقررة من مياه النيل.

وإذا ما ألقينا نظرة على نهر النيل من منبعه إلى مصبه فإننا نرى ما يلي:

أولًا: الوصف الجغرافي:

(1) **منابع النيل** : يغطي حوض النيل مساحة قدرها 2.900.000 كيلومتر مربع من الجزء الشمالي الشرقي لإفريقيا، وهو يساوي حوالي عُشر مساحة القارة الإفريقية كلها، ويبدأ من خط عرض 4 جنوبًا حتى خط العرض 31 شمالًا، ويبلغ طول النهر حوالي 6825 كيلومتر من منابعه في الجنوب الشرقي من القارة وحتى البحر المتوسط، ويُعد نهر كاجيرا في بوروندي أبعد مصادر النيل مسافة، ويمر النهر بعدة مناطق مختلفة في ظروفها الطبيعية اختلافًا واضحًا، فهو يبدأ من منطقة خط الاستواء التي تهطل فيها الأمطار على مدار السنة بشكل متواصل، ثم يستمر في سيره إلى مناطق شبه صحراوية، ويضم حوض نهر النيل أجزاء من أراضي تسع دول إفريقية هي: تنزانيا، وبوروندي، ورواندا، وزائير، وكينيا، وأوغندا، ومعظم أراضي السودان، وجزءًا من إثيوبيا ومصر، ويختلف حجم النيل بين عام وآخر، حيث وصل في أقلها إلى 42 مليار متر مكعب سنويًّا، ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة أحواض رئيسية هي: الهضبة الإثيوبية، هضبة البحيرات الاستوائية، حوض بحر الغزال.

(أ) الهضبة الإثيوبية:

تمثل أهم منابع النيل وأخطرها على الإطلاق، إذ تمد النيل الرئيسي عند أسوان بنحو 85% من متوسط الإيراد السنوي (71 مليار متر مكعب سنويًّا) وتتجمع مياه الهضبة الإثيوبية في عدد من الأنهار وأهمها:

- **نهر السوباط** : ويلتقي قرب مدينة ملكال بجنوب السودان، ومتوسط إيراده السنوي نحو 11 مليار متر مكعب يضيع منها نحو 4 مليارات في مستنقعات مشار بجنوب السودان ونهر البيبور، وإيراده السنوي نحو 2.8 مليار يضيع منه نحو 0.8 مليار متر مكعب.

- **النيل الأزرق** : ويستجمع مياهه من عدد من الأنهار التي تنبع من جبال الهضبة الإثيوبية، ولا تعرف تصرفاتها تمامًا من بحيرة تانا من ارتفاع يصل إلى 6000 قدم فوق سطح البحر، ثم يواصل تدفقه في اتجاه الحدود السودانية

بسرعة شديدة، حيث يجري في بعض المناطق في أخدود ينخفض مستواه عن الهضبة الإثيوبية بنحو 4000 قدم، ويلتقي بالنيل الأبيض عند الخرطوم، ويبلغ إيراده السنوي متوسط 48.5 مليار م3 عند أسوان (70% من مياه الفيضان).

- **نهر عطبرة** : وينبع من المرتفعات الإثيوبية بالقرب من جوندر شمال بحيرة تانا، ومن ارتفاع يصل إلى حوالي 10.000 قدم فوق سطح البحر، وسرعة جريان مياهه تماثل سرعة جريان النيل الأزرق في الشدة والاندفاع، ويبلغ متوسط حجمه السنوي 11.5 مليار م3 مقدرة عند أسوان.

(ب) الهضبة الاستوائية:

وتمثل أكبر المصادر انتظامًا في إمداد النيل بالمياه على مدار العام وخاصة في فصل الجفاف؛حيث يبلغ متوسط المياه الواردة من الهضبة الاستوائية سنويًّا 13 مليار م3 مقدرة عند أسوان وموزعة على المصادر التالية:

- **بحيرة فيكتوريا** : وتبلغ مساحتها 67 ألف كيلومتر مربع، وتقع في دول رواندا، وبوروندي، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا، وزائير. وتصل المياه للبحيرة إما عن طريق الأمطار أو بعض الأنهار الصغيرة التي تعرف تصرفاتها بدقة وإما عن طريق نهر الكاجيرا الذي يعتبر أهم مصادر المياه للبحيرة، وبعدها بنحو 6 مليارات م3 سنويًّا، ويمر عبر مسيرته بدول رواندا، وبوروندي، وتنزانيا، وعلى الطرف الغربي من البحيرة يقع خزان أوين أوين الذي يعتبر المخرج الرئيسي لها ويبلغ إجمالي متوسط المياه الخارجة من البحيرة عبر خزان أوين إلى نيل فيكتوريا نحو 23.5 مليار متر مكعب سنويًّا، وإن كانت المياه التي تصل إلى بحيرة كيوجا تقدر بنحو 22.5 مليار م3 فقط.

بحيرة كيوجا:

يتجه نيل فيكتوريا من بحيرة فيكتوريا حتى يصب في بحيرة كيوجا التي تقع داخل الأراضي الأوغندية وتبلغ مساحتها 6300 كم2، ويبلغ متوسط الخرج

السنوي من بحيرة كيوجا 21.5 مليار مكعب، حيث يفقد الباقي نتيجة البخر والنتح من أوراق النبات الطافية، وتتجه هذه المياه عبر نيل فيكتوريا إلى بحيرة ألبرت.

بحيرة ألبرت:

تقع هذه البحيرة في كل من أوغندا وزائير ومساحتها 5300 كم2، وتخرج المياه من البحيرة إلى نيل ألبرت بكمية تبلغ 26.5 مليار متر مكعب سنويًّا في المتوسط، وتمثل المياه الواردة من نيل فيكتوريا 21.5 مليار م3، ومن نهر السمليكي 4 مليارات م3، ومن الأمطار المتساقطة على البحيرة، ويمتد نيل ألبرت حتى حدود السودان عند نيمولي حيث تقدر كمية المياه بـ 25.8 مليار م3، ويستمر النهر بعد ذلك داخل السودان تحت اسم بحر الجبل.

بحر الجبل والنيل الأبيض:

يتابع بحر الجبل مسيرته بعد بلدة نيمولي داخل الأراضي السودانية، حيث تصب فيه مجموعة من الأنهار الصغيرة ليصل إجمالي الإيراد السنوي المتوسط عن بلدة منجلا نحو 30 مليار متر مكعب سنويًّا، وبعد بلدة منجلا يدخل بحر الجبل في منطقة السدود، حيث يفقد نحو 15 مليار م3 بحيث تقدر كمية المياه الواردة عند ملكال بعد انتهاء منطقة السدود نحو 15 مليار م2 سنويًّا في المتوسط.

(جـ) حوض بحر الغزال:

وتنتشر في هذا الحوض مجموعة من الأنهار الصغيرة التي تنبع من المناطق الجبلية في السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجملة الإيراد السنوي لهذه الأنهار يبلغ 15.1 مليار م3 في المتوسط، غير أن ما يصل منه للنيل لا يزيد على 0.5 مليار م3 ويفقد الباقي من مناطق المستنقعات، وتلتقي المياه الواردة من المناطق الاستوائية والواردة من بحر الغزال قرب مدينة ملكال، لتواصل

مسيرتها في النيل الأبيض، حتى تصل إلى أسوان فاقدة عبر مسيرتها نحو 3.5 مليار م3 سنويًا في المتوسط نتيجة البخر والرشح، ليصل مجموع المياه عند أسوان من هذين المصدرين نحو 13 مليار متر مكعب سنويًّا.

الفواقد المائية والمشروعات المقترحة للتغلب عليها:

تمت دراسات مختلفة عن المشروعات التي يمكن تنفيذها لضبط وتنظيم مجرى النيل، والملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها بصفة مبدئية من النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات أن التنظيم والضبط الأمثل لمياه النيل يجب أن يتم على أساس أن النيل وحدة هيدروليكية واحدة مما يستلزم ضرورة التعاون بين دول حوض النيل لإقامة كل المشروعات المختلفة لضمان الاستخدام الكامل وتجنب أي ضياع قائم لمياه النيل.

ويمكن تقسيم الدراسات التي تمت حول هذا الموضوع إلى قسمين:

أولهما : دراسات مشروعات السيطرة والتحكم في مجرى النهر كله.

وثانيهما : دراسات بعض المشروعات وخاصة مع السودان لاستعادة أكبر جزء ممكن من الفوائض.

أما بالنسبة لمشروعات السيطرة الكاملة على مجرى النهر فقد وضع خبراء وزارة الأشغال العامة المصرية عام 1920 خطة للتحكم وتنظيم مجرى النيل في شكل تقرير عرف باسم مشروعات ضبط مياه النيل، وأعد التقرير عدد من الخبراء البريطانيين، وتمثلت أهم المشروعات المقترحة في بناء سلسلة من الخزانات في منطقة البحيرات الاستوائية (فيكتوريا كيوجا ألبرت إدوارد) تستخدم في ضبط مياه النيل وضمان مخزون دائم من المياه بالتحكم في كمية المياه الخارجة منها.

بالإضافة إلى بناء سد على بحيرة تانا يعمل على توفير خزان لتخزين المياه طوال العام لاستخدامها في أغراض الري في مصر والسودان، كما يوفر

احتياطيًا إضافيًا من المياه يساعد على الوقاية من أخطار الفيضان في كل من الدولتين، ويزيد بناء السد من نصيب كل من مصر والسودان بنحو ملياري متر مكعب سنويًا، وقدر أنه بعد استكمال كل هذه المشروعات فإن الإيراد السنوي للنيل سيزيد بنحو 80%.

وقد شكلت لجنة دولية بعد ذلك لبحث انتقادات مصر لتقديرات هؤلاء الخبراء لاحتياجات مصر في المستقبل من مياه النيل، وكونت لجنة مشروعات النيل، وتبنت تلك اللجنة بالإجماع المشروعات المشار إليها والتي وردت في تقرير وزارة الأشغال.

كما تمت بعض الدراسات في إطار الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لبعض المشروعات المشتركة مع دول حوض النيل، وأثبتت تلك الدراسات أنه يمكن توفير نحو 18 مليار متر مكعب من المياه سنويًا مقدرة عند أسوان، تقسم مناصفة بين مصر والسودان، وتتمثل كالآتي:

- 7 مليارات متر مكعب من المياه الضائعة في منطقة السدود، وسيتم الحصول على هذه المياه بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلي بمرحلتيها: «الأولى والثانية» وزيادة كفاءة بحر الجبل والتخزين في البحيرات الاستوائية، وقد بدأ فعلًا تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلي، والتي لا تعتمد على التخزين في البحيرات الاستوائية، وسوف تحقق هذه المرحلة فائدة مائية قدرها 4.6 مليار متر مكعب سنويًا في المتوسط، سيجري تقسيمها مناصفة بين مصر والسودان، وكان من المقرر أن تنتهي هذه المرحلة عام 1985م.
- 7 مليارات متر مكعب من المياه الضائعة في حوض بحر الغزال، ويستدعي ذلك حفر قنوات لتجميع مياه الأنهار وباقي المياه المتسربة داخل حدود السودان.
- 4 مليارات متر مكعب من المياه الضائعة في مستنقعات مشار، ويستدعي ذلك إنشاء قنوات جديدة بالمنطقة داخل حدود السودان.

ومن الملاحظ أن إتمام هذه المشروعات يتطلب وجود علاقات جيدة مع الدول النيلية.

مشروع قناة جونجلي:

طرحت فكرة المشروع للمناقشة للمرة الأولى على يد ويليم جارستين عام 1904م الذي أشار إلى ضرورة إعادة الفواقد في منطقة السدود، ونتيجة لذلك تمت دراسة المنطقة لسنوات عديدة في مصلحة المياه المصرية، وقدمت ثلاثة اقتراحات لكيفية استعادة الفواقد، أجيز منها مشروع شق قناة جونجلي والذي قدمه مستر بوتشر وذلك على يد لجنة وزارة الأشغال المصرية. غير أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ إلا في السبعينيات من هذا القرن، ويهدف المشروع إلى تغيير مجرى النهر لتفادي المستنقعات في منطقة السدود ويتضمن مرحلتين:

الأولى : وتقتضي حفر قناة يبلغ طولها 370كم، وتبدأ من بلدة جونجلي على البر الشرقي لنهر الاثم، وتتجه شمالًا لتصب في نهر السوباط بالقرب من ملكال، وتمثل هذه القناة (كبري) أو قنطرة لنقل مياه بحر الجبل وبحر الزراف إلى النهر كاملة دون فقد أي جزء منها في منطقة المستنقعات، وتتضمن هذه المرحلة بالإضافة إلى عمليات الحفر وإنشاء بعض القناطر والمعابر القيام بعمليات تنمية للمنطقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

الثانية : وتعتمد على مشروعات التخزين والتحكم في المياه، والتي من المقرر تنفيذها في منطقة البحيرات الاستوائية، وتبدأ هذه المرحلة بعمل اتصالات بدول شرق إفريقيا للاتفاق على حدود التخزين، ومن الأسباب الأساسية التي دفعت السودان للاشتراك في تمويل المشروع بالرغم من عدم احتياجه إلى مياه إضافية حيث يستخدم 13.5 مليار متر مكعب من حصته الحالية، وهي 18.5 مليار متر مكعب هي أهمية مشروع جونجلي في دعم أعمال تنمية جنوب السودان، وربط ملكال بطريق بري مائي يكون أساسًا لشبكة من

المواصلات داخل الجنوب نفسه، بالإضافة إلى الرغبة في تأكيد استراتيجية السودان في استغلال الفاقد من المياه في منطقة المستنقعات في جنوب السودان.

الأمن المائي لمصر:

«لا يستطيع أحد التشكيك في أن مياه النيل بالنسبة لمصر ليس فقط ضرورة من ضرورات الأمن القومي المصري، بل هي فوق ذلك (مسألة حياة أو موت)».

مهد الحضارة العظيم يجف:

ويخطئ من يظن أننا في دائرتنا الإفريقية دون مشاكل أو عقبات، ويكفي للتدليل على ذلك أن مصر مهددة بالموت جوعًا وظمأً إذا ما نفذت إثيوبيا مشاريعها على بحيرة تانا التي يخرج منها النيل الأزرق الذي يُعد أهم روافد النيل على الإطلاق.

وقد تفجرت أزمة الأمن المائي لمصر إعلاميًّا على أثر التحقيق الصحفي الذي نشره مراسل جريدة التايمز البريطانية في القاهرة تحت عنوان «مهد الحضارة العظيم يجف»(3).

ومما أثار ردود فعل كثيرة داخل مصر وخارجها، حيث تناولت الصحف المصرية والعربية والعالمية هذا الموضوع، وقد زاد من اشتعال تلك الضجة استمرار حالة الجفاف والتصحر التي عانت منها القارة الإفريقية بصفة عامة، بالإضافة إلى انخفاض المخزون المائي أمام بحيرة ناصر، وكانت الدوائر الرسمية تشعر بخطورة الموقف من قبل، فقد أشار الدكتور بطرس غالي في صحيفة الهيرالد تريبيون(4) بقوله: «إن دول حوض النيل فيما عدا مصر تعتمد في احتياجاتها الزراعية على مياه الأمطار بنسبة تصل إلى 90% تقريبًا، وعندما تتحول هذه الدول إلى الري بالوسائل الحديثة سوف يتناقص نصيب مصر من إيراد النهر ودون تصور سياسي لحل هذه المشكلة سوف تصبح بنجلادش

أخرى يضر بها الجفاف والجوع».

ومعنى هذا أن مصر التي لا تعتمد على الأمطار في الزراعة، وكذلك يقل اعتمادها على المياه الجوفية إلى حد كبير سوف تتأثر إذا ما حاولت دول حوض النيل أن تزيد حصتها من مياهه بإنشاء المشاريع التي حتمًا ستضر بمصر، ويطالب د. غالي بأهمية وجود تصور سياسي لحل هذه المشكلة، وفي هذه المسائل لا بد أن تكون الحلول بالأساس «سياسة توفيقية» بحيث تحقق المصالح الوطنية لكافة دول حوض النيل، وهذا يستلزم التشاور فيما بينها قبل تنفيذ أية مشاريع على منابع النيل وفقًا لقواعد القانون الدولي. والدول المؤهلة أكثر من غيرها من دول الحوض لتنفيذ مشروعات لاستغلال مياه النيل هي إثيوبيا.

وبالتالي تنبع أهمية إثيوبيا للأمن المائي المصري في ضوء أنها تتحكم في 85% مما يصلنا من مياه، هذا بالإضافة إلى أن لإثيوبيا وضعية جغرافية وسياسية تميزها عن بقية دول الحوض، وذلك لعدة أسباب:

1- إنها منبع النيل الأزرق أهم روافد النيل على الإطلاق.

2- إن إثيوبيا تختلف من الناحية الثقافية عن بقية دول حوض النيل، حيث تسيطر فيها الثقافة الإيطالية إلى جانب الإنجليزية؛ كما أن الديانة المسيحية الأرثوذكسية هي السائدة في إثيوبيا بخلاف الكاثوليكية التي تسود دول شرق الحوض «تنزانيا، أوغندا، كينيا» ودول غرب الحوض «زائير، رواندا، بوروندي».

3- من ناحية أخرى، فإن لإثيوبيا إقليمًا شاسعًا، كما أن جغرافية وتكوينات تضاريسها بالنظر لجغرافية حوض النيل ككل تجعل لها نوعًا من التميز عن بقية دول الحوض الأخرى.

4- إن إثيوبيا بعد 1974م ووصول التيار الماركسي بقيادة «منجستو هيلا ماريام» للحكم تدرك أهمية مشروعات التنمية، وخاصة في المجالات الزراعية؛

كما أن الثورة تحاول الدفاع عن منجزاتها ضد النظم الأخرى، وبالتالي فهي تتخذ مواقف سياسية مميزة داخل إطار حوض النيل.

وبالنظر لهذه الاعتبارات ووفقًا للتصور السياسي لحل مشكلة الأمن المائي المصري عندما أنشئت منظمة «الأندوجو» سنة 1973م - والتي تعني باللغة السواحلية الإخاء - فإن إثيوبيا ومعها كينيا قد رفضتا الانضمام لهذه المنطقة حتى بعد أن دعا المؤتمر الرابع للأندوجو الذي عقد في عاصمة زائير في 19 مايو 1987م دول حوض النيل التي لم تنضم إلى الأندوجو تضم ثماني دول هي: مصر، السودان، تنزانيا، أوغندا، زائير، رواندا، بوروندي، إفريقيا الوسطى، والأخيرة ليس من دول حوض النيل.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتغذية الخلاف بين دول حوض النيل لتشغل مصر عن مسألة الشرق الأوسط والصراع العربي الصهيوني، والدليل على ذلك أن تقريرًا صدر في عام 1984م عن معهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن يتحدث عن الأوضاع المائية في الشرق الأوسط، يقول التقرير: «إنه مع عام 2000م سوف يصبح الصراع في الشرق الأوسط صراعًا مائيًّا!».

أما عن دول حوض النيل فيقول التقرير: إن تلك الدول سوف تعاني نقصًا خطيرًا في إيراد النهر، ويتفاقم هذا الخطر مع نهاية القرن الحالي بسبب ظروف الجفاف في المنابع «الإثيوبية» للنهر، وأيضًا بسبب الزيادة الهائلة في عدد السكان.

ويصل التقرير في نهاية حديثه عن الأزمة المائية في دول حوض النيل إلى استنتاج مؤداه: أن الأمن المائي سيمثل خطرًا محتملًا يهدد الأمن الإقليمي لدول حوض النيل، حيث إن ضغوط الجفاف والمجاعة ستدفع تلك الدول للدخول في مواجهات عسكرية مع بعضها مما سينتقص بلا شك من الأمن الإقليمي لمجموعة دول حوض النيل التسع.

ونلاحظ أن التقرير يشير إلى جفاف المنابع الإثيوبية فقط، مما يستدل منه على أن الدولة التي ستتضرر من هذا الجفاف هي مصر، لأنها ستحصل على جزء كبير من المياه التي تصلها من المنابع الإثيوبية، وبالتالي تبرز أهمية إثيوبيا بالنسبة للأمن المائي لمصر، وعلى الرغم من العلاقات الجيدة بين مصر وإثيوبيا والزيارات المتكررة بين مبارك ومنجستو، فإن تنظيم مياه النيل يُعد من المسائل المعلّقة بين البلدين والتي لم يتم الاتفاق بشأنها.

والواقع أن مشكلة المياه في مصر مشكلة استراتيجية، وليست مرتبطة بالارتفاع سنة والانخفاض سنة أخرى، ولا يجب بالتالي ربط مشكلة المياه بفترات الجفاف.

ولنتبين ذلك يجدر بنا استعراض عدد من النقاط الجوهرية التي تعتبر لازمة لتحليل الموقف:

1- إن كل سكان مصر لا يتمتعون حاليًا بمياه الشرب، والمياه اللازمة للاستخدامات الأخرى وفق المستويات المطلوبة في هذا الشأن.

2- مع التقدم الصناعي المرتقب تمهيدًا للوصول إلى المستوى المطلوب لا بد من زيادة في حجم المياه المخصصة حاليًا للصناعة.

3- أزمة الغذاء على المستوى القومي والعالمي تحتم سرعة التوسع الزراعي أفقيًا ورأسيًا لتحقيق الأمن الغذائي، والمشكلة سوف تكون دائمًا تدبير الموارد المائية اللازمة، ولكي نحقق اكتفاءً ذاتيًا في الغذاء ونحقق أيضًا تقدمًا صناعيًا بالمعدلات المطلوبة، ولكي يحصل المواطنون على احتياجاتهم من مياه الشرب والاستخدامات الأخرى في إطار الأسس المثلى لاستخدامات المياه لا بد من توفير نحو 1300 متر مكعب سنويًا من المياه لكل فرد على أرض مصر.

يعني أنه إذا كان عدد السكان حاليًا 50 مليون نسمة، فإنهم يحتاجون لنحو 65 مليار متر مكعب من المياه لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات، وفي

عام 2000م سيصل عدد السكان لنحو 70 مليون نسمة على الأقل سيحتاجون لنحو 91 مليار متر مكعب من المياه وفق نفس الأسس السابقة.

والمياه العذبة في مصر لها مصدران:

الأول : المياه التي تنبع أو توجد داخل الأراضي المصرية.

الثاني : المياه الدولية التي تأتي إلينا من مسافات بعيدة وتشاركنا فيها عدة دول إفريقية.

ومن المصدر الأول الذي يتركز في المطر المحدود ومياه السيول والمياه الجوفية العميقة بالصحاري وسيناء فإن نصيب الفرد حاليًّا لا يتجاوز 90 مترًا مكعبًا سنويًّا تنخفض عام 2000م وفق الزيادة السكانية إلى نحو 65 مترًا مكعبًا.

أما المصدر الثاني الأساسي وهو النيل، فإن حصتنا الحالية منه تبلغ 55.5 مليار متر مكعب سنويًّا، وليس من المتوقع زيادتها حتى عام 2000م، ومن هنا فإن نصيب الفرد منها حاليًّا يبلغ نحو 1110 أمتار مكعبة تنخفض إلى نحو 800 متر مكعب للفرد عام 2000م، وهذا الرقم الأخير يعني عجزًا يقدر بنحو 31 مليار متر مكعب عام 2000 عن الاحتياجات المثلى. أما إذا ظل أسلوب الاستخدام الحالي سائدًا وهو يتسم بالإسراف، فإن الموقف سيكون غاية في التعقيد.

الحل الوحيد هو اللجوء للتكنولوجيا المتقدمة في مجال إعذاب المياه، واستخدام المياه غير التقليدية، أي مياه الصرف الصحي بعد معالجتها. واستخدام المياه الجوفية العميقة غير المتجددة مع تطوير وسائل الرفع لكي تكون ملائمة اقتصاديًّا.

كما ستنشأ الحاجة لا محالة لطرق أبواب الهندسة الوراثية من الآن لاستزراع سلالات جديدة من المحاصيل تستهلك مياهًا أقل أو تنمو على مياه ذات نوعية أردأ.

وبإيجاز نقول : إن المستقبل بالنسبة لاستخدامات المياه في مصر والعالم العربي كله رهن بتطوير تكنولوجيا الاستخدام، سواء في الزراعة، أو الشرب، أو الصناعة، والسياسات التي تنتهجها الحكومة بصدد المشكلة المائية ترقى إلى خطر الأزمة على الأقل حتى عام 2000م، أما بالنسبة لما بعد عام 2000م فلابد من وضع سياسات جديدة شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات المائية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي.

فالمنطقة بأسرها تتميز بمحدودية مواردها المائية، فيما عدا تركيا؛ لأن إثيوبيا برغم أنها تعتبر خزانًا مائيًّا فإن بها مناطق جفاف هي نفسها.

أما تركيا فقد أقامت وصممت عدة سدود على نهري الفرات ودجلة. ووجهة النظر التي أعلنها مسئولون أتراك رسميًّا تتلخص في أن المياه يجب أن تكون سلعة اقتصادية كأية سلعة اقتصادية أخرى. وهناك بهذا الصدد رأيان في تركيا، **الرأي الأول** : هو أنه لا يجب السماح لسلاحي الماء والبترول أن يتقاتلا.

والرأي الثاني يقول : إن البعض يفضلون مياهًا بيرية، المعدنية على مياهنا الأرخص ثمنًا، ويجب ألا ننسى أن تركيا تخطط منذ فترة لأن تكون مائدة الغذاء لعالمنا العربي، وتسعى للعب هذا الدور.

وموقف تركيا لا ينعكس على العراق وسوريا وحدهما، لكن الأمر له انعكاساته المباشرة وغير المباشرة علينا. لأن تركيا دولة منبع، وإقرارها لسياسة مائية جديدة سيؤثر على كل دول المنطقة. وستحاول دول المنبع الأخرى أن تحذو حذوها لا سيما وأن البعض يطالب أن يكون الماء مقابل البترول.

ويرتبط بذلك أيضًا الوضع المائي بين إسرائيل من ناحية، وبين الأردن وسوريا ولبنان من ناحية أخرى. فالجميع يعانون أزمات مائية، وإسرائيل إذا لم توفر 400 مليون متر مكعب من المياه سنويًّا قبل عام 2000م فإنها لن تستطيع أن تحقق المستوى الحالي من التنمية رغم استخدامها كل التقنيات العلمية. فهي

في أزمة مائية إضافية، مثلما هو الحال في غزوها للجنوب اللبناني سعيًا وراء الوصول إلى مياه نهر الليطاني. وستنعكس حاجة إسرائيل للمزيد من المياه علينا بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن القوى العظمى العالمية بدأت في التعرف على المناطق الحساسة بالنسبة للمياه، وعلى سبيل المثال بدأ تشكيل مجموعات عمل في أمريكا لدراسة المياه في الشرق الأوسط، وهناك توجه من بعض الأطراف لرسم تسوية المشكلات القائمة من خلال فرض حل مائي في المنطقة، ويجب أن ننتبه إلى أي حل يقوم على أخذ ماء منا يجب أن نقاومه ونرفضه، لأننا بحاجة إلى كل قطرة ماء.

ومن المتوقع أن تبدأ المشكلات في الظهور بجدية بعد عام 2000م لأن الخطة التركية باستصلاح منطقة الأناضول ستنتهي مراحلها عام 2005م، وسيبدأ الاستخدام الفعلي للمياه في هذا المشروع الضخم ابتداءً من عام 2000م وستكون تركيا في هذا الوقت نفسه قد انتهت من إقامة السدود التي صممتها على نهر دجلة كذلك. وسينعكس ذلك على العراق بالضرورة، وكذلك الحال بالنسبة لإسرائيل، وخصوصًا إذا ما استمرت في جلب المزيد من المهاجرين اليهود! وإثيوبيا تقيم سدودًا على نهر الأواش. وهذا النهر يذهب إلى وسط إثيوبيا. وليس جزءًا من شبكة حوض النيل. وبالتالي فإن السدود التي ستقام على هذا النهر ليس لها أثر سلبي على مصر.

كما أن بحيرة تانا ليست موردًا رئيسيًّا لإمداد النيل بالماء، فالنيل الأزرق الذي يبدأ من بحيرة تانا يبلغ إيراده السنوي 52 مليار متر مكعب تزوده بحيرة تانا بمياه لا تزيد على 3 مليارات متر مكعب، والمشروع الذي يقام على بحيرة تانا لا يستهدف حجم المياه وإنما هو بغرض توليد الكهرباء؛ بل إن مصر كانت هي التي اقترحت على الإثيوبيين إقامة هذا السد قبل إقامة السد العالي. ومصدر ليست ضد التنمية في أي مكان؛ وإنما تسعى فقط إلى إقرار الحقوق العادلة، وإقرار مبدأ التشاور عند إقامة أي مشروعات جديدة على امتداد مجرى النهر

الدولي دون المساس بحقوق الآخرين.

ومن المتوقع احتدام المنازعات بين بعض الدول في المستقبل كما يتوقع أن يجري سعي من القوى الكبرى الاستعمارية في المستقبل للاستيلاء على بعض موارد المياه، وبالذات المناطق الحساسة التي تتمتع بوفرة مائية.

الفقر المائي خطر التسعينيات

الفجوة المائية أو الأزمة المائية كانت الموضوع الرئيسي لحوار هام وخطير شارك فيه خبراء ممارسون وأكاديميون في كل المجالات، وفي ندوة عقدتها كليـة الزراعـة جامعـة القـاهرة فـي مطلع عـام 1990 واستمرت يومين. تحت عنوان «أزمة مياه النيل وتحديات التسعينيات».

- قالوا : «إن المواطن المصري سوف ينخفض متوسط نصيبه من الماء إلى 750 مترًا مكعبًا عام 2000م، أي إنه سيعيش تحت خطر الفقر المائي «ألف متر مكعب» وإننا سنعاني من فجوة مائية، ستؤثر على الزراعة، والطاقة، والصناعة، فجوة تهدد بحق آمالنا في التنمية.

- قالوا أيضًا:

«إننا نعيش حاليًا أزمة مائية، ولكننا مقبلون على أزمات أخرى أشد وأعنف، لذا ينبغي أن نـدق نـاقوس الخطـر، وأن نـحزم أمرنـا لنواجـه المشكلة التي تهدد حياتنا ووجودنا على هذه الأرض».

بحوث ومناقشات الندوة تناولت أزمة مياه النيل في إطار أزمة المياه التي ستواجه منطقة الشرق الأوسط والأمة العربية بالتحديد.

أشارت معظم البحوث إلى أن الصراع في القرن القادم سوف يكون حول نقطة المـاء، وأن إسـرائيل ستلعب دورًا هامًّا ضد حقوق العرب في المياه وخاصة مصـر، وأن الميـاه ستكون المحـور الجديد الذي يستمر حوله الصراع العربي

الإسرائيلي.

كما نبهت مناقشات الندوة إلى خطورة الاتجاه الذي تتزعمه تركيا لتحويل المياه إلى سلعة مثل البترول، هذا الخطر الذي يهدد سوريا والعراق والعالم أجمع.

. وإذا تتبعنا الأزمة فسنجد أنه:

في عام 1927م كانت حصة مصر من مياه النيل 48 مليار م3، وكان نصيب الفرد 9.3 م3 في اليوم من المياه، أي حوالي 3600م3 سنويًّا.

وفي الوقت الحاضر بغرض سحب حصتنا المقررة من مياه النيل لن يزيد نصيب الفرد على 2.75 في اليوم، أي حوالي ألف متر مكعب سنويًّا، بينما سيصل إلى 2م3/ يوم فقط في عام 2000م، أي حوالي 750 مترًا مكعبًا سنويًّا، هذا مع افتراض أننا سنحصل على نصيبنا من المياه كاملًا. أي أن المواطن المصري سيعيش في ظل هذا الفقر المائي وهو ألف متر مكعب سنويًّا.

حقوق مكتسبة:

وعن حقوق مصر في مياه النيل ، قال م . نجيب فهمي : «من المتعارف عليه دوليًّا أن هناك حقوقًا تاريخية ومكتسبة بالنسبة للمياه، وأنه لا يجوز التعرض لها، وعندما كانت بريطانيا تحتل الجزء الأكبر من حوض النهر، وقَّعت مع إثيوبيا عام 1902م على معاهدة تنص على أنه لا يسمح بإنشاء أي أعمال على النيل الأزرق، إلا بعد الرجوع إلى الحكومتين البريطانية والسودانية.

وإن كانت الحكومات المتعاقبة لإثيوبيا لم تقبل هذه المعاهدة، فإن هذا المبدأ قد أُخذ به، وفي عام 1915م عقدت بريطانيا معاهدة أخرى تعهدت فيها الكونغو وأوغندا والسودان بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه الحد من تصرفات سميلكي وإيسانجو، أو خفض مناسيب بحيرة ألبرت.

وفي عام 1929م تم عقد اتفاقية بين مصر والسودان، اعترفت مصر فيها بحق السودان في المياه الكافية لنموه ما دامت كافة حقوق مصر التاريخية من مياه النيل مصونة.

وعند بناء السد العالي عقدت مصر اتفاقية عام 1959م مع السودان على أساس أن السد العالي سيقوم بتخزين 32 مليار متر مكعب، ستحصل مصر على 7.5 مليار م3 وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية ما زال معترفًا بها من الجانبين، فإن هناك اعتراضًا عليها من قبل بعض السياسيين السودانيين، وفي السودان هناك نقص كبير في العناصر الضرورية لتقرير سياسة مائية يعتمد عليها، فلا توجد أرقام دقيقة عن المساحات الحقيقية للأراضي المنزرعة أو تقدير كميات المياه المستعملة سنويًا.

أما عن إثيوبيا فإن مصر والسودان تعتمدان عليها بدرجة عظمى في مدها بالمياه، وأكبر الفروع في ذلك هو النيل الأزرق، وقد أجرى مكتب استطلاع الأراضي الأمريكية دراسة عام 1964م لاستصلاح أراضي إثيوبيا المتاخمة لحدود السودان، وتقترح الدراسة إنشاء 26 سدًا وخزانًا لتوفير مياه الري لها، وبالتالي خفض تصرف النيل الأزرق بنحو 5.4 مليار متر مكعب، وهذا يعتبر كارثة لمصر والسودان. ومن المعروف أن هذه الدراسة أجراها الأمريكان أثناء إنشاء مصر للسد العالي، حينما كانت العلاقات بين مصر وأمريكا سيئة، وقد نفذت إثيوبيا مشروعًا واحدًا (فينشا) لتوفير نصف مليار م3 بتمويل من البنك الدولي، وليس من المقبول الاستهانة بهذه الكمية، فمعظم النار من مستصغر الشرر.

وقد أعلنت إثيوبيا في سنة 1981م في مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية أن في نيتها إقامة 40 مشروعًا للري، يقع معظمها على حوض النيل الأزرق، ونهر السوباط، وأنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة.

وعن بحيرة « تانا » يقول م . نجيب فهمي : «إن النيل الأزرق يبدأ عند مخرجها،

ولكنها ليست مصدر مياهه كما يعتقد البعض، فالبحيرة لا تمد النهر إلا بنصف مليار متر مكعب وقت الحاجة، ولكن أهمية البحيرة تأتي في إمكانية إقامة سد على مخرجها لتخزين حصيلتها وقت عدم الحاجة وإطلاقها وقت الحاجة، وهذا من الأمور المفيدة لمصر والسودان وتعميق وتوسيع مخرج البحيرة يمكِّن السد العالي من أداء وظيفته.

وكان من المفروض أن تتقدم مصر بمشروع إنشاء هذا السد إلى إثيوبيا وأن تتحمل جانبًا من نفقاته.

وقال أيضًا : «إن مصر سوف تكون في حاجة إلى 75 مليار متر مكعب تقريبًا في عام 2000م بينما حصتها المقررة في أحسن الظروف هو 55.5 مليار م3 وليس لنا مورد آخر غير النهر».

ثوابت تتغير:

د. عبدالهادي راضي مدير معهد بحوث الري، قدم رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية فيما بعد عام 2000م، ويرى أن هذه السياسة تحكمها ثوابت من المحتمل أن تتغير في المستقبل، أهمها أن مياه النيل هي حياة مصر، وأن لها حقوقًا تاريخية وطبيعية فيها، وأن التعاون مع دول حوض النيل أمر واجب وأساسي، وأن حصة مصر من النيل 55.5 مليار متر مكعب حق أصيل، وأن التخزين القرني من أهم الثوابت، والسد العالي وبحيرة فيكتوريا حاليًّا هما أداتا هذا التخزين، وأن التسعينيات ستشهد تغيرات كثيرة تتمثل في التطور التكنولوجي الذي سيصبح قوة العصر، وبروز عمالقة جدد يتسيَّدون العالم مما سيجعل حرب الغذاء طاحنة، وعلى كل أمة أن تنمي مواردها للسيطرة على غذائها، وهنا يأتي الدور الخطير لتنمية وحسن استخدام المياه. كذلك سوف تشهد التسعينيات متغيرات ضخمة في أوربا الشرقية تخل بموازين المنح والقروض مما سيلقي بعبء جديد على الدول النامية، ومصر من بينها، وربما تكون واحدًا من المتغيرات أن تحاول دول المنابع وفي طليعتها تركيا فرض

وجهة نظرها المختلفة في أن المياه سلعة كالبترول يمكن بيعها وشراؤها، وأنها مثل المعادن ملك للدولة، والاتجاه إلى فرض سيطرة اقتصادية باستخدام سلاح المياه.

كما ستشهد الحقبة القادمة سعي دول عديدة لنقل المياه من حوض النيل إليها علاوة على الموقف في جنوب السودان وانعكاساته، والانفجار السكاني لدى دول حوض النيل واحتياجاتها للمياه، والمميزات الاقتصادية التي يمكن أن تطالب بها دول المنابع، ومدى الرغبة والقدرة على التفاوض بشأنها والحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به، وتطور فكرة إقامة محاور جانبية على أحواض الروافد مما يخلق مبدأً خطيرًا يخل بكل التوازنات، وأخيرًا مدى القدرة على اعتبار المياه هدفًا قوميًّا نؤمن به ونلتقي جميعًا حوله.

ويضيف د. عبدالهادي راضي، أن هذه المتغيرات لا بد أن تقابلها من جانبنا سياسة مائية تستطيع أن تحافظ على سياستنا المائية، ولا بد لهذه السياسة أن تنطلق من أهداف استراتيجية رئيسية أولها: أنه لا بديل عن التعاون مع دول حوض النيل، والضرورة تقتضي الفهم الدقيق لمطالب هذه الدول، وكيفية تلبية طلباتها دون المساس بحقوقنا التاريخية والطبيعية.

ثانيًا : أهمية خلق موقف تفاوضي مؤسس عليه دعائم فنية وقانونية وتاريخية يتسم بالمرونة والمعقولية فيما يتعلق بطلبات هذه الدولة. وثالثًا: اعتبار نقطة الماء أغلى ثروة لا يمكن التفريط فيها تحت أي ظروف.

كما أن هناك بعض الموارد المائية التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل، ومنها مياه الأمطار في سيناء والساحل الشمالي الغربي والدلتا بإجمالي 1400 مليون م3، ومياه الينابيع 0.3 م3، والمياه الجوفية 3.5 م3، ومياه الصرف الصحي حوالي 2.1 مليار م3، ومياه الصرف الزراعي ما بين 3-2 مليارات متر مكعب، والمياه الجوفية بالوادي والدلتا نحو 3 مليارات م3.

كما قدم أفكارًا للمستقبل من بينها العمل على إنشاء هيئة إفريقية لتنمية

الموارد المائية مقرها مصر، أو تخطيط المشروعات التنموية وفق حجم المياه ونوعيتها، وإعادة صياغة السياسة الزراعية بما يناسب الموارد المائية والارتقاء بمستوى تكنولوجيا الري والسعي لخلق ركيزة فعَّالة للردع الاستراتيجي على المستوى الفني في مجال المياه.

ويجب أن نأخذ في الحسبان أن هناك حقائق يجب أن نتعامل معها على أنها بديهيات ، أولها : أن نهر النيل يشكل 99% من مصادرنا من المياه العذبة وهذا يعني أن أمن مصر القومي يعتمد على هذا النهر.

والحقيقة الثانية : أن كميات المياه التي تصل إلينا ثابتة إن لم تتعرض للانتقاص، وأنه في ظل التوسع البشري والاتجاه إلى التنمية الزراعية والصناعية ستكون هذه الكميات غير كافية، وبالقطع ستواجه مصر عجزًا في السنوات القادمة وما لم تأخذ مصر كل هذه العوامل في الحسبان، فإننا قد نواجه مأزقًا لا نحسد عليه.

الحقيقة الثالثة : أن مصر دولة مصب بالنسبة لنهر النيل، وتشارك ثماني دول أخرى في حوض النهر، وهذا يعني أن سياسة مصر تجاه النيل لا بد أن تتم بمخاطبة هذه الدول الثماني.

وبعد تحديد هذه الحقائق لا بد من تحديد احتياجاتنا من المياه مستقبلًا حتى نعرف حجم المشكلة، ومعروف أن مصر ستكون بحاجة إلى 64.5 مليار م3 من المياه بافتراض ثبات المساحة المنزرعة عام 2000م أو إلى 79 مليار م3 إذا وضعنا في الاعتبار خطط التنمية.

والدولة متنبهة بالفعل لهذا الخطر، ومن ثم تم تشكيل لجنة تتبع رئيس الوزراء مباشرة لمتابعة ذلك الموضوع، كما توجد لجنة أخرى دائمة في وزارة الخارجية لنفس الغرض.

على أنه يجب ألا نعتمد كلية على السياسة الخارجية من أجل تأمين مواردنا

المائية، فالسياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية، وكلما ازداد اهتمام الرأي العام بقضية المياه انعكس ذلك على سياستنا، وأن رد فعل الرأي العام حول بعض الشائعات التي ترددت حول نية بعض بلدان حوض نهر النيل إقامة سدود ومشاريع على منابع النيل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كميات المياه الواردة لنا رد الفعل هذا مفيد للغاية وعلى الدولة أن تعمل على تنمية الموارد المائية المتاحة في الآبار والمياه الجوفية، كذلك عدم إضاعة قطرة واحدة هباء، فليس من الحكمة ولا من المقبول أن نسعى إلى طلب كميات إضافية من المياه من أطراف هي ذاتها بحاجة إليها، وقد وصل حجم الفاقد سنويًّا في مصر إلى ثلث نصيبنا، وهذا يضعف مركز المفاوض المصري أمام بلدان تعاني من ظاهرة الجفاف.

ولا بد من تغيير نمط سلوكنا حتى يقف المفاوض المصري بكل ثقة وثبات ليطالب بمزيد من المياه معبرًا عن حاجة حقيقية.

والسياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل تعني بالضرورة سياسة مصر تجاه دول حوض النيل الثماني، وهذا يعني أن القرار المصري لا يستطيع أن يتعامل مع دولة دون باقي دول الحوض في موضوع المياه، وهناك استحالة في التوصل إلى اتفاقيات ثنائية دون أن يثير ذلك حفيظة الدول الأخرى.

وهذا يلقي علينا عبئًا على السياسة الخارجية المصرية التي لا تستطيع أن تتعامل مع دولة على انفراد لتحل مشكلة المياه.

ومن ثم يجب أن يكون الاتفاق جماعيًّا وليس ثنائيًّا، ولهذا يجب أن نستعرض علاقتنا مع كل دولة من الدول الثماني على حدة من حيث طبيعة تلك الدولة وحجم قطاع نهر النيل بها ومدى علاقتنا الثنائية معها، وأخيرًا علاقاتها مع جاراتها من دول حوض النيل، فمصر قد تكون على علاقة ممتازة مع كل من أوغندا وكينيا كلٍّ على حدة؛ ولكن العلاقات بين هاتين الدولتين ليست على المستوى نفسه، مما يزيد من صعوبة إمكانية التوافق بين الدول الثلاث.

وعن سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل فيما يخص مياه النيل، فبالنسبة للسودان من المفترض إنشاء قناة جونجلي، وهي قناة مساعدة لبحر الجبل تؤدي إلى توفير مياه النيل التي تضيع في المستنقعات والتي تقدر بحوالي 4 مليارات م3 سنويًّا على أن يتم اقتسامها مناصفة بين البلدين، تضاف إلى مياه بحيرة ناصر، وقد بدأ تنفيذ المشروع في عام 1978م وكان مقدرًا له أن ينتهي في عام 1980م إلا أن ظروف الحرب الأهلية في جنوب السودان حالت دون ذلك مما يشكل خسارة اقتصادية جسيمة، ولهذا فإن مصر تسعى جاهدة لوقف الحرب وإيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب.

أما بالنسبة لإثيوبيا، والتي يرد إلينا من خلالها 85% من مياه النيل، فإن ما يربطنا بها هي اتفاقية 1902م التي وقعت بين الحكومتين البريطانية باعتبارها مسئولة عن السودان والإثيوبية والتي تنص في مادتها الثالثة على التزام إثيوبيا بعدم القيام بأية أعمال على منابع نهر النيل، مما يؤدي إلى التأثير على كمية المياه المتدفقة في النهر، وعلى الرغم من ارتفاع أصوات تنادي بالتحلل من هذه الاتفاقية على أساس أنها إرث استعماري فإنها تعتبر سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولي، ولا يستطيع طرف أن يتحلل منها، حيث تؤكد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بشأن التوارث الدولي على أن الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية، أو الخاصة بالوضع الجغرافي والإقليمي تظل سارية، وتمثل التزامًا وقيدًا على الدول الوارثة لها، ولا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بالاتفاق بين الدول الموقعة عليها، كما أكد على ذلك ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وبالنسبة لكينيا فإنه مع الأسف لا يوجد حاليًّا تعاون بين البلدين في مجال الانتفاع بمياه النيل سوى مشروعات الدراسات الهيدروبتولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وكينيا وإثيوبيا رفضتا الانضمام إلى منطقة الأندوجو (مجموعة دول حوض النيل)، حيث تبدي كينيا العديد من الشكوك والمخاوف إزاء الانضمام إلى هذا التجمع خوفًا من أن تقوم بعض دول هذا التجمع بحماية مواردها المائية على حساب أطراف أخرى، هذا بالإضافة إلى وجود خلافات سياسية كبيرة بين كينيا والسودان إحدى الدول

المؤسسة للأندوجو، وكذلك مع أوغندا، وتتحرك مصر في اتجاه ضم كينيا إلى هذا التجمع.

كما أن تنزانيا أيضًا أبدت مخاوفها من الانضمام إلى تجمع الأندوجو، ونجحت الدبلوماسية المصرية في ضمها بصفة مراقب خاصة أن تنزانيا دولة ذات ثقل بين دول حوض نهر النيل، حيث تمثل ميناءً أساسيًّا لعدد كبير منها، كما تلعب دورًا سياسيًّا في مواجهة النظام العنصري في بريتوريا، وقد كانت زيارة رئيس تنزانيا لمصر في عام 1989م فرصة طيبة لدعم العلاقات بين البلدين.

أما باقي الدول الأعضاء في منظمة الأندوجو فتربطها بمصر علاقات طيبة، وسعي الدبلوماسية المصرية إلى تدعيم التعاون بينها وبين هذه الدول ليس تحقيقًا لمصلحة أنانية على حساب مصالح الشعوب الأخرى، بل تحقيقًا للمنفعة المشتركة.

والواقع أن مصر على أعتاب مرحلة جديدة تواجه فيها نقصًا في مواردها المائية، وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية تحول دون تصرف دول حوض النيل في مصادر مياهه فإن بعض الأصوات قد ارتفعت في هذه الدول تدعو إلى إعادة تقسيم مياه النيل في ضوء زيادة احتياجاتها من المياه، وهذه الدول لديها مصادر أخرى للمياه، ولذلك فإن دور مصر الأساسي هو خلق وعي لدى دول حوض نهر النيل بأهمية الاهتمام بالتعاون المشترك من أجل تنمية مصادر النيل.

ويرى المهندس إبراهيم زكي قناوي وزير الري الأسبق ، أن أشد ما يخيفه في أحاديث المسئولين أنها لا تخلو من أخطاء قاتلة ، مثلاً : أن يقول أحدهم إن سد فينشا لم يحجب سوى نصف مليار م3 من المياه فقط، والمفروض أن نتشدد حتى على قطرة مياه واحدة، فمن يفرط في الجزء يفرط في الكل، أن يقول أحدنا إن 23 مليار م3 من المياه تكفينا، والكلام في هذا المجال محسوب علينا. أن يقول محافظ سيناء إذا وصلت إلينا مياه النيل فسوف نزرع 4

ملايين فدان، كل فرد يقول ما يشاء، وذلك يعني أن قضية مياه النيل لم تصبح بعد جزءًا من شاغلنا الجاد والأساسي.

وقال المهندس إبراهيم قناوي : «لا بد من إقامة مشروعات الاستفادة من مياه نهر النيل مثل قناة جونجلي ومساعدة دول حوض نهر النيل في مشروعاتها لاستغلال مصادر المياه بها. والأنهار لها قوانين دولية تنظم التعامل بين الدول بشأنها، وإذا حدث خلاف فهناك وساطة وتفاوض ومنظمة عالمية، ثم اللجوء إلى التحكيم. المهم أن تكون لدينا القدرة على مواجهة أقدارنا وأن نتحرك من الآن قبل أن تستحكم الأزمة.

أما الدكتور إسماعيل صبري عبدالله وزير التخطيط الأسبق ورئيس منتدى العالم الثالث فإنه يرى أن مياه النيل هي جزء من علاقة التنمية بالبيئة والموارد الطبيعية، ومصر حالة فريدة من حيث إنها تعتمد على مصدر واحد للمياه وهو من خارج حدودها، ولا تملك السيطرة عليه بالنسبة للموارد الأخرى من المياه مثل المياه الجوفية، فليس لدى أي سلطة مصرية منذ 60 سنة تقدير حقيقي للمخزون الجوفي، وهل هو قرني أم متجدد، وهل هو قادم من النيل أم لا.

وإذا تحدثنا عن محافظتنا على المياه فإننا نرى أن التلوث يكاد يقضي على النيل من صرف ومخلفات صناعية وغيرها، أما بالنسبة لاستخدام المياه فالفاقد في الاستخدام مذهل، لا بد أن نهتم بما بين أيدينا من المياه ونحن مقبلون على شُح أكيد.

وقد تناولت الندوة مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق وإن كان التناول جاء هامشيًا، حيث إن الاهتمام محليًا ودوليًا بمشكلة المياه جاء بعد أن ظهرت بوادر الخلاف في المنطقة العربية والشرق الأوسط بين تركيا التي قامت بتحويل مجرى نهر الفرات لمدة شهر كامل من أجل تخزين المياه خلف سد أتاتورك الذي أنشئ حديثًا، وهو ما تسبب في انقطاع المياه عن سوريا والعراق

طيلة هذه المدة، وهذا يشكل سابقة خطيرة قد يلجأ إليها العديد من الدول الأخرى من دول المنابع، رغم ما قالته تركيا من أنها على استعداد لتعويض البلدين بزيادة منسوب المياه المتدفقة إليها، فإن ذلك لم يمنع من شكوى وتذمر سوريا والعراق.

ويرى المهندس عبدالخالق الشناوي أن أكبر خطر يتهدد مصر والعالم محاولة تركيا تحويل المياه إلى سلعة، وأن إسرائيل ستكون طرفًا أساسيًّا في معركة المياه التي سيخوضها العديد من الدول العربية ومنها مصر، وقد أثار الحديث عن مشروعات إسرائيل على منابع نهر النيل في إثيوبيا عاصفة من المناقشات كان وزير الري عصام راضي طرفًا فيها عندما أعلن في بداية الندوة أنه لا صحة إطلاقًا لهذه المعلومات، وأن إثيوبيا لا تبني مشروعات على منابع نهر النيل.

بينما أكد العديد من المشاركين في الندوة صحة هذه المعلومات، ومن بينهم عبدالخالق الشناوي.

ويرى المهندس عبدالهادي سماحة وزير الري الأسبق، أن أخطر ما يواجه مصر في المستقبل هو ما تحاول أن تفعله تركيا من أن تجعل الماء سلعة، وهذا مرفوض تمامًا، فمصدر الحياة لا يمكن أن يصبح سلعة، وتوزيع المياه تحكمه حقوق تاريخية وحقوق مكتسبة.

ولا بد أن نقاوم هذا الاتجاه بجدية وجسارة.

الأمن المائي في مواجهة الجفاف:

يقول تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن: مع سنة 2000م سوف يصبح الصراع في الشرق الأوسط صراعًا مائيًّا، وسوف تتمادى إسرائيل في سرقتها للمياه العربية، وسوف تنفذ تركيا (مشروع الأناضول) الذي يتضمن إنشاء 13 محطة هيدروليكية لتوليد الكهرباء من نهر الفرات، يترتب

عليها حرمان سوريا والعراق من ثلثي إيراد هذا النهر، وتمد تركيا (خط أنابيب السلام) في أنابيب طولها 6600 كيلومتر طول نهر النيل تقريبًا، لتبيع مياه نهري سيجون وجيجون لسوريا، والأردن، والعراق، والبحرين، والكويت، وقطر، والإمارات، ويستغرق تنفيذ المشروع 10 سنوات بتكلفة 21 مليار دولار.

أما دول حوض النيل فيقول التقرير نعاني نقصًا خطيرًا في إيراد النهر ويتفاقم هذا النقص مع نهاية القرن الحالي بسبب ظروف الجفاف في المنابع الإثيوبية للنهر، وبسبب آخر لا يقل عنه أهمية هو النمو الهائل في عدد السكان.

ويتساءل المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
والإنتاج الحربي(5) وهو يتحدث عن الاستراتيجية العسكرية المصرية: (ماذا لو
تمكن من أمر إحدى دول حوض النيل جماعة حكم قررت عداء مصر وضرب مصالحها الاستراتيجية في مياه النيل ماذا نفعل؟ هل نموت عطشًا؟ أو ندافع عن المصالح العليا للوطن؟

.. وفي تصريح لوزير الدولة للشئون الخارجية(6) لصحيفة (الهيرالد تريبيون) قال د. بطرس غالي: (إن دول حوض النيل، فيما عدا مصر، تعتمد في احتياجاتها الزراعية على الأمطار بنسبة تصل إلى 90%، وعندما تتحول هذه الدول إلى الري النهري بالوسائل الحديثة سوف يتناقص نصيب مصر من إيراد النهر ودون تصور سياسي لحل هذه المشكلة سوف تصبح مصر بنجلاديش أخرى، يضربها الجفاف والجوع.. وقال: (الحرب المقبلة في منطقتنا ستكون بسبب مياه النيل وليست لأسباب سياسية أخرى).

الأمن المائي إذن في خطر ومخاطر تهدد الأمن القومي المصري مثلما يتهدد بنفس القدر الأمن الإقليمي لكل دول حوض النيل، وضغوط الجفاف قد تدفع بعض دول النيل إلى التعرض لتصرفات النهر بمشروعات منفردة تفاقم نقص إيراد النيل، وتدفع دول النهر إلى نزعات وموجات دموية، ولا حلَّ لتجنب

بين دول النيل، حول توزيع مياهه بما يحقق المصلحة العليا للجميع.

لكن كيف يمكن تحقيق المصلحة المشتركة لدول النيل التسع بينما العلاقات النيلية مثقلة باتفاقيات تاريخية لها أحكام تخص مصلحة دولتين فقط هما مصر والسودان؟

من هذه الاتفاقيات.. اتفاقية 7 مايو 1929م والتي تمت في صورة خطابين متبادلين بين رئيس الوزراء المصري محمد محمود باشا ومستر لويد المندوب السامي البريطاني ومن بين أحكامها: «ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه، أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السدوان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل إلى مصر، أو تعديل تاريخ وصولها أو تخفيض منسوبها على أي وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر»

وبعدها: جاء اتفاق 31 مايو سنة 1949م الخاص بالتخزين في البحيرة في حدود ثلاثة أمتار، وأن تبنى البوابات بحيث تسمح لأقصى الحدود المطلوبة للتدفق بالمرور عندما ينخفض منسوب البحيرة إلى أدناه، وتتعهد حكومة أوغندا ألا تزداد سعة الخزان بحيث يتطلب تشغيلها ما يزيد على التدفق الطبيعي لمياه النهر، دون أن يجري مسبقًا تشاور بين حكومتينا طبقًا لتعهد حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بمقتضى المذكرات المتبادلة بشأن استخدام مياه نهر النيل في 7 مايو سنة 1929م.

ثم جاء اتفاق 8 نوفمبر 1959م ليحدد الحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان، وقواعد توزيع عوائد المياه من مشروعات ضبط النهر على البلدين، ورغم أن الاتفاق ينص في الفقرة الثانية من الأحكام العامة على إمكان بحث مطالبة دول النيل الأخرى بنصيب من مياه النهر، والاتفاق على تلك المطالبة مع خصم القدر المطلوب من المياه من حصة كل من البلدين مناصفة، فإن كثيرًا

من دول النيل، ومنها إثيوبيا ترى أن هذا الاتفاق يخص طرفيه فقط، ولا ينسحب في التطبيق على كل دول النيل.

ويرى **د. عبد الملك عودة**(7) أن السياسة المصرية تصورت أن الاتفاق المائي المصري السوداني هو القاعدة المحورية للتوجه المصري إلى دول النيل، تأسيسًا على أن الموقف المصري السوداني المشترك، إنما يصنع مركز قوة تفاوضية تجاه الآخرين أو على الأقل يضمن استمرار الأمر الواقع والالتزام بعدم تنفيذ مشروعات انفرادية خارج التصور المصري السوداني المشترك.

لكن ما حدث خلال ربع قرن مضى، جاء خلاف ذلك أن إرسال المقترحات والمشروعات المائية إلى باقي دول النيل لم ترتب عليه أية استجابة تنظيمية حتى اليوم، والسبب هو أن ترك مطالب دول النيل الأخرى في يد لجنة فنية من الخبراء والمهندسين: «المقصود: الهيئة المصرية السودانية الفنية الدائمة» هو أمر غير مقبول؛ لأنهم ليسوا صانعي القرار السياسي، بينما المسألة النيلية تتطلب إطارًا سياسيًّا على مستوى قيادات ورئاسات دول النيل.

وعلى الجانب الآخر فقد انفردت بعض دول النيل بإقامة مشروعات مائية دون أدنى تنسيق أو تشاور مع الآخرين، أمثلة لذلك مشروع سد نهر كاجيرا: النبع الأول والأساسي لبحيرة فيكتوريا، وللنيل كله لتضم تنزانيا، ورواندا، وبوروندي، بينما توقف العمل تمامًا في مشروع قناة جونجلي؛ بسبب الاختلال الأمني في جنوب السودان، وتوقف مشروعات التنمية الزراعية والاقتصادية في المنطقة، وحل المجلس الفني الذي كان يتولى هذه المهمة وضآلة تمويل مشروعاته.

وفي مظاهرات الخرطوم أثناء الانتفاضة الشعبية ضد حكم نميري طالبت بخفض حصة مصر من مياه النيل بنسبة 5% وتنص اتفاقية الإخاء بين مصر والسودان على ضرورة مراجعة بعض النقاط في العلاقات المصرية السودانية، ومن بينها موضوع مياه النيل. رغم أن السودان يستهلك فقط 14 مليار متر

مكعب من جملة نصيبه طبقًا لاتفاق مياه النيل لسنة 1959م، وقدره 18.5 مليار، أي أنه في مقدور أشقاء الجنوب عمليًا تنفيذ مشروعات للتنمية الزراعية تستخدم الـ 4.5 مليار الباقية قبل أي مطالبة بالمزيد.

من كل ذلك فلا بد من التعجيل بإنشاء هيئة لدول حوض النيل، ولا بد أن يتم إنشاء تلك الهيئة في إطار سياسي رفيع يحقق الأمن المائي للجميع، وإذا كان المهندس عصام راضي وزير الأشغال يرى أنه لا يمكن فك اتفاقيات مياه النيل لما ترتب على مثل هذه الخطوة من أضرار محققة، وإخلال بحقوق مصر والسودان المكتسبة على مياه النهر، إلا أن المطلوب ليس فكًّا لتلك الاتفاقيات أو إلغاء لها، إنما المطلوب: تعديلها وتوسيعها بما يحقق النفع المشترك لكل دول حوض النيل.

هذا هو المدخل الصحيح لتجنب مزالق النزاع والقتال، وحتى لا نريق نقطة دم من أجل نقطة ماء في مواجهة ظروف الجفاف ونقص موارد النهر أعدت وزارة الري خطة باسم (السياسة المائية سنة 1980م)، ثم طورتها وعدلتها في سنوات تالية، وهذه الخطة هي الوثيقة الرسمية التي اعتمدتها لجنة السياسات بمجلس الوزراء، والتي تحكم عمل وزارة الأشغال والموارد المائية.

وقد قدرت الوثيقة موارد مصر المائية بمقدار 60.7 مليار متر مكعب منها 55.5 مليار حصة مصر من مياه النيل، و2.9 مليار من المياه الجوفية و6.3 مليار من الصرف الصحي التي يعاد استخدامها، كما قدرت الموارد المائية الإضافية حتى سنة 1990 بمقدار 11.7 مليار أخرى منها 2 مليار نصيب مصر من عائد قناة جونجلي، والتي كان مقررًا إتمام تنفيذها سنة 1985 و2 مليار من الخزان الجوفي و7.7 مليار من إعادة استخدام مياه الصرف. أما الموارد المائية الإضافية في المدى البعيد بعد تنفيذ مشروعات أعالي النيل فقد قدرتها الخطة بمقدار 7 مليارات متر مكعب. ومعها 5 مليارات أخرى توفر كعائد لمشروعات تحسين استخدام المياه وتطوير الري بإجمالي 84.4 مليار يتحقق منها سنة 1990 حوالي 72.4 مليار والباقي يتحقق تباعًا كعائد من مشروعات أعالي النيل

وترشيد استخدام المياه وقدرت وثيقة السياسة المائية المياه المستخدمة بمقدار 95.5 مليار متر مكعب منها 49.7 مليار للري و3.3 للشرب، و2.5 مليار للصناعة و4 مليارات للملاحة والموازنات وتوليد الكهرباء في فترة السدة الشتوية، وهي ما يطلق عليها الاحتياجات غير الاستهلاكية، وحددت تزايد جملة الاستخدامات المائية مستقبلًا كل 5 سنوات بحيث تصبح 61.6 مليار سنة 1990م، و63.2 مليار سنة 1995م و64.5 مليار سنة 2000م.

وبدأت وزارة الأشغال والموارد المائية في تنفيذ المشروعات التي تحقق هذه السياسة لزيادة موارد النيل منها: حث الشركة المنفذة لمشروع قناة جونجلي على سرعة التنفيذ، حتى وصل حجم أعمال حفر القناة إلى 70% من الحجم الكلي، ولزيادة استخدام المياه الجوفية نفذت مشروعين تجريبيين لاستخدام تلك المياه في الزراعة، حجم كل مشروع خمسة آلاف فدان، أحدهما بالمنيا والثاني بالمنوفية، وذلك تمهيدًا لتعميم المشروعين على مستوى مصر، ولزيادة استخدامات مياه الصرف وضعت خطة لاستخدام 2.45 مليار متر مكعب من مياه الصرف بعد خلطها بمياه ترعة السلام ومليار آخر بعد خلطه بمياه ترعة النوبارية.

كان هذا هو إجمالي السياسة المائية ومشروعاتها سنة 1980م لكن التنفيذ اكتنفته العقبات، وهبت الرياح غير المواتية حيث توقف العمل في قناة جونجلي لظروف الأمن المضطرب في جنوب السودان، وبذلك نقصت الموارد المتوقعة ملياري متر مكعب، واستمرت محطة الصرف الصحي تلقي مياهها في المصارف دون أي معالجة، فاستحال إعادة استخدامها، ومن هذه المحطات محطة صرف «أبو حمص» ومحطة صرف مدينة دمنهور، وتقلصت المساحة المقدر استزراعها على مياه ترعة السلام من 600 ألف فدان إلى 300 ألف فقط بعد أن تقرر العدول عن سياسة تجفيف جزء من بحيرة المنزلة.

وقد نجم عن هذا القصور في التنفيذ، تعديل السياسات وترتيب الأولويات على النحو التالي:

- **الأولوية الأولى**: مياه السدة الشتوية الضائعة: وتقدر بـ 6 مليارات متر مكعب تتدفق إلى البحر سنويًّا بغير استخدام، وقد انتهت الدراسات المبدئية للاستفادة منها بمشروعين:

الأول: تخزين 1.5 مليار متر مكعب من تلك المياه في بحيرة البرلس، لري مساحة 50 ألف فدان يتم استصلاحها جنوب البحيرة بالإضافة إلى ري 163 ألف فدان من الأراضي القديمة.

الثاني: تخزين 0.8 مليار في بحيرة المنزلة، لتغذية ترعة السلام مع خلطها بمياه الصرف لري مساحة 300 ألف فدان غرب قناة السويس وشرقها وتستكمل الآن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعين، ووضعهما في صورة قابلة للتمويل، وسوف يبدأ التنفيذ بالتخزين في بحيرة البرلس أولًا، ثم بحيرة المنزلة بعد ذلك. ويتكلف مشروع التخزين في

ويرى المسئولون والفنيون أن:

التخزين في بحيرة المنزلة فكرة سليمة هندسيًّا، وأنها طبقت بنجاح في هولندا حيث استقطعوا جزءًا من بحر الشمال وحولوه إلى بحيرة عذبة. وقد طبقت الفكرة كذلك في فرنسا وبنجلاديش وفكرة التخزين في بحيرتي البرلس والمنزلة بديل مؤقت للعائد من مشروع جونجلي.

بينما يرى المهندس عبد الخالق الشناوي وزير الري الأسبق.. أن التخزين في البحيرات الشمالية غير عملي، وأن تفريغها من مياه البحر المالحة سوف يستغرق 5 سنوات على الأقل، وبعدها يضيع نصف المياه المخزونة بفعل البخر.

ويؤكد أهالي مدينة البرلس أن غلق بوغاز البحيرة عن البحر ليتم تعذيب المياه سيؤدي إلى تدمير المدينة بفعل نوات البحر، وقد تمتد أمواج البحر حتى تغرق براري الحامول، وأن تعذيب مياه البحيرة سيؤدي إلى تخريب 175 ألف فدان

من أجود الأراضي وتشريد 30 ألف أسرة من أسر الصيادين.

وما زال مشروع تعذيب بحيرات الشمال محل خلاف بين وزارتي الأشغال والزراعة.

- **الأولوية الثانية**: مياه الري المفقودة في مصر شبكة ري هائلة من رياحات النيل والترع والمساقي يبلغ مجموع أطوالها 30 ألف كيلومتر، بينما لا تتعدى كفاءة تلك الشبكة الهائلة 50% أي أننا نفقد سنويًّا نصف المياه المخصصة للري، أو حوالي
25 مليار متر مكعب.

ومشروع الخطة القومية لتطوير الري يستهدف رفع كفاءة شبكة الري بنسبة تصل إلى 65% وتبقى نسبة فقد 35%.

وقد تم التعاقد مع شركة: «رايت كوربوريشن» الأمريكية لتنفيذ نظام التحكم التليمتري في مياه الري باستخدام ذيول الشهب المحترفة التي تدخل الغلاف الجوي بالبلايين كل يوم، وهذا نظام يغني عن استخدام الأقمار الصناعية، ويربط بين 255 محطة رصد موزعة على شبكة الري في مصر لتجميع بيانات لحظية عن مناسيب المياه، وكمياتها، ونوعياتها ومعدل البخر والمطر، وتغذي هذه البيانات الحاسب الآلي في محطة أسوان، ونظيره في محطة القناطر الخيرية، لتتيح لمديري الري في 19 مديرية اتخاذ القرار المناسب لإجراء الموازنات اللازمة على قناطر التوزيع، وللتوسع في استعمال المياه الجوفية، بدأ حفر 170 بئرًا في محافظات: المنوفية، والغربية، والمنيا، كما بدأ تنفيذ مشروع تغذية ترعة النوبارية بمليار متر مكعب من مصرف العموم لإعادة استخدامها في ري 150 ألف فدان جديدة.

وفي مذكرة إلى رئيس الوزراء، طالب وزير الأشغال بأن تتعاون معه الأجهزة المعنية بالتنمية الزراعية في إزالة جميع الأعمال المخالفة للقانون، والمقامة

على منشآت الري. واستخدام المواسير في نقل المياه وتوزيعها. وتبطين الترع واستخدام البوابات المتطورة والمناسبة لنظام التحكم في توزيع المياه. وإدخال نظم الري المتطورة في أراضي الحدائق. وإنشاء جهاز متخصص للإرشاد المائي، وأن يراعى التنويع الزراعي عند إعداد التركيب المحصولي للأراضي وكذلك تكليف إدارة وصيانة شبكة الري الحقلية كما طالبت المذكرة بإنشاء الشركات المتخصصة لتصنيع معدات الري الحقلية، وكذلك معدات الري بالرش والتنقيط وقطع غيارها بعد أن أصبح في مصر أكثر من 150 ألف فدان من الأراضي الجديدة تروى بطريقة الري الحديثة سوف يضاف إليها مليون فدان في الخطة الخمسية الثالثة، معظمها يتبع أنظمة الري بالرش والتنقيط.

وتستهدف الخطة القومية لتطوير الري، أن يتم تطوير نظم الري في 6 بلايين فدان خلال 20 سنة لترفع كفاءة الري بنسبة تتراوح بين 10% و15% وتوفر ما بين 8,6 مليار متر مكعب من المياه الضائعة.

- **الأولوية الثالثة**: المياه الجوفية ومعاملات الأمان: توصلت الحسابات الفنية إلى إمكان استغلال 2.7 مليار متر مكعب من المياه الجوفية، بالوادي والدلتا في حدود معاملات الأمان، تضاف إلى 2.2 مليار يتم استغلالها الآن. وقد تضمنت الخطة بعد تعديلها حفر 3 آلاف بئر في محافظات: القليوبية، والمنوفية، والشرقية، والبحيرة، والمنيا، وسوهاج، وأسيوط، وقنا بالإضافة إلى المشروعين التجريبيين اللذين يتم تنفيذهما الآن في محافظتي المنوفية والمنيا، وتكاليف تنفيذ آبار الخطة 150 مليون جنيه بعائد مائي 2 مليار متر مكعب، ويتبقى من المتاح للسحب الآمن 7 مليارات متر مكعب سنويًا يمكن استخدامها في مياه الشرب.

وتتحدث الوثيقة المائية بعد ذلك عن مشروعات أعالي النيل، فتبرز أولًا هذه الملاحظات: أن دول حوض النيل السبع ما عدا مصر والسودان ليس لها تصور واضح في شأن استخدام مياه النيل، ولكل من هذه الدول مطالب من مياه

النهر، وخططٌ قومية لاستخدامها سوف يؤثر بالقطع على حصتنا المائية إذا ما تم تنفيذها.

إن مشروعات أعالي النيل لن تتحقق على المدى البعيد إلا بالتعاون مع دول حوض النيل وهي ضرورية لتحقيق زيادة في إيراد النهر، تعوض النقص الذي قد يحدث عند استخدام هذه الدول لجزء من مياه النيل.

... **وتتوالى الملاحظات**: أن اتفاقات تتم مع دول حوض النيل في أقرب وقت ممكن هي ضرورة ملحة وقد يساعد على ذلك إعطاء هذه الدول بعض الميزات الاقتصادية في صورة منح أو معونات فنية تمهد الطريق للوصول إلى مشروعات مائية مشتركة تحقق الفائدة لمصر ولهذه الدول، ويتطلب الأمر كذلك إعطاء دول حوض النيل أولوية في سياسة مصر الخارجية واستمرار الجهود التي تستهدف إنشاء منظمة حوض النيل كما يتطلب الأمر ترقب الموقف السياسي في السودان على ضوء المتغيرات التي يمكن أن تحدث، وأثر ذلك على مواردنا من مياه النيل.

وتقترح وثيقة «السياسة المائية» أن يشارك خبراء وزراء الأشغال والموارد المائية في بعض الأنشطة الجارية في وزارة الخارجية المصرية مثل «الصندوق الإفريقي» خاصة بالنسبة لما يقدم من معونات لدول حوض النيل. كما أن وجود خبراء للري كملحقين في سفارتنا بتلك الدول يمكن أن يلقي أضواء هامة على أفكارها المائية واستخداماتها لمياه النيل.. على نحو يمكننا من تلافي ذلك، أو تخفيف ما يترتب عليه من أضرار.

ثم تتحدث السياسة المائية عن مشروعات أعالي النيل «4 مشروعات» والفائدة المائية المأمولة من كل منها.. وذلك في مذكرة مستقلة من وزير الأشغال والموارد المائية أعدت للعرض على اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء.

المشروع الأول: قناة جونجلي.. لتقليل الفاقد في مستنقعات بحري الجبل والزراف حيث يبلغ الفاقد نصف الإيراد المائي الداخل إلى منطقة المستنقعات،

فمتوسط إيراد بحر الجبل عند منجلا 30 مليار متر مكعب في السنة يصل منها إلى النيل الأبيض عند ملكال 15 مليارًا فقط، ويزيد الفاقد كلما زاد تصرف النهر عند منجلا ويقل كلما انخفض. والسبب واضح: عدم كفاءة مجرى بحر الجبل والزراف لتمرير التصرفات العالية مما يؤدي إلى فيضان المياه على ضفاف النهر وضياعها في المستنقعات الواسعة، وقد تبلور المشروع بعد الدراسات المستفيضة في صورته النهائية إلى:

1. استخدام البحيرات الاستوائية فيكتوريا كيوجا ألبرت أو «موبوتوسيسكو» للتخزين المستمر، وذلك لمعادلة التصرفات الخارجية منها وضبطها.

2. تحسين كفاءة مجرى بحر الجبل شمال منجلا، وكذلك مجرى بحر الزراف ليمكنها تمرير 75 مليون متر مكعب في اليوم، وأيضًا تحسين كفاءة مجرى خور العليا الذي يحمل جزءًا هامًّا من تصرف بحر الجبل.

3. حفر قناة جونجلي بطول 370 كيلومترًا لتحمل 43 مليون متر مكعب من تصرفات بحر الجبل إلى النيل الأبيض.

ويتم تنفيذ المشروع على مرحلتين. في المرحلة الأولى: يتم حفر قناة جونجلي بقدرة تصرف 30 مليون متر مكعب يوميًّا. تنشأ قنطرة ذات هويس ملاحي عند مدينة بور لتمرير هذا التصرف ويتم إنشاء 3 كباري علوية لطول قناة جونجلي وعدد من المعديات، والفائدة المائية من المرحلة الأولى 4 مليارات متر مكعب تقسم مناصفة بين مصر والسودان وفي المرحلة الثانية: يتم إنشاء خزان على بحيرة ألبرت، وتعميق قناة جونجلي وتوسيعها لتمرير 45 مليون متر مكعب أخرى ليصبح مجموع التصرف 75 مليونًا، وعائد هذه المرحلة 3.5 مليار تقسم أيضًا مناصفة بين البلدين.

المشروع الثاني: تقليل الفاقد في مستنقعات مشار وحوض السوباط، لنهر السوباط رافدان: البارو، والبيبور، وبين مدينة جامبيلا الإثيوبية ومع ملتقى رافدي السوباط تسبح مياه البارو في مستنقعات هائلة هي مستنقعات مشار،

ويفقد 4 مليارات متر مكعب من مياهه، ولتقليل هذا الفاقد انتهت الدراسات إلى ضرورة حفر مجرى رئيسي يبدأ من نهر البارو عند فم خور مشار، وينتهي عند النيل الأبيض عند ملبوت، أو مصب خور أدار القديم شمال ملكال.

على أن أفضل الحلول كما يرى الخبراء لتنظيم تصرفات نهر البارو وزيادة إيراده تقتضي التخزين المستمر بأعالي هذا النهر داخل الحدود الإثيوبية مع تمرير تصرف ثابت طوال العام خلف خزان ينشأ عند جامبيلا عندئذ يصل العائد من نهر البارو ومجرى مستنقعات مشار إلى 4 مليارات متر مكعب تقسم مناصفة بين مصر والسودان بينما تستفيد إثيوبيا من الطاقة الكهربائية المولدة من خزان جامبيلا.

المشروع الثالث: إنفاذ الفاقد في مستنقعات بحر الغزال: وتبلغ مساحة حوض بحر الغزال 526 ألف كيلومتر مربع تسقط عليها أمطار متوسطها السنوي يصل إلى 0.90 متر، وتغذي بحر الغزال مجموعة كبيرة من الروافد: بحر العرب، وأنهار: لول، مريدي النعام، باي، وجل، لكن إيرادها جميعها 12 مليار متر مكعب يتبدد في مستنقعات مساحتها 40 ألف كيلومتر مربع، فلا يصل من بحر الغزال عند مصبه في بحيرة نو غير نصف مليار متر مكعب.

ولتقليل هذا الفاقد الضخم انتهت الدراسات إلى حفر قناة لتجميع مياه روافد بحر الغزال في الجزء الشمالي من حوضه وتوصيله إلى النيل الأبيض بفاقد معقول وحفر قناة أخرى لتجميع مياه الروافد في الجزء الجنوبي من الحوض، وتتجه شرقًا لتصب في بحر الجبل مع إنشاء خزانات سنوية صغيرة في الأحباس العليا للروافد الرئيسية تتحكم في تصرفاتها وتضبطها، بهذا توفر 7 مليارات متر مكعب من جملة 11.5 مليار من الفواقد تقسم مناصفة بين مصر والسودان.

المشروع الرابع خزان تانا: وهو نوع من التخزين طويل المدى على البحيرة الإثيوبية، ويرفع الخزان منسوب البحيرة بخمسة أمتار بحجم تخزين 17 مليار

متر مكعب، تضمن تصرفات سنويًّا حجمه 3.5 مليار لمواجهة عجز إيراد النهر في سنوات الشح والجفاف.

وتتكلف هذه المشروعات الطموحة ما يلي:

1. مشروع قناة جونجلي 350 مليون جنيه، وقدرت المرحلة الثانية بتكلفة 420 مليون جنيه.

2. مشروع مشار 400 مليون جنيه.

3. تكلفة مشروع بحر الغزال 540 مليون جنيه.

4. تكلفة خزان تانا بـ 120 مليون جنيه.

وقد توقف العمل في مشروع جونجلي في نوفمبر سنة 1983م بعد أن حفرت الشركة المنفذة 260 كيلومترًا من طولها الكلي 370 كيلومترًا، وتقاضت 90 مليون دولار مناصفةً بين مصر والسودان من جملة الاتفاق 120 مليون دولار، وفي حالة استئناف العمل في المشروع تنوي حكومة الخرطوم التركيز على أعمال التنمية في المنطقة لصالح سكانها، وإعادة النظر في الاعتمادات المالية السابقة التنمية، وكانت لا تتجاوز 18 مليون جنيه سوداني.

ولكي يصبح التخزين في البحيرة الاستوائية ممكنًا كان لا بد من تكثيف دراسة المنطقة من الناحية الهيدرومتيورولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وبدأ تنفيذه سنة 1967 باشتراك كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا مع مصر والسودان وفي سنة 1971م انضمت إلى المشروع رواندا وبوروندي كما انضمت زائير سنة 1977، وبقيت إثيوبيا كعضو مراقب، وتم الاتفاق على المرحلة الثانية من المشروع سنة 1974م لعمل نموذج رياضي للبحيرات الاستوائية يدخل في حسابه التخزين في تلك البحيرات، وكذلك مشروع المياه المحلية التي طلبتها دول المنطقة، وتم مد العمل بالمشروع سنة 1982 لخمس سنوات أخرى تستكمل فيها الدراسات الفنية لمشروع التخزين.

أما التخزين في بحيرة تانا وعلى نهر البارو فإنه يقتضي تفاوضًا مع الحكومة الإثيوبية للاتفاق على حدود التخزين التي تقبلها، وعلى العائد والفوائد المشتركة من المشروعين، وتوثيق التعاون الفني مع إثيوبيا ينبغي أن يوضع في عين الاعتبار، خاصة وأن 85% من إيراد النيل ينبع من الهضبة الإثيوبية، وبعد زيارة الرئيس مبارك لإثيوبيا ودعوة مفوض الموارد المائية الإثيوبي لزيارة مصر، والتقارب السياسي الملحوظ بين البلدين فإننا نأمل أن تقودنا الخطى الحثيثة إلى اتفاقات مع إثيوبيا حول مشروع خزان تانا، وخزان نهر البارو.

وبين احتياجات الزراعة واحتياجات الكهرباء خلال فترة السدة الشتوية وبعض شهور الشتاء ثمة تعارض تتحدث عنه «السياسة المائية» في هذه الفترة التي تنعدم فيها الاحتياجات الزراعية لمياه الري، يتحتم تمرير تصرفات تتراوح بين 110 و140 مليون متر مكعب كل يوم لتشغيل توربينات الكهرباء في محطة السد العالي، وتندفع تلك المياه إلى النهر، ومنه إلى البحر وبمراجعة السنوات العشر الماضية تبين أن جملة المياه المفقودة تصل إلى 60 مليار متر مكعب بمعدل 6 مليارات سنويًّا.

وقد شكلت لجان مشتركة من وزارتي الكهرباء والأشغال لبحث أمر هذه المياه الضائعة انتهت إلى أنه لا مفر من تمرير هذه التصرفات الزائدة عن الحاجة، نظرًا لأن استخدامات الطاقة المتاحة تجعل تشغيل محطة السد أمرًا حتميًّا لتغطية احتياجات الأحمال العالية، فضلًا عن أنها طاقة أرخص من الطاقة الحرارية.

ولتيسير الملاحة في النيل خاصة في الوجه القبلي يستلزم الأمر تمرير تصرفات لا تقل عن 125 مليون متر مكعب يوميًّا تسمح بغاطس قدره 1.30، وفي فترة الشتاء حيث يقل التصرف إلى 110 ملايين متر مكعب ينخفض الغاطس إلى 1.10 متر، لكن احتياجات تشغيل محطة الكهرباء للسد تسمح

دائمًا بتمرير تصرفات تفي باحتياجات الملاحة، وإن كل ذلك يتعارض مع احتياجات الزراعة المعدومة خلال شهور الشتاء.

ويمكن تقليل خسارة مياه السد الشتوية الذاهبة إلى البحر، بحيث تحصر مساحات الأرض الجديدة التي تعمل بنظم الري الحديثة ولا تخضع لنظام السدة الشتوية، ومن هذه الأراضي 200 ألف فدان على ترعتي النوبارية والنصر، وتصل استخداماتها إلى 100 مليون متر مكعب سنويًّا وإذا أمكننا التوسع في حوالي مليوني فدان طبقًا لخطة التوسع في استخدامات مياه الشرب والصناعة فسنحتاج إلى كمية أخرى، لكن هذه الاحتياجات جميعًا لا تستثمر كل مياه شهور الشتاء الضائعة.

من هنا تجيء ضرورة مشروع تخزين مياه شهور الشتاء في بحيرتي البرلس والمنزلة.

بعد «السياسة المائية» هناك وثيقة أخرى لا تقل عنها أهمية: إنها الخطة الرئيسية للمياه، أو الخطة الشاملة المتكاملة لتنمية واستخدام الموارد المائية في مصر حتى عام 2000، وهي الخطة التي تعدها وزارة الأشغال والموارد المائية منذ سبتمبر عام 1977، وما زال العمل فيها مستمرًّا، ويمول بحوثها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبيانات هذه الخطة هي الأساس الذي يعتمد عليه «مكتب ماكدونالد» في بحوثه وتقاريره، ومن بينها التقرير المحلي لشهر يوليو 1987 الذي اعتمدت عليه صحيفة «التايمز» وهي تفجر أزمة جفاف النيل.

وقد أوضحت الخطة الرئيسية للمياه في مصر ما يلي:

لقد حددت ثلاثة بدائل تخطيطية، لكل بديل منها أهدافه في التنمية الزراعية، وتنمية موارد المياه واستخداماتها، والمستوى الاستثماري المطلوب لتمويل مشروعاته.

- **البديل الأول**: يفترض زيادة الموارد بتنفيذ مشروعات أعالي النيل.

- **البديل الثاني**: فيه يكون الاستهلاك المائي المتوقع 43.9 مليار متر مكعب سنة 1990، ويقفز إلى 53.3 سنة 2000 وفي حالة استصلاح أراضٍ جديدة على مياه النيل بمعدل 180 ألف فدان في السنة، فإن جميع الموارد تستفيد بالكامل بعد سنة 1997 وتتوقف أي تنمية زراعية أفقية ما لم تنفذ مشروعات أخرى لزيادة المصادر المائية.

- **البديل الثالث**: وفيه يكون الاستهلاك المائي المتوقع 38.3 مليار سنة 1990م تصبح 42.3 مليار سنة 2000م وهو بديل أقل طموحًا يكتفي باستصلاح أرضٍ جديدة بمعدل 50 ألف فدان سنويًّا، وتزيد معه الموارد المائية على استخداماتها، ومع هذا البديل المتواضع لا يحتاج الأمر إلا لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع قناة جونجلي حتى نهاية هذا القرن.

لكن مشروع الخطة الشاملة للمياه يفترض أن الحد الأدنى لزيادة الموارد المائية هو تنفيذ مشروعات أعالي النيل الأربعة بغض النظر عن الاحتياج لتلك الموارد، والتي تصل في جملتها إلى 36 مليار متر مكعب من المياه المفقودة، ويفترض المشروع كذلك أن تستخدم مياه أخرى غير مياه النيل في التنمية الزراعية في الواحات والوادي الجديد، مثلًا سوف تزداد المساحة المزروعة من 35 ألف فدان إلى 151 ألفًا على مياه الآبار الجوفية المستمدة من الحجر النوبي، وعلى المياه المتسربة من بحيرة ناصر سوف نستزرع 100 ألف فدان، و100 ألف فدان أخرى سوف تستزرع على مياه مجاري القاهرة بعد معالجتها.

وطبقًا لمشروع الخطة الشاملة للمياه فإن المقرر استصلاحه من الأراضي الجديدة حتى سنة 2000 حوالي 2.818.100 فدان في الوادي الجديد تروى بالمياه الجوفية، والباقي وقدره 2.73 مليون فدان سوف تروى بمياه النيل.

لكن الملاحظ على استثمارات مشروع الخطة الشاملة للمياه أنها ذات أرقام فلكية تعجز عن تمويلها الإنفاق الاستثماري القومي لمصر، والاستثمارات

المطلوبة لمشروعات البديل الأول تصل إلى 3329.8 مليون جنيه في الخطة الخمسية 1990-1986م و2770 مليون جنيه للخطة الخمسية 1995-1991م و3357.800 مليون جنيه في الخطة الخمسية 2000-1996م وهي تشمل التوسعات في نظام الري واستصلاح الأراضي ومشروعات زيادة مصادر المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف، ومياه الشرب، ومعالجة مياه المجاري، ومياه الصرف الصناعي، والقوة الكهربائية المائية، والمزارع السمكية، أما مشروعات البديل الثاني فتبلغ استثماراتها في الخطط الثلاث على التوالي 3405.4 و3632.2 و3267.8 مليون جنيه بينما تبلغ استثمارات مشروعات البديل الثالث في الخطط الثلاث على التوالي: 2428.8 و3203.8 مليون جنيه.

- **ومن الصعب أو يكاد يكون في حكم المستحيل أن تستطيع مصر تدبير هذه المبالغ.**

وتنتهي الخطة الشاملة للمياه إلى عدد من النتائج الحيوية. منها ضآلة حجم المخزون المائي في بحيرة ناصر، وتزايد الطلب على المياه في نفس الوقت، وبذلك يصبح تنفيذ مشروعات أعالي النيل ضرورة حياة، ولا بد من وضع برامج تحسب تكاليفها بدقة وسبل تمويلها وتنفيذها.

ومن المهم التوسع في مشروعات الاستخدام المشترك للمياه الجوفية والمياه السطحية في وادي النيل، ويمكن تنفيذ برنامج للتوسع في المزارع السمكية باستخدام مياه المصارف، ثم الوصول إلى «نموذج اقتصادي زراعي» وهو أداة لقياس آثار السياسات الزراعية على الاستخدامات المائية، ويمكن عن طريقه الوصول إلى السياسة المثلى التي تحقق الاستخدام المائي الأمثل، ولا بد من إعطاء دفعة قوية لاستصلاح الأراضي الجديدة ووقف تآكل الأراضي الزراعية بالتوسع العمراني والصناعي.

والمطلوب مراجعة احتياجات مياه الشرب وتصرفات واستخدام المياه في

الصناعة كلها، وهي عوامل بالغة الأثر على حسابات التنمية الزراعية في المستقبل، وأي تغير غير محسوب يطرأ عليها سوف يؤثر على تنبؤات الخطة الخاصة فيما يتعلق بالطلب على المياه.

(أ) عروض واستخدامات المياه في مصر:

تقدر كمية المياه التي تحملها روافد نهر النيل حتى ورودها إلى مصر بحوالي 106 مليارات متر مكعب سنويًّا يسهم فيها الروافد المختلفة كما سبق الإشارة إليها وعلى الرغم من ارتفاع حجم هذه الكمية فإن الفواقد في منطقة السدود وصحراء النوبة تقلل من الكمية الواردة كثيرًا، حيث يبلغ متوسط إيراد النهر عند أسوان نحو 84 مليار متر مكعب، وهذا المتوسط قائم على قراءات الخمسين عامًا الأولى من هذا القرن، ويعاني إيراد النهر من التقلب من سنة لأخرى؛ أو كل فترة زمنية لا تستغرق سوى عدد محدود من السنوات، ومن هنا يأتي التحفظ الهام الذي أورده جوب واتربري من التعامل مع هذا المتوسط، باعتباره إيرادًا ثابتًا للنهر يمكن لمصر الاعتماد عليه؛ كان إجمالي إيراد النهر حوالي 150 مليار متر مكعب، وهو ما يبلغ قرابة ضعف المتوسط المذكور، بينما في عام 1913/1914 كان الإيراد 42 مليار متر مكعب وهو ما يبلغ نصف كمية هذا المتوسط.

ويأتي هذا التحفظ في موضعه تمامًا عند التعرض للأزمة التي شهدتها مصر مؤخرًا إذ كان للجفاف الذي تحقق في المنابع الإثيوبية للنيل لمدة ثماني سنوات متصلة أثره على انخفاض كمية المياه التي تصل لأسوان من العام 1979 / 1980م حتى العام المائي 1987-1986م.

وحتى عام كان يستبعد من متوسط الإيراد ما يذهب في البحر الأبيض المتوسط، ويقدر بنحو 32 مليار متر مكعب سنويًّا، ويكون متوسط ما تبقى للاستغلال في الأغراض المختلفة حوالي 52 مليار متر مكعب سنويًّا يخص مصر منها، وفقًا لاتفاقية عام 1929م والخاصة بتوزيع المياه بين مصر

والسودان 48 مليار متر مكعب والسودان 4 مليارات متر وبعد إتمام السد العالي فقد بلغت الحصة الإضافية التي أمكن تدبيرها 22 مليار متر مكعب سنويًا، ووفقًا لاتفاقية 1959م فإن حصة مصر من هذا المورد الإضافي بلغت 7.5 مليار م3، والسودان 14.5 مليار م3، وبهذا تبلغ حصة مصر الإجمالية 55.5 مليار متر مكعب في المتوسط سنويًا، ومقدرة عند أسوان، بينما تبلغ حصة السودان 18.5 مليار متر مكعب في السنة.

الموارد والاستخدامات المائية وخطط المستقبل:

تستهلك الزراعة نحو 87% من جملة الموارد المائية المتاحة، وجدير بالذكر أن نحو ثلثي المياه المستخدم في الزراعة يذهب إلى احتياجات الحاصلات الزراعية والثلث الباقي للصرف، وذلك لاتباع أسلوب الري بالغمر، وانخفاض كفاءة الري في مصر، وقد ارتفعت احتياجات الزراعة الفعلية في ظل نظام الري الحالي خلال فترة منتصف السبعينيات، فقد تصاعدت من 46.3 مليار متر مكعب عام 1974/ 1975م إلى حوالي 49.7 مليار متر مكعب، ويعود ذلك إلى زيادة المساحات المنزرعة من المحاصيل ذات الاستهلاك المائي المرتفع مثل القصب والفواكه.

ويتحفظ جون روتر بري على هذه الأرقام باعتبارها تنطوي على خطأ حساب إعادة استخدام مياه الصرف والمياه الجوفية ضمن الموارد، بينما هي ليست في الحقيقة إضافة؛ بل هي جزء من حصة مصر من مياه النيل البالغة 55.5 مليون متر مكعب، والواقع أن هذا خطأ بالغ إذ إن الاستخدامات الزراعية محتسب ضمنها المياه التي تذهب للصرف، والتي يُعاد استخدامها فيما بعد، وفي تحفظ آخر يقدر د. مصطفي الجبلي أن جملة الاستخدام في السنوات الأخيرة ارتفعت إلى 61 مليار متر مكعب في بعض السنوات على أساس أن منسوب التخزين في بحيرة ناصر يسمح بذلك.

وطبقًا لتصريح مسئول في وزارة الري لجريدة «الفاينانشال تايمز» فقد قدر أن

مصر سحبت 10 بلايين متر مكعب من 17 بليون متر مكعب المخزونة في بحيرة ناصر حتى يوليو 1988م نتيجة لنقص إيراد النهر طوال الأعوام الماضية، وتعويض هذا العجز من مخزون السد العالي، ونتج عن ذلك انحسار المخزون أمام السد العالي من 125 مليار متر مكعب عام 1981/1980م إلى 46 مليارًا في عام 1987/1986م ثم وصل منسوب بحيرة ناصر إلى حوالي 149 مترًا فوق مستوى سطح البحر في صيف عام 1988م قبل وصول الفيضان، وهو ما يقابل نحو 6 مليارات فقط من التخزين الحي، الأمر الذي هدد بتوقف كامل عن توليد الكهرباء من توربينات السد إضافة إلى الآثار الأخرى التي كانت متوقعة لاستخدام المياه في الأغراض المختلفة مثل تخفيض المياه المخصصة للزراعة بإعادة النظر في التركيب المحصولي وتخفيض كميات المياه المخصصة لأغراض الاستهلاك المنزلي.

وبالفعل فإنه في عام 1985/1984م، ومع استمرار حدوث الانخفاض الواضح في تصرف النيل، تكونت لجنة في أكاديمية البحث العلمي، وصدر عنها 17 توصية لترشيد استخدام المياه، ومن هذه التوصيات حجز نسبة 10% من المياه في بحيرة السد، وتخفيض مساحة الأرز والتوسع في الري على المياه الجوفية، ولم تنفذ أيٌّ من هذه التوصيات حتى اشتدت الأزمة المائية، فطبقت التوصية الخاصة بحجز 10% من التصرفات عند أسوان وتخفيض المساحة المنزرعة أرزًا وزراعة الأصناف المبكرة، وكان من المتوقع مع اشتداد الأزمة المائية أن تنفذ إجراءات أكثر شدة وأثرًا، لولا أن جاء منسوب الفيضان في عام 1988م عاليًا، حيث بلغ مستوى منسوب المياه ما يزيد على 68 مترًا، أي تجاوز منسوب الفيضان فوق المتوسط 165 مترًا. ومع هذا الفيضان المرتفع خفت حدة الأزمة المائية جزئيًّا، وتنفس المصريون الصعداء؛ ولكن هذا لا ينفي ضرورة وضع سياسة مائية متكاملة لمواجهة خطط واحتياجات المستقبل.

(ب) مستقبل مصر المائي:

تستهلك مصر حاليًّا كل حصتها من مياه النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب في

أغـراض الزراعـة أسـاسًا، وقـد قـدر بعـض الخبـراء الزراعـيين أن المسـاحة المحصولية في مصر يلزم أن تتضاعف بحلول عام 2000م من نحو 11 مليون فدان إلى نحو 22 مليون فدان محصولي، وذلك وحده يحتاج إلى نحو 55 مليار م3 سنويًا، وذلك إضافة إلى زيادة الاحتياجات للمياه للأغراض الصناعية والمنزليـة، ولا تكـاد توجـد أرقـام دقيقـة تعكـس الموازنـة المائيـة لمصـر فـي المسـتقبل القـريب حتـى عـام 2000م علـى الأقـل، والتقدير الرسمي للموازنة المائيـة المصرية، يوجـد فـي الخطـة المائيـة الأساسية، وهـو مجهود مشترك لوزارة الري المصرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، وقد تم إعـداد ثلاثـة سيناريوهات أساسية، السيناريو الأول هو الذي يحكمه العرض المائي المتوقع بالأساس، وفي هذا السيناريو تم التوقع أن تزيد حصة مصر نتيجة لتنفيذ مشروعات أعالي النيل بـ 2.3 مليار متر مكعب في عام 1985م و4.6 مليار في عام 1990م و6.8 مليار في عام 2000م وقد تم تجنيب الطلب على المياه للأغراض غير الزراعية من إجمالي العرض المائي للحصول على كمية المياه التي يمكن أن تكون متاحة للتوسع الأفقي باستصلاح الأراضي، أما السيناريو الثـاني فـيقوم علـى زيـادة الطلب إذا افترض أن معدل استصلاح الأراضي سيدور حول 180 ألف فدان سنويًا وتظهر بيانات هذا السيناريو أن الطلب من المياه سيفوق المعروض فيما لو لم يتم المسارعة بإنشاء مشروعات أعالي النيل.

أمـا السـيناريو الثـالث والقـائم علـى زيـادة الطلـب أيـضًا فـيفترض أن معـدل الاسـتصلاح سـيكون فـي حـدود 50 ألـف فـدان سـنويًا، وهـو مـا يتـوافق مع إسقاطات وزارة التخطيط بتحقيق معدل نمو منخفض في قطاع الزراعة يبلغ 3% سنويًا، وتظهر بيانات السيناريو في هذه الحالة أن العرض سيكون كافيًا، حتى لو لم يتم الانتهاء فقط من مشروع قناة جونجلي المرحلة الأولى قبل عام 2000.

وفي مقابل هذه السيناريوهات الثلاثة التي تقدم في الإجمال صورة شاملة من

الاحتياجات المطلوبة حتى يتم الوفاء بهدف إنمائي محدد، فإن جون ووتر بري قدر أن الطلب المصري سيصل إلى نحو 73 بليون متر مكعب في عام 1990م مع عرض متاح يبلغ 68.9 بليون متر مكعب فقط، وهذا يترك عجزًا يبلغ 4.1 بليون متر مكعب.

وفي حساب مقابل وعلى أساس مضاعفة المساحة المحصولية حتى عام 2000م فقد قدر أن جملة المطلوب من المياه يبلغ 68 مليار متر مكعب على أقرب تقدير، وأيًّا كانت الأرقام ودقتها ففي الواقع نجد أنها تختلف في أمرين هامين، الأول: هو حجم التوسع في استصلاح أراضٍ جديدة، والطرق المتبعة لزيادة المعروض المائي في مصر، فمن الواضح مثلًا أنه مع السيناريو الأول الذي اشتملت عليه الخطة فليس هناك مشكلة كبيرة، إذ إن جملة الفائض فوق الاحتياجات التقليدية «للزراعة في الأراضي القديمة والاستخدامات الصناعية والمنزلية» هي التي ستوجه إلى استصلاح أراضٍ جديدة، وبالتالي فإن النمو الزراعي سيحدد بقيد أساسي هو كمية المياه الزائدة على الاحتياجات التقليدية بينما السيناريوهان الأخيران يتبنيان وجهة نظر أخرى، وهي تحديد الهدف التنموي في الزراعة أولًا، ثم تحديد كمية المطلوب من المياه لتحقيق هذا الهدف، ومن هنا تأتي ضرورة التعرض لفاعلية الأسلوب الذي تتبعه الحكومة المصرية لزيادة حجم المعروض المائي لكي يمكنه الوفاء بأي هدف تنموي زراعي مرغوب.

مشروع التخزين في البحيرات الشمالية:

تبعًا لتقدير من وزارة الري بأن تزيد الاحتياجات المائية لمصر عام 2000م على 80 مليار متر مكعب، فقد أوضح وزير الري ضرورة تنفيذ مشروع التخزين في البحيرات الشمالية، والمشروع يتضمن تحويل بحيرة البرلس إلى بحيرة عذبة، وكذلك تحويل 70% من بحيرة المنزلية إلى بحيرة عذبة والإبقاء على نحو 30% من مساحتها على وضعها الحالي، ويتم «تعذيب» البحيرات بإمدادها بمياه النيل مع إضافة جزء من مياه الصرف إلى البحيرتين لتعويض مفقود

البحر، ويُعاد سحب المياه من الجزء الذي تم إعذابه ببحيرة المنزلة إلى ترعة السلام، وبقاء استخدام المياه العذبة ببحيرة البرلس في زراعة المساحة المتاحة للبحيرة، وبعض المساحات الأخرى بالمنطقة، والمشروع ببساطة يتضمن تخزين المياه التي تصرف في البحر خلال السدة الشتوية، وقد تمت دراسة المشروع في أوائل الستينيات، وأعيد طرحه للدراسة والتنفيذ من قبل أجهزة وزارة الري مرة أخرى في عام 1984م، ويُعد تأخر تنفيذ المشروع راجعًا إلى الاعتراضات عليه من جانب المسئولين عن الزراعة، وعن الثروة السمكية بالذات حيث ستتراجع نتيجة لمشروع الأسماك البحرية لتحل محلها أسماك نيلية.

وحتى الآن فإن المشروع لم ير النور، سوى أنه بدأت أخيرًا دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية له تحت وطأة اشتداد أزمة جفاف منابع النيل.

مياه الصرف والمياه الجوفية:

يذكر تقدير «ماكدونالد» الذي أعد لحساب وزارة الري المصرية أن الضرورة الملحة تحتم ترويض الفاقد من مياه الصرف التي يمكن أن ترتفع إلى 11.5 مليار متر مكعب، وفي تقدير آخر فإنه يذكر أن التوسع في إنشاء المصارف المغطاة وتحسين شبكات الصرف سيؤدي إلى التوسع في استخدام مياه الصرف في عمليات الري إلى حوالي 10 مليارات متر مكعب، أي أنه يمكن تحقيق زيادة قدرها 5.8 مليار متر مكعب سنويًّا.

هذا علمًا بأن دراسات وزارة الري أوضحت أن النسبة المئوية لمياه الصرف بالنسبة لمياه الري تتراوح بين 50-46% وهو ما يعني كفاءة ري منخفضة جدًّا، ويعني هذا أن ما يفقد في البحر من مياه الصرف يقدر بنحو 16 مليار متر مكعب في السنة، ومن المتوقع أن يتم استخدام جزء أكبر من هذه المياه، إما بخلطها بمياه عذبة، أو بدون خلطها إذا كانت نسبة الملوحة فيها منخفضة.

وتدل بعض الدراسات على أنه يمكن التوسع في استخدام المياه الجوفية في

الصعيد بحيث يصل إجمالي المستخدم منها إلى 2.8 مليار متر مكعب في السنة بزيادة قدرها 1.5 مليار متر مكعب سنويًّا عما هو مستخدم حاليًّا.

مشروعات التخزين في أعالي النيل لاستعادة الفواقد:

تمت بعض الدراسات التي تستهدف استقطاب الفواقد الضخمة من مياه النيل في منطقة المستنقعات جنوب السودان، وتبعًا لهذه الدراسات فقد قدر أنه يمكن توفير 218 مليار متر مكعب من المياه سنويًّا مقدرة عن أسوان، تقسم مناصفة بين كل من مصر والسودان، وتتمثل هذه الكمية في تنفيذ المشروعات الآتية:

1) استقطاب 7 مليارات متر مكعب من المياه الضائعة في منطقة السدود، وسيتم الحصول على هذه الكمية من المياه بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلي بمرحلتيه الأولى والثانية، وزيادة كفاءة التخزين في البحيرات الاستوائية.

2) استقطاب 7 مليارات متر مكعب أخرى من المياه الضائعة في حوض بحر الغزال، ويستدعي هذا حفر قنوات لتجميع مياه الأنهار، والخور داخل حدود السودان.

3) 4 مليارات متر مكعب من المياه الضائعة في مستنقعات مشار، ويستدعي هذا إنشاء قنوات جديدة بالمنطقة داخل حدود السودان.

وقد ووجهت كل هذه المشروعات حتى الآن بصعوبات حالت دون تنفيذها، ويكفي في هذا المجال أن نعرض فقط لتطوير الفكر والعمل في أول هذه المشروعات، وهو قناة جونجلي المرحلة الأولى التي كان يستهدف أن توفر لمصر نحو 2.3 مليار متر مكعب من المياه سنويًّا منذ عام 1985م.

ولا يُعد مشروع قناة جونجلي مشروعًا حديثًا، بل إن تاريخه يمكن الرجوع به إلى بداية الثلاثينيات من هذا القرن، إذ بعد اكتشاف مناطق أعالي النيل سمح بتراكم البيانات والمعلومات الهيدرولوجية باقتراح ما عرف في عام 1936م

باسم مشروعات النيل الاستوائية، التي كان من أهمها الاقتراح الأول بمشروع قناة جونجلي، وبعد مراجعة المشروع قبلت وزارة الأشغال العامة المصرية في عام 1938م المشروع، وأدخلت تعديلات عليه في عام 1948م لمحاولة تجنب آثاره السلبية على سكان منطقة جنوب السودان.

أما بعد استقلال السودان في عام 1956، فقد أتى اقتراح المشروع كجزء من اتفاقية مياه النيل الموقعة بين البلدين في نوفمبر عام 1959م، ومع استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان فقد أرجئ تنفيذ المشروع، حتى أُعيد إحياؤه مرة أخرى بعد التوصل إلى اتفاقية أديس أبابا عام 1972م الخاصة بتسوية الوضع في الجنوب السوداني، وتمت أخيرًا الموافقة على المشروع بين حكومتي البلدين في يوليو 1974م، وقدر أن إتمام حفر القناة يستغرق 4 سنوات تبدأ من إبريل 1978م وأسند المشروع فعليًّا إلى مجموعة الشركات الفرنسية، ولكن مع بعض التعديلات التي أضيفت فيما بعد، فقد تم تمديد أجل انتهاء المشروع لما بين عام 1984، 1986م وذلك تبعًا لمدى توافر التمويل المطلوب حتى عام 1984م كان قد تم حفر حوالي 265 كيلومترًا من طول قناة جونجلي المرحلة الأولى البالغ طولها الإجمالي نحو 370كم، وهو ما دفع وزير الري المصري إلى التصريح بأن مشروع القناة سينتهي في عام 1985، ولكن تفجر الحرب الأهلية في الجنوب من جديد أَخَّر استكمال المشروع حتى تم تعليقه رسميًّا في عام 1987م.

ومما سبق يتضح أن الموقف المائي لمصر في المستقبل دقيق جدًّا، خاصة بعد تأخر استكمال أهم مشروعات زيادة المعروض المائي كمشروع التخزين في البحيرات الشمالية ومشروعات التخزين في أعالي النهر، ومن هنا فليس هناك من مخرج سوى القبول بمستوى تنموي منخفض، ومعدل استصلاح أراضٍ منخفض جدًّا؛ بل وربما أسوأ من ذلك تتضمن تدهور الناتج الزراعي الراهن إذا ما تعرضت مصر مرة أخرى إلى انخفاض الوارد إليها من المياه نتيجة الجفاف في منابع النيل، خاصة في الهضبة الإثيوبية، أو أن تتجه مصر اتجاهًا آخر

يقتضي زيادة التعاون مع بقية بلدان الحوض، لكي تؤمن على الأقل عدم الإضرار بحصتها الحالية من المياه، ثم المُضيّ في تنفيذ بعض المشروعات الأخرى التي يمكن أن تزيد من كمية المياه الواردة لمصر، وأخيرًا فلا بد على المستوى الداخلي من الحسم تجاه بعض المصالح المتحكمة في عدم زيادة المعروض المائي، وضرورة تحسين كفاءة الري وزيادة المستخدم من مياه الصرف والمياه الجوفية.

أنواع المياه في مصر

1- مياه السيول:

ترتبط مياه السيول بالسريان السطحي لمياه الأمطار في مجاري الوديان، بمعنى أن هذه المصادر موسمية، وأن ظروف مصر المناخية تضعها ضمن المناطق القاحلة، فإن الاعتماد على هذه المصادر وحدها لمشروعات التنمية أمر محفوف بالمخاطر لعدة أسباب منها: عدم ضمان هطول المطار بمعدل يفوق معدلات البخر، ومن ثم عدم ضمان إيراد سنوي من مياه السيول، وارتفاع تكاليف إنشاء السدود لجمع مياه السيول في بعض الوديان، كما أنه في بعض الأحيان يكون إنشاء السد وتكاليف صيانته تفوق المردود منه من المشروعات، وهناك ضرورة تعلية وتطهير سد الروافعة على وادي العريش وكذلك إنشاء سد المنطقة الضيقة لحوض العريش في سيناء، وإنشاء سدود صغيرة على بعض الوديان الهامة بالساحل الشمالي الغربي وبمناطق رأس الحكمة، وياقوش، والضبعة، وعلم الروم، وإنشاء سدود على مجاري الوديان الرئيسية التي تصل مساحتها إلى أكثر من عشرة كيلومترات مربعة. ومن شأن ذلك إعاقة حركة المياه تجاه البحر وإجبارها على التحلل لتغذية مصادر المياه الجوفية بالساحل الشمالي الغربي.

2- المياه الجوفية:

أماكن تواجد المياه الجوفية طبقًا لما أوضحته الدراسات الجيولوجية

والهيدرولوجية بالنسبة لمصر يمكن تقسيمها كالآتي:

الساحل الشمالي الغربي، إقليم حوض وادي النيل، إقليم دلتا النيل وتخومها شرقًا وغربًا، الصحراء الغربية، شبه جزيرة سيناء.

- **إقليم الساحل الشمالي الغربي** : يعتبر هذا الإقليم من الأقاليم الصغيرة من حيث إمكانيات مستودعات المياه الجوفية؛ لأن به خزانات من الحجر الجيري يكسبها قدرًا من الملوحة: «3 إلى 5 جرامات لكل لتر مياه» كما تعاني من تداخل مياه البحر بالإضافة إلى قلة مصادر التغذية، والتي تعتمد بدورها على الأمطار الموسمية ووجود مشاكل للمياه الجوفية، ولا بد من إجراء دراسة شاملة لتعميم محطات المياه المالحة سواء من البحر أو من المياه الجوفية، ودراسة توزيع السريان السطحي السيول وإقامة سدود صغيرة يمكن أن تسهم في انتعاش المراعي الطبيعية للثروة الحيوانية.
- **إقليم حوض النيل** : قد يكون من الأمور المستغربة أن حوض وادي النيل ذاته وعلى بُعد كيلومترات قليلة جدًّا يعاني مشاكل المياه الجوفية، وأن الأراضي الصحراوية المتاخمة لمجرى نهر النيل شرقًا وغربًا تفتقد مصادر المياه السطحية الجوفية؛ إلا أن بعض الشرفات النهرية، والمنعطفات، والمصاطب، ورواسب نهر النيل، تحتوي على مستودعات جوفية ذات إمكانية محدودة تتغذى على ما يتسرب من مياه النيل، وصرف الأراضي المزروعة.

والمؤكد من الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية أن وجود مستودعات مياه جوفية في هذه المناطق تحتوي على كميات تكفي لأغراض الزراعة حتى باستخدام أساليب الري الحديثة أمر مشكوك فيه، وقد اندفع العديد من الأفراد والشركات والجمعيات للحصول على امتياز شغل هذه المناطق تحت مسميات زراعية اعتمادًا على مصادر مياه جوفية. وإن بعض هذه الجهات قد انساقت وراء أوهام تواجد المياه الجوفية، وانشغلوا في حفر آبار دون دراسة، أو بعد دراسات غير دقيقة، وكانت النتيجة هي أنهم كانوا يسعون وراء سراب، وكان

الأجدر أن تتم دراسة أماكن وجود رواسب النيل، ومياه الوديان، والمصاطب، والشرفات النهرية لملاءمتها لاختزان المياه الجوفية سواء المتسربة من نهر النيل، أو المياه المتخللة مما تجلبه الوديان بعد العواصف المطيرة النادرة. إن أماكن تواجد المياه الجوفية في السهول النيلية على مسار جانبي نهر النيل لم يتم حصرها، كما تأكد عدم انتظامها بمعنى أن خزانات المياه الجوفية العذبة المحدودة قد توجد في منطقة ما، في حين تختفي تمامًا شمال أو جنوب أو غرب أو شرق هذه المنطقة، ولعل مناطق صحراء الصف ودهشور، والعياط، والواسطى، وبني سويف والمنيا... إلخ، خير دليل على ذلك كما أوضحت الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية، وجود مياه جوفية بكميات محدودة إلى الشرق من سوهاج، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف والجيزة وذلك في الرواسب النيلية.

3- الدلتا:

إقليم دلتا نهر النيل وتخومها شرقًا وغربًا ، يعتبر إقليم دلتا نهر النيل بمفهوم الدلتا التقليدي : وهي المنطقة المحصورة بين فرعي النيل من أغنى أقاليم مصر من حيث احتوائها رواسب تحت السطح فيه على خزان ضخم من المياه الجوفية إلى درجة أن مشاكل بعض أجزاء الدلتا تنحصر في ارتفاع منسوب المياه الجوفي بما يجعلها قريبة من السطح، أو كادت بالفعل تطفو على السطح، وأدى ذلك إلى إتلاف مناطق كثيرة سواء من الناحية الزراعية، أو من الناحية العمرانية، كما أن بعض مناطق الدلتا خاصة المناطق الزراعية الواقعة في نهايات الترع تعاني من عدم وجود مصدر ري سطحي، وقد دفع ذلك وزارة الري إلى تبني ما يُعرف باسم مشروع المناطق الرائدة، وذلك بهدف استخدام المياه الجوفية في ري مثل هذه المناطق، ولعل علاج ظاهرة ارتفاع منسوب المياه الجوفية ببعض مناطق الدلتا يمكن أن يكون عن طريق زيادة كفاءة الصرف، وتقليل المقننات المائية المستخدمة في الري حاليًا، وإعادة النظر في التركيب المحصولي. أما عن المناطق المتاخمة لدلتا نهر النيل شرق

شرق الدلتا وغربًا غرب الدلتا فإن ظروف المياه الجوفية بها يمكن تلخيصها على النحو التالي:

شرق الدلتا

تتميز منطقة جنوب شرق الدلتا والتي يقطعها طريق مصر السويس وتفريعاته وطريق الإسماعيلية، وطريق بلبيس بأنها تقع ضمن منطقة السهل التركيبي المعقد، وأنها منطقة ذات احتمالات مياه جوفية قليلة جدًّا، وأن وجود هذه المياه ينحصر في بعض التجمعات بالوديان القديمة المعمورة، كما أنها تتواجد في أعماق تتراوح ما بين مائة متر ومائتي متر على جانبي طريق السويس، والجزء الغربي عن طريق الإسماعيلية الصحراوي، والمسافة 30 كيلومترًا من تفريعة طريق بلبيس عن طريق الإسماعيلية، وأن تجمعات المياه المذكورة ذات ملوحة عالية نسبيًّا من 5 إلى 8 جرامات في اللتر تقريبًا؛ وبذلك فإن استخدامها لأغراض التنمية الزراعية أو لأغراض الشرب أمر غير وارد، إلا بعد معالجتها بالتحلية، وقد يكون الحل في إنشاء خطوط أنابيب من ترعة الإسماعيلية ومدها في اتجاه الطرق الصحراوية المذكورة على نفقة المستثمرين أصحاب المشروعات، وخاصة أن ظروف المياه تتحسن كلما اتجهنا شرقًا وشمال شرق منطقة شرق الدلتا من حيث عمق تواجد المياه الجوفية، وكذلك نوعها الكيميائي، وكما أن الأطراف الشرقية والشمالية الشرقية المتاخمة لقناة السويس ومنطقة البحيرات، وكذلك تلك القريبة من بحيرة المنزلة والبحر الأبيض المتوسط تتميز بقرب منسوب المياه الجوفية ورداءة نوعها الكيميائي.

وبالتالي فإن استخدامها في أغراض التنمية الزراعية أمر غير وارد، كما أن قرب منسوب المياه الجوفية من سطح الأرض سوف يؤدي إلى مشاكل صرف في حالة استصلاح مساحات من الأراضي الصحراوية على مياه الترع والقنوات المقترح شقها من ترعة الإسماعيلية لري مناطق مثل سهل بورسعيد ومناطق القطَّارة والصالحية وغيرها.

إن وضع سياسة عامة لري الأراضي المستصلحة، واستخدام الطرق الحديثة في الري أمر بالغ الأهمية، وحتى لا تتعرض المناطق الجديدة لمشاكل ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وزيادة ملوحة الأراضي والمياه، كما حدث في منطقة شمال التحرير لغرب الدلتا، ولا بد من البحث الدقيق عن الوديان المغمورة المنتشرة تحت سطح المنطقة، ووضع سياسة مائية لاستخدام المخزون من المياه الجوفية، علمًا بأن الكميات المتوقع الحصول عليها كميات قليلة يمكن أن تكفي لأعمال المحاجر وشركات الطوب الطفلي.

4- استخدام مياه المجاري المعالجة والمخلوطة والموجودة في محطة الجبل الأصفر لري مساحة حوالي 25 ألف فدان

بالنسبة للمياه الجوفية المتواجدة تحت منطقة حوض «هليوبوليس» وحوض «دكروري» وحوض «الوطن» وحوض «الخليج» فلا بد من إخضاعها لدراسة جادة تستهدف تقييم كمية المخزون ونوعه الكيميائي، وإن كان من المتوقع الحصول على مياه جوفية قليلة الملوحة إلى مالحة في رواسب عصر البليستوسين، الميوين، الأوليجوسين، ودراسة استخدامها كما هي، أو إمكانية تحليتها في ضوء دراسة جدوى اقتصادية لما ينشأ عليها من مشروعات.

غرب الدلتا

تتميز منطقة غرب الدلتا بأهمية خاصة لقرب أجزائها الجنوبية من القاهرة ، وقرب أجزائها الشمالية من الإسكندرية ، ووجود مدن : السادات، النوبارية، وادي النطرون على امتدادات أجزاء منها، كما أن وجود مناطق استصلاح أراضي مثل جنوب التحرير، شمال التحرير، وادي النطرون، قد دفع الكثيرين لحيازة مناطق على امتداد هذه الطرق. ولقد فوجئ الكثيرون بضآلة احتمالات المياه الجوفية ورداءة نوعها الكيميائي مما جعل مهمتهم عسيرة في الحصول على التخفيض اللازم لبدء مشروعاتهم وأعطى ذلك صورة سيئة لجدية مشروعات الاستصلاح.

وهناك دراسة تشير إلى أن المنطقة الصحراوية الواقعة على امتداد : طريق مصر إسكندرية الصحراوي، طريق دهشور الصحراوي، طريق الفيوم، طريق الواحات البحرية وتفريعاتها إلى الشرق، ولمسافة تصل إلى نحو سبعين كيلومترًا من القاهرة، هي منطقة ذات احتمالات مياه جوفية محدودة باستثناء بعض المخزون من المياه الجوفية موجودة في الوديان المطمورة، مصدرها مياه الأمطار القديمة وذات ملوحة عالية نسبيًّا: «من 4 إلى 10 جرامات لكل لتر ماء» وبناء على ذلك فإن إنشاء مشروعات استخدام الأرض على مصادر مياه جوفية بشكل أساسي أمر يجب دراسته، ونظرًا لأهمية موقع المنطقة لذلك، فإن أمر تدبير موارد مياه يمثل أهمية كبيرة، وقد يكون الحل في تنقية مياه المجاري بمحطة أبو رواش لري مساحة ثلاثين ألف فدان بطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، أو حفر مجموعات من الآبار على امتداد ترعة المنصورية وضخ مياهها ورفعها إلى اتجاه الغرب عبر خطوط أنابيب يتحمل تكلفة إنشائها المستثمرون وأصحاب المشروعات، كما تتميز المنطقة حول مدينة السادات بوجود مخزون ضخم من المياه الجوفية لمستودع رواسب الدلتا الحديثة يكفي لزراعة مائة ألف فدان على مصادر مياه جوفية عذبة تتغذى عن طريق الحركة الجانبية للمياه الجوفية تحت دلتا نهر النيل، ومن شأن استغلال المياه الجوفية لهذه المناطق تحقيق ما يلي:

- إنشاء منطقة تنمية زراعية ذات إمكانيات عالية من حيث المياه والأراضي.

- تخفيض منسوب المياه الجوفية تحت محافظات الوجه البحري والتي يعاني بعضها من مشاكل ارتفاع منسوب المياه الجوفية، محافظات: المنوفية، والبحيرة، والغربية وكفر الشيخ.

إقليم الصحراء الشرقية

ويعتبر هذا الإقليم أفقر أقاليم مصر من ناحية تواجد المياه الجوفية، ويرجع ذلك إلى النواحي الجيولوجية التي تحكم هذا الإقليم، وبصفة عامة فإن وجود

وهناك دراسة تشير إلى أن المنطقة الصحراوية الواقعة على امتداد : طريق مصر إسكندرية الصحراوي، طريق دهشور الصحراوي، طريق الفيوم، طريق الواحات البحرية وتفريعاتها إلى الشرق، ولمسافة تصل إلى نحو سبعين كيلومترًا من القاهرة، هي منطقة ذات احتمالات مياه جوفية محدودة باستثناء بعض المخزون من المياه الجوفية موجودة في الوديان المطمورة، مصدرها مياه الأمطار القديمة وذات ملوحة عالية نسبيًّا: «من 4 إلى 10 جرامات لكل لتر ماء» وبناء على ذلك فإن إنشاء مشروعات استخدام الأرض على مصادر مياه جوفية بشكل أساسي أمر يجب دراسته، ونظرًا لأهمية موقع المنطقة لذلك، فإن أمر تدبير موارد مياه يمثل أهمية كبيرة، وقد يكون الحل في تنقية مياه المجاري بمحطة أبو رواش لري مساحة ثلاثين ألف فدان بطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، أو حفر مجموعات من الآبار على امتداد ترعة المنصورية وضخ مياهها ورفعها إلى اتجاه الغرب عبر خطوط أنابيب يتحمل تكلفة إنشائها المستثمرون وأصحاب المشروعات، كما تتميز المنطقة حول مدينة السادات بوجود مخزون ضخم من المياه الجوفية لمستودع رواسب الدلتا الحديثة يكفي لزراعة مائة ألف فدان على مصادر مياه جوفية عذبة تتغذى عن طريق الحركة الجانبية للمياه الجوفية تحت دلتا نهر النيل، ومن شأن استغلال المياه الجوفية لهذه المناطق تحقيق ما يلي:

- إنشاء منطقة تنمية زراعية ذات إمكانيات عالية من حيث المياه والأراضي.

- تخفيض منسوب المياه الجوفية تحت محافظات الوجه البحري والتي يعاني بعضها من مشاكل ارتفاع منسوب المياه الجوفية، محافظات: المنوفية، والبحيرة، والغربية وكفر الشيخ.

إقليم الصحراء الشرقية

ويعتبر هذا الإقليم أفقر أقاليم مصر من ناحية تواجد المياه الجوفية، ويرجع ذلك إلى النواحي الجيولوجية التي تحكم هذا الإقليم، وبصفة عامة فإن وجود

خط تقسيم مياه يتمثل في سلاسل صخور القاعدة التي تجري بمحاذاة البحر الأحمر، وجزء من خليج السويس يوحي بوجود مجموعات من الوديان الحديثة والقديمة التي تحوي رواسبها كميات من مياه المطار والسيول التي تحللت ليتم اختزانها في رواسب الوديان، ولعل ما تم الحصول عليه من مصادر مياه جوفية في منطقة شجر بالصحراء الشرقية وما يتجمع من مياه في مناطق مناجم الفوسفات يعتبر دليلًا قويًّا على صحة هذه الافتراضات.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الوديان الهامة التي تصرف مياهها في اتجاه النيل، وتمت إعاقتها بواسطة سلسلة هضاب الأيوسين، والممتدة من شمال أسيوط وحتى القاهرة، ولعل أهمها جميعًا في الشمال هو «وادي عربة» والذي يصل بين الزعفرانة على خليج السويس ومنطقة الكريمات القريبة من النيل، كما أن أهمها جميعًا، هو وادي قنا الكبير في الجنوب والذي يحتوي على كميات من المياه الجوفية لم يتم تقديرها بعد.

الصحراء الغربية

إقليم الصحراء الغربية يعتبر أكثر الأقاليم المصرية من ناحية احتوائه على كميات مياه جوفية متمثلة في المستودعات الجوفية الرئيسية، ومنها:

مستودع الحجر الرملي النوبي في منطقة شرق العوينات، والذي ثبت من الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية أن مخزون المياه الجوفية يكفي لزراعة مائة ألف فدان على الأقل، لمدة تتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين عامًا، ومستودع الحجر الرملي النوبي في منطقة الواحات فيما يعرف باسم مشروع الوادي الجديد، وبصرف النظر عن المعوقات التي صادفت هذا المشروع والتي لا يمكن إرجاعها بشكل رئيسي لعدم وجود مياه جوفية بقدر ما يتم إرجاعها لسوء استخدام مخزون المياه الجوفية المخزونة، فإن هناك ما يكفي لزراعة ربع مليون فدان على الأقل في الواحات الخارجة، الداخلة، الفرافرة، البحرية وسيوة، وفي هذا المجال نوضح النقاط التالية:

- مستودع المغرة الضخم والذي يحوي مياهًا عذبة إلى مياه قليلة الملوحة، ويمتد من منخفض القطارة جنوبًا، إلى الغرب من وادي النطرون شمالًا بمساحة كبيرة فيما يعرف باسم الوادي الفارغ، والذي يمتد إلى مسافة أكثر من ثلاثمائة كيلومتر، ويغطي مساحة من الأرض تمتاز بكفاءتها، كأرض صحراوية وقربها من وادي النطرون، وامتدادها حتى حدود الجيزة.

- مستودع المياه الجوفية حول منخفض القطارة شاملًا الجزء الشمالي من مستودع المغرة ومستودع الحجر النوبي، وهناك شواهد على وجود المياه العذبة متمثلة في وجود البئرين المتدفقتين «بئر كفار وبئر النصف» اللتين تنساب مياههما بمعدل مائة متر مكعب في الساعة من كل بئر، على أنه يمكن الاستفادة بمياه هاتين البئرين والمستودع الجوفي الذي يضخ مياههما - وهو مستودع الحجر الرملي النوبي - في تغذية الشركات التي تعمل في هذه المنطقة، أو تزويد القبائل الموجودة حولهما عن طريق مد خطوط أنابيب من هذه الآبار لتطوير المجتمعات المتنقلة بالصحراء والعمل على توطينها.

إن الخزان الجوفي الراقد تحت الصحراء الغربية المصرية هو جزء من الخزان الجوفي الكبير متعدد الطبقات الحاملة للمياه، والتي تتبادل معها طبقات أخرى مانعة لحركة المياه ومقيدة لها، ولما كانت الطبقات الحاملة للمياه والمانعة لها متبادلة في شكل عدسات ممتدة لمسافات كبيرة ولسمك كبير فإن أمر الاتصال الهيدرولوجي في المستوى الأفقي أمر قائم، كما أن الاتصال الهيدروليكي من أسفل أمر قائم أيضًا.

- أما عن المشكلة الفعلية : وهي كيف تستخدم المياه الجوفية في مشروعات التنمية فإنه ليس هناك شك في وجود مياه جوفية بالصحراء الغربية المصرية جنوبها وشمالها، وأن هذه المياه عذبة حتى الواحات البحرية، وأنها تحت ضغط ارتوازي كبير، والأمل المنطقي هو أن نبحث عن إجابة للسؤال الكبير، وهو: ما كمية هذه المياه وكيف نستخدمها؟
وللإجابة عن ذلك لا بد أن نفترض، حسمًا للجدل، أن مياه الخزان الجوفي

النوبي غير متجددة، وأن المياه الجوفية لا ترتبط بعصر معيَّن بقدر ما ترتبط بخصائص صخور هذا العصر كخزان للمياه الجوفية، وبالتالي فإن الشكل الهندسي للخزان الجوفي وسمك امتداده الأفقي والتركيبات الجيولوجية التي تؤثر فيه، موضوع يجب أن يكون الشغل الشاغل للمتخصصين في علوم المياه الجوفية حتى نستطيع الإجابة عن هذا السؤال الكبير.

سيناء

إقليم سيناء له صفات خاصة من حيث توزيع مستودعات المياه الجوفية وكمية ما تحتويه هذه المستودعات ونوعها، ويعتبر مستودع الصخور الرسوبية الرباعي أهم هذه المستودعات. وتشمل رواسب أحواض وديان العريش وفروعه، مثل: وادي الرواق، وادي البروك، وادي السحنة، بالإضافة إلى ما يحتويه هذا الخزان الجوفي من مياه صالحة للزراعة والشرب. ومن الأهمية بمكان إعادة توزيع المياه في مجاري الوديان الرئيسية، وذلك أمر ضروري للتوسع في مشروعات المراعي الطبيعية وصيانتها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من إنشاء مجموعة من السدود الترابية على مجاري ووديان الحسنة، فروع وادي البروك، وإضافة سدود خرسانية عند مناطق خانق المتمنتي - خانق شيقة الحلال - خانق لحفن، وبالنسبة للمياه الجوفية فإنه يلزم وضع خطة لحفر آبار قليلة العمق، خمسون مترًا إلى خمسة وسبعين مترًا بعيدًا عن مدينة العريش لاختيار وضخ مياه جوفية من مستودع الرباعي، وكذلك في الوديان الرئيسية في شمال وجنوب سيناء، كما يجب حفر آبار متوسطة العمق إلى عميقة من 200 - 700 متر لتضخ مياهها من مستودع الحجر الرملي النوبي في عدة مناطق، هي:

مجموعة بجوار الحسنة صدر الحيطان على مسار وادي البروك، ومجموعة بجوار نخل، ومجموعة بجوار القصيمة، ومجموعة بوادي سدر، ومجموعة في وادي غرندل، ومجموعة في وادي طيبة، كما طالب بتطوير وإعادة تقييم مصادر المياه الجوفية بسهل البقاع، ومجموعة بجوار التميد في حوض وادي

الجرافي.

شعوب النيل في خطر:

ثمة اعتبارات كبيرة لا بد أن تدخل في الحساب بمنتهى العناية، ونحن نرقب منحدرات أعالي النيل، ونتطلع إلى المستقبل.

هناك مشكلة جنوب السودان، وهناك النزاع على الحدود بين السودان وإثيوبيا ودعاوى التدخل المتبادل في مشكلة الجنوب، ومشكلة إريتريا تتعاظم تارة أخرى تحت ضغوط التعقل وضبط النفس والتدخل اللَّيِّن للوساطة المصرية.

وهناك الجفاف في إثيوبيا - برج الماء - يقتلع الإثيوبيين من البراري القاحلة، ويدفعهم إلى العاصمة أديس أبابا وغيرها من المدن في جحافل كثيفة كأسراب الجراد الجائع، وهناك أيضًا في إثيوبيا 30 مليون فدان أغلبها مزروع على مياه المطر، ومن الطموح المشروع أن يتحول جانب من تلك المساحة المزروعة إلى أرض مروية بماء النهر ذات دورات زراعية منتظمة، وفي إثيوبيا فوق ذلك 170 مليون فدان أخرى قابلة للزراعة تنتظر الماء واليد التي تزرع.

وقضية وادي النيل كله قضية سكان يتزايدون بمتوالية هندسية وأرض قابلة للزراعة بغير حدود، بينما الموارد المائية محدودة، بل إنها تتناقص ويتهددها الجفاف.

عدد سكان وادي النيل الآن 200 مليون نسمة يصل في نهاية هذا القرن إلى 30 مليون، أي أنه في 12 سنة فقط سوف يزيدون 100 مليون فم يبحث عن طعام، ومصر والسودان وحدهما 75 مليون نسمة يشكلان أكثر من ثلث الكثافة السكانية للوادي كله، ومن بين دول حوض النهر هناك ثلاث دول تشكل مركز الثقل والأهمية: مصر، السودان، إثيوبيا، ومدخل التعاون بينهما في مشروع النيل يمر بشلالات من النزاعات السياسية وبصفة خاصة النزاعات السودانية الإثيوبية.

إذن لا بد من تصفية مشكلة جنوب السودان ومشاكل النزاعات على الحدود، مشاكل التدخل المتبادل في الشئون الداخلية، لا بد كذلك من الاستجابة للحلم الإثيوبي المشروع في القضاء على مشكلة الجفاف، وتزايد السكان على ألا يجيء ذلك على حساب تفاقم مشكلة الجوع وتزايد السكان في كل من مصر والسودان!

إن كل شعوب وادي النيل في خطر، إذ يتهدده شبح الشح والجفاف، وبدلًا من أن يبحث كل منَّا عن طوق نجاةٍ ويترك الآخرين للغرق، علينا أن نتساند ونوجد إرادة البحث عن النفع المشترك.

وأول الطريق للتعاون هو إنشاء هيئة عامة لدول حوض النيل!

وإنشاء هذه الدولة البالغة الأهمية حلم قديم يتجدد حتى ليكاد يصبح ضرورة حياة لدول النيل التسع في مواجهة أخطار المجاعة والجفاف التي تتهدد شعوب وادي النيل جميعًا، وقد بدأت الفكرة تراود المجتمعين في اللجنة الفنية المشتركة المصرية السودانية في أكتوبر 1961م في لقاءاتهم بممثلي تنزانيا وأوغندا وكينيا واستمرت المباحثات الفنية تتصل وتنقطع حتى سنة 1967م عندما تقرر إنشاء مشروع الدراسات الهيدرومتيورولوجية -أي الأرصاد الجوية النهرية - لمسح مناطق تجمع الأمطار التي تغذي بحيرات الهضبة الاستوائية: فيكتوريا، كيوجا، ألبرت، إدوارد وروافدها، وانضمت دول النيل التسع إلى المشروع بالتدريج بينما اشتركت فيه إثيوبيا بصفة مراقب.

وحقق المشروع في التنفيذ نجاحًا وإنجازًا وأقيمت 24 محطة للأرصاد الجوية النهرية و156 محطة لقياس الأمطار وتسجيل كمياتها و67 محطة هيدرولوجية و14 محطة لتسجيل مناسيب مياه البحيرات، وأقيمت سبع مناطق قياسية لتجميع مياه الأمطار وقياس أنماط انزلاقها ثم مسح الشواطئ المستوية للبحيرات الاستوائية مسحًا أرضيًّا وتصويرها من الجو وتسجيلها في خرائط ثم مسحها طبوغرافيًّا، كل ذلك لدراسة التغيرات التي قد تطرأ على

شواطئ تلك البحيرات عند التخزين عليها وتذبذب مناسيبها.

وقد دفعت هذه الإنجازات اللجنة الدائمة الفنية المشتركة إلى طرح فكرة إنشاء هيئة لدول حوض النيل، باعتبار أن حوض النهر يمثل وحدة هيدرولوجية واحدة، وأنه لا معنى لدراسة بحيرات الهضبة الاستوائية التي تمد النهر بـ 15% فقط من فيضانه الطبيعي دون دراسة مثيلة للهضبة الإثيوبية التي تعطي النهر 85% من إيراده الكلي، وأنه لو تم ذلك وامتدت الدراسات الهيدرومتيرولوجية من الهضبة الإثيوبية وتناثرت محطات قياس الجو والمطر فوق جبالها الوعرة وغاصت محطات القياسات المائية في أعماق بحيرة تانا، ولو نجح إنسان النيل في ترويض ينابيع الهضبة الإثيوبية العميقة الانحدار بجانب ضبطه لينابيع الهضبة الاستوائية - إذن لدان النهر لخير سكان واديه إلى الأبد.

وفي ديسمبر سنة 1977م في اجتماع لدول حوض النيل بالقاهرة قدمت اللجنة الدائمة الفنية المشتركة مشروعًا لإنشاء «هيئة حوض النيل» وأقر مندوبو دول النيل المشروع من حيث المبدأ وقرروا إحالته من حيث الموضوع إلى لجنة فرعية اقتصرت عضويتها على كل من: تنزانيا وكينيا وأوغندة والسودان.

واتفق أعضاء اللجنة الفرعية على عقد اجتماع في عنتيبي بأوغندة في أغسطس 1978م لمناقشة ورقة العمل الخاصة بالمشروع الحلم.

وقد تضمنت ورقة العمل : «مشروع اتفاق» بإنشاء هيئة حوض النيل، يضم دول النيل التسع: مصر، السودان، إثيوبيا، أوغندة، كينيا، تنزانيا، زائير، رواندا، وبوروندي، والمشروع من 15 مادة. المادة الثانية تحدد مهام الهيئة وأغراضها، وتتلخص في تعاون الدول الأعضاء في تنمية المصادر المائية للنهر وروافده على المدى الطويل، ولتحقيق هذا الهدف تشرف على الدراسات الفنية الخاصة بالنهر ومنابعه، وتنشئ بنكًا للمعلومات وتضع نظمًا للتحليل والتنبؤ مقدمًا

بمواسم الفيضان ومواسم الجفاف وتقر التدابير اللازمة لإنشاء ما تراه من سدود وقناطر وغيرها من الأعمال الهندسية التي تقام على النيل وروافده ومنابعه، لتحقيق المصلحة المشتركة لدول النيل، كما تدرس تأثيرات البيئة على المصادر المائية.

والمادة الثالثة من المشروع : تخول الهيئة تقديم النصح والمشورة إلى
الحكومات المعنية حول أولويات المشروعات والبرامج المشتركة سواء في الدراسة أو التنفيذ، وتقديم التوصيات إلى الحكومات المعنية فيما يتعلق بإدارة وتنمية موارد مياه النيل كما تخولها سلطة توقيع الاتفاقيات مع الهيئات الإقليمية والدولية، والحكومات فيما يتعلق بالمساعدات الفنية، وتمويل المشروعات النيلية، ويتم اتخاذ قرارات الهيئة بالإجماع كما تتابع الهيئة الدراسات وتنفيذ المشروعات ويحيط الأعضاء حكوماتهم بما يتم في تقارير دورية منتظمة، ويتمتع كل عضو من أعضاء هيئة حوض النيل طبقًا للمادة الخامسة من المشروع بكافة سلطات الهيئة في ممارسة مهامها، كما تعقد الهيئة اجتماعين عاديين على الأقل كل عام سواء في مقرها الرئيسي اقترح لمشروع الخرطوم كدولة مقر أو في أي عاصمة أخرى من عواصم دول النيل، أما الاجتماعات غير الدورية فتنعقد في أي وقت بناء على طلب اثنين من أعضاء الهيئة.

وتسبغ المادة التاسعة من المشروع على هيئة حوض النيل صفة المنظمات الدولية ووضعيتها، ويمنح ممثلو الأعضاء الحصانة وكافة المزايا الدبلوماسية، أما بقية موظفي الهيئة فيتمتعون بذات المزايا الممنوحة لقرنائهم في منظمة الوحدة الإفريقية، وتجيز المادة العاشرة عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين حكومات الدول الأعضاء في الهيئة، وتتحدث المادة 13 عن تصفية الهيئة. عند الاقتضاء بواسطة مصفٍّ يتفق عليه، كما يتم الاتفاق على إجراءات التصفية.

وفي أغسطس 1978م اجتمعت اللجنة الفرعية لإنشاء هيئة حوض النيل في

عنتيبي على شاطئ بحيرة فيكتوريا بأوغندة وبعد مناقشات طالت انتهت اللجنة إلى أن إنشاء الهيئة مسألة تتطلب قرارًا سياسيًّا من الحكومات المعنية ومن يومها والمشاورات مستمرة بين تلك الحكومات تتصل تارة ثم تنفصل.

إلا أن وزير الأشغال والموارد المائية المصري يؤكد أنه تم تشكيل نواة للهيئة تضم: مصر، السودان، زائير، وأوغندة.

وفي اجتماع بالخرطوم في يناير 1988م اتفق على عدد من المشروعات لترشيد وسائل استخدام المياه وتقليل الفاقد من إيراد النهر وتنشيط الدراسات الهيدرومتيورولوجية في المنابع الاستوائية، كما اتفق كذلك على عقد اجتماع وزاري في سبتمبر 1988م لحث بقية دول النيل على الانضمام إلى نواة هيئة حوض النيل ليكتمل للهيئة بياناتها.

ورغم كل هذه الجهود المصرية ما زال موقف إثيوبيا إزاء إنشاء هيئة لدول حوض النيل موقفًا صامتًا.

وليس هناك تفسير لصمت أديس أبابا وعزوفها عن التعاون في شئون النيل ودول النهر جميعًا تمر بظروف مائية عصيبة مع أن هذا التعاون حتمي وضرورة حياتية تنسجم تمامًا مع اتجاهات المنظمة الإفريقية، وأديس أبابا مقر تلك المنظمة وفيها تأسست ووضع ميثاقها سنة 1963م.

إن صمت نظام الرئيس منجستو هايلا ميريام عن التعاون في دول النيل يتناقض تمامًا مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، مثلما يتناقض مع: «خطة لاجوس إفريقيا اقتصاديًّا» التي أصدرها مؤتمر القمة الاقتصادي الإفريقي الأول الذي عقد في العاصمة النيجيرية في إبريل سنة 1980م، لقد تضمنت خطة لاجوس عدة توصيات تخص الموارد المائية في القارة الإفريقية على غرار خطة عمل مار بلاتا بالأرجنتين والتي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة عن المياه في مارس 1977م وأوصت خطة لاجوس بتكوين (لجان مياه قومية)، أما المستويات الإقليمية فقد أوصت الخطة بأن تنشأ لها لجان لأحواض الأنهار

والبحيرات هدفها تنمية التعاون بين الحكومات حول استغلال موارد المياه المشتركة كما طالبت خطة لاجوس الدول الأعضاء أن تبدأ المفاوضات فورًا بإنشاء تلك المؤسسات واللجان المائية وأن تسير مباحثاتها على نحو يسمح لتلك المؤسسات واللجان أن تبدأ أعمالها بالفعل قبل سنة 1983م.

إن التاريخ والجغرافيا واقتصاديات المياه وشبح الجفاف الذي يتهدد دول النيل فضلًا عن قرارات مؤتمر القمة الاقتصادي الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية في لاجوس، كل هذه العوامل الحياتية تتضافر الآن لدفع دول حوض النيل إلى التقارب والتنظيم في مواجهة الخطر الداهم، هذا أمر حتمي ومصلحة قومية للجميع.

ولا مفر من إنشاء هيئة حوض النيل لتتولى مشروعات تخزين مياهه وترشيد استهلاكها وإنشاء بنوك للمعلومات تأخذ بأحدث الأساليب الهيدرولوجية والأرصاد الجوية النهرية، واستعمال القياس الرياضي للتنبؤ بحجم فيضان النهر، فضلًا عن أن إنشاء مركز متقدم للتنبؤ بإيراد النيل عن طريق الأقمار الصناعية يحلل تكوينات السحب واتجاهات الرياح ويتنبأ بحجم الأمطار قبل 6 شهور من سقوطها على الهضبتين الإثيوبية والاستوائية، لنعرف مقدمًا: هل يفيض النهر هذا العام وكل عام أو لا يفيض؟

العجيب أنه في الوقت الذي يتعثر فيه إنشاء هيئة لحوض النيل تنجح دول إفريقية أخرى في إنشاء هيئات لأحواض أنهارها، هيئة حوض نهر السنغال مثلًا، وهيئة حوض نهر النيجر مثلًا آخر، وهيئة حوض نهر الزمبيزي مثلًا ثالثًا، بل إن نهر الميكونج الذي ينبع من هضبة التبت ويمر بدول فيتنام ولاوس وتايلاند وكمبوتشيا في جنوب شرق آسيا له هيئة لحوضه تضم هذه الدول رغم ما بينها من نزاعات وحروب، يتنازع السياسيون هناك ويتناحرون، بينما تجد الفنيين مجتمعين يبحثون شئون النهر ومشروعات تقليل فواقده، والاستفادة القصوى من مياهه ومساقطه.

وتبقى تساؤلات إثيوبية، تبحث عن إجابات مصرية!

لإثيوبيا موقف رسمي من اتفاقية مياه النيل أنها ترى فيها (اتفاقية لاثنين) تخص طرفيها فقط: مصر والسودان، وتطالب باتفاقية واسعة تشمل كل دول حوض النيل التسع.

هل يمكن الاستجابة لمثل هذا الطلب؟

يجيب المهندس عصام راضي وزير الأشغال والموارد المائية أن اتفاق مياه النيل لسنة 1959م أمر لا يمكن فكه أو إلغاؤه. إنه حق مكتسب يستند إلى اتفاقيات تاريخية سابقة عليه ولا يجوز لنا أن نتنازل عن حقوقها المكتسبة والموثقة ونعيد طرحها الآن للنقاش واتفاق مياه النيل لسنة 1959م لا يخص مصر والسودان وحدهما، وإنما يتسع لكل دول النيل التسع، تنص الفقرة الثانية من الأحكام العامة للاتفاق على إمكان تلبية مطالب أي دولة من دول النيل لحصة من مائه على أن تخصم تلك الحصة من نصيب كل من مصر والسودان محسوبًا عند أسوان، مناصفة بينهما.

وأنه لا وجه للتعارض بين اتفاقية 1959م وفكرة إنشاء هيئة دول حوض النيل، فالاتفاق يقسم بين مصر والسودان مياهًا تصل إلى أراضيها منذ كان التاريخ وهو يقنن تقسيم تلك المياه داخل الحدود الدولية لكل من البلدين بينما المستهدف من إنشاء دول حوض النيل إيجاد جهاز فني يمثل كل الدول الأعضاء ويحدد المشروعات اللازمة التنفيذ على أحواض النهر وروافده بهدف تنمية موارده المائية وحسن استخدامها لصالح الجميع.

ويبقى الأمل معلقًا في رقبة (لجنة دراسة مشروعات المياه مع دول حوض النيل) والتي شُكلت أخيرًا برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

إن التفاهم المصري الإثيوبي حول إنشاء هيئة حوض النيل ينبغي أن يأخذ أهمية تتوازى مع الوساطة المصرية لتصفية الخلافات بين إثيوبيا والسودان،

وتسوية مشكلة الجنوب ولا تقل أهمية تفوقها، تلك طبيعة الأشياء ومجرى الضرورة الحاكمة ومجرى النيل أيضًا.

المخاطر التي تهدد مواردنا المائية:

قبل خمس سنوات أعلن د. بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية أن الحرب المقبلة في المنطقة ليست سياسية، بل هي حرب حول المياه. وقبل أسابيع تحققت نبوءته وأوشكت حرب الشرق الأوسط من أجل المياه أن تنشب، فالتطور يزداد حدة بين تركيا وبين سوريا والعراق بسبب مياه الفرات، والمتخصصون يتهمون إسرائيل بالسعي لتأجيج نيران هذه الحرب بنزح مياه نهري الليطاني والزهراني جنوب لبنان والتخطيط لتحويل فيضان نهر اليرموك في الأردن إلى بحيرة طبرية، واستخدام نفوذها، لدى الدول الإفريقية، لإثارة المشاكل بين دول حوض النيل حول حصص كل منها في مياه النهر، بعد فشلها في مد مياه النيل إلى صحراء النقب.

أخطر فصول هذه الحرب - وإن كان ليس أسخنها - الآن هو مشكلة مياه النيل؛ لطول مجرى النهر 6825 ك.م الذي يعد أطول أنهار العالم وكثرة عدد الدول (9 دول) الواقعة عند منبعه وحوضه ومصبه واختلاف توجهاتها التنموية والسياسية وتضارب مصالحها.

وفي هذا المجال.. يدق الخبراء والمتخصصون ناقوس الخطر ويؤكدون أن مصر ستواجه خلال السنوات الخمس القادمة بعجز هائل في مواردها المائية، والأسئلة المطروحة الآن: ما هي المخاطر التي تهدد نقص مواردنا من المياه؟ وكيف نضمن استمرار تدفق مياه النيل وفقًا لحصتنا من المياه وبما يتفق مع ضرورات التنمية الصناعية والزراعية؟ وما هي الخطط التي وضعت للتغلب على هذه المشاكل؟ وما هو رأي الخبراء والمختصين في خطط المواجهة الرسمية لهذه المشكلة التي تهدد الأمن القومي المصري؟ وما هو الإدراك الرسمي للخطر الإسرائيلي الماثل على منابع النهر؟ وما هو حجم التصدي لهذا

الخطر؟

عنق الزجاجة:

د. رشدي سعيد العالم الجيولوجي المعروف يقول: «إن الماء والطاقة يمثلان عنق الزجاجة بالنسبة لمستقبل التنمية في مصر، وإنه في ظل المشاريع الحالية لترشيد استخدام المياه لن يوجد ما يكفي لمواجهة احتياجات مصر المتزايدة في السنوات العشر القادمة، وإنه حتى إذا كان لمصر والسودان، وهما الدولتان المنتفعتان الأساسيتان بماء النيل، أن تواصلا خططهما الوطنية بأي درجة من النجاح فإنه لن يكون هناك ماء كافٍ متاح لتلبية الاحتياجات المتصاعدة».

والمشكلة تكمن - كما تشير تلك الدراسات - في أن مصر ستحتاج عام 2000 إلى ما بين 71-63 مليار متر مكعب من الماء لتلبية احتياجاتها المتصاعدة من أجل الاستخدام الصناعي والمنزلي، ومن أجل استصلاح ما يقدر بحوالي 750 ألف فدان من الأرضي الزراعية الجديدة. وترى الدراسات المتفائلة أن مصر ستكون قادرة على تلبية احتياجاتها المائية، على افتراض أن قناة جونجلي ستكون قد اكتملت خلال هذا العقد أو أن مصر ستكون قادرة على تقليص متطلباتها للحاصلات الزراعية من 6.088 مليار متر مكعب في العام إلى 5.086 مليار متر مكعب، في حين تذهب تقديرات أقل تفاؤلًا إلى أن الاحتياجات المائية لمصر عام 2000 ستتراوح بين 75-70 مليار متر مكعب إذا ظلّت خطط مصر لاستصلاح الأراضي كما هي، وإذا لم تتغير متطلبات المحاصيل الزراعية من المياه على نحو حاسم من نموذجها القائم في الوقت الحاضر، وتتميز تلك الدراسات بعجز في موارد المياه المصرية يصل إلى 4 مليارات متر مكعب سنويًا.

العمل مستمر لتنمية مصادرنا المائية:

في تصريح خاص لـ «روز اليوسف» أكد المهندس عصام راضي وزير الأشغال والموارد المائية أن مواجهة الاحتياجات المتزايدة من المياه قد فرضت علينا

اتخاذ خطوات تنفيذية سريعة وحاسمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تنفيذ العديد من مشروعات التنمية إلى البحر والبحيرات في مناطق الدلتا والفيوم، وذلك لكمياتها ذات النوعية المناسبة من حيث الملوحة وعدم التلوث.

وقد أكدت الدراسات الخاصة بهذه المشروعات والتي بدأت عام 1980م، أن ما يتم إعادة استخدامه حتى الآن من مياه الصرف ذات النوعية المناسبة يبلغ 4.6 مليار متر مكعب، يمكن أن يُعاد استخدام حوالي 7 مليارات متر مكعب منها؛ لذلك رأت وزارة الأشغال أن تخطط في الوقت الحاضر لتستفيد بهذه الكمية من المياه حتى نهاية الخطة الحالية.

وأضاف وزير الأشغال المصري أن المسح الأخير لاستخدامات المياه الجوفية أثبت أن المياه الجوفية المستخدمة حاليًا في الوادي والدلتا تبلغ حوالي 2.6مليار متر مكعب ، كما أثبت أنه يمكن استخدام كمية أخرى تبلغ 2.3مليار متر مكعب سنويًا .

وأضاف عصام راضي وزير الأشغال : كما تعمل الوزارة على تحديث وتطوير نظم الري على مختلف المستويات، بما فيها شبكات الري الرئيسية والفرعية، وأعمال الري الحقلي بهدف رفع كفاءة الري واستقطاب الفواقد المائية، وهو الأمر الذي سيترتب عليه بالضرورة توفير كميات من المياه تقدر بنحو 5 مليارات متر مكعب سنويًا، وتستهدف سياسة تطوير فرع كفاءة الري الحقلي ما بين 75 - 80%، وذلك عند الانتهاء من هذه المشروعات، وفي الوقت نفسه تقوم الوزارة بعدة مشروعات لتطوير نهر النيل والمنشآت الكبرى المقامة عليه، مثل: إنشاء قنطرة جديدة بقناطر إسنا، وإنشاء هويس جديد بقناطر نجع حمادي، وإقامة تكسيات حجرية على جوانب النهر، والقضاء على كافة جسور التعدي على المجرى، وإزالة المخلفات التي تلوث نهر النيل، وسوف ينتج عن مشروع تطوير مجرى النيل استقطاب فواقد مائية، توجه تلك الفواقد لصالح التنمية.

وأكد وزير الأشغال أن حاجة مصر ملحة إلى مزيد من مياه النيل وفق ما تنظمه اتفاقية 1959م (حصة مصر بموجبها 55.5 مليار متر مكعب)، وذلك بالعمل على استقطاب الفواقد المائية في أعالي النيل لصالح دول الحوض عن طريق تنفيذ عدة مشروعات مشتركة تهدف إلى خدمة أغراض التنمية لصالح دول الحوض، ونذكر منها مشروع تقليل الفواقد في مستنقعات مجرى الجبل والزراف «قناة جونجلي» وتشمل المرحلة الأولى منه إنشاء قناة جديدة «من بحر الجبل» إلى النيل الأبيض، وذلك بقطاع يسمح بإمرار تصرف قدره 30 مليون م3 يوميًّا بطول 360 كم، وإنشاء الأعمال الصناعية اللازمة، ومشروعات التنمية لصالح أبناء الجنوب، وتقدر الفائدة المائية منه عند أسوان من هذه المرحلة بحوالي 7.5 مليار م3 في السنة، تقسم مناصفة بين مصر والسودان.

وأضاف الوزير المصري قائلًا: « وإلى جانب مشروع قناة جونجلي بمرحلتيه الأولى والثانية، هناك مشروع تقليل الفاقد في مستنقعات (مشار) و(حوض السوباط) وتقدر الفائدة المائية منه عند أسوان بحوالي 4 مليارات متر مكعب سنويًّا، وتقسم مناصفة بين مصر والسودان.

وهناك أيضًا مشروع تقليل الفاقد في مستنقعات حوض بحر الغزال، وتقدر الفائدة المائية من تنفيذه بحوالي 7 مليارات م3 سنويًّا تقسم مناصفة بين مصر والسودان.

وأكد الوزير أن هذه المشروعات باستثناء المرحلة الأولى من قناة جونجلي تتطلب التباحث والاتفاق مع دول أعالي النيل ، وهو ما تسعى إليه وزارة الأشغال ووزارة الخارجية في كل من مصر والسودان حاليًا ».

تفاؤل مقلق:

المسئول الأول عن السياسة المائية في مصر المهندس عصام راضي وزير الأشغال العامة والموارد المائية يقلل من خطر المشكلة، برغم أنه يقدم أرقامًا وحججًا تثير القلق، يقول الوزير:

- ليس من المنتظر أن تواجه مصر مشاكل الجفاف أو نقصًا حادًّا في مواردها المائية برغم الاحتياج المتزايد من المياه في أغراض التنمية، ومواجهة الزيادة السكانية والعمرانية، فلدينا استراتيجية هامة قصيرة وبعيدة المدى لتنمية الموارد المائية، تقوم على مشروعات لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، والاستفادة بخزانات المياه الجوفية في الوادي، والدلتا، والصحاري المصرية، ومشروعات استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، ومشروعات أعالي النيل، حيث سنتمكن بالاتفاق مع دول حوض النيل على زيادة إيراد النهر، وبالتالي زيادة حصتنا من مياه النيل عن طريق تنفيذ بعض مشروعات استقطاب الفواقد في أعالي النيل لدول وشعوب الحوض جميعها.

وإنه وفقًا للسياسة المائية وبرنامج الوزارة لتنمية مصادر المياه على المدى القريب والبعيد، وحتى عام 2000م يكون هناك عجز في المياه. فالمعروف أن مصر من البلاد شبه الجافة، ولذلك فإن مصدرها من المياه هو حصتها من مياه النيل المقررة باتفاقية 1959م والمقدرة بـ 55.5 مليار متر مكعب، ويتم تنظيم الاستفادة من هذه الحصة عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف ذات النوعية الجيدة من حيث نسبة الأملاح والتلوث، ويتم حاليًّا إعادة استخدام 4.6 مليار متر مكعب سنويًّا، والمقرر أن يصل ما يتم استخدامه قبل نهاية الخطة الحالية (عام 1993م) إلى مليار متر مكعب، وأن الوزارة تعطي اهتمامها لاستخدام مياه الخزانات الجوفية بالوادي والدلتا، ويتم حاليًّا استخدام 2.6 مليار متر مكعب مقرر أن يصل هذا الاستخدام إلى حوالي 5 مليارات متر مكعب خلال الخطة التالية، كما أن الوزارة معنية بالاستفادة بخزانات الحجر الرملي النوبي العميق في الصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء، والذي يصل تصرفها السنوي إلى 3.5 مليار متر مكعب.

ومن المقرر الإفادة من مياه السدة الشتوية وفترة أقل الاحتياجات التي تبلغ 2.4 مليار متر مكعب والتي كان تصرفها إلى البحر، وذلك عن طريق تخزينها في البحيرات الشمالية، ثم إعادة استخدامها في ري الأراضي الجديدة

والقديمة والمجاورة، كذلك من المقرر استخدام جزء من هذه المياه في ري محصول شتوي قصير العمر على الساحل الشمالي، كما أن أعمال تطوير نظم الري ورفع كفاءة ونقل وتوزيع المياه وأعمال الري الحقلي، سوف توفر كميات كبيرة من المياه تبلغ مليارًا واحدًا من الأمتار المكعبة قبل حلول عام 2000م ومن المقرر الاستفادة بحوالي 5 مليارات متر مكعب عند نهاية مشروع التطوير، كما تعمل الوزارة على الإفادة بمياه مشروع قناة جونجلي، والتي تبلغ 2 مليار متر مكعب، سوف تكون زيادة في حصتنا من مياه النيل، فضلًا عن مياه السيول والأمطار في سيناء ومصر العليا.

سياسات متضاربة:

أرقام وزير الري لا تشير إلى انعدام الأزمة فحسب، بل إلى احتمال وجود فائض من المياه خلال هذا العقد، وهو أمر ينفيه الخبراء المتخصصون ويوردون عكسه.

- د . محمد أبو مندور رئيس قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة القاهرة يؤكد أن هناك استحالة في زيادة حصة مصر من مياه النيل في المستقبل المنظور وفقًا لما تطرحه وزارة الري في ظل استمرار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة . ويرى أنه وفقًا للبيانات الرسمية
بافتراض صحة تقديرها فإن مصر ستعاني عجزًا في نهاية الخطة الخمسية الحالية (1986م /1987م - 1991م /1992م) في المياه ، يقدر بنحو 5مليارات متر مكعب ، ويزداد هذا العجز وضوحًا إذا ما تم استصلاح 750ألف فدان آنذاك يصل العجز إلى 6مليارات متر مكعب ، ومعنى ذلك أن يؤدي هذا الوضع إلى عجز كبير في الموارد مقارنة بالاحتياجات ، وهو ما سيؤثر بصورة رئيسية على خطط الدولة في مجال التوسع الأفقي في الزراعة من ناحية ، أو تقليص حصة الأرض القديمة ، ومن ثم تتعرض مساحات كبيرة منها للعطش ، ويتأثر إنتاجها سلبًا بنقص المياه المتاحة للري من ناحية أخرى .

- يشير د . أبو مندور إلى ما أسماه التفريط في أحد محاور الأمن الوطني والمتمثل في هدر المياه ويضرب مثلًا على ذلك فيقول : «إنه من خلال التعرف على المقننات المائية للمحاصيل المختلفة والتركيز على أكثرها استهلاكًا من ناحية، ووزنها النسبي الأكبر من إجمالي استهلاك المياه على مستوى الحقل في إطار التركيب المحصولي من ناحية ثانية يتبين أن هناك خمسة محاصيل، هي: «البرسيم، والقطن، والأرز، والذرة الشامية، والقصب» تستهلك نحو 75.2% من إجمالي الكميات المتاحة وتشكل نحو 63% من المساحة المحصولية، والمشكلة واضحة، فإن استئثار خمسة محاصيل فقط بنحو 75.2% من إجمالي استهلاك المياه لم ينبه أجهزة البحث في كل من وزارتي الزراعة والري لمحاولة إنتاج أصناف أقل استهلاكًا للمياه مما يوفر نحو 5.4 مليار متر مكعب من المياه.

- ويرصد د . أبو مندور ظاهرة أخرى تلعب دورًا بارزًا في قضية هدر المياه وهي التناقض في السياسات بين وزارتي الري والزراعة ، فالأولى : في سبيل سعيها لضبط المياه وتخطيط استخدامها تصر على أهمية الالتزام بالدورة الزراعية والتجميع، بينما تصر الثانية على عدم التدخل في ضبط الدورة بل إعفاء من يخالفونها من المزارعين.

بالإضافة إلى أن أداء السياسات والخطط الحكومية، كمًّا ونوعًا لا يرقى في المواجهة إلى حجم الأزمة وآثارها المحتملة.

فهناك قصور واضح في الاعتمادات الاستثمارية الضخمة اللازمة لمشروعات التطوير، وهو ما يؤدي إلى استمرار معدلات الاستهلاك المرتفعة في مياه الري بما لا يتناسب مع حجم الأزمة، وإلى غيبة البحث عن تربية وإنتاج الأصناف الأقل استهلاكًا للمياه، بالإضافة إلى التناقض الواضح في سياسات وإجراءات وزارتي الري والزراعة، وهو ما أدى إلى توقف بحث مشروع إعذاب البحيرات الشمالية، وخسارة مصر لنحو 3.2 مليار متر مكعب من المياه. ومن أوجه هذا القصور أيضًا شيوع الحلول الفردية في الحصول على المياه في مقابل انهيار

العمل التعاوني غير المدعم من قبل الدولة، وهو ما خلق تمايزًا بين القادرين وغير القادرين في الحصول على المياه لصالح القوى الأعلى على المستوى القومي، فضلًا عن قدرة وزارة الري على تنفيذ توصياتها الخاصة بضرورة شيوع أساليب الري المتطورة في الأراضي الجديدة لغيبة السياسات الواضحة لأشكال الاستغلال التي تجمع بين الصالح القومي والفردي، وتراجع دور الدولة في مجال الاستصلاح والاستزراع.

أزمة في الطاقة:

وجه آخر من وجوه أزمة المياه يطرحه الخبراء حول احتمالات توقف توربينات السد العالي المولدة للكهرباء، إذا هبط معدل المياه إلى مستوى معين لا يستبعد حدوثه نظرًا للتقلبات التي يعاني منها النهر عامًا بعد آخر.

- د . إبراهيم زكي قناوي أحد الخبراء البارزين ووزير الري الأسبق يدعو في هذا السياق لمواجهة نقص الموارد المائية بتخفيض التيار الكهربائي على المستوى القومي : يبدأ بخفض إنارة الشوارع في المدن والمحافظات وقطعها بعد ساعات معينة، وتخفيض الإنارة في المصالح الحكومية، وتخفيض ساعات الإرسال التليفزيوني، والامتناع عن الإضاءة المبالغ فيها في الموالد، وتخفيض إضاءة الأفراح والمناسبات، أو التوسع في استخدام الطوب الأسمنتي، حيث إنه لا يحتاج إلى استخدام طاقة كبيرة، ومنع استيراد الأجهزة الكهربائية التي تستهلك طاقة كهربائية عالية، والتوسع في استخدام الطاقة الشمسية في التدفئة والتسخين، وخفض تصرفات المياه بنسبة 5% على الأقل باستزراع محاصيل لا تتطلب مياهًا كثيرة، كالبنجر بدلًا من قصب السكر، وعينات أخرى من القطن والأرز.

- قال وزير الري : «إن حصة مصر في المياه تصل إلى 55.5 مليار متر مكعب في السنة ينتظر أن تصل إلى 70 مليار متر مكعب عام ألفين، وأضاف الوزير - في شرحه لنواحي خطة الوزارة لتنمية الموارد المائية وإعادة استخدام مياه

الصرف والتي تبلغ الآن 4.6 مليار متر مكعب في السنة، من إجمالي 12 مليار متر مكعب - أنه ينتظر أن ترتفع الموارد المائية مع نهاية الخطة الحالية عام 1993م إلى 7 مليارات متر مكعب، فضلًا عن مشروعات أعالي النيل».

- **الخبير الاقتصادي د . سعد حافظ يقول** : «إن التمادي في التفاؤل والأحلام بالنسبة لمستقبل مواردنا المائية أمر شديد الخطورة، فالموارد المائية القصوى الممكن إنتاجها عام 2000 هي 77 مليار متر مكعب من المياه، وفي حالة استصلاح 3.2 مليون فدان فسوف تصبح الاستخدامات الإجمالية المطلوبة 77.41 مليار متر مكعب، والموضوع الذي يطرح نفسه للنقاش هو البحث عن المصادر التي سنوفر منها الموارد المائية، وفي مقدمتها مياه الصرف، ومشروعات أعالي النيل.

ويتضح من التقديرات أن الأمل الأكبر في توفير الموارد الإضافية ملقى على عاتق مياه الصرف بحيث سيزيد استخدامها من 2.5 مليار متر مكعب إلى 12 مليار متر مكعب ليس لها نفس الكفاءة التي لمياه النيل، حيث ستزيد بها نسبة الأملاح وتنقص كمية المواد الغذائية التي يحتاج إليها النبات، ويترتب على ذلك أن تكون كفاءة فدان مياه الصرف أقل كفاءة من الفدان الذي يروى بمياه النيل، مما يؤدي إلى انخفاض غلة الفدان، كما أن استخدام مياه الصرف يحتاج إلى استثمارات كبيرة للغاية، تتمثل في تكلفة المشروعات اللازمة لتغيير نظام الصرف الحالي وجعل نظام الصرف المغطى بديلًا له».

أما مشروعات أعالي النيل فهي تقضي بعقد اتفاقيات مع الدول المشتركة في حوض النيل والتغلب على عقبة تمويل تلك المشروعات.

- **يقول د . عبدالملك عودة الأستاذ والخبير في الشئون الإفريقية** : «إن شق قناة جونجلي 1 و2 هو آخر المشروعات الكبرى على النهر داخل حدود السودان، وأي مشروعات غيرها في أعالي النيل يجب أن تتم بالتعاون مع الدول الأخرى في حوض النهر التي أخذت بدورها تنافس مشروعات للري

الدائم في بلادها، والاستفادة المحلية من المياه والكهرباء؛ ولكن المشكلة أن المشروعات المقترحة لضبط وتنظيم المياه المقترحة داخل حدود السودان تم الاتفاق عليها نظريًّا؛ لكن هذه الاتفاقيات متوقفة حتى تتوقف الحرب الأهلية جنوب السودان؛ لكن من غير المتصور أن تتوقف السياسة المصرية وتنتظر شيئًا ما زال في علم الغيب. وإنما تستطيع أن تطرح سياسة متعددة الأطراف مباشرة على إثيوبيا، وأوغندا، ثم تكون الخطوة التالية طرح التصور على باقي الدول الأعضاء في حوض النيل».

وهناك من يثير تساؤل ًا حول طلب السودان بتعديل اتفاقية مياه النيل ، قائل ً ا : «إن معنى ذلك تهديد آخر لموارد مصر المائية، إلا أن رأي المسئولين في وزارة الري أن طرح هذا السؤال يُعد في حد ذاته مشكلة»، ووزير الري الأسبق عبدالخالق الشناوي يقول: «إن تلك الحقوق مكتسبة وفقًا للاتفاقيات الدولية، غير أن هناك خبراء آخرين يقولون إن المشكلة قائمة سواء أطرح السؤال أم لم يطرح، وإن التعلل بالحقوق المكتسبة لا يكفي وحده سببًا لدرء مخاطر العجز في الموارد المائية».

- يقول د . رشدي سعيد في 7مايو 1929م : «تم تبادل المذكرات بين رئيس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني اللورد لويد، نائبًا عن السودان، وأصبح تبادل المذكرات معروفًا باتفاقية 1929 لماء النيل. وبموجب بنودها اعترفت مصر بحق السودان في الحصول على ماء كافٍ لتنميته الخاصة. وكان هذا هو الأساس الذي اشتقت منه التقديرات الكمية التي تعطي مصر حقوقًا مكتسبة في 28 مليار متر مكعب، والسودان 4 مليارات متر مكعب، ولم تعترف إثيوبيا بهذه الاتفاقية كما لم تقبل رأي مصر بحقوق مكتسبة أو تاريخية.

ومع بناء سد أسوان العالي أجرت مصر والسودان مفاوضات اتفاقية 1959م، وكـان بوسع السودان أن يؤكد فيها احتياجاته العاجلة والمحتملة من الماء، وهكذا حصل السودان من بين 22 مليار متر مكعب التي تخزن في السد على 14.5، وحصلت مصر على 7.5 مليار، حيث تتبخر المليارات العشرة المتبقية.

ومما يجدر ملاحظته أن الاتفاقية تضمنت التقسيم المساوي لأي ماء يمكن أن ينشأ عن مشروعات يتم تنفيذها على النيل الأبيض.

وعلى الرغم من أن اتفاقية 1959م لا يزال معترفًا بها من جانب السودان ومصر فإن هناك مؤشرات على أنه ليس هناك إجماع عليها داخل السودان، وربما كان بناء الروصيرص دون استشارة مصر هو أحد مظاهر هذا الخلاف».

ويرى د . عبدالملك عودة بعداً آخر لهذه المشكلة فيقول :

«شهدت الستينيات موجة الاستقلال الإفريقي، وآنذاك تقاعست السياسة المصرية عن اتخاذ المبادرة في طرح تصور تنظيم وتجميع دول حوض النهر التي استقلت تباعًا في هذه الفترة، وأبدت تحفظاتها على الترتيبات الثقافية وعدم التزامها بما سبق توقيعه من اتفاقيات بين الدول الاستعمارية السابقة وبين مصر بشأن مياه النيل.

وهناك خطأ آخر يتهدد مواردنا المائية، فالأنباء تتحدث عن مشروعات إسرائيلية في إثيوبيا وأوغندا سوف تؤثر على حصتنا من المياه، فما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لدرء هذا الخطر؟! غير أن وزير الزراعة المهندس عصام راضي أكد أن هذه الأنباء لا تعدو أن تكون بيانات صحفية، لم يتحقق منها شيء، وهناك اتصالات ولقاءات بين المسئولين في مصر ودول حوض النيل، وعلى الأخص إثيوبيا وأوغندا، وهناك تفاهم كبير يؤكد عدم قيام أي دولة من دول حوض النيل بأعمال تؤثر على حصة الدول الأخرى، أو حقوقها المكتسبة التي تنظمها القوانين الدولية وقواعد هلسنكي، والتي تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية.

ويؤكد الوزير أن مصر تقيم حاليًا بالتعاون مع هذه الدول ومنظمة الفاو مركز التنبؤ بالأحوال المناخية، وبالتالي معرفة إيراد النهر باستخدام الأقمار الصناعية والاستشعار عن بُعد، وهناك اتفاق تام بين دول الحوض على أن

تكون مشروع استقطاب الفواقد في أعالي النيل لصالح جميع دول الحوض.

المهندس عبدالخالق الشناوي وزير الري الأسبق يؤكد أن هناك خطرًا إسرائيليًا ماثلًا على منابع النهر، وأن الخبراء الإسرائيليين منتشرون على طول مجراه في أوغندا، وكينيا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وأن هذا خطر حالٌّ على مواردنا المائية، وأن القول بغير ذلك هو تفاؤل ضار، ويستطرد الشناوي قائلًا: قضية مياه النيل هي قضية إرادة سياسية بالأساس، فالأطماع السياسية قديمة قدم قيام دولة إسرائيل، وأذكر عندما كنت وزيرًا للري أن استدعاني جمال عبدالناصر وقال لي وهو يبدي قلقًا شديدًا: «إن الرئيس التنزاني يريد مياهًا من بحيرة فيكتوريا لري أرض لديه، ثم طلب مشورتي فقلت له إن المشكلة عند تنزانيا هي كيفية التخلص من المياه السطحية الزائدة لديها، وهي ليست بحاجة لمياه، واقترحت عليه أن نرسل لجنة لبحث طلب تنزانيا على الطبيعة، ثم نعد تقريرًا مفصلًا عن هذا الموضوع، وقبل أن أنصرف قال لي جمال عبدالناصر: عليك أن تتذكر أن مستشاري نيريري هم الإسرائيليون».

ولقد أقنع تقرير اللجنة الرئيس نيريري بعدم حاجته للمياه التي دفع الإسرائيليون لطلبها.

ولقد مرت هذه الأزمة؛ لأن مصر كانت دولة قوية الإرادة السياسية، وتستطيع أن تردع إسرائيل لا أن تتصالح معها!!

المؤامرة الخفية ضد مصر والسودان:

لقد نظمت لجنة الإعلام بحزب الوفد لقاء حول قضية: «حرب إسرائيل غير المعلنة لحرمان مصر من مياه النيل» وقد رأت أن مصر على مشارف حرب مختلفة عن الحروب التقليدية، تلك هي حرب المياه التي بدأت تقترب منها هذه الأيام، فالمياه هي مصدر الحياة، وقد تكون سمة الأيام القادمة الحرب والصراع حول المياه العذبة.

لقد قفزت في سنوات سابقة أهمية البترول باعتباره مصدرًا للطاقة، ولكن المياه العذبة أكثر أهمية وأكثر خطورة؛ لأنها مصدر للحياة بأكملها، فالمؤامرات حول مصر كثيرة تديرها قوى عديدة، وعلى رأسها الصهيونية التي ابتلي بها الشرق الأوسط بل الإنسانية جمعاء.

- وقال د . نعمان جمعة : «إننا نراقب تحركات إثيوبيا وما تسعى إليه بمساعدة الخبراء اليهود لحرمان السودان ومصر من جزء من مياه النيل، وأن المسألة لا تحتاج لحلول دبلوماسية لأنها مسألة حياة شعوب، فشعبا السودان ومصر في أمس الحاجة لنقطة المياه العذبة، وأن المخطط الصهيوني هو استمرار للمخطط الكبير الذي تسعى إليه الصهيونية لتفتيت الوطن العربي، وأنه يجب أن نستعد ونتحفز للخطر القادم من إثيوبيا بمساعدة الخبراء اليهود، كما يجب أن نسلك سلوكًا أكثر من الدبلوماسية في هذا الوقت، ونظرًا لخطورة الوضع فلا بد من الاستعداد للدفاع عن مصدر حياتنا بكل قوة ولو تطلب ذلك حربًا ضروسًا».

ثم تحدث السكرتير العام للحزب فقال : «إن مصر والوطن العربي كله يجتاز الآن أزمة حياة أو موت، إذ كان المصري من نشأته الأولى يحرص كل الحرص على الدفاع عن وحدة وادي النيل، لما لهذه الوحدة من أسباب رئيسية في بقاء شعوب وادي النيل، فالنيل فيه صيانة حياتنا، ومستقبل أولادنا، ولهذا كان الاستعمار البريطاني يسعى لأول وهلة إلى الفصل بين شعبي النيل في مصر والسودان وجنوبه، تلك كانت سياسة الاستعمار قبل قيام دولة إسرائيل، وقبل أن نعرف أخطار الصهيونية أوصى الاستعمار البريطاني للصهيونية أن تحذو حذوه، فمنذ اليوم الأول للاحتلال كان الإنجليز يرون ضرورة فصل مصر عن السودان، وشمال السودان عن جنوبه، وهنا جاء دور الوفد المصري في ذلك الموقف، فقد كان خلال دورات حكمه ينظر إلى السودان وكأنه قطعة من مصر وإلى مصر وكأنها قطعة من السودان».

ما هي الحرب الخفية بين مصر والسودان؟

ونتساءل ماذا يريدون من فصل مصر عن السودان؟ ! وقال : «إن وادي النيل منبعه دول كثيرة، ولكن كلها وفي مقدمتها إثيوبيا تعتمد في حياتها على الأمطار، ولا تحتاج لمياه النيل، فما نعلمه جميعًا ويعلمه العالم من حولنا هو ما يجري في إثيوبيا اليوم من أعمال خطيرة على روافد النيل الأزرق الذي يغذي مصر والسودان بماء الحياة، كما أن الخطر الأكبر هو إقامة السدود في هذه المناطق بالذات، وذلك يعني أن حياتنا مرهونة بما يتفضلون به علينا، فهم بذلك يتحكمون في نقطة المياه التي تصلنا، والحكومة تعلن: «لا تصدقوا شيئًا عن سدود إثيوبيا فإن ذلك غير معقول» وفي الوقت نفسه يعترفون بأن إثيوبيا بها خبراء يهود في شئون الري والمياه لتقديم الفتاوى بشأن مياه النيل، إن هناك حربًا خفية تجرى ضد شعبي مصر والسودان».

ترشيد استخدام مياه النيل:

وضعت وزارة الري خطة بمقتضاها تستطيع ترشيد استخدام المياه وأهم نقاط هذه الخطة هي:

- إحكام التصرفات خلف السد العالي والحفاظ على المياه وصرف المياه بقدر الاحتياجات الفعلية دون إسراف أو تقتير.
- العمل على تنظيم الاستفادة بالمياه المتاحة من الخزان الجوفي بالوادي والدلتا، حيث يصل المستخدم منها إلى 3.3 مليار قبل نهاية الخطة الحالية، وإلى حوالي 5 مليارات متر مكعب في الخطة القادمة.
- الاستفادة بمياه الصرف الزراعي لتصل إلى 7 مليارات متر مكعب في أوائل الخطة القادمة، وهي المياه ذات الملوحة والنوعية المناسبة والخالية من التلوث.
- عدم التوسع في زراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه مثل الأرز وقصب السكر والتحول إلى بنجر السكر وأصناف الأرز عالية الإنتاج.

- إطالة السدة الشتوية إلى القدر المناسب وعدم زيادة التصرفات أثناءها على 75 مليون متر مكعب في اليوم.

- العمل على عدم إطلاق أية مياه إلى البحر خلال فترة السدة الشتوية وفترة أقل الاحتياجات عن طريق التخزين وري بعض المساحات التي تُزرع بمحصول شتوي قصير العمر.

- المشي بخُطى سريعة في مشروعات تطوير نظم الري لرفع كفاءة نقل وتوزيع المياه، واستقطاب فواقد مائية لا تقل عن مليار متر مكعب خلال الخطة الثالثة، مع التقيد بنظم الري المتطورة في أراضي الاستصلاح، على أن يكون التركيب المحصولي بها من الزراعات التي لا تحتاج إلى مياه كثيرة.

- التركيز على مقاومة الحشائش المائية، وصيانة مجاري الري والصرف، وتعديل الفتحات، وإزالة المخالفات، والتقيد بجداول المناوبات.

- العمل على تطوير مجرى النيل والمنشآت المائية عليه لتوفير جزء من المياه اللازمة للملاحة والموازنات، وذلك بإنشاء مجرى ملاحي، وإنشاء هويس جديد بقناطر نجع حمادي يتم الانتهاء منه عام 1991م، وإنشاء قناطر إسنا الجديدة وصيانة باقي القناطر وجوانب المجرى.

- الإفادة بمياه السيول والأمطار في شبه جزيرة سيناء والساحل الشمالي بإنشاء عدد من السدود والخزانات، بالإضافة إلى إنشاء وصيانة ممرات السيول بالوجه القبلي لاستقطاب مياه السيول وصرفها إلى النيل كعائد مكتسب.

- العمل مع دول حوض النيل لاستقطاب الفواقد المائية بأعالي النيل لصالح كافة دول حوض النيل ولزيادة حصة مصر من مياه النيل.

- العمل على الحد من الفواقد المائية الخاصة بمياه الشرب والصناعة، ورفع الوعي لدى الجماهير لترشيد استخدامات المياه في تلك الأغراض والحد من الفواقد، بالإضافة إلى الاستفادة بأية مصادر أخرى للمياه مثل مياه الصرف الصحي المعالجة وفق المعايير الصحيحة، وتحديث وسائل نقل المناسيب والتصرفات باستخدام النظم التليمترية.

- **ويرى وزير الأشغال والموارد المائية المصري أنه** : لا مشكلات في منابع النيل ومعظم مشروعات إثيوبيا الخاصة بالكهرباء والقليل جدًّا متعلق بالري ولم ينفذ منها سوى مشروع خزان «فينشا» وهو يروي مساحة محدودة جدًّا من قصب السكر تستهلك ثلث مليار متر مكعب، وجميع المشروعات التي درستها الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا توقفت لعدم وجود التمويل المالي واعتذار المؤسسات العالمية، والدراسات الإسرائيلية تقع خارج حوض النيل ومنطقة تجميع المياه، وهي تلك المتصلة بروافد إثيوبيا والصومال فقط، وإن مصر لن تتعرض مطلقًا لجفاف ولدينا ما يكفينا من الماء وأنه لا مشكلات في منابع النيل الأزرق وأنه يرفض ما ينشر عن خطورة أوضاع المياه في مصر؛ لأن هذا معناه أن المنطقة مهددة بالحرب والدمار وهذا خطأ... «أنا أرفض رفضًا قاطعًا أن الحرب القادمة ستكون بسبب مياه نهر النيل، وذلك لأنني مقتنع أن العلاقات الودية بين الدول المختلفة هي التي تعمق حقوق الشعوب وبالأخص دول منطقة حوض النيل».

«وأعتقد أن ما يتردد الآن من مخاوف جاء نتيجة لما يتردد داخل المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بمياه النيل، فعلى سبيل المثال لقد ناقشت نقابة الصحفيين قضية المياه والصعوبات التي من الممكن أن تواجه نهر النيل في غياب مسئول عن المياه لتوضيح الحقائق والأمور التي تحتاج إلى تفسير، ومع ذلك أنا شخصيًّا متفائل ومقتنع تمامًا أن المستقبل إن شاء الله سيكون أفضل من الماضي».

حقيقة مشروعات إثيوبيا:

ولعل مصدر الخوف والقلق يأتي مما يتردد من حقائق ملموسة، فعلى سبيل المثال لقد بدأت إثيوبيا بالفعل بمساعدة من إيطاليا وتخطيط إسرائيلي وتمويل أمريكي إقامة خزان «فيشا» فوق أهم روافد النيل الأزرق والذي تحصل منه مصر على 85% من كل ماء النيل مما سيؤثر على حصة مصر من المياه في المستقبل القريب بل يقال أيضًا إن إثيوبيا تخطط لإقامة 33

مشروعًا على النهر.

وبداية الـ 33 مشروعًا هي الخطة الأساسية لإثيوبيا وليست كلها خاصة بالري، بل هناك مشروعات أخرى كهربية ولم ينفذ منها سوى مشروع خزان «فينشا» وهو مشروع صغير لري مساحة محدودة من قصب السكر لا تستهلك أكثر من 1/3 مليار متر مكعب ولا توجد مشروعات أخرى تم تنفيذها أو في طريقها للتنفيذ.

وجميع المشروعات التي درستها إيطاليا وأمريكا توقفت لعدم وجود تمويل، ولاعتذار مؤسسات التمويل الدولية عن تنفيذ مشروعات في أعالي النيل عمومًا وليس لضمان حصص وحقوق كل دولة.

وبالنسبة للدراسات الإسرائيلية فهي مجرد دراسات لمناطق تقع خارج حوض النيل ومنطقة التجميع، وهي في المنطقة المتصلة بالروافد الخاصة بإثيوبيا والصومال ومن ذلك نجد أن العلاقة بينهما هي علاقة ثابتة ولا تقوم أي دولة من الدولتين بأي من الأعمال التي تؤثر على الأخرى أو تحد من حصتها المائية وحقوقها في ماء النيل.

وهناك اتفاقيات قديمة بين مصر والسودان وإثيوبيا منها اتفاقية 1902 و1926م بشأن عدم إقامة أي مشروعات بمعرفة أي دولة من دول حوض النيل وتشترك فيه إثيوبيا كمراقب.

وهناك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يقوم حاليًّا بدراسة مشروعات مشتركة بين دول حوض النيل لتنمية متكاملة من المصادر المائية والطاقة المائية والثروة السمكية والتنمية الاجتماعية مع المحافظة على البيئة؛ وذلك بهدف أن تخدم هذه المشروعات الدول النيلية جميعها، وبمجرد إقرار خطة العمل وإيجاد مصادر التمويل سوف تبدأ هذه الدراسة التي يشترك فيها خبراء من دول حوض النيل، وذلك لعرض هذه الخطة على وزراء دول حوض النيل لإقرارها وإدخال ما يرونه من توصيات.

كما أن هناك خطة مدروسة من الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان لاستقطاب جزء من الفواقد التي تضيع في مناطق المستنقعات في جنوب السودان مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة، ويقدر عائد هذه المشروعات بحوالي 18 مليار متر مكعب ولقد بدئ في باكورة تنفيذها بإنشاء مشروع جونجلي والذي نفذ منه حتى الآن 70% ومن المنتظر أنه بمجرد الاستقرار في الأوضاع الأمنية بالسودان أن يستكمل المشروع وباقي المشروعات، وتقدر الفائدة المائية لهذه المشروعات بنحو 4 مليارات متر مكعب تضاف إلى حصة كل من مصر والسودان بالمناصفة طبقًا للاتفاقية المعقودة بين البلدين عام 1959م.

أما عن باقي المشروعات فهي مشروع بحر الغزال، وستوفر 7 مليارات متر مكعب من المياه، ثم مشروع منطقة مشار 4 مليارات متر مكعب، أيضًا: المرحلة الثانية لمشروع جونجلي 3 مليارات متر مكعب، ومجموعها كما ذكرت 18 مليار متر مكعب، وهي الكمية التي من الممكن أن تستقطع من الفواقد دون التأثير على البيئة.

وأن ما تردد من أقوال حول الجفاف الذي من الممكن أن يهدد مصر غير صحيح؛ بل إنه قول غير علمي ومبني على اتجاهات وأساسيات غير علمية أو غير منطقية، ولا يمكن التنبؤ على المدى البعيد بإيراد النهر؛ وإنما إيراد النهر يخضع إلى دورات مناخية تتراوح بين الندرة والوفرة، ومن أجل ذلك أنشئ السد العالي في مصر كخزان طويل المدى لمجابهة سنوات الجفاف بالتخزين فيه أثناء السنوات وفيرة الإيراد.

ولا يمكن لأي شخص مهما أوتي من علم أن يقول إن مياه النيل سوف تجف أو لا؛ ولكنها تتعرض لدورات شحيحة الإيراد، وأخرى وفيرة الإيراد، وهذا ما نعرفه من أقدم العصور.

وتقوم الوزارة حاليًا بالتعاون مع هيئة اليونسكو لإنشاء مركز التنبؤ عن طريق

الأقمار الصناعية، والاستشعار سيرتبط بمحطات في دول حوض نهر النيل لتبادل المعلومات التي تمكن المتخصصين من تقدير إيراد النهر وكثافة الأمطار على منابع النيل.

كما أن هناك دراسات تتم حاليًا لتخزين مياه السدة الشتوية وتخزينها بالبحيرات الشمالية، وإعادة الاستفادة منها في ري الأراضي المجاورة سواء كانت أراضي قديمة أو أراضي مستصلحة، كما سيتم الاستفادة بجزء من المياه في المساعدة في ري محصول شتوي على الساحل الشمالي في طريق امتداد ترعة السلام.

وتقوم الوزارة الآن بتنفيذ المشروع القومي لتطوير الري في الأراضي القديمة لرفع كفاءة ونقل وتوزيع المياه والري الحقلي لاستقطاب الفواقد.

كما تقوم بالتركيز على صيانة المجاري المائية ومقاومة الحشائش المائية، وكان من نتيجة ذلك أن وصل استهلاك الفدان من المياه إلى 5200 متر مكعب، بعد أن كان يصل في الأعوام السابقة إلى 6500 متر مكعب من المياه، وهذا الرقم يقل عن نظم الري السطحي، كما تركز الوزارة بالتعاون مع وزارة استصلاح الأراضي أن يكون أسلوب الري في كافة الأراضي الجديدة وطرق الري المتطورة من رش وتنقية وخلافه، وبانتهاء مشروع تطوير الري ستنخفض احتياجات الفدان إلى أكثر من هذا، وبذلك يمكن الوصول إلى أقل تصرف مائي لاحتياجات النبات.

كما يتم الآن الاستفادة من المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي، كما أننا نعمل على تعظيم هذه الاستفادة وفقًا لخطة مدروسة ومشروعات جار العمل بها الآن. لعل أهمها مشروع ترعة السلام من مصرف السر، وحادوس، ومشروع مصرف الغربية الرئيسي، ومشروع مصرف العيون، ومصرف البطس، ثم مصرف وادي الريان وغيرها الكثير.

ومصر لديها المياه الكافية للوفاء بخطة استصلاح الأراضي. وهي المياه

المتاحة من إعادة استخدام مياه الصرف والمياه الجوفية في الوادي الجديد والدلتا والصحراء الغربية، ومياه السدة الشتوية، ثم المياه التي يتم توفيرها نتيجة تطوير الري، وحصة مصر من مشروع قناة جونجلي وهي في مجموعها 12.7 مليار متر مكعب من المياه.

وتحتاج خطة استصلاح الأراضي من هذه الكمية حوالي 10 مليارات متر مكعب فقط، والباقي من الزيادة المتوقعة لمياه الشرب والصناعة.

ويتم حاليًّا الاستفادة الفعلية من 4.6 مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي، و2.6 مليار من خزانات المياه الجوفية في الوادي الجديد والدلتا، و1/2 مليار متر مكعب من المياه من خزان الصحراء الغربية وباقي الكميات التي سيتم توفيرها ستتاح سنويًّا وتباعًا قبل عام 2000م ولتواكب كافة الاحتياجات المائية وعلى الأخص خطة استصلاح الأراضي.

وتستخدم مصر حاليًّا حوالي 60 مليار متر مكعب من المياه، وهي حصتنا من مياه النيل بالإضافة إلى مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية كما ذكرت، وسيتم الوصول إلى المياه المتاحة بأكثر من 70 مليار متر مكعب باستخدام مياه الصرف والسدة الشتوية، والمياه الجوفية وغيرها، والتي توفر 12.7 مليار متر مكعب، وبذلك سيكون لدينا عام 2000م حوالي 72.7 مليار متر مكعب من المياه تكفي جميع احتياجاتنا بإذن الله.

والتصرفات الواردة من المياه لبحيرة السد العالي حتى نهاية السنة المائية «يوليو» ستمكننا من عدم صرف أي مياه زائدة من البحيرة مما يجعل مناسيب البحيرة في نهاية السنة المائية هي نفس مناسيب العام الماضي.

ولقد حرصنا على محاربة التلوث في كافة المجاري المائية ونهر النيل بمقتضى القانون 48 لسنة 1982م، وقد تم حصر جميع مصادر التلوث سواء الخاصة بالأفراد والهيئات أو المؤسسات الخاصة والعامة، وقد أبلغت جميع مصادر التلوث سواء الخاصة بالأفراد والهيئات أو المؤسسات الخاصة والعامة، وقد

أبلغت صورة من هذا الحصر للمحافظات المختلفة والوزارات، وبناء عليها تم إزالة حوالي 36 ألف مخالفة، تمثل أكثر من 50% من المخالفات، كما يوجد برنـامج مكثـف لـوزارة الصناعة والإسكان والحكم المحلي لإعطاء أولويـة لمعالجة مخالفات المصانع والقرى والمدن التي تصب على المجاري المائية، بحيث ينتهي العمل من هذه المشروعات خلال الخطة الثالثة.

أما عن باقي المخالفات الخاصة بتلوث نهر النيل، فأجهزة الوزارة، بالتعاون مع شرطة المسطحات المائية، والأجهزة المحلية، وجهاز شئون البيئة، تقوم بإزالة هذه المخالفات أو العمل مع أصحابها على تنقيتها وفقًا للمعايير الصحية التي يتضمنها القانون.

والقـانون 48 لعـام 1982م الخـاص بحمايـة نـهر النيـل والمجـاري المائيـة من التلوث، يتضمن كافة العقوبات المشددة، والمعايير الخاصة بمواصفات السوائل التـي يمكـن أن تصرف فـي المجـاري المائيـة، وكـان نتيجـة تطبيـق القـانون انخفاض حجم المخالفات الخاصة بالنهر والمجاري المائية لأكثر من النصف.

السدة الشتوية:

السدة الشتوية وفق تعبير خبراء الري : هي الفترة التي تقفل فيها الترع قفلًا تامًّا، وتحبس عنها المياه بهدف إجراء أعمال الصيانة في شبكة الري والصرف، وتتـم أعمال التطهير وإزالة الحشائش من فروعها، وإزالة الطمي والرواسب تحـت الكبـاري التـي تعـوق سيـر الميـاه، وإجـراء الكشـف الـدوري علـى بوابـات وأجهزة القناطر والأهوسة لعمل الممرات. وعمومًا لتنفيذ الأعمال الجديدة على شبكة الري، والتي لا يمكن تنفيذها إلا أثناء فترة
الـ 25 يومًا التي تستغرقها السدة الشتوية.

وإذا كانت كل هذه الأعمال هي الوجه المضيء للسدة الشتوية، فثمة وجه آخر يكتسـي بـالظلال، ولكننـا مجبرون علـى تقبله دون اعتراض من أجل تسليك شرايين النيل من كل الأدران والجلطات الترابية والعشبية، فالطاقة الكهربائية

الموردة من توربينات السد العالي والتي تمثل 27% من كل الطاقة الكهربائية المصرية، نراها تنخفض بنسبة 64% من قوتها القصوى، والسبب أن المياه اليومية التي يسمح بتصريفها عبر السد العالي والتي تقدر بـ 140 مليون متر مكعب في اليوم مثلًا أثناء موسم زراعة القطن، يتم خفضها أثناء فترة السدة بما لا يزيد على 75 مليون متر مكعب يوميًّا، مما يؤدي إلى إقلال الضغط المائي على التوربينات، وبالتالي الإقلال من الطاقة الوالدة (المتولدة)، علمًا بأن 2.7 مليار متر مكعب من المياه تهدر تمامًا في البحر المتوسط، ولا يستفاد منها في الزراعة بعد قفل الترع، وهي كمية المياه التي يسمح بتمريرها من السدة، لكي تستمر الملاحة في نهر النيل دون توقف، ومن المتوقع تخزين هذه المياه الضائعة في البحيرات الشمالية «المنزلة والبرلس» بعد تنفيذ مشروع تعذيبها، أي ملئها بالمياه العذبة بدلًا من المالحة.

ومن المشروعات المزمع تنفيذها مشروع العمرة الشاملة لهويس قناطر أسيوط، ويشمل تجفيف حوض الهويس والكشف على بواباته الأربع، وتغيير كرسي الارتكاز للبوابة الخلفية اليسرى بما يضمن سيولة الملاحة في النيل.

مشروع تكسية ترعة الشرقاوية لمسافة 800 متر، وذلك لاستيعاب تصرف إضافي قدره 600 ألف متر مكعب في اليوم لتغذية محطة شبرا الخيمة.

إن أعمال التطهير ونزع الحشائش والتوسع والتطور التي تتم خلال هذه السدة الشتوية تبلغ تكلفتها 37.5 مليون جنيه، ويضطلع بها أسطول شركات الري الخمس المؤلف من حوالي 1000 آلة، تشمل البلدوزرات، والشفاطات، والحفارات، وغيرها. ويبلغ حجم الكميات الترابية التي يتم رفعها 18.3 مليون م3، ويبلغ مسطح الحشائش التي تزال 4.1 مليون م3، كما يتم إزالة حشائش بأطوال 290 كم طولي.

وعن جذور السدة الشتوية ومدى الحاجة إليها فإنه يلزم اختيار الفترة المناسبة، والتي يمكن خلالها قفل الترع دون التأثير على المحاصيل، وقد وجد

أن أنسب فترة هي خلال شهري يناير وفبراير، حيث تكون درجات الحرارة في أدنى معدلاتها، وبالتالي تقل احتياجات النبات أو تنعدم، أو حتى إذا احتاج النبات إلى قدر بسيط من المياه فإن الأمطار التي تسقط خلال تلك الفترة تكفي لسد حاجته وتزيد. وقد بدئ في تنفيذ السدة الشتوية في أول الأمر 40 يومًا، إلا أن السدة الشتوية خضعت لتعديلات بعد ذلك، وفي عام 1975م تم الاتفاق بين وزارتي الأشغال والزراعة على تقصير السدة الشتوية إلى 18 يومًا فقط. وكان الهدف من ذلك مراعاة احتياجات القمح المكسيكي الذي أدخلت زراعته بمصر حينذاك.

ولما بدأت الوزارة في سياسة الترشيد لمياه الري اتجه الرأي إلى إطالة فترة السدة الشتوية بهدف توفير المزيد من المياه، وبشرط عدم التأثير على المحاصيل الشتوية، واستقر الرأي على إطالة السدة الشتوية بحيث أصبحت مدتها 25 يومًا بالوجهين القبلي والبحري، وتم تطبيق هذا النظام بدءًا من عام 1988م، ويتبادر سؤال عن الأراضي الجديدة وهل يشملها نظام السدة الشتوية أم لا؟

يلاحظ أن السدة الشتوية تطبق بالكامل في الأراضي القديمة، أما الأراضي الجديدة التي تتميز بأنها تتبع وسائل الري الحديثة، فبالنظر إلى ذلك وإلى طبيعة أراضيها الرملية التي لا تسمح بالاحتفاظ بالمياه، فإنه يتم إعطاؤها رية استثنائية خلال السدة مراعاة لظروفها.

وعن كمية المياه المهدرة خلال السدة، فإنه نظرًا لأن السدة الشتوية تأتي في الوقت الذي تكون فيه حركة السياحة والبواخر السياحية على أشدها، وخاصة في المنطقة بين الأقصر وأسوان، وأيضًا لضرورة صرف قدر من المياه خلال تلك الفترة، فإنه يسمح باستمرار الملاحة في النيل، والوفاء باحتياجات مياه الشرب والصناعة.

ومن البديهي أن تنساب هذه الكميات إلى البحر، نظرًا لأن الترع والريَّاحات

تكون مقفولة خلال السدة الشتوية، وأيضًا خلال فترة الترشيد بلغت كمية المياه المتسربة للبحر خلال فترة السدة 2.7 مليار متر مكعب، وهي أدنى كمية صرفت للبحر منذ إنشاء السد العالي.

وحول عناصر توفير المياه لخطة استصلاح 150 ألف فدان على الأقل كل عام، وحتى سنة 2000م فإنها تتركز في الآتي:

- الاستفادة من الوفر الحالي من حصة مصر من مياه السد العالي.
- إعادة استخدام مياه الصرف.
- استخدام المياه الجوفية المتاحة للري.
- تخزين مياه السدة الشتوية في البحيرات الشمالية.
- الاستفادة من المياه المتوافرة نتيجة لمشروعات التطوير.

ندوة عن أزمة مياه النيل:

في نهاية مارس عام 1990م عقدت جامعة القاهرة ندوة كبيرة حول أزمة مياه النيل وتحدي التسعينيات :

وأهم ما ميز هذه الندوة عن غيرها في موضوعها، أو في القضايا الأخرى في معظم الندوات، هو نجاحها الواضح في الرؤية الكلية اللازمة في أبعادها المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفنية، والتكنولوجية، من ناحية، وتحقيق «الالتحام» بين الأكاديميين والممارسين من ناحية ثانية، والجمع بين المدارس الفكرية من ناحية ثالثة، وأخيرًا في الحشد الكبير لخبرة خبراء مصر ومفكريها.

إن أهم العلامات في هذه الندوة هو إجماع هذا الحشد باختلاف مواقعهم الوظيفية والفكرية على أن أزمة المياه بصورة عامة، ومياه النيل بصورة خاصة تعد إحدى وربما أهم محددات الأمن القومي. لقد تجسد هذا الإجماع في حرية

وجدية الحوار حرصًا على أمن مصر الحاضر والمستقبل.

ملامح الأزمة:

أكد المجتمعون على أن للأزمة ملامح كثيرة تتجسد فيما يلي:

- التناقص الحاد في نصيب الفرد من المياه من نحو 1700 متر مكعب سنويًا خاصة في نهاية الستينيات 1969م إلى نحو 1000 متر مكعب حاليًا مع مطالع التسعينيات وتوقع انخفاضها بافتراض استمرار الأوضاع الحالية، وحتى نهاية القرن إلى نحو 790 مترًا مكعبًا للفرد عام 2000م، ومعنى ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد إلى النصف خلال الثلاثين عامًا الأخيرة في القرن العشرين، وهذا يعني أن الفرد في مصر سيعيش على نصيب من المياه دون خطّ الفقر المائي الذي يجب ألا يقل عن 1000 متر مكعب سنويًا. إن الفجوة المائية المتزايدة ستؤثر بالضرورة على الحد من إمكانات التوسع الأفقي في الزراعة وستحول دون توفير المياه للصناعة، والطاقة، والاستخدام المنزلي، وستشكل تلك الفجوة قيدًا هائلًا على إمكانات النمو والتنمية.

- وتتجسد ملامح الأزمة في صعوبة - إن لم يكن استحالة - إضافة موارد مائية من مياه النيل خارج حدود مصر في المدى المنظور حتى نهاية هذا القرن؛ نظرًا لما تتطلبه مشروعات أعالي النيل، وخاصة في الهضبة الاستوائية - الأمل في زيادة الموارد من وقت طويل - لإعداد المشروعات وتنفيذها، بافتراض اتفاق الدول المعنية، كما أن النشاط الإسرائيلي في إثيوبيا ولو خارج نطاق الهضبة الإثيوبية في ظل وجود العديد من المشروعات المدروسة، أمر يدعو إلى القلق والحذر معًا.

- وفي ظل الجمود المتوقع في حصة مصر من الموارد النيلية فلا مناص، والحال كذلك إلا بالتركيز على الحد من الفاقد في مجالات الاستخدام المختلفة وخاصة في الزراعة.

- وتصطدم محاولات الترشيد بضرورة توفير الاستثمارات الهائلة لتطوير نظم

الري، والتي قدرت بأسعار عام 1980 بنحو 10 مليارات جنيه، وهي لا تقل بأسعار عام 1990 عن نحو 30 مليار جنيه، ناهيك عن التأخر في التنفيذ.
- غلبة رأي عام رائج وزائف ينظر إلى المياه باعتبارها موردًا غير اقتصادي، أي بلا حدود وبلا ثمن، وتم التعامل معها والحال كذلك بمظاهر هدر متنوعة في مختلف المجالات، ففي الزراعة تم التوسع في محاصيل هائلة في استهلاكها من المياه: القصب والأرز، إن هذين المحصولين يمثلان نحو 11% من المساحة المحصولية، ويستهلكان وحدهما نحو ثلث المياه المخصصة للزراعة في مصر، كما أن حدود الهدر في الزراعة تتجاوز التركيب المحصولي إلى عدم الاهتمام الكافي بتسوية الأرض والإرشاد المائي، والذي يهدر ما لا يقل عن 30% من المياه المستخدمة من ناحية، والاتساع نحو الحل الفردي بدلًا من التعاون في الري، الأمر الذي يزيد من هدر المياه والطاقة معًا، وهما أكثر الموارد ندرة من ناحية أخرى.

إن أحد المظاهر الأخرى في الزراعة يتمثل في الفوضى المتزايدة في الاختلاف في مواعيد الزراعة، والري، وتنويع المحاصيل في الأحواض.

وتمتد مظاهر الهدر إلى عدم التدقيق في اختيار تكنولوجيا الصناعة على أساس توفير استهلاك المياه كقيد أساسي في نوعيتها أو إعادة استخدام مياهها.

وبالنسبة لمياه الشرب والاستخدام المنزلي فإن الفاقد بين مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك النهائي يصل إلى نحو 40%، ويتبدّى هدر هذا المورد الأكثر ندرة في ترك 2.3 مليار متر مكعب تذهب إلى البحر أثناء فترة السدة الشتوية دون أن نعجل باتخاذ القرار بشأن أكثر المشروعات ملاءمة للاستفادة بها، ومنها مشروع إعذاب البحيرات الشمالية، هذا المشروع الذي تتوقف دراساته نظرًا لعدم توفير نحو 200 ألف جنيه فقط، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكمية تزيد على الكمية التي نتوقع الحصول عليها من مشروع قناة جونجلي، والمتوقف عن العمل منذ عام 1983م.

وتتجسد أبشع مخاطر الهدر في استمرار تلوث النيل والمجاري المائية المتصلة به، وزيادة حدة تلوث المصارف إلى الحد الذي يحول دون محاولة الاستفادة منها في الري، والحد من نسبة المياه التي يمكن إعادة استخدامها من المصارف للري.

وخلاصة القول أننا نسيء أيما إساءة لشريان حياتنا، نهدر جزءًا كبيرًا من مياهه ونلوثها بحيث يتناقص ما هو متاح منها وهو غير كافٍ. ومثل هذا الهدر يتجاوز مسئولية رجال الري، أو الزراعة، أو الاقتصاد، ليتحول إلى قضية هدر مجتمعة تتحمل مسئوليتها كافة الأجهزة المعنية المسئولة عن هذا الوعي الزائف، أو الرائج عن وفرة المياه، وهي على العكس من ذلك تمامًا.

ومن مظاهر أزمتنا ذلك التناول الموسمي لمياه النيل ما بين فرح بالفيضان الوفير، أو قلق من الفيضان الشحيح، ولم تتحول قضية المياه في مصر عمومًا ومياه النيل خصوصًا إلى قضية استراتيجية وآنية، إذ لا بد أن نقدر مدى خطورتها من الآن وإلى المستقبل غير المنظور في عقل المواطن بصورة يومية، وهذا المطلب يعني جهدًا إعلاميًّا خارقًا، ورأيا عامًّا واعيًا بخطورة نقص المياه، وأهمية المحافظة على ما هو متاح منها، وتوجيه الاستخدام منها على أساس تكلفته الاقتصادية، والاجتماعية، بصرف النظر عمن يدفع ثمنه، إذ يتطلب الأمر المزيد من المناقشة، وخاصة في قطاع الزراعة.

- وتتجاوز مظاهر الأزمة الأوضاع القطرية إلى الوضع الإقليمي في دول حوض النيل، ودول الشرق الأوسط، فمعظم دول هاتين المنطقتين تعاني من نقص حاد في المياه وها هي مظاهر الاعتداء على المياه العربية سواء من قبل إسرائيل أو بالحد من المياه الموجهة لكل من سوريا والعراق من قبل تركيا، كما أن بعض دول حوض النيل تواجه بنقص المياه وتسعى إلى زيادة مواردها، إن التحركات القطرية وخاصة في دول منابع النيل في إطار التنافس الحاد بين هذه الدول، ودول المسار والمصب، يمكن أن يؤجج الصراع في المنطقتين إلى

حد قيام حرب المياه، كما تتوقع مراكز الدراسات الاستراتيجية.

أزمة المياه مجمع تحديات المستقبل:

وفي ضوء هذه الحقائق يمكن القول بأن أزمة مياه النيل ستتجاوز التسعينيات لتشمل المدى غير المنظور في القرن القادم وهي والحال كذلك تشكل مجمع تحديات المستقبل البعيد والمتمثلة فيما يلي:

- التحديات المرتبطة بصياغة دبلوماسية للمياه تبنى على تحقيق المنافع المتبادلة وتمزج بين حركة الخارجية المصرية وكافة الجهات المعنية في صياغة أفضل أشكال التعاون المثمر الذي يحول الصراع إلى تعاون يفيد مختلف الأطراف. وهذه الدبلوماسية يجب أن تعمل في حلقات ثلاث وهي الحلقة الإفريقية والحلقة العربية لزيادة مستوى التضامن العربي كقوة تفاوضية عالمية يمكنها ممارسة الضغط إن تطلب الأمر ذلك، وحلقة دولية تتمثل في السعي لتهيئة الرأي العام العالمي وقوى الضغط الدولية لتفهم الحقوق المشروعة لنا في المياه.
- التحديات المرتبطة بزيادة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة تطوير الري وتجاوز هذا القدر الهزيل من الاستثمارات التي لا تتناسب وحجم الأزمة ويبقى السؤال: من أين وكيف؟
- التحديات المرتبطة بوضع السياسات الزراعية التي تحد من هدر المياه سواء الخاصة بالتركيب المحصولي وتعديله من منظور ندرة المياه أو الإسراع بصيانة الأراضي وتسويتها وإرشاد الزراعيين إلى أهمية التجميع الزراعي وتوفير الإرشاد المائي وتعميم العمل التعاوني في مجال الري.
- التحديات المرتبطة بالحد من هدر استخدامات المياه في المجالات الأخرى في إطار ربط وتحسين شبكات التوزيع وتوعية المواطن بالحد من الفاقد في الاستهلاك المنزلي بعمل إعلامي مكثف ومؤثر.
- التحديات المرتبطة بإنتاج وتعميم الأصناف الأقصر مكثًا في الأرض والأقل

استهلاكًا للمياه المقاومة للجفاف أو المستخدمة لنوعيات مياه أكثر ملوحة.

- التحديات المرتبطة بإنتاج وتعميم تكنولوجيات طرق الري الأقل استهلاكًا للمياه: (الري السطحي المتطور والري بالرش والتنقيط).

- التحديات المرتبطة بالحزم والحسم السريع للتجاوزات المستمرة والمتزايدة في تلوث مياه النيل بالتأثيم الكبير للتعدي عليها، والتوعية بمخاطرها في ظل متابعة يومية من قبل الأجهزة المحلية.

- التحديات المرتبطة بتنمية وحسن استخدام مصادر الموارد المائية غير النيلية: (جزء من المياه الجوفية ومياه الأمطار على الساحل الشمالي وسيناء).

إنها باختصار تحديات جسام إن قَصَّرْنَا في مواجهتها فإننا نكون قد حكمنا على مصر المستقبل بالموت جوعًا وعطشًا وتخلفًا، إنها تحديات أمة بأسرها، إما أن تحيا وتزدهر بمواجهتها، أو تندثر حضارتها بالتفريط أو التلكؤ في المواجهة.

وأخيرًا: ربما كانت ندوة جامعة القاهرة بداية جادة لدق نواقيس الخطر لكي نتنبه قبل فوات الأوان.

حتى لا ينضب خزان مياهنا الجوفية

في ختام ندوة شمال سيناء عن المياه، وآفاق المستقبل أعلن المهندس عصام راضي وزير الأشغال والموارد المائية قرارًا بأن تتحمل الوزارة تكاليف تشغيل الآبار وصيانتها عن المواطنين بهدف تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة.

وفي حديث خاص لتحقيقات الأهرام حذر الوزير من الحفر العشوائي للآبار لدى أراضي الاستصلاح دون اللجوء إلى دراسات المياه الجوفية العلمية اللي يجريها خبراء الري، الأمر الذي ينجم عنه كما حدث في بعض المواقع خاصة في شرق الدلتا نضوب بعض هذه الآبار وظهور المياه المالحة بها بعد فترة من الوقت بدلًا من المياه العذبة.

كما صرح المهندس عبدالحميد بركات رئيس مجلس إدارة صندوق أراضي

الاستصلاح بأن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي أعطى تعليماته بالإسراع في إجراءات تمليك الأرض للمواطن بمجرد الحصول على ترخيص لمصدر الري بعد ثبوت وجود المياه بها على أساس علمي مدروس وعلى أن يتم تحويل التأجير إلى تمليك في حالة عدم استيفاء البيانات على أن يتم استيفاؤها فيما بعد.

وأكد أن هناك تنسيقًا مستمرًّا بين أجهزة الري واستصلاح الأراضي لتذليل العقبات البيروقراطية التي تعطل مشروعات الاستصلاح الخاصة، وللمواءمة بين قانون الري الذي لا يسمح بالترخيص لحفر البئر إلا إذا كان الطالب حائزًا الأرض بالملك أو الإيجار وقانون الأراضي الصحراوية 143 لسنة 81 الذي لا يسمح بتمليك الأراضي أو تأجيرها إلا إذا توافر لها مصدر ري دائم وثابت، ويوضح أن التناقض الناشئ بين القانونين أدى إلى تعطيل مصالح الناس خلال الأعوام السابقة.

حقيقة الخزان الجوفي:

وحول موضوع المياه الجوفية والمحاذير التي تضعها الدولة لمشروعات دق الآبار يوضح وزير الأشغال الحقائق الآتية بشأن الخزان الجوفي في مصر:

لقد تكون الخزان الجوفي العميق تحت صحرائنا بين طبقات الحجر الرملي النوبي منذ آلاف السنين بفعل تسرب مياه الأمطار لهذه الطبقات بعيدًا عن التلوث والفقد ويمتد خزان الحجر الرملي النوبي امتدادًا واسعًا، وتشترك فيه دول إفريقية كثيرة وتجرى حاليًّا دراسة مصادر التغذية له بتمويل برنامج الأمم المتحدة.

وطبقًا للدراسات التي تمت حتى الآن بمصر فإن كمية المياه المستغلة فعلًا في الصحراء الغربية والشرقية وسيناء تبلغ حوالي 675 مليون متر مكعب وكمية المياه المباح استغلالها مستقبلًا حوالي 2.625 مليار متر مكعب.

أما الخزان الجوفي بالوادي والدلتا فيعتبر من الخزانات عالية الكفاءة سواء من حيث مصادر تغذيته التي تعتمد على المتسرب من نهر النيل والمجاري المائية السطحية أو المتسرب من مياه الري الزائدة عن احتياجات النبات أو من حيث إمكانية السحب منه وسهولة نقلها إلى مواقع استخدامها.

وأكدت الدراسات السابقة أن مساحة الخزان الجوفي بالوادي والدلتا حوالي 25 ألف كيلومتر مربع وكمية المياه المستغلة منه حاليًّا في حدود السحب الآمن هي مليار متر مكعب سنويًّا.

محاذير الدق العشوائي للآبار:

ونظرًا لمدى أهمية هذا المصدر الحيوي بمصر ولأن السحب منه ليس مطلقًا وتتحكم فيه اعتبارات كثيرة فقد قامت الوزارة بعمل الدراسات ووضع النظم والمحاذير لعملية السحب حتى يمكنها الحفاظ عليه واستغلاله بأكثر كفاءة ممكنة.

وهذه المحاذير هي:

يجب أن يكون السحب في حدود كميات المياه المتجددة حتى لا يحدث هبوط في منسوب المياه الجوفية أو تشح المياه بالخزان. ولذلك قامت الوزارة بعمل دراسة لسعة الخزان الجوفي وكمية المياه الممكن سحبها منه في الحدود الآمنة وبناء عليه حسبت المساحات التي يمكن استغلال المياه الجوفية في زراعتها، وتقوم الوزارة بالتصريح بالري على ضوء هذه الدراسات.

- لما كان السحب من الآبار المتجاورة يؤثر على منسوب المياه الجوفية ويحدث هبوطًا بها مما يؤثر على الخزان الجوفي وعلى المصافي والآبار نفسها، فقد قامت الوزارة بعمل الدراسات لتحديد أقل مسافة ممكنة بين الآبار وبعضها طبقًا لمواصفات البئر وحالة الخزان الجوفي بالمنطقة الموجودة بها ولا

يمكن الترخيص بالآبار المتجاورة إلا على ضوء نتائج هذه الدراسات.

- لما كان السحب المستمر من الخزان الجوفي في بعض المناطق يؤثر على درجة ملوحة المياه مما يؤثر على التربة وعلى الزراعات فقد قامت الوزارة بدراسة هذه المناطق وحددت التصرفات المسموح بها، ويتم التصريح طبقًا لهذه الدراسة.

- ألزمت الوزارة المواطنين بعمل التحاليل اللازمة للتربة والمياه حتى يمكن تحديد أنسب أنواع المحاصيل التي يمكن زراعتها على ضوء نتائج التحاليل.

- لما كان الخزان الجوفي متصلًا اتصالًا هيدروليكيًّا بمياه البحر من جهة الشمال والشرق مما يؤثر على درجة ملوحة المياه الجوفية بالقرب من المناطق الساحلية وعدم ملاءمتها للري. لذلك فقد حددت الوزارة المناطق التي لا يمكن استغلال المياه الجوفية بها للري ولا يتم الترخيص لأية آبار بها.

- هذا وقد نظم قانون الري والصرف استغلال المياه الجوفية بواسطة الآبار وعملية الترخيص.

السودان

- يقدر استهلاك السودان الحالي من مياه النيل بحوالي 10.6 17 مليار متر مكعب 78% 85% من نصيبه الذي يبلغ 18.5 مليار متر مكعب عند أسوان، وقد استهلكت الزراعة حوالي 13.7 مليار متر مكعب، وهو ما يعد حوالي 75% من إجمالي كمية المياه المستهلكة، وبينما تبلغ مساحة السودان الإجمالية 3.5 مليون كيلومتر مربع فإن 49% من هذه المساحة يُعد صالحًا للزراعة، ولا يروى حتى الآن سوى 54% فقط من هذه الأرض، وكما تشير دراسة التخطيط التوجيهية لمياه النيل التي وضعت عام 1978م فقد وضع هدف زيادة الرقعة المروية إلى 6.5 مليون فدان بنهاية هذا القرن، وتقدر الاحتياجات المائية بحوالي 24 مليار متر مكعب، وهو ما يعني عجزًا عن المتاح، وهذا يقتضي المضي في طريق تنمية مشاريع أعالي النيل التي تهدف إلى تقليل الفاقد من مياه النيل في منطقة المستنقعات جنوب السودان، وحتى إذا ما افترض قدرة

السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق أهدافه في زيادة رقعة الأرض المروية، وإضافة لما سبق، فإن هناك عديدًا من هذه المشروعات يحتاج إلى إبـرام اتفـاقات مع دول نيليـة أخـرى. فعلى سبيل المثال فإن أي تحـويـل لنهر السوباط يتفادى مستنقعات «مشار» يتطلب إنشاء سد في «جامبلا» بإثيوبيا، وبالمثل تتطلب المرحلة الثانية من قناة جونجلي التعاون مع زائير وأوغندا وهكذا.

وإذا كانت هذه هي التوقعات التي سترد في الخطة التوجيهية لمياه النيل التي وضعتها الحكومة السودانية، فإن بعض التوقعات الأخرى تذهب إلى أن كمية المياه المطلوبة في السودان ربما تبلغ 38 مليار م3 في التسعينيات، وهو ما يترك عجزًا في إجمالي الطلب قياسًا إلى المتاح حاليًّا بحوالي 18 مليار متر مكعب، أو بمعنى آخر فإن المطلوب سيبلغ قرابة ضعف المتاح حاليًّا من مياه لدى السودان.

ومع ذلك فإن إسقاط التوقعات الأخيرة التي تُعد مبالغًا فيها بعض الشيء لا تتـرك مجـالًا كبـيرًا للتفاؤل؛ إذ سيظل محتَّمًا على السودان إذا ما أراد تنميـة قطاعه الزراعي وهو القطاع الأساسي في الاقتصاد القومي أن يزيد من إجمالي موارده المائية، وهو ما يترك بدوره ظلالًا حول طبيعة العلاقات التي يمكن أن تسود في حوض وادي النيل خلال العقد القادم، أو أوائل القرن المقبل على أقصى تقدير.

أما التوقعات التي يقدمها جون واتر بري فإنها كانت تقدر إجمالي المطلوب من المياه في عام 1986/1985م بحوالي 22.6 مليار متر مكعب، ومن هنا فإنه كان يتوقع حتى مع زيادة العرض نتيجة لانتهاء العمل في قناة جونجلي المرحلة الأولى الأمر الذي لم يحدث أن يكون هناك عجز في كمية المياه المطلوبة عن المتاح بحوالي 9.7 مليار متر مكعب، وتذهب بنا هذه التوقعات إلى أنه حتى وإن انتهى السودان من كل مشاريع أعالي النيل إلى خطط لها فإنها لن توفر له سوى 7 مليار متر مكعب بما في ذلك قناة جونجلي بمرحلتيها الأولى والثانية

وهو ما يترك عجزًا في هذه الحالة يقدر بأكثر من 4 مليارات متر مكعب، وإن كانت هذه التوقعات لم تحدث، فإنه يجدر بنا تأكيد أن الخطة التوجيهية السودانية، إما أنها قد قللت من الأهداف التنموية المطلوبة حتى عام 2000م وهو أمر لا يعكس سياسة جيدة على أي حال، وإما أنها قد قللت من إسقاطاتها بخصوص توقعات كميات المياه حتى نهاية القرن الحالي وهو أمر أسوأ وهو ما يدعو إلى إعادة التأكيد على ضرورة أخذ التوقعات المتاحة بتحفظ، ويجعل من مهمة تدعيم علاقات التعاون داخل مجرى الحوض، أو على الأقل الابتعاد بها عن مجال الصراع في المستقبل المنظور، أمرًا ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للسياسة المائية السودانية.

مصر والسودان وإعادة التفاوض:

جاءت اتفاقية 1929م بين مصر والسودان في أعقاب النزاع حول نصيب كل منهما في مياه النهر، وأتى الاتفاق في أعقاب تشكيل لجنة ثلاثية دولية كونت من أمريكي، وبريطاني، وهندي. وقد قدرت هذه اللجنة احتياجات مصر بحوالي 48 مليار متر مكعب سنويًّا، بينما يذهب الباقي للسودان على الرغم من أن المندوب الأمريكي قد طالب بتوزيع آخر يعطي كمية أكبر للسودان، وقد قبلت مصر بتوصيات لجنة الوساطة هذه - تحت الضغط البريطاني - وكان الهدف المصري هو إقرار اتفاق يلبي الرغبة في الحصول على حصة ثابتة معترف بها من مياه النهر، وخاصة أن الاتفاق قد تم في أعقاب بناء السودان لسد مشار في عام 1926م ومن هنا كانت خشية مصر من أي أعمال أخرى على النهر يمكن أن تخفض من كمية المياه التي تصل إليها.

وهكذا فإنه طبقًا للاتفاق فقد وزعت مياه النهر على أساس نسبة 12 : 1 لصالح مصر، حيث إن المتوسط السنوي لمياه النيل عند أسوان يقدر بنحو 84 مليار م3، يفقد منها سنويًّا حوالي 32 مليار متر مكعب سواء بالبخر أو بالفقد في البحر، ويصبح المتبقي هو 52 مليار م3، يذهب منها 48 مليارًا لمصر و4 مليارات للسودان.

ومع تفكير مصر في أعقاب ثورة 1952 في بناء السد العالي، فقد أعيد التباحث بين مصر والسودان حول حصة كل منهما في مياه النهر، وقد بدأ البلدان جولة من المباحثات استمرت من سبتمبر إلى ديسمبر 1954م، وكان الموضوع الأساسي للنقاش هو تحديد المعايير التي يجب أن يتم الأخذ بها لتوزيع مياه النهر. وقد أصر المفاوضون المصريون على ضرورة أولوية الأخذ بالاحتياجات القائمة فعلًا، كما ذكروا أن مصر تعتمد بالكامل على مياه النيل للري ولا يمكنها تغيير هذا الأمر حيث يعد النيل هو المصدر الوحيد لذلك. وعلى العكس من هذا فإنهم قد ركزوا على أن السودان أمامه إمكانات كبيرة لتنمية زراعة المطر، كما أمر المفاوضون المصريون على أن يؤخذ معيار عدد سكان السودان 8 ملايين نسمة مع توقعات لنمو السكان تبلغ 2.5% لمصر و1.6 للسودان وطبقًا لكل هذه المعايير فقد اقترحت مصر أن يتم توزيع مياه النيل على النحو التالي: أولًا أساس الحساب هو معدل 80 مليار م3 سنويًّا كإيراد للنيل، والحق المصري المكتسب هو 51 مليار متر مكعب، وأي زيادة على هذا المعدل نتيجة لأي أعمال على النهر تقسم بين البلدين بنسبة تعداد سكانهما بعد خصم ما يتوقع أن يفقد سنويًّا قدر الفقد في حالة السد العالي بحوالي 10 مليارات م3 وقد قدرت الحقوق المكتسبة لمصر والسودان بـ 55 مليار م3 إضافة إلى 10 مليارات م3 معدل فقد سنوي فإن المجموع هو 65 مليار متر مكعب.

وطبقًا للمعادلة المصرية فإن 8/03 من الـ 15 مليارًا المتبقية من إيراد النهر أو حوالي 11 مليار م3 ستكون حصة مصر، وهذا كله في إطار تشديد مصر على أن الطريقة الأكفأ للحصول على هذه الموارد الإضافية ستكون عبر بناء سد واحد كبير عند أسوان، حيث رفضت مصر مشروع التخزين القرني، وذلك لتكلفته المالية الكبيرة واستغراقه وقتًا كبيرًا في التنفيذ، إضافة إلى أن الفقد من المياه سيكون أكبر منه في حالة التخزين في سد أسوان العالي.

وقد عارض السودانيون هذه الحجج والمعايير المصرية، ووضعوا معايير مختلفة للتوزيع النهائي لمياه النهر، إذ أصروا أولًا على أن الإيراد السنوي لمياه

النهر هو 84 مليار متر مكعب، وأن حصة مصر المكتسبة هي 48 مليار م3 وليس 51 مليارًا، وثانيًا فقد أصروا كذلك على أن عدد سكان السودان هو أعلى كثيرًا من 8 ملايين نسمة وربما يصل إلى 12 مليون نسمة، وعلى هذا فإن السودان يجب أن يحصل على 1/3 مما سيضاف إلى الحصة السنوية التي كانت للسودان (4 مليارات م3)، وأخيرًا فقد عارض السودانيون الاقتراح المصري بخصم خسارة التسرب والفقد، فطالبوا بأن يتم الخصم قبل توزيع الحصص وأكدوا أنه إذا ما أصرت مصر على بناء خزان في منطقة يُعد معدل البخر منها مرتفعًا؛ فإن على مصر أن تتحمل وحدها الخسارة الناتجة عن ذلك من حصتها، وعلى هذا فإن الفائدة السنوية من سد أسوان البالغة 32 مليار م3، ينبغي أن يعود للسودان منها نسبة الثلث أي حوالي 11 مليار متر مكعب أي أن حصة السودان الإجمالية تبلغ 15 مليار متر مكعب وليس 8 مليارات، ومن قبيل ممارسة الضغوط التفاوضية على مصر فإن المفاوضين السودانيين قد ذكروا أن مشروع التخزين القرني هو أكثر فائدة، حيث إن تكلفته منخفضة، والفائدة من الطاقة الكهربائية ستكون أكبر بالمقارنة مع سد أسوان، بل وأكثر من هذا فإن المفاوضين السودانيين قد عادوا للإشارة لعدم عدالة اتفاقية عام 1929م بإشارتهم إلى رفض المندوب الأمريكي في اللجنة الثلاثية للتوزيع الذي تم وقتها، كما أشار السودانيون إلى عدم قبولهم بالاعتماد على الزراعة المطرية بتقنيتها المتخلفة، وتأثرها بالتقلبات المناخية وبمردودها الاقتصادي المنخفض، ووضعوا رقم 5.5 فدان لتحويلها إلى الزراعة المروية ومع افتراض أن الفدان يحتاج إلى 8 آلاف متر مكعب مياه، فإن حاجة السودان تصبح 44 مليار م3، وهو ما يشكل خمسة أضعاف ما عرضته مصر، وكما يؤكد جون ووتربري فإن مصر ما كانت لتقبل بذلك، بل ويرجح أن السودان قد وضعت حاجتها على هذا الأساس لأغراض تفاوضية فقط، ومع تدهور العلاقات السياسية في هذه الآونة بين البلدين سرعان ما توقفت المباحثات، ومع تدهور العلاقات على نحو أكثر خطورة في عام 1958م بوصول النزاع بين البلدين إلى حافة النزاع العسكري حول منطقة الحدود في حلايب، فإن السودان قد أقدم

في عام 1959م وبصورة منفردة على الإلغاء الفعلي لاتفاقية 1929م، حيث كانت تعلية السد تقلل من كمية الإيراد السنوي للنيل عند أسوان، ومع عودة العلاقات للتحسن بين البلدين في عام 1959م أعيد التفاوض مرة أخرى حول حصص كل من البلدين بعد إقدام مصر على وضع خطة تنفيذ السد العالي، وانتهت المفاوضات كما سبق إلى تقسيم الحصة الإضافية من مياه النيل التي تم تدبيرها بإقامة السد بحيث تحصل مصر منها على 7.5 مليار متر مكعب، وتحصل السودان على 14.5 مليار متر مكعب، بحيث تصبح الحصة الإجمالية لمصر 55.5 مليار م3 وحصة السودان 18.5 مليار م3.

وكجزء من اتفاقية 1959م فقد تم الاتفاق على تشكيل الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لتحقيق التعاون المستمر بين مصر والسودان، ولكي تحمل الهيئة رؤية مشتركة واحدة في المباحثات المقبلة مع بقية دول الحوض، وقد أخذ التعاون بين البلدين شكل المنحنى الصاعد وذلك بإقدام البلدين خلال إقرار اتفاقية التكامل المصري السوداني على مشروعات استقطاب الفاقد من مياه النيل في جنوب السودان عبر مشروع قناة جونجلي بمرحلتيه 1، 2 على النحو الذي أشرنا له سابقًا، حيث توقف تنفيذ المشروع بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان، ومع الإطاحة بنظام جعفر نميري فيما بعد وعودة العلاقات بين البلدين لتشهد مرة أخرى بعض الفتور، ولكن في أي الأحوال فإن اتفاقية 1959م قد رتبت حقوقًا لم تعد محل نقاش، وإنما يتركز التعاون بين البلدين مستقبلًا حول كيفية استقطاب المياه التي تضيع في منطقة المستنقعات في السودان.

تقسيم مياه النيل (اتفاقية القاهرة الخرطوم):

. تشكل اتفاقية القاهرة الخرطوم بين مصر والسودان حول استغلال مياه النيل مثلًا صادقًا على التعاون المثمر بين البلدين وقد تم عقد هذه الاتفاقية في نوفمبر 1959م، وكانت الأسباب الرئيسية التي دعت إليها هي المصالح المتبادلة بين مصر والسودان، فمن ناحية كانت مصر في ذلك الوقت تُعد

الدراسات لتنفيذ مشروعها الضخم مشروع السد العالي وهو سد يحتجز أمامه جميع فيضان النيل بدلًا من فقدانها في البحر المتوسط في بحيرة صناعية تمتد إلى جنوبي (حلفا) بطول يبلغ نحو 500 كيلومتر، ومعنى ذلك أن جزءًا من أراضي السودان يتعرض للغرق نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى كانت جمهورية السودان في حاجة إلى التوسع في مشاريعها الزراعية وبناء سد الروصيرص على النيل الأزرق لري أراضي الجزيرة الخصبة والمحصورة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض ريًّا دائمًا ومنتظمًا، وتقدر مساحة هذه المنطقة بحوالي 3/4 مليون فدان. هذا بالإضافة إلى مشاريع أخرى متفرقة بعضها فردي والبعض الآخر حكومي، الأمر الذي شجع على عقد تلك الاتفاقية.

ولكي تتضح لنا الصورة أكثر، لا بد أن نمهد أولًا بكلمة عن مائية نهر النيل ونظام جريانه وتصرفاته في أجزائه المختلفة، حتى نصل في النهاية إلى تقسيم مياهه بين الدولتين.

مائية النيل: إن ماء النيل وغرينه هما الأساس الأول والسبب المباشر الذي ترجع إليه جودة الأراضي وخصبها في كل من إقليمي مصر وشمال السودان، ومنذ القدم منذ بدء الزراعة في وادي النيل يؤثر التغير من موسم إلى آخر من السنة في كميات المياه التي يجلبها النيل إبان الفيضان تأثيرًا كبيرًا في إنتاج الأراضي وجملة المحاصيل في كل عام، ولهذا فلا غرو أن يعتبر المصريون منذ فجر التاريخ (وفاء النيل) أهم حادثات العام عندهم، وهم يتتبعون ارتفاعه ويقيسونه كل موسم منذ عام 3600 قبل الميلاد على أقل تقدير.

ونهر النيل له في الحقيقة منبعان : هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة الحبشة، فالنهر الرئيسي ينبع من بحيرة فيكتوريا التي تقع على خط الاستواء باسم (نيل فيكتوريا) أو (نيل سومرست)، وتلتقي به على هضبة البحيرات روافد من أوغندا والكونغو كما يتصل ببحيرتي عيدي أمين دادا (إدوارد سابقًا) وموبوتو (ألبرت سابقًا)، ويستمد النيل مدده من تلك البحيرات الثلاث: فيكتوريا وألبرت وإدوارد، وما يتصل بها من روافد، وميزة البحيرات المذكورة

أنها تحتفظ - بطبيعتها- بجزء من ماء المطر في مواسم غزارته ووفرته، وتخزنه للصرف منه في مواسم القلة فهي بذلك أشبه بالخزانات الطبيعية العظمى التي تحول دون جفاف النيل الأسفل (شمال الوادي) قبيل موسم الفيضان في أواخر الربيع والصيف.

ويبلغ متوسط التساقط في المنابع الاستوائية للنيل نحو 50 بوصة (أي 1200 ملليمتر) ويبدأ اشتداد هطول الأمطار على هضبة البحيرات في يناير ويستمر الهطول غزيرًا في فبراير ومارس وإبريل، ثم يتناقص ليعود فيشتد مرة أخرى في أكتوبر ونوفمبر وهكذا تتفق فترة اشتداد المطر على هضبة البحيرات كل عام مع فترتي تعامد الشمس وشبه تعامدها على خط الاستواء بالإضافة إلى شهري يناير وفبراير وتغذي هذه الأمطار بحيرات فيكتوريا التي يبدأ ارتفاع منسوب المياه فيها من يناير ويعظم ارتفاع المنسوب في يونيو ليصل إلى ذروته في يوليو ثم ينخفض تدريجيًّا حتى يبلغ حده الأدنى في أواخر نوفمبر.

وعندما يهبط النيل من هضبة البحيرات إلى سهول السودان عند (غندكرو) خط عرض 5 ش في سلسلة متتابعة من المساقط الصغيرة يتخذ اسم (بحر الجبل) وينساب في منطقة السدود أو المستنقعات حيث يفقد الكثير مما اكتسبه من المياه من هضبة البحيرات ويتصل النيل في هذه المنطقة برافده «بحر الغزال» إلا أن تأثير هذا الرافد في مائية النيل لا يكاد يذكر.

ثم يجري النيل بعد ذلك في منطقة ذات أمطار صيفية قليلة باسم «النيل الأبيض» ابتداء من التقائه ببحيرة «نو» حتى التقائه بالنيل الأزرق عند الخرطوم، وفي هذه المنطقة يتصل النيل بمنبعه الثاني وهو المنبع الحبشي، مصدر الفيضان السنوي.

وهنا يلتقي النيل برافدين كبيرين: السوباط والنيل الأزرق، ويفيض السوباط من يونيو إلى سبتمبر، وتبلغ كمية المياه التي يصبها في مجرى «النيل الأبيض» ابتداء من التقائه ببحيرة «نو» حتى التقائه بالنيل الرئيسي أو ثلاثة أمثالها،

وترجع تسمية النيل الأبيض بهذا الاسم إلى لون المياه البيضاء (أو اللبنية) التي يجلبها إليه نهر السوباط.

وأما النيل الأزرق فيشاهد ارتفاع مائه في مصبه في النيل الأبيض عند الخرطوم ابتداءً من يونيو، ثم يفيض مكتملًا من يوليو إلى أكتوبر. ويعتبر النيل الأزرق أهم روافد النيل على الإطلاق، فهو يحمل كميات عظيمة من المياه والطمي في موسم الأمطار الذي يبدأ من يونيو وينتهي في سبتمبر، ففي خلال هذه الفترة ترتفع كمية المياه التي تتدفق من النيل الأزرق إلى 6000 متر مكعب في الثانية وهي كمية تزيد كثيرًا على الكمية التي ترد من النيل الأبيض والتي تتراوح بين 900، 1500 متر مكعب من الماء في الثانية في موسم الفيضان.

ثم يأخذ النيل بعد ذلك طريقه في منطقة صحراوية شديدة الجفاف حتى مصبه في البحر المتوسط، ويلتقي فيها برافد حبشي وحيد هو العطبرة، الذي يفيض في نفس الفترة التي يفيض فيها النيل الأزرق.

وهكذا يصبح هناك موردان مائيان للنيل، مورد ثابت من المنطقة الاستوائية لا يتعرض لتغير يذكر على مدار السنة، ومورد آخر على شكل فيضان دافق عنيف يستمر لفترة قصيرة في أواخر الصيف وأوائل الخريف، يأتي من المرتفعات الحبشية ذات الأمطار الموسمية، ويرجع الفرق العظيم بين «مائية» منابع النيل الاستوائية وروافده الحبشية إلى أن الأولى تقع في منطقة أمطار غزيرة تستمر طوال العام تقريبًا، أما الثانية فإن موسم أمطارها الغزيرة يكاد يقتصر على الفترة الممتدة من يونيو إلى سبتمبر.

وأبسط صورة نقدمها لتوضيح «مائية» النيل تتلخص في أنه يجري الماء فيه طوال العام بما تمده به الأمطار الاستوائية التي ينظم توزيع مياهها مستودع كبير للمياه في أعاليه. فضلًا عن فيضان موسمي عظيم تجيء به روافده الشرقية.

ويبلغ انخفاض منسوب النهر عند الخرطوم حده الأدنى خلال شهري إبريل ومايو بينما يصل ارتفاع المنسوب إلى نهايته العظمى خلال شهري أغسطس وسبتمبر. ويقدر الحد الأدنى لعمقه هناك بثماني عشرة قدمًا والحد الأعلى بخمس وعشرين قدمًا. أما في أسوان فإن منسوب النهر يصل إلى أقل مستوى له في أواخر مايو، ثم يأخذ في الارتفاع التدريجي حتى منتصف يوليو، وبعد ذلك يرتفع المنسوب سريعًا خلال شهر أغسطس، ويبلغ ذروته في أوائل سبتمبر، ثم يعود إلى النقص التدريجي خلال أكتوبر ونوفمبر، وفي القاهرة يشاهد أدنى منسوب لماء النيل في أواسط يونيو عادة، ثم يبدأ الفيضان تدريجيًّا خلال شهر يوليو، ويرتفع المنسوب سريعًا في أغسطس حتى يصل غايته في أوائل أكتوبر.

ويخضع جريان النيل وروافده لمقاييس دقيقة، كما أن كمية المياه المارة عند أية نقطة على طول النهر تتغير بعض الشيء بين سنة وأخرى بتغير الطقس في الحبشة وأوغندا، فعند مخرج النيل من بحيرة فيكتوريا يصل تصرف النهر في السنة إلى 21 بليون متر مكعب، ثم تصب فيه 7 بلايين متر مكعب أخرى من الروافد التي تتصل به من الكونغو وجنوب السودان فتصل جملة تصرف النهر عند «جوبا» إلى 28 بليون متر مكعب، ثم تنخفض هذه الكمية بسبب التبخر والتسرب في منطقة السدود حول بحر الجبل إلى نصفها تقريبًا، ولكنها ترتفع مرة أخرى إلى 27 بليون متر مكعب بفضل المياه التي يأتي بها نهر السوباط، وهو أول الروافد الحبشية التي تتصل بالنيل الأبيض، ثم يستمر النهر في فقدان كميات أقل من المياه بسبب التبخر إلى أن يصل إلى الخرطوم فيلتقي به النيل الأزرق يمده بنحو 50 بليون متر مكعب في المتوسط أثناء فصل الفيضان، ثم يمده نهر العطبرة بنحو 10 بلايين أخرى في الفصل نفسه، وبعد حساب ما يفقد بالتبخر في منطقة النوبة الصحراوية يصبح متوسط تصرف النيل عند أسوان نحو 85 بليون متر مكعب هي جملة ما يمكن أن تنتفع به مصر والسودان الشمالي من مياه النيل.

وقبل إنشاء السد العالي، كانت توزع هذه الكمية من المياه على النحو التالي:

- المستخدم في الري في السودان	4 بلايين متر مكعب.
- المستخدم في الري في مصر	48 بليون متر مكعب.
- الضائع بالتبخر والتسرب	3 بلايين متر مكعب.
- الضائع في البحر المتوسط	30 بليون متر مكعب.
المجموع	**85 بليون متر مكعب**

وبالنسبة إلى مطالب مصر من هذه المياه فهي في تزايد مستمر بالنظر إلى أن مصر منطقة جافة، في الوقت الذي يعتمد سكانها الذين يناهزون الخمسين مليونًا اعتمادًا أساسيًّا في حياتهم على الزراعة باستخدام مياه الري. فضلًا عن أنهم يزيدون سنويًّا بمعدل مليون نسمة، أي بنسبة 2% تقريبًا ومن ناحية أخرى نجد أن قابلية التوسع في المساحة الزراعية محدودة وذلك بنقص المياه أكثر مما هو بسبب ضيق الأرض. من أجل ذلك كله أصبح الهدف الرئيسي للسياسة الحكومية في مصر هو الحصول على نصيب أكبر من مياه النيل. وهذا يمكن تحقيقه على نحو أفضل وأعدل عن طريق منع أو تقليل الضائع من هذه المياه، التي تأخذ طريقها إلى البحر، وخاصة في فصل الصيف أثناء الفيضان عندما تزيد المياه القادمة على الحاجة، ومن ثم ظهر التفكير في مشروع السد العالي جنوبي أسوان، الذي يهدف إلى تخزين هذا الفائض الصيفي الذي يضيع في البحر.

أما بالنسبة إلى السودان فإن مطالبه من هذه المياه أقل بكثير من مطالب مصر، ذلك أن قلة سكانه البالغ عددهم نحو 20 مليونًا، واعتماد الكثير منهم على الرعي، وتمتع السودان بقدر من المطر المنتظم الذي يزداد في كميته كلما اتجهنا جنوبًا - باستثناء السودان الشمالي- كل ذلك يجعل السودان أقل حاجة

إلى مياه النيل من مصر. ولكن من ناحية أخرى نجد أن أرض الجزيرة (بين النيلين الأزرق والأبيض) منطقة صالحة لزراعة القطن ومحاصيل أخرى، وأن هناك عوامل تغري على التوسع في زراعة القطن باستخدام مشاريع الري من النيل الأزرق.

وأما بقية الدول المشتركة في حوض النيل وخاصة أوغندا وزائير فهي ليست بحاجة تذكر إلى مياه النهر، فبالنسبة لزائير نجد أن موارد المياه القادمة منها قليلة بحيث لا تؤثر كثيرًا في العلاقات السياسية لمصر مع تلك الدولة، وبالنسبة لأوغندا فهي إقليم ممطر، ولهذا فليس من المحتمل أن تستخدم النهر، اللهم إلا في توليد الطاقة الهيدروليكية، وهذا لا يؤثر على تصريف النهر.

وهكذا يتضح أن مشكلة مياه النيل تنحصر أساسًا بين مصر والسودان، وهي تتمثل في تنظيم جريان النهر وضبطه حتى يمكن الإقلال إن لم يكن المنع من الضائع في البحر والمفقود بالتبخر والتسرب، ولهذا الغرض كان من الضروري وضع برامج ثابتة لمشروعات ضبط النهر لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من الماء في إقليمي مصر والسودان، حتى ولو تعاقبت سلسلة من السنوات المنخفضة الإيراد، وتناول برنامج مشروع ضبط النهر الذي اتفق عليه عام 1949م أعمالًا تقتصر على تخزين المياه على النحو التالي:

1- مشروع خزان بحيرة فيكتوريا، للمحافظة على مياه النهر في تلك المنطقة وتنظيم عمليات صرفها، وقد تم بالفعل إنشاء سد «أوين» عند مخرج البحيرة.

2- مشروع قنطرة كيوجا للغرض السابق نفسه.

3- مشروع خزان بحيرة «موبوتو» عند مخرج النهر من بحيرة موبوتو لخزن الماء وتنظيم صرفه.

4- مشروع قناة جونجلي أو مشروع منطقة السدود، وهو يتضمن شق قناة جديدة ينساب فيها الماء بدلًا من مجرى النيل في بحر الجبل، وذلك لتوفير

تلك الكميات الوفيرة من الماء التي تفقد بالبخر من المستنقعات.

ويقدر صافي محصول هذه المشروعات كلها عند أسوان بنحو 5 بلايين من الأمتار المكعبة في فترة الحاجة، ولا تزيد جملة الفائدة من هذه المشروعات كلها على 14% من الإيراد الكلي للنهر، كما أنها لا تشمل استغلال مياه الفيضان، ولما كان النيل الأزرق وعطبرة يغذيان النهر بما لا يقل عن ثلثي إيراده السنوي فليس من سبيل للاستفادة من مياه النهر كاملة إلا بعد تجمعها في المجرى الرئيسي شمال العطبرة وإقامة سد عام لها على هذا المجرى.

ولقد دلت البحوث والتقديرات المناخية والجيولوجية والمائية على أن أنسب أجزاء المجرى لإقامة هذا السد الكبير هو المنطقة الواقعة على بعد

1

2

6 كيلومتر جنوبي سد أسوان الحالي بارتفاع يزيد على 100 متر فوق قاع النهر، وتقدر سعة هذا السد بنحو 130 بليون متر مكعب لمقابلة تسرب النهر والغرين، وتكفي هذه السعة لترسبات الطمي خلال 500 سنة بمعدل نحو 60 بليون متر مكعب في العام قبل أن تتأثر سعة الخزان الأساسية، ويخصص نحو 40 بليون متر مكعب لضمان الوقاية من غوائل الفيضانات العالية، وهي كمية تسمح بوقاية البلاد من غائلة أي فيضان مماثل لأعلى فيضان تعرضت له من قبل، ويصل امتداد هذا الخزان إلى بعد 110 أميال داخل الحدود السودانية، وقد ترتب على ذلك غرق جزء من السودان الشمالي، كما ترتب عليه أيضًا غمر بلاد النوبة المصرية وحلفا بالمياه وقد تحققت الأهداف المرجوة من السد العالي والتي تتلخص فيما يلي:

1- التوسع الزراعي بزيادة نحو مليونين من الأفدنة من أراضي الصحاري والأراضي البور، وتحويل حياض الوجه القبلي في مساحة قدرها نحو 700 ألف

فدان إلى نظام الري الدائم.

2- ضمان توفير الماء اللازم للزراعة في السنين الشحيحة، خصوصًا عند زراعة مساحات واسعة من الأرز شمال مصر.

3- زيادة المحاصيل بضمان وصول المياه بكميات مناسبة للزراعات المختلفة.

4- تلافي أخطار الفيضانات العالية.

5- تحسين الملاحة في النهر.

6- توليد الكهرباء من مساقط المياه.

وقبل إنشاء السد العالي تم الاتفاق بين مصر والسودان عام 1959م بشأن إعادة تقسيم مياه النيل في نطاق الأجزاء التي تتحكم في النهر، على أن يسري تنفيذ هذا الاتفاق بعد الانتهاء من السد العالي عام 1969م، وقد تم الاتفاق على تقسيم هذه المياه على النحو التالي: وذلك على أساس أن تصريف النهر هو 85 بليون متر مكعب عند أسوان:

- نصيب السودان	18.5 بليون متر مكعب.
- نصيب مصر	55 بليون متر مكعب.
- الضائع من التبخر وخاصة من بحيرة ناصر، الضائع في البحر	11.5 بليون متر مكعب.
المجموع	**85 بليون متر مكعب**

كما وافقت مصر على تعويض السودان عن الخسائر التي يمنى بها نتيجة لغرق مساحات من الأراضي شمال السودان تحت مياه بحيرة السد.

ويمكن القول بصورة عامة إن النتيجة المرجوة من كل ما يحدث هي أهمية تنفيذ مشروعات استعادة الفواقد في مياه النيل وذلك للوفاء بما تحتاجه مصر في المستقبل من مياه، وهذا لا يتأتى إلا بالحصول على موافقة دول حوض

النيل على تلك المشروعات مع ملاحظة أن إنشاء المشروعات المصرية خارج أراضي مصر حتى مع افتراض أفضل الظروف السياسية المواتية في البلاد التي ستنشأ بها تلك المشروعات يكتنفه كثير من المحاذير خاصة في ضوء عدم استقرار الأوضاع وتقلب السياسات في تلك الدول.

ومن جهة السودان، فبغض النظر عن سياسات التكامل الحالية بين البلدين فإن استقراء التاريخ يوضح تغلب روابط الدم والرحم بين البلدين دائمًا على أي خلافات طارئة وهو الأمر الذي يستنتج معه إمكانية تلافي حدوث أي مشاكل بين البلدين في المستقبل حول توزيع مياه النيل.

أما بالنسبة لإثيوبيا، فإنه لا يجب التهويل في مخاطر تأثيرها المحتمل على تدفق مياه النيل، فمن جهة فإن غزارة الأمطار على الهضبة الإثيوبية وقوة اندفاع المياه وتدفقها على شكل شلالات تجعل من المستحيل على إثيوبيا منع وصول مياه النيل إلى السودان ومصر، ومن جهة أخرى فإن إقامة إثيوبيا للخزان المقترح على بحيرة تانا سيزيد إيراد مصر والسودان بنحو ملياري متر مكعب سنويًّا، ولن يؤدي لأي ضرر على تدفق النهر إليهما، كما أن تنفيذ إثيوبيا لكل المشروعات الممكنة على النيل في أراضيها لن يؤدي إلا إلى استهلاك كمية محدودة نسبيًّا من مياه النيل، ومن الممكن تلافي آثارها بترشيد الاستهلاك وتنفيذ مشروعات أخرى لاستعادة فواقد النيل، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن تنفيذ تلك المشروعات يحتاج لموارد مالية وخبرات فنية تفوق قدرات إثيوبيا بكثير، بالإضافة إلى أنها لا تمثل لإثيوبيا في نسبة كبيرة منها أهمية حيوية، حيث إن المشروعات المقترح تنفيذها على أنهار شرق الهضبة الاستوائية ذات أهمية اقتصادية لإثيوبيا أكبر من المشروعات المقترح إقامتها على الجزء الغربي من الهضبة، أي على روافد النيل، إلا أن ذلك كله لا ينفي أهمية الاستمرار في سياسة توثيق العلاقات مع إثيوبيا وغيرها من بلاد حوض النيل حتى يمكن تحقيق هدف إقامة تجمع دول حوض النيل كوحدة اقتصادية واحدة.

إثيوبيا

يطلق المؤرخون على الأرض الإثيوبية «برج النهر» ورغم أنه تجري فيه أكثر من 100 نهر، ويخرج من تحت أعين الإثيوبيين 85% من إيراد النهر كله؛ فإن العطش والجفاف يهدد حياة أهلها، وما حدث عام 1984م خير شاهد على ذلك؛ لهذا نزحت أسراب الجراد البشري تبحث عن قطرة ماء واحدة، والأرقام تقول إن إثيوبيا لديها نحو 25 مليون فدان يزرعونها على الأمطار وحدها.

وإثيوبيا كما ذكرت بعض التقارير تخطط لإقامة 33 مشروعًا على أنهار النيل الأزرق والسوباط، وعطبرة، لكي تحصل في المستقبل على نحو 7 مليارات متر مكعب من الماء كل سنة.

والذي يحدث الآن في هذه المشروعات هو مشروع نهر «فنشا» على النيل الأزرق والذي يوفر ربع مليار متر مكعب من المياه كل سنة، بالإضافة إلى مشروع خزان لتوليد الكهرباء والري على بحيرة تانا عند مخرج النيل الأزرق يمنحها ثلث مليار متر مكعب من الماء كل سنة، مع مشروع ثالث لتحويل مياه نهر «إماراتي» إلى نهر «فنشا» يمنحها ثلث مليار متر مكعب من الماء كل سنة، ومشروع على نهر «داجوس» أحد فروع النيل الأزرق يمنحها 200 ألف متر مكعب كل سنة، ومشروع آخر على نهر «البارو» وهو أحد فروع النيل الأزرق أيضًا وتموله إيطاليا تحت إشراف برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، ويمنح إثيوبيا مليارًا و200 مليون متر مكعب من الماء كل سنة.

ولكن لم تنته إثيوبيا من كل هذه المشروعات، لأنها تتكلف على الأقل ما بين 15 مليار و20 مليار دولار.

لقد أتمت إثيوبيا بالفعل المرحلة الأولى من مشروع نهر فنشا وتحصل منه على نصف مليار متر مكعب من الماء كل سنة لإصلاح 200 ألف هكتار من الأرض، يعني حوالي 500 ألف فدان، أما المرحلة الثانية التي تقضي بتحويل نهر «إماراتي» وتعطيها ربع مليار أخرى فلم تنته بعد.

وتحاول إثيوبيا الحصول على تمويل للمرحلة الثانية، وطلبت من البنك الإفريقي قرضًا لتمويل المشروع، ولكن البنك الإفريقي رفض وطلب من إثيوبيا التشاور أولًا مع دولتي مصر والسودان.

ومصر تتعاون فنيًّا مع إثيوبيا من خلال ثلاثة مشروعات مشتركة من بينها مشروع يقضي بإنشاء خزان عند مدخل بحيرة تانا حيث يتفرع النيل الأزرق برفع منسوب البحيرة بمقدار 10 أمتار كاملة، والمعروف أن المتر الواحد ارتفاعًا يعطي كل سنة 3 مليارات ونصف مليار متر مكعب داخل البحيرة تقسم بين مصر والسودان وإثيوبيا.

الهضبة الإثيوبية تمد مياه النيل بـ

6

7

ما يصل إليه، وذلك على الوجه التالي:

1

7

المياه من نهر السوباط،

1

7

المياه من نهر عطبرة،

4

7

من النيل الأزرق.

وال

1

7

الباقي من البحيرات الاستوائية من بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت.

وتسير مصر في خطتها لزيادة مواردها المائية على طريقين: الأول هو الاستفادة من المياه الضائعة في أعالي النيل.

والثاني هو زيادة مواردها من النهر نفسه، ومن المياه الجوفية، ومن ترشيد الاستهلاك الذاتي من الماء، بالإضافة إلى الحصول على 4 مليارات متر مكعب من مشروع قناة جونجلي، وبعد انتهائها تقتسمها مع السودان، ولولا قلاقل جنوب السودان لكان المشروع منتهيًا، علمًا بأنه قد تم تنفيذ 75% منه، وهذا المشروع من شأنه توفير نحو 15 مليار متر مكعب تضيع من إيراد بحر الجبل.

- المرحلة الثانية إنشاء خزان على مدخل بحيرة ألبرت بالإضافة إلى استكمال حفر قناة جونجلي والعائد عند أسوان يقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب تقسم بين مصر والسودان.
- تخزين المياه في أعالي نهر البارو، ويعطي مصر نحو 4 مليارات متر مكعب أيضًا، وبما أن نهر البارو يقع في الأراضي الإثيوبية، فلا بد من الاتفاق مع إثيوبيا.
- مشروع تقليل الفاقد في حوض بحر الغزال، ويتكون من 7 أنهار هي بحر العرب ولول، والجور، ومريدي، وباي، وجل، والنعام، ورغم أن حجم المياه في هذه الأنهار السبعة يصل إلى 12 مليار متر مكعب؛ فإنه لا يصل منها إلى النيل الأبيض إلا نصف مليار فقط.

ومشروع بحيرة تانا في الأرض الإثيوبية سيوفر 10 مليارات متر مكعب كانت تضيع بالبخر في بحيرة السد، لو اعتبرنا بحيرة «تانا» مخزونًا إضافيًّا لبحيرة السد، وذلك يعني فائدة كهربائية ضخمة لإثيوبيا، بالإضافة إلى زيادة مواردها المائية التي يمكن أن تستخدمها لزيادة الرقعة الزراعية.

خزان بحيرة تانا:

قضية استغلال بحيرة تانا ليست مفاجأة وليست جديدة أمام مصر، ولقد بدأ التخطيط لها بإثيوبيا قبل منتصف الستينيات تحت اسم «مشروعات تانا» باهتمام خاص من الإمبراطور السابق «هيلاسلاسي» وأثيرت أيامها في القاهرة، إلى ذلك المخطط، ثم أثيرت مرة أخرى في السبعينيات، ومرة ثالثة في الثمانينيات، ولم يكن هناك من حل سوى اللجوء إلى الاتصالات المقترنة بالحوار العلمي مع إثيوبيا والسودان والدول الإفريقية المنتفعة بنهر النيل، وذلك بعد أن اتجهت إثيوبيا في عهد الرئيس «منجستو» إلى محاولة تنفيذ تلك المشروعات، وتباحثت «أديس أبابا» مع الاتحاد السوفيتي ثم مع أمريكا، وقد تبين أن مصر في حاجة إلى حوالي 70 مليارًا من الأمتار المكعبة بدلًا من 55.5 مليار متر مكعب تمثل الحصيلة المكتسبة حاليًّا.

إن من الحقوق الدولية المشروعة تعويض دولة تعاني من نقص الماء بواسطة دولة جارة أخرى، إذا كانت الدولتان تشتركان في الانتفاع بنهر واحد، ولدى وزارة الري مشاريع بديلة وملفات علمية تساعد على عقد الاتصالات المرجوة وبشكل سريع دون إبطاء. والمناخ السياسي الآن إلى جانب الدور الوطني البارز لمصر في القارة الإفريقية ومنظمتها الكبرى، ثم الاستراتيجية الحضارية التي يطبقها الرئيس مبارك منذ عام 1982م مع دول العالم، كل هذه الاعتبارات تساعد على نجاح الاتصالات المصرية الإثيوبية والإفريقية بعيدًا عن مؤتمرات الدولتين، والتأجيل من عام لآخر كما حدث خلال السنوات الماضية.

ومن الأهمية أن تسرع مصر في تنفيذ الإجراءات الهندسية والفنية الخاصة

بتقليل «الفواقد الكبيرة» من المياه عبر النيل، هذه «الفواقد» تبلغ عشرات المليارات من الأمتار المكعبة تذهب هباء دون الاستفادة منها إلى أن يعود العمل في بناء «قناة جونجلي» التي تعثرت طويلًا منذ بدايتها قبل عشرين سنة؛ لكي تواجه احتياجات المستقبل وأزمة الجفاف إذا عاودت تهديدها لإفريقيا مرة أخرى.

إن الحقبة القادمة، أو بداية القرن القادم، ستكون مدخلًا لعصر ومعارك المياه، وهي أخطر من حروب القرن العشرين مجتمعة.

سد النيل الأزرق:

منذ سنوات طويلة وإثيوبيا تفكر بشدة في استصلاح وتنمية الأراضي الزراعية التي تمتد بطول 2200كم مع حدود السودان. وقد كانت هذه الأرض هي التربة الجيدة التي زرع فيها «الإسفين» الأول بين مصر وإثيوبيا لكنه فشل والحمد لله.

فقد قام المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية خلال أعوام 1958، 1964م - كما يقول د. رشدي سعيد عالم الجيولوجيا المعروف في بحث منشور - بإعداد الدراسة الفنية ودراسات الجدوى لهذا الموضوع.

واقترح هذا المكتب بناء 26 سدًّا وخزانًا يمكن أن توفر مياهًا لكل من الري والطاقة الهيدروكهربية.

وقد فسر المراقبون ذلك وقتها بأنها محاولة لدق «إسفين» في العلاقات بين مصر وإثيوبيا من جانب أمريكا؛ ولكن هذا المشروع لم يتم، وكل ما تم تنفيذه هو إكمال مشروع على طول رافد نهر (فنشا) عام 1975م، ويشمل منطقة زراعية كبرى، ومحطة طاقتها 100 ميجاوات تعمل بماء النيل.

ولكن ثمة ما يغري آخرين، مثل إسرائيل، بدق مثل هذا «الإسفين» من جديد، وما يشجع على ذلك هو أن دول حوض النيل لم تتفق حتى الآن على اتفاق

شامل لتوزيع مياه النيل، إذ لا يسري سوى اتفاق 1959م بين مصر والسودان، والذي يحدد عملية توزيع مياه النيل الأبيض، والذي ترى إثيوبيا أنه قد تم دون أخذ رأيها، وأن من حقها أن تنفذ عمليات تنموية طموحة في منطقة النيل الأزرق وبحيرة تانا.

وقد سبق أن قدمت مصر من قبل اقتراحات عديدة لاستغلال هذه المنطقة، والسعي لتنميتها، فقد طرحت فكرة إقامة مشروع التخزين ببحيرة ألبرت؛ لكن دول شرق إفريقيا رأت لهذا المشروع آثارًا جانبية قد تؤثر عليها.

وكل ذلك يؤكد الحاجة إلى صياغة اتفاقات واضحة بين دول حوض النيل، وذلك يقتضي جلوس ممثلي هذه الدول معًا والتفكير بجدية في عملية تنمية جيدة تمولها هذه الدول بنفسها.

مشروعات إثيوبيا:

مشروع بناء خزان توليد الكهرباء والري على بحيرة تانا عند مخرج النيل الأزرق، يوفر لها ثلث مليار متر مكعب ماء سنويًا.

المرحلة الثانية من مشروع فنشا وإماراتي لتحويل نهر إماراتي إلى نهاية نهر فنشا لتوفير ربع مليار متر مكعب إضافة سنويًا.

مشروع نهر داجوس أحد فروع النيل الأزرق أيضًا لتوفير ربع مليار.

مشروع نهر البارو أحد فروع النيل الأزرق كذلك لتوفير حوالي مليار وربع متر مكعب سنويًا، وكان من المفترض أن يتم تنفيذ هذه المشروعات الأربعة بتمويل من إيطاليا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بقيمة تتراوح ما بين 15 و20 مليار دولار، إلا أن التنفيذ توقف للأسباب التالية:

1- الخلاف الحاد المصري الإثيوبي خاصة عام 1981 - 80م، عندما انفجر علانية حين أعلن الرئيس السابق أنور السادات نيته في توجيه مياه النيل إلى

إسـرائيل، وهـو الأمـر الـذي تـداعت معه بقيـة حلقات سـلسلة الاعتراضات الإثيوبية القديمة على إقامة مشروعات مصرية وسودانية على النيل من جانب واحد وانتهاء بإعلان إثيوبيا أن مصر (السادات) تسيء استخدام حصتها من مياه النيل بتحويلها إلى أطراف خارج دول الحوض.

2- انشغال إثيوبيا بالحروب مع الصومال وعلى جبهة منطقة تيجراي ومع الحركة الوطنية الإريترية، إضافة إلى المشكلات الناجمة عن الحرب الأهلية في جنوب السودان.

3- نجاح مصر في إقناع كل من البنك الدولي ثم البنك الإفريقي ثم إيطاليا على التوالي بإيقاف تمويل استكمال هذه المشروعات استنادًا إلى ما يعرف بمبادئ هلسنكي (1966) الخاصة بالأنهر المشتركة والقاضية بعدم جواز أن تنشئ دولة أية منشآت على حوض نهر يضر بدولة أخرى إلا بعد التفاهم معها.

4- اتجاه مصر لإقامة تجمع بين دول حوض النيل التسع في مجموعة الإندوجو ومعناها «الإخـاء» والتـي حملـت هـذا الاسـم منـذ عـام 1984م كإطار إقليمي للتشاور والتنسيق والتعاون المشترك، ومعروف أن إثيوبيا مثل كينيا تشارك كمراقب في الاجتماع السنوي لوزارة خارجية «الإندوجو» الذي يعقد سنويًا.

إلا أن المعلومـات الحاليـة المؤكـدة هـي أن الـرئيس الإثيوبي « منجستو هيلا ماريام» الذي أصبحت تربطه مع الرئيس حسني مبارك علاقة قوية لعبت فيها دورًا هامًا اصطلح على تسميته بتوافق الكيمياء الشخصية، قد أكد نية إثيوبيا فـي الانضمام كعضـو فـي الإندوجو ضمن مشروعات أخرى للتعاون المصري الإثيوبي - السوداني ومن بينها في الجانب السياسي العمل على حل مشكلتي الحرب في جنوب السودان وفي إريتريا. وليس سرًا أن قبول القاهرة ممارسة دور في القضية الإريترية قد تم بناء على طلب إريتريا وموافقة أديس أبابا حيث أصبحت مصر ولأول مرة شريكة في محادثات الجانبين، وتدرس مصر حاليًا توسيع الإطار بإحياء التعاون العربي الإفريقي كي تدعو في وقت قريب

لاحق إلى القمة العربية الإفريقية الثانية.

التدخل الإسرائيلي:

غير أن بعض الرياح السياسية فوق مواقع من منابع النيل دفعت خلال العام الماضي بتطورات جديدة تثير قلقًا إضافيًا من نوع آخر، فقد قامت إسرائيل بدراسة مسح لمنطقة حوض نهر الكونغو بين بحيرتي فيكتوريا وألبرت في أوغندا، وخلصت فيها إلى مشروع لتنظيم الري بالمنطقة لزراعة القطن والقمح وباقي محاصيل الحبوب بمساعدة فنية إسرائيلية، وهو المشروع الذي يقتضي أن تطلب أوغندا من السودان ومصر توزيع حصص المياه، لتوفير متطلبات هذه الزراعة الجديدة الهامة لأوغندا، غير أن المشروع لم ينفذ بسبب مشكلة التمويل، وليس سرًّا أن «الخطة المتكاملة لتنمية واستخدامات الموارد المائية» لمصر تقدر احتياجاتها من المياه عام 2000 بحوالي 70 مليار متر مكعب سنويًا لتلبية حاجاتها المتصاعدة سواء في الزراعة واستصلاح نحو 720 ألف هكتار من الأراضي الجديدة، أو في توليد الطاقة، فيما يعني أنها ستواجه عجزًا يقدر بنحو 14 مليارًا، نظرًا لأن إيرادها الحالي يبلغ 55.5 مليار، بينما يقدر السودان احتياجاته عام 2000م بحوالي 24 مليارًا، أي بعجز قدره 6 مليارات تقريبًا نظرًا لأن إيراده الحالي يبلغ 18.5 مليار، ولتغطية هذا العجز المستقبلي تسعى مصر والسودان إلى إقامة مشروعات بجنوب السودان، أهمها مشروع قناة جونجلي على النهر القادم من أوغندا وهو المشروع الذي تم حفر 67% من مساحة القناة، وتوقف استكماله منذ عام 1984م بسبب العمليات العسكرية في الحرب الأهلية بالمنطقة، ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن جون قرنق زعيم حركة الجنوب قد حصل على درجة الدكتوراه في موضوع قناة جونجلي التي طرحت كمشروع للتنفيذ منذ منتصف السبعينيات.

يأتي بعد ذلك مشروع بحر الغزال بمنطقة أعالي النيل مع أوغندا وزائير، ثم مشروع البحيرات جنوب خزان الروصيرص بقرب الحدود الإثيوبية، إضافة إلى مشروع «مشار» بإقامة قناة لنهر السوباط لتفادي مستنقعات «مشار» التي يمر

بها النهر عند الحدود الإثيوبية السودانية، ويتطلب هذا المشروع إقامة سد عند جامبيلا على نهر «بارو» (داخل إثيوبيا) وهذا أحد روافد السوباط، ويتردد بأن إسرائيل قامت بعمل مسح عند بحيرة تانا في إثيوبيا، وانتهت إلى إعداد دراسة لبناء خزان على البحيرة عند خروج النيل الأزرق لتخزين المياه، ويتردد أنها أبدت استعدادها لتقديم مساعدات فنية والبحث مع إثيوبيا في مصادر للتمويل. وربط مراقبون سياسيون بين هذه التطورات التي كان منها مؤخرًا إعادة العلاقات الدبلوماسية الإثيوبية الإسرائيلية من جهة، وبين إعادة طرح موضوع يهود الفلاشا لاستكمال ترحيلهم من إثيوبيا إلى إسرائيل من جهة أخرى.

رد الفعل المصري:

وعلى غير الأسلوب المعتاد الذي ميز التصريحات شبه اليومية للدبلوماسية السودانية بمفردات تتهم إثيوبيا بالسعي لتفجير المنطقة، وبإثارة المشاكل بين الدول وبعقد صفقة لترحيل يهود الفلاشا مقابل مساعدات فنية إسرائيلية لبناء السدود... إلخ.

لوحظ أن رد فعل الدبلوماسية المصرية اتسم بالهدوء والحذر والترقب معًا برغم إشارات القلق الكامنة، حيث إن مصر لا تخشى منافسة إسرائيلية في مجالات هندسة الري والسدود والخبرات الفنية الكافية لتعاون مصري إثيوبي، بل وإفريقي، ربما تكون المنافسة في تقديم خبرات عسكرية وفنية، لكن تلك مسألة أخرى ولها كلام آخر.

وفي بيان د. عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري أمام مجلس الشورى حول الموضوع نفسه، أكد على أن الخارجية المصرية تابعت صحة ما يتردد عن قيام خبراء إسرائيليين بالمشاركة في إقامة سد على النيل الأزرق نظرًا لحساسية وخطورة الموضوع، وقد تلقينا من بعثتنا في تل أبيب ما يفيد نفي المسئولين الإسرائيليين لذلك، وأضاف: إن مصر مهتمة

بمتابعة كافة التطورات المتعلقة بمنطقة النيل الأزرق، وحرص مصر الدائم على عدم المساس بتلك المصالح. أما وزير الري في بيانه أمام مجلس الشورى عن المشروعات الإثيوبية ومدى تأثيرها على حصة مصر والسودان من المياه، فقد أكد على أن «هذا الكلام سابق لأوانه وما يتردد عن أرقام الـ 7 مليارات متر مكعب لن تحدث الآن، وإنما في المستقبل البعيد إذا تم تنفيذ كل مشروعاتها، وإن كل ما تحصل عليه الآن من مشروع فنشا على النيل الأزرق لا يتجاوز نصف مليار كل سنة وهو رقم لا يؤثر علينا في شيء». أما عن إسرائيل وإثيوبيا وأوغندا فيقول بأن إسرائيل وضعت دراسة ولكن المشكلة هي التمويل.

وفي حين يعزو بعض المراقبين ما سموه بـ «تسخين سوداني» حول الموضوع لأسباب تتداخل مع ظروف تعثر توجهات الخرطوم لحل مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان بمفهوم أنها مشكلة تلعب فيها عوامل التدخل الخارجي (وخاصة من جانب إثيوبيا) دورًا هامًّا يمكن حلها بضغوط على إثيوبيا كي تضغط بدورها على قيادة جون قرنق من أجل الحل. يعزو نفس المراقبين موقف القاهرة المتسم بالهدوء والمفعم بالقلق إلى عدة عوامل، منها خبرة «دبلوماسية المياه» المصرية وكثرة تمرسها في التعامل مع مشكلات مماثلة مرت بها دول حوض النيل ومع إثيوبيا خاصة وحتى خلال حكم بريطانيا للسودان وتأليب سياسيين سودانيين حول نفس المشكلة لإثارتها مع مصر، ورأى المسئولون في الخارجية المصرية أنه لا يوجد بين مصر ودول حوض النيل تعارض جوهري يعوق إمكانية التوصل لحلول في إطار جماعي يحقق مصالح كل الأطراف وفق قواعد دولية مستقرة، خاصة أن هناك - حسب تعبيرهم - متسعًا من الوقت الكافي والمصالح المشتركة لأن تتعاون هذه الدول لا في قضية المياه فحسب؛ بل في قضايا التنمية والديون الخارجية ضد التعاون الفعال المرتجى بين الجنوب والجنوب. ومن مؤشرات مساعي طرح حلول عملية، كشف وزير الري المصري أمام مجلس الشورى عن أن مصر عرضت منذ وقت التعاون مع إثيوبيا في موضوع المياه من خلال ثلاثة

مشروعات مشتركة من بينها مشروع إنشاء خزان عند مدخل بحيرة تانا، حيث يتفرع نهر النيل الأزرق، وبرأيه أنه بهذه الطريقة «تفسد أي محاولة للدس والوقيعة بين مصر وإثيوبيا والسودان»، غير أن مراقبين آخرين يضيفون لهذه العوامل الدافعة لمصر لاحتواء الموقف عامل رئاسة مصر في شخص رئيسها للدورة الحالية لمنظمة الوحدة الإفريقية وما يقتضيه ذلك من أن تتسم معالجة القاهرة للمشكلات الإفريقية باتباع سياسة مرنة ومتوازنة، غير أنه قد يفيد هنا التذكير بأن مصر تستند في الكثير من ردود فعلها لمعالجة مشكلات المياه إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية وغير الثنائية المعقودة بينها وبين عدد من دول حوض النيل، بما فيها إثيوبيا منذ أوائل القرن العشرين.

على أية حال وبصرف النظر عن مدى تورط إسرائيل أو تأثيرها في التطورات عند بعض دول حوض النيل، فإن ظهور إسرائيل في صورة أي تطور مشوب بالتوتر بين دولة عربية وغيرها من دول الجوار، أصبح من وقت طويل ظاهرة تنطوي على مخاطر حقيقية تمس الأمن القومي العربي ككل. فاستئناف وتطوير العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية ضمن تطورات تتعلق بمياه النيل، إنما يدخل برأي المراقبين في استراتيجية السياسة الإسرائيلية بعيدة المدى لإكمال حلقات حصار حول الوطن العربي في السنوات الماضية، فهي تنسق مع إيران ومع تركيا وتشاد والسنغال، وجميعها تشتبك بشكل أو بآخر مع دولة عربية في مشكلات معقدة، وإذا كان بعض المراقبين يثير مسألة غياب استراتيجية عربية لاستثمار الروابط التاريخية والجغرافية بدول الجوار للوطن العربي، وأن غياب هذه الاستراتيجية العربية يوفر لإسرائيل فرصًا تعمل على استثمارها فإن هذه قصة أخرى.

مصر وإثيوبيا

تشغل إثيوبيا المكانة الأكثر أهمية بالنسبة لكل من مصر والسودان، لذا فإن الاتفاقية الأساسية التي تنظم العلاقة بين مصر وإثيوبيا في استخدام مياه النيل هي اتفاقية عام 1902م، وفي إطار مشروع التخزين القرني حيث كان

مقترحًا إقامة خزان على بحيرة تانا، تم التوصل بين مصر والسودان لاتفاقية مبدئية خاصة ببحيرة تانا في عام 1935م، ولكن الغزو الإيطالي لإثيوبيا أعاق الحصول على موافقتها، ومع تعديل هذا الاتفاق المصري السوداني في عام 1946م الخاص بالسماح بزيادة طاقة التخزين والتصريف من بحيرة تانا، فإن إثيوبيا المستقلة في هذا الوقت لم توافق على المشروع.

ومع بدء الحكومة المصرية في سعيها الجدي لتنفيذ مشروع السد العالي والتباحث حول طرق تمويله، فإن الحكومة الإثيوبية قدمت مذكرة لكل من مصر والسودان في سبتمبر 1957م أشارت فيها إلى حقها الطبيعي في مياه النيل التي تنبع في أراضيها، وتضمنت هذه المذكرة معارضة اتفاق 1902م وذلك حسب قول المذكرة «لعدم أهلية إيطاليا في التوقيع على أي اتفاقية نيابة عن إثيوبيا»؛ أي أن المطروح في إثيوبيا في هذا الوقت هو عدم الالتزام بأي اتفاق، وتمسك إثيوبيا بممارسة سيادتها على منابع النيل الأزرق وعطبرة، وكجزء من الضغوط الدولية على مصر من الولايات المتحدة، وتذكيرها بنقاط ضعفها «الجيوبولتيكية» فقد قام المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية بدراسة موسعة فيما بين عام 1958 و1964م لتنمية الأراضي الإثيوبية الزراعية الواقعة على طول 2200 كم من الحدود مع السودان، وقد اقترحت هذه الدراسة بناء 26 سدًّا يمكن أن توفر مياهًا للري أو توليد الطاقة الكهربائية، وإذا ما تم تنفيذ هذه المشروعات فإنها كانت تنتقص 5.4 مليار متر مكعب من تدفقات النيل الأزرق، ورغم أنه لم ينفذ شيء من هذه المشروعات فإنها تظل تهديدًا كامنًا لمصر كلما توترت العلاقات بين البلدين، ففي أواسط السبعينيات تم إكمال مشروع على طول رافد «فنشا» وذلك بتمويل من البنك الدولي، وعادت إثيوبيا في عام 1977م لتعلن أنه في المدى القصير فإن ما يقدر بحوالي 92 ألف هكتار على حوض النيل الأزرق، وحوالي 28400 هكتار على نهر البارو سوف تتحول إلى أرض مروية، إلا أن اشتداد الخلافات بين البلدين - كتلك التي تفجرت في أوائل الثمانينيات عندما أعلن الرئيس السادات عن نيته في توجيه مياه النيل لإسرائيل- أدى إلى إعلان إثيوبيا أن مصر تسيء

استخدام حصتها من مياه النيل بتحويلها إلى أطراف أخرى خارج دول الحوض، وقد رد الرئيس الراحل السادات بالتحذير من أن مصر يمكن أن تصر إلى حد الحرب مع إثيوبيا إذا ما فكرت إثيوبيا في المساس بحقوق مصر في مياه النهر.

وفي رد عملي فإن إثيوبيا قد وضعت في عام 1981م أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموًّا قائمة بأربعين مشروع ري يقع بعضها على حوض النيل الأزرق وحوض نهر السوباط، وأعلن الإثيوبيون أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع جيرانهم الموجودين أدنى النهر، فإنهم يحتفظون بحقهم في تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد، ولذا فإنه فور تولي الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم في مصر سارع بتحسين العلاقات مع إثيوبيا، وكان الهدف الأساسي من التقارب المصري الإثيوبي هو إثناء إثيوبيا عن تنفيذ أي مشروعات من جانب واحد يمكنها الإضرار بحق مصر في مياه النيل، والواقع أن هذا سلوك قد جاء في وقته تمامًا حيث كانت فترة الثمانينيات هي فترة أطول جفاف شهدته دول حوض النيل، وعوضًا عن عدم تنفيذ المشروعات من جانب واحد، فإن هناك شبه اتفاق حاليًّا على إقامة مشروعين في إثيوبيا؛ أحدهما سد نهر البارو، والآخر على بحيرة تانا، وذلك بتعاون مصري إثيوبي مشترك بإيفاد مجموعة من الخبراء المصريين لإجراء الدراسات الفنية الخاصة بالمشروعين، ويستهدف أن يوفر المشروعان 7 مليارات متر من المياه سنويًّا يستفيد بها كل من مصر والسودان وإثيوبيا، علاوة على الفائدة الهائلة من الطاقة الكهربائية التي تستفيد منها إثيوبيا.

وفي لقاء للسيد عبدالتواب عبد الحي الصحفي بدار الهلال في مارس سنة 1973م مع أسيفا منجيشا وزير الموارد المائية الإثيوبي، سأله عن: ماذا فعلت إثيوبيا بمواردها المائية من المائة نهر التي تجري فوق الهضبة الإثيوبية؟ فأجابه: إننا حتى الآن لم ندرس كل أنهارنا، درسنا منها فقط: النيل الأزرق، وقد تم ذلك خلال السنوات العشر الأخيرة، درسنا كذلك نهر أواش، ونهر وبيي

شبيلي، وكلها دراسات مساحية، درسنا أيضًا منطقة البحيرات في الأخدود الإفريقي جنوب أديس أبابا، والتي تضم 9 بحيرات صغيرة عذبة... وفي خطتنا إنشاء عدد من الخزانات في المنطقة، أهمها خزان على نهر بلاتي، لري المنطقة الجنوبية من إثيوبيا، ندرس أيضًا إنشاء خزانين على نهر ويبي شبيلي...».

إننا ندرس عدة مشروعات لإنشاء ما بين 10 و12 خزانًا على النيل الأزرق وروافده، هذه الخزانات سوف تفيد مصر والسودان مثلما تفيد إثيوبيا... إن هذه المشروعات سوف تساعد على ضبط النيل الأزرق وتنظيم فيضانه. بدلًا من أن يتدفق فيضانه على النيل الرئيسي في شهر واحد من السنة يمكن ضبطه ليعطي إيرادًا منتظمًا على مدار السنة كلها، وهذا يقلل من نسبة التخزين في بحيرة ناصر أمام السد العالي، ويقلل بالتالي من فواقد البخر المرتفعة في تلك البحيرة، والتي تصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنويًّا.

إلا أن الوزير الإثيوبي لم يتعرض إلى أن مشروعات النيل تمس كل البلاد الواقعة في حوضه وتخصها، وأن مثل هذه المشروعات المائية الإثيوبية الطموحة تقضي بإجراء دراسات فنية مشتركة ومتعاونة مع دول حوض النيل بوجه عام، وبوجه أكثر خصوصية مع كل من مصر والسودان. أيضًا فإن الوزير الإثيوبي لم يذكر شيئًا عن مشروع السد الإثيوبي على بحيرة تانا، والذي يغلق حوض البحيرة عند جزيرتي «دايراماريم» و«شيمابو» قبيل مخرج النهر من البحيرة الذي هو محل مباحثات مكثفة الآن بين إثيوبيا ومصر والسودان. إثيوبيا ترى أن تقيمه لترفع منسوب التخزين في بحيرة تانا بارتفاع مترين، بما يكفي لري أراض حول البحيرة، بينما ترى مصر أن يكون السد أكبر من ذلك، بحيث يرفع منسوب التخزين في البحيرة 10 أمتار كاملة، توزع على الدول الثلاث بنسب يتفق عليها.

كان الإيطاليون أول من فكروا في إقامة سد على بحيرة تانا، عندما غزوا الحبشة سنة 1935م ليرووا بمياهها السهول الخصبة الممتدة غرب البحيرة، وعن طريق نفق يمتد لثلاثين كيلومترًا، لكنهم طردوا من الحبشة سنة 1941م

فلم ينفذوا شيئًا وظلت الشائعات تتردد بعد ذلك عن إقامة الخزانات على النيل الأزرق أو تسميم مياهه، وفي وقت معاصر للعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م.

ويذكر هيرست في كتابه: «موجز عن حوض النيل» أن ثمة تقارير خاطئة راحت تتحدث عن تحويل مجرى النيل الأزرق إلى البحر الأحمر، وبذلك تنقلب مصر إلى صحراء قاحلة. وقول: «مثل هذا الهراء يعيد إلى أذهاننا الفكرة التي سادت في العصور الوسطى عندما اجتاحت المجاعة مصر، فقد تسرب إلى عقول المصريين أن الأحباش قاموا بتحويل اتجاه النيل الأزرق، وبعث والي مصر إلى ملك الحبشة بسفير مزود بالهدايا الكثيرة، يلتمس منه إعادة النهر إلى مجراه الأصلي. وكل هذا حديث لغو وهراء، فضلًا عن أن تحويل النيل الأزرق يتطلب من الأعمال والمشاق ما يتطلبه تحويل نهر الراين إلى البحر الأدرياتي عبر جبال الألب».

ويعود هرست فيقول: «أما المشروع الذي يعتبر بالضرورة بمكان لمواجهة التوسع الزراعي فهو إنشاء خزان على بحيرة تانا. وقد درس هذا المشروع دراسة وافية. ولم تبد أية صعوبات في تنفيذه من الوجهة البنائية. ومن المرغوب فيه أن يكون السد قليل الارتفاع وأن يقام على مخرج البحيرة، حيث يوجد أساس صخري جيد. ويملأ الخزان في فصل المطر، ثم تطلق منه المياه من ديسمبر إلى مايو. على أن يكون المشروع عملًا مشتركًا بين إثيوبيا ومصر.

والعقبات التي حالت في الماضي دون القيام بتنفيذ هذا المشروع كانت ذات صبغة سياسية.

وفي حديث للصحفي عبدالتواب عبدالحي مع الرئيس الراحل السادات في مايو 1973م عن الحبشة ومياه النيل وجَّه له سؤالين:

السؤال الأول: الرأي الرسمي في إثيوبيا أن اتفاقية مياه النيل 1959م بين مصر
والسودان «اتفاقية ثنائية تخص طرفيها فقط» والضرورة الحياتية تقتضي

الآن إرساء اتفاقية جديدة، تتسع لدول النيل التسع، وتنظم فيما بينها أوجه الانتفاع بماء النيل، هل لكم تعليق؟

أجاب الرئيس السادات: «إنه في إطار التعاون المستمر بين مصر وجيرانها الأشقاء في إفريقيا ومنذ أن وقعت اتفاقية مياه النيل عام 1959م بين مصر والسودان، فإن إثيوبيا لم تتقدم باعتراض رسمي عليها أو على أي نص فيها، فقد نصت على أنه: نظرًا لأن البلاد التي تقع على النيل، غير الجمهوريتين، تطالب بنصيب في مياهه فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا سويًّا مطالب هذه البلاد، وتتفقا على رأي موحد بشأنها.

وهذا اعتراف من الدولتين، وإعلان عن استعدادهما للدخول في أي مفاوضات تود أن تجريها بلاد النيل كلها أو بعضها حول مطالبها من مياه النيل. إن التعاون مع الأشقاء من دول حوض النيل ليس له حدود، ونحن نفتح قلوبنا لهم بكل معاني الإخلاص والمحبة والود».

والسؤال الثاني: النيل كرابطة سياسية، هل ترون أنه جدير بأن يصبح «دائرة العمل» التي تربط بين دوله التسع، وذلك بهدف تحقيق أقصى استفادة من مائه لصالح الجميع؟

أجاب الرئيس السادات: «النيل شريان الحياة لمصر، وهو إحدى دوائر العمل السياسي فعلًا، إننا نرتبط بدول النيل بعلاقات من الود والإخاء والتعاون، سواء في إطار ثنائي، أو في إطار جماعي كأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، لقد أمد النيل تلك الدول بالخير والحياة، وسارت العلاقات بين مصر ودول النيل منذ أقدم العصور سيرًا طبيعيًّا في إطار من التعاون والرغبة المشتركة في الحياة والسلام أيضًا. فقد وافقت مصر سنة 1965م على أن تشترك مع السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا في إقامة مشروعات للدراسات الهيدرومتيورولوجية على حوض البحيرات الاستوائية، وذلك بمعونة من «صندوق المال الخاص» التابع للأمم المتحدة، وقد تحقق بهذا المشروع تعاون

فني بين الدول الخمس لإنجاز دراسات مائية وجوية لحوض البحيرات الاستوائية وتزويد الدول المشتركة في المشروع بالبيانات الفنية التي تساعد في المفاوضات مستقبلًا على مسائل: مياه النيل، وأوضاع التخزين، والموازنات على البحيرات الاستوائية وتخطيط مشروعات المحافظة على مياه النيل واستغلالها: وقد انضمت رواندا وبوروندي أخيرًا إلى هذا المشروع، وأعتقد أن زائير بسبيل الانضمام إليه، كما وجهت الدعوة للعضوية إلى إثيوبيا التي تشترك في المشروع، حتى الآن كمراقب.

إننا نأمل أن يتوصل هذا المشروع إلى تحقيق أغراضه في نهاية المدة المخصصة له، وأن تتمكن الدول النيلية في النهاية من التوصل إلى اتفاق يرضي الجميع، وهكذا ترى أن النيل هو رابطة خير للدول التي يمر بها ويغنيها بمائه، وهو دائرة عمل بالفعل وليس مجرد أمل».

ثم طار الرئيس السادات بعدها إلى أديس أبابا ليحضر القمة الإفريقية العاشرة في 27 مايو 1973م، وأثناء وجوده هناك فاتح الإمبراطور هيلاسلاسي حول مسألة المشروعات المائية الإثيوبية. ووصلت المباحثات بينهما إلى «اتفاق مبادئ» على تجميد تنفيذ أي من المشروعات الإثيوبية على المنابع النيلية إلى أن يتم الاتفاق عليها مع دول النيل التسع، في ضوء الحقوق المكتسبة والمعترف بها لكل من مصر والسودان.

فجأة تغيرت الرياح بين إثيوبيا ومصر، وهبت العاصفة، فقد استولى الرئيس منجستو هيلا ماريام على السلطة في إثيوبيا سنة 1974م بانقلاب عسكري خلع الإمبراطور هيلاسيلاسي.

وتغيرت سياسة مصر تجاه إثيوبيا من «النقيض إلى النقيض» كانت مصر في عهد جمال عبدالناصر قد رفعت يدها عن التأييد المباشر لقضية الصومال في خلافها مع إثيوبيا حول صحراء أوجادين، كما اتخذت نفس الموقف إزاء جبهة تحرير إريتريا وصراعها المسلح مع إثيوبيا، وذلك تنفيذًا لقرار شبه إجماعي

صدر عن مؤتمر القمة الإفريقية، وقد أقر مبدأً جديدًا لعدم المساس بالحدود بين الدول الإفريقية التي ورثتها من عصر الاستعمار، سدًّا لباب الخلافات والحروب، ولم يعترض على المبدأ أي من الدول الإفريقية، فقط تحفظت عليه كل من المغرب والصومال.

وبينما كان مانجستو يسلخ إثيوبيا من النفوذ الأمريكي، ويتجه بها إلى نوع من التحالف مع الاتحاد السوفيتي ويجعل من أديس أبابا نقطة ارتكاز لمحور «عدن أديس أبابا، طرابلس ليبيا»، كان السادات ينسلخ بمصر عن النفوذ في اتجاه معاكس، وبدأ السادات خصومة غير معلنة مع إثيوبيا، ومحاولة احتواء. وعادت مصر مرة أخرى تؤيد الصومال وتسانده في صراعه مع إثيوبيا حول صحراء أوجادين، وتشد أزر النميري في حربه ضد منظمة إنيانيا المدعومة بالسلاح الإثيوبي في جنوب السودان، وتمد جبهة تحرير إريتريا بالسند ضد إثيوبيا وبالسلاح».

ثم كانت القشة التي قصمت ظهر البعير فساءت العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا، عندما أعلن الرئيس أنور السادات وهو في حيفا - 6 سبتمبر 1979م أنه يعتزم توصيل مياه النيل التي ستروي سيناء إلى صحراء النقب، في إطار التعاون مع إسرائيل، وقال إن ذلك سوف يكون دليلًا على حُسن الجوار، وإنه سوف يتم بالفعل بعد عام 1980م عندما ينتهي العمل من إنشاء السحارة التي ستحمل مياه النيل تحت قناة السويس.

وهاج منجستو هيلاماريام، وهاجم السادات، وقال إنه لن يسمح بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل، وإنه سوف ينفذ عددًا من المشروعات والخزانات، على بحيرة تانا والنيل الأزرق تحرم مصر من مياه المنابع الإثيوبية، ورد السادات بأن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة والموثقة في مياه النيل، وفي أول خطاب لمنجستو هيلا ماريام في أديس أبابا وقف وأمامه على المائدة زجاجة دم، حتى إذا جاءت سيرة السادات وتهديده بالحرب، أمسك منجستو بالزجاجة وطرحها بعنف على الأرض فانكسرت وتطايرت الدماء

قطرات في كل اتجاه، ثم هتف: «فليأت السادات... ولسوف يجدنا في انتظاره».

لكن السادات واصل تنفيذ مشروعه الخرافي يوم الثلاثاء 27 نوفمبر 1979م، فأصدر إشارة البدء في حفر «ترعة السلام» بين فارسكور والتينة عند الكيلو 25 على طريق بورسعيد - الإسماعيلية كي تعبر تحت القناة إلى سيناء لتروي نصف مليون فدان، وطلب السادات من وزير الري أن يجري دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه النيل إلى القدس مارة بصحراء النقب لتكون بمثابة آبار «زمزم» لكل المؤمنين بالأديان السماوية.

وفي 4 أغسطس 1981م، وجَّه مناحم بيجين خطابًا إلى السادات، يقول فيه: «اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب، وكان ردي يا سيادة الرئيس: إن نقل الماء من النيل إلى النقب فكرة عظيمة، ورؤية عظيمة حقًّا». ولم يفصح بيجين بالطبع عن أن وجه العظمة في الفكرة أن مياه النيل سوف تنقذ إسرائيل من الجفاف الذي تعاني منه، وما زالت حتى الآن بعد نقص منسوب بحيرة طبرية، وارتفاع نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن، وغيض المياه الجوفية.

بينما شرح السادات أسبابه الدافعة لتوصيل المياه إلى إسرائيل، في رسالة رئيس الوزراء الإسرائيلي لإقناعه بالتسليم بضرورة احترام حقوق العرب المسلمين في القدس وبوجوب وقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة، والبدء في إزالة المستوطنات القائمة، وكحافز للجانب الإسرائيلي «فقد عرضت عليه إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر من مياه النيل لاستخدامها في إعادة تسكين المواطنين في منطقة النقب، بعد إخلائهم من المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وغزة، وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون إسرائيل معنا في حل مشكلة القدس والمستوطنات».

ولكن بيجين لم يخل المستوطنات، واستكمل بناء المزيد منها في الضفة والقطاع، وفي 20 يوليو سنة 1980م أصدر قانونًا بالاستيلاء على القدس العربية وضمها إلى القدس الغربية، لتصبح القدس عاصمة موحدة لإسرائيل كما

يتصور وإلى الأبد.

النيل في خطر...!

وقد هاجم عدد كبير من الكتاب والسياسيين قرار تحويل النيل إلى إسرائيل، من بينهم الأستاذ كامل زهيري، حيث ورد في كتابه «النيل في خطر» أطماع الصهيونية في مياه النيل منذ هرتزل سنة 1903م، حتى بيجين سنة 1980م، وأثبت بالوثائق أن الحركة الصهيونية كانت تخطط له منذ أيام لورد كرومر، وتيودور هرتزل، لولا أن رفضه ويليان أدمون جارستن وكيل نظارة الأشغال لأسباب ظاهرها فني وباطنها الحفاظ على نصيب مصر من المياه حتى تواصل دورها كمزرعة للقطن لمصانع لانكشير.

ولقد نشرت الصحف الإسرائيلية عن مشروع تحويل النيل إلى إسرائيل قبل أن يقترحه أنور السادات ويلوِّح به في المفاوضات الصعبة، يقول كامل زهيري في كتاب «النيل في خطر»: «حتى لا يكون حديثنا ضربًا من التهويل أو التكهنات فإننا ننقل هنا ما نشرته صحيفة معاريف في 27 سبتمبر 1978م، قالت الجريدة الإسرائيلية: كتبت الصحف الأمريكية منذ شهور أن هناك اقتراحًا إسرائيليًّا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل، والفكرة بالفعل إسرائيلية، إنها فكرة المهندس أليشع كلي، مدير التخطيط طويل المدى بشركة ناحال، وكان قد نشر منذ أربع سنوات ونصف السنة مقالًا عن هذا الموضوع في مجلة «أوت» تحت عنوان «مياه السلام»، وفيه يقترح حل مشكلة المياه في إسرائيل، بجلب مياه من نهر النيل إلى النقب الشمالي، ويقول أليشع كلي في مقاله: «إن تنفيذ هذا المشروع لا يتطلب ظروفًا سياسية مثل تلك الظروف السائدة الآن، ولكن لا بد أن تكون هناك أيضًا فائدة اقتصادية من المشروع، إن هناك دولًا كثيرة مستعدة للمتاجرة في مورد طبيعي حتى مع دول معادية، مثل الصين التي تبيع لعدوتها هونج كونج، وتستطيع مصر أن تبيع المياه لإسرائيل كي تستزرع القطن، بنفس الثمن الذي تبيع به القطن المصري ذاته».

وجاء الرئيس حسني مبارك فأعاد النظر في سياسة مصر الإفريقية، وبصفة خاصة تجاه إثيوبيا التي انتهج معها سياسة التقارب وتطبيع العلاقات. زارها أكثر من مرة ووثق علاقاته بالرئيس منجستو هيلا ماريام إلى درجة حميمة، حصر الصراع بين أديس أبابا والخرطوم حول حل مشكلة الجنوب السوداني، وانتهج سياسة مصالحة ناجحة إزاء النزاعات الإقليمية بين إثيوبيا والصومال وإثيوبيا وجبهة تحرير إريتريا، وانتهت فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل كورقة تفاوضية، وقد احترقت الورقة تمامًا في لهيب الحس الوطني المصري قبل أن تموت بموت الرئيس أنور السادات، وتحددت الخطة الرئيسية لمشروع ترعة السلام في إطار منظور وطني خالص لتنمية متكاملة تربط بين غرب قناة السويس وشرق القناة والساحل الشمالي لسيناء، وتحددت المساحات الإجمالية المقرر ريُّها بمياه ترعة السلام في رقم 600 ألف فدان منها 200 ألف فدان غرب القناة يتم استزراعها وريها في المرحلة الأولى من المشروع و400 ألف فدان في سهل الطينة والمنطقة الساحلية بين رمانة والعريش، يتم استزراعها على مياه المرحلة الثانية من مشروع ترعة السلام.

وتأخذ ترعة السلام مياهها من البر الأيمن لفرع دمياط عند الكيلو 204 أمام قناطر دمياط الجديدة التي بدأ إنشاؤها على فرع دمياط، ويخترق مسار الترعة محافظات دمياط والدقهلية والشرقية وبورسعيد وشمال سيناء، وتستفيد في جريانها بجانب من مياه مصرف بحر حادوس ومصرف السرو الأسفل، وتخلط مياه الترعة بمياه الصرف بنسبة 1.25:1 على أن تتم متابعة وتحليل المياه بصفة دورية خلال سنوات الاستزراع وتعديل نسبة الخلط على ضوء التطورات التي تطرأ على خواص المياه والتربة، وتلتقي ترعة السلام بقناة السويس عند الكيلو 27.8 وتكون قد قطعت 82 كيلومترًا من مأخذها على فرع دمياط، ثم تعبر تحت القناة في سحارات منطلقة إلى سهل الطينة ورمانة ثم العريش.

أصبحت ترعة السلام مشروعًا مصريًّا، وهي في عبورها إلى شمال سيناء

وغيرها إنما تمتد إلى جزء أصيل من حوض تصرف النيل نفسه، فحتى عصر جيولوجي حديث كان للنيل فرع يحمل اسم الفرع البيوليزي، ينحرف شرقًا عند رأس الدلتا ليمر بمدينة بيوليز القديمة، ويصب في بحر البردويل، ثم إن سيناء جزء من التراب المصري مثلها مثل الدلتا والصعيد ولها حق الانتفاع بمياه النيل.

إثيوبيا أول من طالب بنصيب في مياه النهر، حيث تعتمد في الزراعة على مياه المطر في الغالب، لكن بعد الجفاف الذي اجتاحها منذ سنة 1984م بدأت تخطط للتوسع في الزراعة بالري المنتظم، وفي إثيوبيا 200 مليون فدان قابلة للزراعة لكنهم يزرعون منها 30 مليونًا فقط، أغلبها زراعات مطرية.

ولإثيوبيا الحق كل الحق، فمياه النيل لا ينبغي أن تمر على عطشان، خاصة إن كانت أرض العطشان هي إثيوبيا «برج الماء» الذي يعطي النهر 85% من إيراده الطبيعي.

والمباحثات بين مصر وإثيوبيا تدور حول فكرتين: إحداهما مصرية والثانية إثيوبية، أما الفكرة الإثيوبية فتتحدث عن هدَّار تقيمه عند مخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا، يرفع منسوب البحيرة مترين فيوفر مخزونًا قدره 7 مليارات متر مكعب، تكفي لمشروعات التوسع الزراعي غرب البحيرة، بينما تتحدث الفكرة المصرية عن إقامة خزان قبل موقع شلالات تيسيات يرفع منسوب التخزين في بحيرة تانا 10 أمتار كاملة ويوفر مخزونًا قدره 35 مليار متر مكعب، إذ إن المتر في منسوب بحيرة تانا يعطي 3.5 مليار متر مكعب من المياه، وتشترك في الانتفاع بهذا المخزون الهائل كل من إثيوبيا والسودان ومصر، بحصص يتفق عليها، وبشرط عدم المساس بالحقوق المكتسبة إلا في حدود الحصة الإثيوبية التي تخصم مناصفة بين مصر والسودان، طبقًا لاتفاق مياه النيل لسنة 1959م. وتتجلى وجاهة فكرة الخزان في أنه سوف يوفر نسبة كبيرة من فواقد البخر في بحيرة ناصر، والتي تصل إلى 10 مليارات متر مكعب عند أعلى منسوب للتخزين، بينما التخزين في بحيرة تانا آمن من أي

بخر بأية نسبة، بل إنه قابل للزيادة بفعل الأمطار، وفكرة التخزين في بحيرة تانا فكرة قديمة. كتب السفير البريطاني في روما «ر. جراهام» إلى «بنيتو موسوليني» رئيس الوزراء الإيطالي ووزير خارجيتها في 14 ديسمبر 1925م يقول كتاب «مصر ونهر النيل» وزارة الخارجية المصرية: «ونحيطكم علمًا بالمفاوضات التي تجريها في أديس أبابا حكومة صاحب الجلالة وتعمل بصفتها وكيلة عن حكومة السودان، ومراعية في هذا الشأن مصالح مصر على الحصول على امتياز من حكومة الحبشة لبناء خزان على بحيرة تانا، من أجل تخزين مياهها، كي تستخدم في النيل الأزرق، لكن لم تسفر هذه المفاوضات إلى الآن عن أية نتائج عملية».

وتتحدث موسوعة حوض النيل لهرست، وبلاك، وسميكة الجزء السابع عن مشروع خزان بحيرة تانا، المشروع محل الحوار مع حكومات إثيوبيا المتعاقبة منذ 67 عامًا وما زال الحوار حوله للآن متصلًا:

بدأ الحديث عن التخزين في بحيرة تانا، وبحيرتي فيكتوريا وألبرت تقول الموسوعة سنة 1921م، كان الاقتراح في منشئه بتخزين 4 مليارات متر مكعب في البحيرة الإثيوبية لمواجهة فيضانات النيل الشحيحة، مثل فيضان السنة المائية 1913-1914م والتي لم يتجاوز الإيراد الكلي للنهر فيها حوالي 46 مليار متر مكعب كانت بالفعل سنة الشح العظيم، وامتدت الفكرة إلى إنشاء خزان آخر على بحيرة ألبرت، بسعة 40 مليارًا، يدعم بإنشاءات على بحيرة فيكتوريا ينظم تصرفها، وبهذا كله يمكن السيطرة على مياه النهر، فلا يضيع من إيراده شيء في مستنقعات بحر الجبل، وكانت هذه هي البداية الحقيقية لفكرة التخزين القرني لمياه النيل.

وفي سنة 1939م، تقدم مفتش الري الإنجليزي أ.د. بوتشر بمشروع إنشاء خزان على بحيرة ألبرت، سعة 50 مليار متر مكعب، لكنه احتاط فحدد تصرفات البحيرة بعد التخزين في حدود 20 مليارًا. وكان هذا يعني جزءًا من تصرفات النهر لتبدد في مستنقعات بحر الجبل، ومن هنا نشأت فكرة مشروع جونجلي

للتحكم في تصرفات بحر الجبل.

لكن التخزين على بحيرة تانا احتفظ بتميزه على التخزين في بحيرة ألبرت وذلك لقربه لمصر والسودان وسرعة وصول مياهه إلى مواطن الاحتياج إليه. كما بقيت تصرفات التخزين على بحيرة ألبرت محكومة بسعة وصول مياهه إلى مواطن الاحتياج إليه، محكومة بسعة قناة جونجلي المزمع إقامتها في منظمة سدود بحر الجبل، وبقيت سعة هذه القناة محكومة بتكلفة إنشائها.. بينما القناة التي تحمل مخزون تانا، هي بذاتها المجرى الطبيعي للنيل الأزرق وهو جاهز في كل وقت، لنقل أقصى التصرفات الممكنة من البحيرة، دون أي تكلفة.

ويمكن التخزين على بحيرة تانا تخزينًا قريبًا تواصل موسوعة «حوض النيل» - في حدود 3/5 مليار متر مكعب، فإذا عرفنا أن حجم التصرفات الطبيعية للبحيرة في موسم الاجتياح - أي الفترة التي يزيد فيها الاجتياح على حجم التصرفات الطبيعية للبحيرة في موسم الاجتياح، والتي يزيد فيها على حجم التصرف الطبيعي للبحيرة، وهي الفترة من مارس حتى يونيو، حوالي نصف مليار متر مكعب - تكون الفائدة الصافية من التخزين القرني على البحيرة في حدود 3 مليارات متر مكعب، عند بحيرة تانا .. أو 2,1 مليار عند أسوان.

ويمكن التخزين على بحيرة تانا بأي حجم مطلوب أكبر مما سبق .. فقط يحتاج الأمر إلى بعض عمليات الحفر في قاع البحيرة لزيادة سعتها التخزينية .. وإقامة خزان أكبر ارتفاعًا، ولقد ضربت البحيرة رقمًا قياسيًا في تصرفاتها سنة 1929، حيث بلغت 5/9 مليار متر مكعب، وإذا رفعنا منسوب البحيرة من 74 إلى 83 مترًا فإن سعتها التخزينية تزداد إلى 7 مليارات متر مكعب أخرى .. لتصبح سعتها التخزينية الكلية 17 مليارًا.

ومجرى النيل الأزرق من السعة بحيث يتحمل أقصى قدر من التصرفات .. باستثناء مخرجه من البحيرة ولمسافة 10 كيلومترات، إذ تحتاج هذه المنطقة

لبعض أعمال الحفر والتوسيع.. بعدها يستطيع النهر تمرير أية تصرفات من البحيرة، حتى 100 مليون متر مكعب يوميًّا.

وتعتبر شلالات تيسيسات 25 كم من مخرج النهر من بحيرة تانا موقعًا مثاليًّا لإقامة محطة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه.. وبأقل قدر من تصرفات الماء، ومن منظور التخزين القرني لمياه الفيضان كما تقول موسوعة «حوض النيل» فإن السيطرة على بحيرة تانا تعتبر جزءًا هامًّا من مشروعات التحكم في مياه النيل.. كل النيل.

دول حوض النيل

تقديم:

طالب مجلس الشورى المصري بقيام هيئة إقليمية أو مجلس تعاون إقليمي يجمع دول منظمة حوض النيل في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، على اعتبار أن مثل هذه الهيئة الإقليمية أمل منشود لكل شعوب حوض النيل، ويتعين بذل الجهود الطويلة والمضنية في سبيل تحقيقه وتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والإعلامية لتنفيذ هذا المطلب.

كما طالب المجلس بوضع الخطط وتخزين مياه نهر النيل، وكذلك المساعدة في إقامة بنوك المعلومات وعمل الترتيبات اللازمة لجمع وتحليل المعلومات الهيدروليكية، وكذلك معلومات الأرصاد الجوية والنهرية بشكل منظم ونشر تلك المعلومات بشكل دوري وإعداد الدراسات المناسبة في مجال المحافظة على مياه نهر النيل من أجل تحديد وتقليل فقد المياه وزيادة عوائد النهر وضمان قيام التنسيق الكافي في مجال أنظمة ضبط النهر وإقامة مشروعات التحكم في مياهه وروافده.

جاء ذلك في التقرير الذي أعدته لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي في مجلس الشورى عن دول حوض النيل وهو التقرير الذي تطرق إلى

الاتفاقيات المبرمة بين الدول النيلية، موضحًا أن علماء القانون الدولي اصطلحوا على اطلاع وصف «النهر الدولي» على الأنهار التي تمتد بين إقليمي دولتين أو أكثر، غير إن اصطلاحًا جديدًا حل محل وصف النهر الدولي وهو اصطلاح «نظام المياه الدولية»، ويقصد بهذا الاصطلاح تلك المياه التي تصل فيما بينها في حوض طبيعي حتى امتداد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر.

ونظام المياه الدولية يشمل المجرى الرئيسي للمياه كما يشمل روافد هذا المجرى سواء كانت هذه الروافد من الروافد الإنمائية للمياه أو الروافد الموزعة لها، ويحدد التقرير حوض النهر على نحو يشمل تلك الوحدة الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى مياهه والتي لها أثرها على المياه من حيث الكم والكيف ومن حيث التحكم في تدفق المياه، وذلك بغض النظر عن حجم هذه المياه أو قربها أو بعدها عن الحدود الدولية المرسومة، ويكفي في الفقه الحديث للقانون الدولي أن يكون أحد روافد النهر دوليًّا كي يعد حوض النهر دوليًّا، كما أنه لا محل لاستثناء الأنهار المتلاصقة والمتلاحقة من تعريف اصطلاح «نظام المياه الدولية»
ما دامت مياه هذه الأنهار تجري في أكثر من دولة واحدة.

ويتضمن القانون الدولي أصولًا لا يكاد يكون أمرها مسلمًا به فقهًا وقضاءً، وللدول التي يجري في أقاليمها أحد نظم المياه الدولية حقوق متقابلة في الانتفاع بالمياه، والتزامات متبادلة في ضرورة احترام الحقوق المكتسبة، وحقوق الاستعمال التاريخي لهذه المياه، وفي الامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه الإضرار بالمصالح المقررة لبعضها تجاه البعض الآخر.

التنظيم الاتفاقي للمياه:

ولقد بدأ التنظيم الاتفاقي لمياه نهر النيل منذ ما يقرب من مائة عام، وقد كان للمركز القانوني لكل من مصر والسودان وللملابسات السياسية التي مرت بهما

أثر بالغ في هذا المجال، فمصر والسودان كانا بلدًا واحدًا ولم يعرفا الحدود الفاصلة بينهما إلا في عام 1899م عندما وضع السودان تحت الإدارة المشتركة لكل من بريطانيا ومصر بمقتضى اتفاقية 19 يناير عام 1899م وهي الاتفاقية التي تضمنت المادة الأولى منها تعريفًا إداريًّا للأراضي التي يطلق عليها اسم السودان، وكان لاحتلال القوات البريطانية لمصر وإلزام مصر بسحب قواتها من السودان، إضافة إلى سياسة الدول الاستعمارية المتعلقة بنهر النيل، يضاف إلى ذلك أنه كان للسياسة البريطانية المرسومة لفصل مصر عن السودان أثر لا يخفى فيما يتعلق بتنظيم الانتفاع بمياه النيل.

وأخيرًا عندما انتهى الاحتلال البريطاني لمصر ونال السودان استقلاله وعادت العلاقات بين الدولتين إلى حالتها الطبيعية من المودة وحسن الجوار تم الاتفاق المباشر على تنظيم الانتفاع بمياه النيل تنظيمًا كاملًا يشكل مثلًا رفيعًا لما يمكن أن يصل إليه التعاون والإخاء وحسن الجوار بل والتكامل بين الدول.

الأهمية الاستراتيجية للنيل:

أما عن الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل بالنسبة لمصر فيقول التقرير: إن نهر النيل يعتبر المورد الوحيد للمياه بالنظر إلى قلة الأمطار وحداثة نظام استخدام المياه الجوفية، كما أنه يعد أهم طرق النقل الداخلي، حيث يوجد أكثر من 2000 كم صالحة للملاحة النهرية موزعة بين النيل وروافده، كما تعتمد الزراعة عليه، وهذه لها أثرها الكبير في تنمية الاقتصاد القومي، كذلك يستخدم نهر النيل في مشروعات توليد الكهرباء اللازمة لإقامة بعض الصناعات مثل الأسمدة والألومنيوم، بالإضافة إلى اعتباره مصدرًا للثروة المائية.

الدول التسع:

ولقد بدأت الدول التسع في حوض النيل والمستفيدة من مياهه - وهي مصر والسودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندي - تدرك أهمية التقارب والتعاون فيما بينها للإفادة القصوى من مياه النيل ولضمان

تحسين استغلال وإدارة مياهه وروافده، ويمكن أن يقال إنه ما زال أمامه الكثير، ولكن العقبات القديمة أزيلت من الطريق، ووضعت معالم أهداف واضحة من أجل تحقيق الغاية المشتركة، ولقد بدأ جميع المستفيدين من مياه نهر النيل في عقد اجتماعات فنية على مستوى الخبراء للبحث وإيجاد أفضل الحلول المشتركة لمشاكل إدارة واستغلال النهر، فبناء خزان على النيل أو شق قناة أو إقامة مشروع ري في إحدى الدول التسع المكونة لحوض النيل يستدعي التشاور فيما بينها لضمان مصالح الجميع ومن أجل استمرار الوئام وعلاقات حسن الجوار فيما بينها.

ويتحدث التقرير الذي أعدته لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي في مجلس الشورى في بدايته عن الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل من بُعد تاريخي مؤكدًا انتماء مصر التاريخي لإفريقيا، فمصر هبة النيل تنساب إليها شرايين الحياة من أواسط القارة الإفريقية التي تتمثل في مياه النيل والعلاقات التاريخية التي توطدت بين مصر وبين بلاد القارة الإفريقية عامة ودول حوض النيل خاصة، وهي علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة.

وحضارة مصر الضاربة أصولها إلى ما قبل سبعة آلاف عام وهي في النشأة التاريخية حضارة إفريقية تأثرت بالبيئة وأثرت في الحضارات القديمة والحديثة، وورثت الانتماء المصري لإفريقيا ولحوض النيل، ومن هنا كان ضروريًّا للقدماء المصريين سكان وادي النيل ودلتاه أن يقيموا علاقات مستديمة مع بقية سكان جنوب الوادي، حيث توجد منابع النهر العظيم وروافده.

ولقد وجد المصريون القدماء في سعيهم لكشف النقاب عن أسرار منابع النيل، ومن أجل إقامة علاقات وثيقة مع سكان الوادي في أقصى جنوبه، أن نهر النيل برغم العقبات الملاحية فيه هو أفضل وسيلة لنقلهم إلى أعالي النهر وإلى البلاد التي يستمد منها مياهه، كما أدى سعيهم لاستكشاف منابع النيل في أقصى

جنوبه إلى تنمية الروابط وسبل تبادل السلع والمنافع بين المصريين القدماء وسكان السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا.

وهكذا فإن ازدهار علاقات التبادل التجاري ما بين مصر وإفريقيا وأحيانًا قيام علاقات أقل مودة كلها حقائق تاريخية، تبرز في الرسوم والصور على جدران آثار مصر القديمة التي ما زالت باقية إلى اليوم.

ولقد ساعد نهر النيل على ربط حضارات مصر ووسط وشرق إفريقيا على مدى أكثر من 5 آلاف عام، كما ساعد على صهر الحضارات والأجناس ما بين مصر والنوبة والسودان وإثيوبيا، كما كانت العلاقات بين مصر وبلاد حوض النيل وثيقة العرى طوال العهود القديمة، فلقد ظلت كذلك في العصر الوسيط والعصور الحديثة.

وحين جاءت المسيحية إلى مصر في عهد الرومان انتقلت منها إلى إثيوبيا وغيرها من بلاد إفريقيا وبلاد حوض النيل، ثم جاء الإسلام وربط بين العديد من هذه البلاد، وكان لهذه الروابط الدينية والروحية أثرها في تقوية العلاقات بين هذه البلاد.

وفي العصر الحديث أخذت العلاقات بين دول حوض النيل أشكالًا عديدة ما بين تعاون في المصالح المشتركة والتبادل التجاري وروابط دبلوماسية وسياسية وأمنية وسعي نحو تحقيق الحرية والاستقلال وتأكيد الشخصية الإفريقية.

حوض وادي النيل:

تعرضت دول إفريقيا إلى جفاف امتد إلى فترة تقترب من تسع سنوات، وقد كان لهذا الجفاف أثره الواضح ليس فقط على تعرض البلاد المعتمدة على الزراعة المطرية للمجاعة، بل وصل الأمر إلى حد تأثر البلاد التي تعتمد بكثافة على الزراعة المروية (مثل مصر)، حيث نقص بشدة الإيراد السنوي لأكبر أنهار

إفريقيا وهو نهر النيل، ويعد نهر النيل فريدًا من نواحٍ عديدة، فليس هناك نهر آخر يعبر مناطق مختلفة المناخ كالنيل، كما أنه ليس هناك نهر آخر في العالم يسير لقرابة 2000 كم (بين الخرطوم والدلتا) بدون أن يتلقى أي مصادر لتغذيته، كما أن إيراد النيل ضئيل جدًّا إذا ما قورن بطوله أو مساحة حوضه، فطول النيل يبلغ 6825 كيلومترًا، أي أنه من أطول أنهار العالم، ومساحة حوض صرفه تصل إلى 2.96 مليون كم مربع، أي ما يعادل 10% من مساحة القارة الإفريقية، ومع ذلك فإن إيراده يعادل بالكاد إيراد نهر الراين الذي لا تشكل مساحة تصرفه سوى 13/1 تقريبًا من مساحة تصريف النيل.

ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة أحواض رئيسية هي:

الهضبة الإثيوبية، وهضبة البحيرات الاستوائية، وحوض بحر الغزال، وطبقًا لتقدير إيراد النيل عند أسوان، نجد أن الهضبة الإثيوبية تمثل أهم منابع النيل، حيث تمد النيل الرئيسي عند أسوان بنحو 85% من متوسط الإيراد السنوي، وتتجمع مياه الهضبة الإثيوبية من عدد من الأنهار:

(1) نهر السوباط:

حيث يلتقي هذا النهر بالنيل الأبيض قرب مدينة ملكال بجنوب السودان، ويبلغ متوسط الإيراد السنوي من مياه نهر السوباط نحو 11 مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان وأهم الفروع الرئيسية لنهر السوباط هو نهر البارو وإيراده السنوي المتوسط 13 مليار متر مكعب يضيع منها 4 مليارات م3 في مستنقعات مشار بجنوب السودان، ونهر البيبور ويبلغ إيراده السنوي المتوسط نحو 2.8 مليار متر مكعب يضيع منها نحو 0.8 مليار.

(2) النيل الأزرق:

ويلتقي هذا النهر بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم ويبلغ إيراده السنوي المتوسط عند أسوان نحو 48 مليار متر مكعب ويستجمع مياهه من عدد من

الأنهار التي تنبع من جبال الهضبة الإثيوبية ومن بحيرة تانا.

(3) نهر عطبرة:

ويلتقي هذا النهر بالنيل الرئيسي قرب الحدود المصرية - السودانية ويبلغ متوسط إيراده السنوي نحو 11.5 مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان.

وبينما تمثل الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل فإن هضبة البحيرات الاستوائية تمثل أكثر المصادر انتظامًا في إمداد النيل بالمياه على مدار العام، حيث يبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة من الهضبة الاستوائية نحو 13 مليار متر مكعب عند أسوان.

ويعد حوض بحر الغزال أقل المنابع أهمية حاليًا من حيث الإيراد، حيث ينتشر بالسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجملة الإيراد السنوي لهذه الأنهار تبلغ 15.1 مليار متر مكعب في المتوسط، غير أن ما يصل منه للنيل لا يزيد على 0.5 مليار متر مكعب، ويفقد الباقي في منطقة المستنقعات.

وتصل مساهمة النيل الأزرق بنحو (58%) ونهر السوباط (13%) ونهر عطبرة (14%) وبحر الجبل والغزال (14%)، ويشترك في حوض نهر النيل تسعة بلدان هي مصر، السودان، إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، زائير، رواندا، بوروندي، ونركز هنا على مصر والسودان بلدي أسفل النهر، وهي التي تستخدم النيل بكثافة.

تعاون مجموعة دول حوض النيل:

تعتقد مصر والسودان أن ما اتخذ من خطوات حتى الآن لتقوية دعائم التعاون فيما بينهما، وكذا التعاون مع دول النيل الأخرى المنتفعة من مياهه، هي بداية متواضعة في تعاون أكبر وأكثر شمولًا وفائدة بين جميع الدول المنتفعة في حوض نهر النيل وقد عقدت اللجنة الدائمة الفنية المشتركة المصرية - السودانية منذ أكتوبر 1961م عدة اجتماعات مع ممثلي تنزانيا وكينيا وأوغندا،

وقد أدت هذه المباحثات الفنية غير الرسمية إلى تبادل مثمر في الآراء ووجهات النظر وانتهت في عام 1967م بالموافقة على إنشاء لجنة فنية جديدة تضم مصر وتنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا وزائير من أجل إجراء مسح للأرصاد الجوية النهرية لمناطق تجمع الأمطار التي تغذي بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وروافدها، وقد اشتركت إثيوبيا في هذه الاجتماعات بصفة مراقب.

وقد استهدف هذا المشروع جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالأرصاد الجوية النهرية من مناطق تجمع المياه آنفة الذكر من أجل إجراء دراسة شاملة وعمل موازنة لمياه أعالي النيل، ومن شأن تلك الدراسات مساعدة الدول المنتفعة في وضع خطط المياه، وتنمية مواردها واستقلالها، ووضع أسس التعاون المستقبلي بين حكوماتها في ميدان تنظيم استغلال مياه النيل.

ويتضمن المشروع تنفيذ المهام التالية:

1- إقامة محطات إضافية لجمع المعلومات وتحسين وتجديد بعض المحطات القائمة فعلًا لاستكمال الشبكة المناسبة لجمع المعلومات الأساسية عن الأرصاد الجوية النهرية وتحليلها.

2- إقامة سبع مناطق قياسية لتجمع المياه، للدراسات المكثفة حول أساليب وأنماط انزلاق مياه المطر؛ بغرض تطبيق هذه الدراسات على مناطق تجمع مياه الأمطار الأخرى.

3- التصوير الجوي والمسح الأرضي لتلك الأجزاء من شواطئ البحيرات التي تمثل مناطق مستوية، والتي يعتقد أنه قد ينالها التغيير مع اختلافات مناسيب البحيرات، وحيث إن الأمر لن يحتاج إلا إلى تصوير ومسح معالم منحنيات وخطوط مناطق قليلة فوق وتحت مستوى مياه البحيرات فإن التصوير الجوي سيستعمل لقياس ووضع خرائط مستوية لخطوط تلك المناطق المستوية، ومن ثم سيتم التحديد الدقيق لمعالم تلك المناطق بطريق المسح الطبوغرافي بعد

ذلك.

لجنة حوض النيل:

أصدر مؤتمر قمة لاجوس الاقتصادي الإفريقي الأول الذي عقد في لاجوس في إبريل عام 1980 خطة للعمل على تنمية إفريقيا اقتصاديًّا، وقد تضمنت عدة توصيات بشأن الموارد المائية أهمها تكوين لجنة مياه قومية، وتوصي خطة لاجوس للعمل أن تنشأ مؤسسات مشتركة للأنهار والبحيرات لتنمية التعاون بين الحكومات حول استغلال موارد المياه المشتركة، وأن الدول الأعضاء التي تحتاج لمثل تلك الترتيبات يجب أن تبدأ فورًا فيما بينها، وأن تحاول إنهاء تلك المباحثات حتى تبدأ تلك المباحثات التنظيمية أعمالها قبل عام 1983، ويجب العمل على تشجيع قسط أوفر من التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق هذه المؤسسات حتى تستطيع الدول الأعضاء الأقل تقدمًا أن تستفيد من الدول الأكثر تقدمًا في المنطقة.

وتقضي خطة لاجوس بأن تلتزم إفريقيا بإقامة المجموعة الاقتصادية الإفريقية قبل عام 2000م على أساس عقد معاهدة فيما بينها.

الاحتياجات المستقبلية لدول حوض النيل من مياهه:

تختلف أهمية النيل كمصدر للري بين دولة وأخرى من دول حوض النيل، كلما اتجهنا شمالًا، أي نحو المناطق شبه الصحراوية، زاد الاعتماد على مياه النيل في الري، ويرجع ذلك إلى اختلاف نسب سقوط المطر على مناطق دول حوض النيل المختلفة، حيث نجد معدل سقوط المطر يصل إلى 1800م سنويًّا في منطقة البحيرات الاستوائية، وفي وسط إفريقيا وعلى الهضبة الاستوائية، حيث تسقط الأمطار تقريبًا طيلة العام بينما تصل تلك النسبة إلى 1500مم أغلب أوقات العام على جنوب السودان وتقل تدريجيًّا لتصل إلى 200 مم في الخرطوم، وتكاد تنعدم كلما اتجهنا شمالًا، ويترتب على ذلك أن معظم دول حوض النيل بما فيها جنوب ووسط السودان لديها من مياه الأمطار ما يكفيها

ويسد حاجة الري فيها فلا تحتاج كثيرًا لمياه نهر النيل في الري، وفي نفس الوقت نجد أن 86% من مساحة مصر شديدة الجفاف ومعدومة الأمطار وأن باقي المساحة وهي 14% شبه جافة، بينما يعتبر السودان من البلاد غزيرة الأمطار والتي تشكل المحور الأساسي في سد احتياجات قطاع كبير من الأراضي المزروعة، مما أدى إلى عدم احتياج السودان للري إلا بحوالي 13.5م3 فقط من حصته في مياه النيل، والبالغة 18.5 مليار م3 سنويًا. ومن ثم فإن اهتمامات دول النيل بالنهر واستعمالاته اختلفت اختلافًا كبيرًا تبعًا لظروفها الطبيعية، فبينما نجد أن اهتمام مصر الأساسي بالنيل هو استعماله في أغراض الري نجد أن اهتمام السودان، وإن كان يتجه إلى حد ما إلى الري، إلا أن الاهتمام الأكبر يتركز على توليد الكهرباء والنقل. أما إثيوبيا وأوغندا فتهتمان به كمصدر رئيسي لتوليد القوى الكهربائية المائية، بينما تهتم به دول أخرى لاستعماله في أغراض الملاحة النهرية، وبالتالي اختلفت الكميات النسبية التي تحتاجها دول حوض النيل من مياهه تبعًا للغرض المستعمل من أجله وهو ما يتضح من التحليل التالي:

1 - الخزانات المقامة على النيل خارج حدود مصر:

- سد سنار وهو مقام على النيل الأزرق بالسودان وتم إنشاؤه عام 1925 م لأغراض الري في مشروعات الجزيرة في أوقات انخفاض منسوب المياه بالنيل الأزرق، وتبلغ طاقته التخزينية مليار متر مكعب ويستخدم أيضًا في توليد القوى الكهربائية.

- **خزان جبال الأولياء** : تم إنشاؤه عام 1937م على النيل الأبيض على نفقة الحكومة المصرية بغرض سد جزء من احتياجات مصر من مياه الري فترة فصل الجفاف، وقد كانت إدارة هذا السد وتشغيله تتم بمعرفة المهندسين المصريين، وطاقة السد التخزينية تبلغ 2.3 مليار متر مكعب، وبعد إنشاء السد العالي أصبح التخزين في جبل الأولياء عديم الفائدة لمصر، فتم تسليمه

للحكومة السودانية عام 1977م.

- **خزان خشم القربة:** تم بناؤه عام 1964م على نهر عطبرة بخشم القربة بالسودان بالقرب من الحدود الإثيوبية، وتبلغ طاقته التخزينية 1.7 مليار متر مكعب، يستخدم أيضًا في توليد القوى الكهربائية المائية.

- **سد الروصيرص:** أقيم على النيل الأزرق بالسودان عام 1966م، وتبلغ طاقته التخزينية 2.7 مليار متر مكعب.

- **خزان أوين بأوغندا** : تمت أعمال بناء سد شلالات أوين عام 1954م وأقيم عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية ولأغراض التخزين ببحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان.

2 - المشروعات المقترح تنفيذها بدول النيل لاستغلال مياهه:

توضح بعض الدراسات التي تمت حول تقدير احتياجات دول النيل المختلفة من مياهه (بخلاف السودان) أنها تبلغ 11.5 مليار م3 منها مليار متر مكعب للمشروعات التي يمكن أن تقيمها إثيوبيا على النيل الأزرق ونهر عطبرة بالإضافة إلى 3 مليارات متر مكعب للمشروعات التي يمكن تنفيذها داخل حوض النيل في شرق إفريقيا بخلاف مليار متر مكعب يستهلك في مشروعات تنمية حوض نهر كاجيرا أحد الروافد الرئيسية لبحيرة فيكتوريا، وتتمثل أهم المشروعات التي تحاول دول النيل (عدا السودان) تنفيذها فيما يلي:

- **إثيوبيا:** قامت بعض الدول الأوروبية منذ عام 1935 بدراسة المشروعات التي يمكن إقامتها على النيل الأزرق وانتهت الدراسات إلى تحديد 33 مشروعًا منها 14 مشروعًا للري و11 مشروعًا للطاقة الكهربائية و8 مشاريع للري والطاقة وتضم من بينها مشروع نهر ستيت (متفرع من عطبرة) لري 30 ألف هكتار ولم يتم تنفيذ أي منها للصعوبات الفنية وعدم توافر مصادر كافية للتمويل.

ومن جهة أخرى أسندت إثيوبيا عام 1965م دراسة إنشاء بعض الخزانات على

النيل الأزرق وبعض فروعه إلى خبراء أمريكيين؛ وذلك لتوليد الطاقة الكهربائية وللقيام ببعض مشروعات التوسع الزراعي، كما قام الاتحاد السوفيتي مؤخرًا بمعاونة إثيوبيا لإعادة دراسة هذا المشروع، ولم ير أي منها النور لنفس الصعوبات الفنية والتمويلية بالإضافة إلى أن المشاريع التي تقام على الأنهار الإثيوبية شرق الهضبة أكثر فائدة لإثيوبيا من المشاريع التي يمكن أن تقام على الأنهار غرب الهضبة مثل السوباط وعطبرة والنيل الأزرق، وهناك أيضًا مشروع نهر البارو الذي يتضمن استصلاح 10 آلاف هكتار وإقامة 3 سدود على النهر لهذا الغرض ثم البدء في إقامة واحد منها بتمويل الاتحاد السوفيتي، كما يقوم الاتحاد السوفيتي ببناء سد على نهر فنشا لحجز المياه لري مزارع قصب السكر في المنطقة، وفي رأي الخبراء فإن كل المشروعات ذات تأثير محدود على مياه النيل وكمياتها المتدفقة إلى السودان ومصر في الوقت الحالي، ومن ناحية أخرى فإن إثيوبيا تحاول دائمًا التنصل من اتفاقية 1902م وكذلك عدم الاعتراف باتفاقية 1959م بحجة أن الأولى تمت في ظل أنظمة استعمارية وأن الثانية لم يؤخذ رأيها فيها.

- تنزانيا ورواندا وبوروندي: وتنتظم هذه الدول معًا في منظمة دول حوض نهر الكاجيرا وتقوم بدراسات مشتركة بمساعدة الأمم المتحدة لاستغلال مياه نهر كاجيرا.

أهم موارد بحيرة فيكتوريا في مشروعات التنمية المحلية وتنفيذ مشروع نهر كاجيرا سيؤثر على حصة مصر بنحو مليار متر مكعب من المياه سنويًا.

أوغندا ومشروع مساقط شلالات مارشيزون:

وتتلخص فكرة إنشاء هذا المشروع في استغلال مساقط شلالات مارشيزون لتوليد الكهرباء لأوغندا وتبلغ الطاقة التي يمكن الحصول عليها حوالي 600 ألف كيلو وات سنويًا، وقد ظهرت فكرة المشروع عندما كان ملتون أوبوتي

رئيسًا لأوغندا، حيث ينتمي إلى نفس المنطقة التي تقع بها الشلالات كما عاود بعض المسئولين الأوغنديين التصريحات بإنشاء هذا المشروع بعد عودته للحكم.

3 - مصر وبقية دول الحوض:

تحاول مصر منذ فترة طويلة وخاصة من أوائل الثمانينيات في توسيع شبكة العلاقات مع دول حوض النيل؛ وذلك للحفاظ على علاقات جيدة مع هذه الدول، تحول بينها وبين التنفيذ المنفرد لأي مشروع من شأنه التأثير على كمية المياه التي تصل إلى مصر، ومن ذلك فهناك مشروعات عديدة ربما من أهمها مشروع الربط الكهربي بين مصر وزائير إضافة إلى اقتراح تنمية بعض الأراضي الزراعية في كل من أوغندا وكينيا بالاستعانة بالخبراء المصريين، إلا أنه ربما كان التحرك المصري الأهم في هذا المجال هو السعي لإنشاء مجموعة «الأندوجو» في عام 1983 والتي تضم دول الحوض؛ وذلك بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية، ولكن بالطبع فالهدف الأهم هو محاولة إنشاء منظمة واحدة لدول الحوض تضم جميع دوله كإطار للتشاور والتنسيق، بدلًا من الاتجاه الذي كان سائدًا للتفتيت، والذي كانت منعزلة ضمنه بلدان أسفل النهر مصر والسودان، إذ كان البلدان يشكلان معًا الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل طبقًا لاتفاق 1959 بين البلدين، بينما أنشئت في أغسطس عام 1977م منظمة نهر كاجيرا وضمت كلًّا من تنزانيا ورواندا وبوروندي، وانضمت إليها أوغندا في عام 1981م، وتهدف إلى تنمية منطقة حوض نهر كاجيرا التي تدخل في حدود الدول الأربع.

ولذا فإن التحرك المصري قد أتى تداركًا لهذا التفتيت، وحسبنا قول وزير الري الأسبق أمام مجلس الشورى إننا نتجه لتكثيف التعاون الفني بين دول حوض النيل بصورة شاملة ومتكاملة ... والواقع أنه لابد أن تغتنم مصر الفرصة لتكثف من مسيرتها قبل مضي الوقت وتغيير الظروف وقبل انفراد كل دولة بمشروعاتها أو تقسيم النيل إلى أحواض متناثرة كما هو الحال بالنسبة لمنطقة

نهر كاجيرا علاوة على ما يمكن أن ينشأ مستقبلًا.

ومع تعقد مشكلة المياه مع الجفاف والتصحر الذي أصاب الدول الإفريقية فإن محاولة مواجهة ذلك مع عدم الإضرار بأي من مصالح الدول النيلية يمكن تناوله في إطار تخطيط برنامج على صعيد حوض النيل ككل ينظر إلى هذا الحوض كوحدة واحدة، ولكن مثل هذه الممارسة تبدو سابقة لأوانها حتى في الوقت الحاضر، حيث إن هذه الوحدة لا يوجد لها ظل في أرض الواقع، وليست سوى بناء ذهني جغرافي للعالم، ورغم ذلك فإن محاولة توسيع شبكة التعاون بين بلدان الحوض والتدخل المصري المستمر لفض النزاعات بين دول الحوض سلميًّا، ومحاولة إقرار الاتفاق المشترك على أي مشروع مائي مقترح في أي من بلدان أعالي النهر قبل تنفيذه تشكل الجهود اللازمة - في الحد الأدنى - لصيانة مصالح مصر والسودان دولتي أسفل النهر شريطة أن يتم تدعيم التعاون، بحيث يشمل مجالات متعددة، وأن يصبح دورًا قويًّا في تنمية دول الحوض، خاصة تلك التي تحتاج إلى معونات فنية مصرية، بحيث يشكل ذلك إغراءً كافيًا لدول الحوض في الحفاظ على روابط قوية مع بعضها البعض وعدم الاتجاه الانفرادي لتنمية مشروعات مائية يمكن أن تضر الأطراف الأخرى المستفيدة من النيل.

الصراع والتعاون في حوض النيل:

كلما مر الوقت، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحًا لترسيخ التعاون بين بلدان حوض نهر النيل وإلا تفجر الصراع حول توزيع المياه على نحو لم يشهده تاريخ العلاقات بين دول الحوض، ويعود ذلك إلى التوزيع الفريد لمياه النهر واستغلالها، حيث إن البلدان الأكثر استخدامًا لمياه النهر والتي تقل فيها إلى حد كبير أو تكاد تنعدم أي موارد أخرى للمياه هي مصر والسودان، وهي بلدان أسفل النهر أو بلدا المصب، بينما دول المنبع كانت تتميز حتى وقت قريب بقلة عدد السكان والتخلف الاقتصادي الشديد الذي كان يعوق استخدامها لمياه النهر على نحو منتظم خاصة مع وفرة الأمطار في كثير من هذه البلدان على

مدار العام، وقد جرى التفكير منذ وقت بعيد في كيفية تحقيق التعاون بين بلدان الحوض التسعة بشكل يؤمن حاجاتها، وفي الوقت ذاته تنظيم جريان النهر سنويًّا بحيث يتم احتجاز مياه الفيضان في السنوات التي يأتي فيها الفيضان مرتفعًا ليتم الاستفادة منها في سنوات الفيضان المنخفضة.

وفي بداية هذا القرن فكر المهندسون البريطانيون في وزارة الأشغال العامة المصرية في وضع نظام للتخزين على امتداد حوض النيل وهو ما عرف فيما بعد بمشروع التخزين القرني، وفي عام 1920 قدم بيت الخبرة مردوخ ماكدونالد البريطاني مشروع التخزين القرني استنادًا لهذه الأفكار الأولية لمهندسي وزارة الأشغال المصرية، وكان المشروع يتضمن بناء قنطرة على نجع حمادي (وهو المشروع الوحيد في مصر) وبناء سد جبل الأولياء في السودان ليقدم المياه في فصل الصيف لمصر، وبناء سد آخر عند سنار في السودان لري مزارع القطن في مشروع الجزيرة الذي أقامه البريطانيون هناك، ثم بناء سد على بحيرة ألبرت، كما اقترح إقامة سد آخر عند منطقة بحيرة تانا (المشروع الوحيد في إثيوبيا)؛ لأن رفع مستوى البحيرة 1.5 متر كان من شأنه أن يوفر احتياطًا مائيًّا قدره 5 مليارات متر مكعب يتم إطلاق 2.1 مليار متر مكعب منها لاستخدام السودان، ولحفظ المخزون السنوي من بحيرتي فكتوريا وألبرت من الضياع خلال إقامة السد في السودان، فقد اقترح تغيير مجرى النهر وإقامة قناة تحويل حول المستنقع، وهي ما تعرف بقناة جونجلي، وكان إجمالي سعة التخزين المائي لكل هذه المشروعات حوالي 19.1 مليار متر مكعب في السنة، وتتعرض نسبة الـ 50% من هذه المياه للفقد بالبخر ويقسم الباقي بالتساوي بين مصر والسودان، حيث كان من المفترض أن يتقاسما نفقات هذا المشروع، ورغم الفائدة الهامة للمشروع فقد عارضه الوطنيون المصريون، إذ رأوا أن المشروع يضع مصر رهينة لدى بريطانيا وذلك بتحكمها الكامل في الخزانات التي تقع خارج حدود مصر، وكذلك لأن المشروع كان يشجع زراعة القطن خارج مصر بما يقلل من قيمة أهم صادرات مصر على الإطلاق.

وإضافة لهذا فقد كانت هناك مشكلات ناشئة عن تنفيذ مثل هذا المشروع على طول نهر يمتد حوضه عبر تسع دول، يضاف إلى ذلك العديد من المشكلات الفنية. مشكلة احتجاز الطمي والرواسب الأخرى التي يحملها النيل خلف هذه المنشآت، ومع قيام الثورة في مصر عام 1952م تم هجر مشروع التخزين القرني بالكامل، وجرى استبداله بمشروع السد العالي، وكان على هذا المشروع الجديد أن يواجه مشكلات التخزين السنوي وأن يزود مصر بماء كافٍ طول العام من أجل الزراعة، ذلك أن السد يقع بالكامل داخل الحدود المصرية مما يحرر مصر «دولة المصب» من أن تكون رهينة في بقائها الاقتصادي على الدول النيلية الأخرى الواقعة في أعالي النهر وذلك اعتمادًا على حقوق مصر المكتسبة من عديد من الاتفاقيات التي تمت منذ بداية القرن لتأمين حقوق مصر في مياه النيل.

وكانت هذه الاتفاقيات قد بدأت مع تأكيد بريطانيا لسيادتها على الجزء الأكبر من حوض النيل، وبدأت سلسلة من المفاوضات كي تعين بريطانيا حدودها الجديدة وضمنها حفظ حقوق مصر على نحو خاص من مياه النيل.

وجاء تطور العلاقات بين دول حوض النيل خاصة بعد استقلالها ليحمل العديد من المنازعات، فالموقف المصري كان ولا يزال هو ذلك الذي عبر عنه أفضل تعبير وزير الري الأسبق أمام مجلس الشورى في 1984/4/29 بقوله:

1- إن لنا حقوقًا تاريخية مكتسبة من مياه النيل ... ولابد لنا أن نركز عملنا على اتجاه تأصيل هذا الحق وتقنينه وعدم المساس به بأي صورة من الصور.

2- إن من حقنا الحصول على زيادات من إيراد النهر نتيجة لما يمكن استقطابه من الفواقد الضائعة أو من تنظيم إيراد النهر.

3- إن إقرار مبدأ التشاور عند تنفيذ أي مشروع على نهر النيل هدف يجب أن نحرص على تحقيقه بشتى الطرق والوسائل حتى لا تقوم دول المنبع بتنفيذ ما تشاء من مشروعات تؤثر على موارد النيل الحالية والمستقبلية.

وهكذا بينما كان الموقف المصري هو دائمًا التمسك بالحق التاريخي المكتسب الذي رتبته الاتفاقيات السابقة، فإن عددًا من دول الحوض قد رفض الإقرار بهذا الحق التاريخي المكتسب انطلاقًا من أن الاتفاقيات قد تمت مع السلطات الاستعمارية، وبذا فهي لا تُلزم الدول الإفريقية المستقلة، وينبغي إعادة التفاوض ومن ثم مرة أخرى حول أنصبة الدول التسع في مياه النهر وربما كانت الدولة الوحيدة التي قبلت ضمنًا بحقوق مصر المكتسبة هي أوغندا بتوقيعها على اتفاقيات سد شلالات أوين.

محاولات مصر للتعاون مع دول النيل لاستغلال مياهه:

1- **إنشاء سد تانا:** تمت أول دراسة للبحيرة على يد بعثة من خبراء مصلحة المياه المصرية عام 1903 وأتبعتها ببعثة أخرى عام 1915 ونتيجة لتضمن التقرير الذي صدر في مصر عام 1920 عن مشروعات السيطرة والتحكم في مياه النيل لأهمية إنشاء سد على بحيرة تانا لحماية مصر من أخطار الفيضان وتأثيره في زيادة كمية المياه التي تصل للسودان ومصر بحوالي 2 مليار متر مكعب قامت بعثة مصرية جديدة من خبراء وزارة الأشغال المصرية بعمل مسد للبحيرة ومخرجها في الفترة من 1924-1920م ووجهت هذه البعثة في البداية بالشكوك والتحفظات، إلا أن هذه التحفظات اختفت نتيجة لما قامت به البعثة من خدمات لأهالي المنطقة، وفي الثلاثينيات قامت بعثة مصرية أخرى بزيارة إثيوبيا وأجرت محادثات مع المسئولين هناك حول إقامة هذا السد، إلا أن الغزو الإيطالي لإثيوبيا أوقف هذه المباحثات ولم تحظ المحاولات المصرية التي تمت بعد ذلك من أجل الحصول على موافقة إثيوبيا على إقامة هذا الخزان بالنجاح. والجدير بالذكر هنا أن هذه الجهود التي تمت لإقامة تعاون بناء مع إثيوبيا في مجال استخدام مياه النيل لا تحظى بالأمانة الكافية، حيث تطغى عليها الروايات غير الصحيحة عن محاولات إثيوبيا لتحويل وإضعاف وصول مياه النيل لمصر.

2- اتفاقية إنشاء خزان أوين بأوغندا: في مارس 1948 وفي اجتماعات شبه رسمية بين مصر وأوغندا أثير موضوع إنشاء سد شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية ولأغراض التخزين ببحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان وقد تم الاتفاق في هذا الشأن بين مصر وأوغندا في 1/15 على ما يلي:

- موافقة الحكومة المصرية على إقامة السد.
- أن يقوم ثلاثة من المهندسين المصريين بالإقامة في جنجا لمراقبة تنفيذ أعمال الموازنات على السد بالاشتراك مع فنيي هيئة كهرباء أوغندا.
- تقوم الحكومة المصرية بدفع مبلغ 980 ألف جنيه استرليني كتعويضات لحكومة أوغندا نتيجة لنقص القوى الكهربائية المولدة علاوة على مبلغ 226563 جنيهًا استرلينيًّا تكاليف رفع بناء السد إلى المنسوب الذي اقترحته الحكومة المصرية، وقد سدد هذا المبلغ بالفعل في حينه وما زال مهندسو الري المصريون يعملون حتى الآن بجنجا في أوغندا كما أن للحكومة المصرية مباني ومنشآت في كل من جنجا وكمبالا.

- **اتفاقية مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية:** بدأت مباحثات غير رسمية بين مندوبي الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل وممثلين فنيين لكل من تنزانيا وأوغندا وكينيا في أكتوبر 1961م بهدف تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر في موضوع مطالب هذه الدول من مياه النيل. وقد اتفق خلال هذه المباحثات التي بدأت مع دول إفريقيا على إنشاء مشروع للدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية وأقر المشروع عام 1967 وشكلت لجنة خاصة للمشروع من ممثلين فنيين لكل من روانـدا وبوروندي ثم زائير كما تقوم إثيوبيا بحضور اجتماعات هذه اللجنة كمراقب، ويعاون في تنفيذ المشروع كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية وأيضًا منظمة الأرصاد العالمية، ويهدف المشروع أساسًا إلى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترولوجية لبحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت؛ وذلك للتمكن

من دراسة الميزان المائي لنهر النيل لمساعدة الدول المنتفعة في خطط حفظ المياه وتنمية مواردها واستغلالها، ووضع أساس التعاون المستقبلي بين حكوماتها في ميدان تنظيم استغلال مياه النيل. وقد بدأت المرحلة الأولى للمشروع في يونيو 1967م وانتهت في يوليو 1972م وحققت كافة أهدافها ثم اتفق على أن تستكمل الدول المشتركة في وضع خطط تنمية الموارد المائية وتمهيد الطرق للحكومات المعنية في مفاوضات التخزين وضبط النهر للحصول على أقصى فائدة ممكنة لصالح هذه الدول جميعًا، وتتمثل أهم أعمال المرحلة الثانية في عمل نموذج رياضي لمشروعات أعالي النيل للمساعدة في إيجاد حلول مختلفة لتنمية الموارد المائية، وكان من المقرر أن تنتهي المرحلة الثانية للمشروع في مايو 1980 غير أنه رؤي استمراره لحين تسلم النموذج الرياضي، وقد تم الانتهاء من النموذج الرياضي، وكان مقررًا افتتاحه خلال شهر سبتمبر 1982 غير أن حكومة كينيا رأت تأجيله بسبب الانتخابات العامة فيها، وفي اجتماع نيروبي في يناير 1982 تقدمت الدول المشتركة بتصور مد فترة المشروع لمدة عامين آخرين تبدأ في يناير 1983 وتنتهي في ديسمبر 1984 وتم إقرار هذا التصور في اجتماع كمبالا في إبريل 1982.

3- **هيئة دول حوض النيل**: وتهدف الفكرة من وراء إنشاء تلك الهيئة إلى تكثيف الدراسات والبحوث اللازمة للاستخدام الأمثل للنيل ووضع الأسس الفنية للمشروعات المطلوبة، وكذلك وضع الخطط لتنمية الموارد النيلية ومتابعة وبحث مشروعات ضبط النيل، وقد نبعت الفكرة من توصيات وقرارات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان في اجتماعها الرابع الذي عقد في الخرطوم في مايو 1977 بشأن تطوير الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، والذي وافقت فيه اللجنة على أن تقوم الهيئة بتوثيق التعاون الفني بينها وبين دول حوض النيل بهدف تنمية الموارد المائية لصالح دول حوض النيل جميعها، وبناءً عليه أعدت هيئة مياه النيل في يوليو 1977 مذكرة لدعوة دول حوض النيل لإنشاء جهاز فني يضم الدول الثانية (مصر - السودان - إثيوبيا - زائير - رواندا - تنزانيا - أوغندا - كينيا)، وقد

تضمنت هذه المذكرة الأهداف من وراء توثيق التعاون الفني بين دول حوض النيل وقواعده وشكل هذا التعاون، ثم قام بعد ذلك وفدان مشتركان من الجانبين المصري والسوداني خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1977 بجولة لمقابلة المختصين في كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير لشرح فوائد هذا التعاون.

وفي الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الفنية لمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بالقاهرة في ديسمبر 1977 وافق أعضاء اللجنة على فكرة إنشاء هيئة دول حوض النيل من ناحية المبدأ وقرروا تشكيل لجنة رباعية من كل من ممثلي أوغندا وكينيا وتنزانيا (ممثلًا لهيئة حوض النيل) لوضع أهداف الهيئة وتكوينها ولم تحضر إثيوبيا هذا الاجتماع، وفي أعقاب ذلك أعدت هيئة مياه النيل مذكرة بشأن هيئة دول حوض النيل وأهدافها وتكوينها، وعرضت على اللجنة الرباعية التي وافقت عليها وعرضتها على باقي ممثلي الدول النيلية خلال اجتماع اللجنة الفرعية في عنتيبي بأوغندا 1979 فوافقوا عليها، وإن رؤي أن الموافقة النهائية على إنشائها تتطلب قرارًا سياسيًّا يجب أن تتخذه الحكومات عن طريق القنوات الشرعية، واستجابت هيئة مياه النيل لذلك، كما قامت في مارس 1981م بتوجيه الدعوة إلى وزراء الري والموارد المائية في دول حوض النيل لحضور اجتماع اللجنة الفنية لمشروع البحيرات الاستوائية ولزيارة مشروع جونجلي، ومن خلال الاجتماع الذي عقد في الخرطوم وجهت الدعوة إلى وزراء الري والموارد المائية لعقد اجتماع آخر في القاهرة في شهر أكتوبر 1981 للتشاور في أمور مياه النيل، وللتعرف على ما تم من إنجاز في مشروع الدراسات لحوض البحيرات الاستوائية، وللتشاور في إنشاء هيئة دول حوض النيل، ولكن هذا الاجتماع لم يتم بسبب عدم موافقة إثيوبيا على حضوره.

وبصفة عامة فإن هناك العديد من المهام والفوائد في الميدان الفني المتوقع أن تؤديها هيئة دول حوض النيل وأهمها:

- مساعدة أعضائها (دول حوض النيل) على التعاون فيما بينها لترشيد وتخطي طرق تخزين مياهه وتنمية مواردها في حوض النيل بأكمله.
- المساعدة في إقامة بنوك المعلومات وعمل الترتيبات لجمع وعرض وتحليل المعلومات الهيدرولوجية ومعلومات الأرصاد الجوية النهرية بشكل منظم ونشر تلك المعلومات بشكل دوري وفي أوقات متفق عليها.
- إمكانيـة إجراء الدراسـات المناسبة في ميدان المحافظة على مياه النيـل وتحديد وإقلال خسائر المياه وزيادة عائد حوض النيل.
- المسـاهمة فـي تـعزيز معاهـد البحـوث بإقامـة معاهـدات أخـرى جـديدة والمسـاهمة في توحيـد قرارات وتوصيات الدول المنتفعة وتشريعاتها بشأن مياه النهر.
- تدريب أفراد الدول الأعضاء وإقامة معهد لموارد مياه النيل بحيث يكون جزءًا من نظام دول حوض النيل ومؤسساتها المشتركة.

وبصفة عامة يمكن أن نتصور أن هذا التعاون الفني الواسع الذي يتجه إلى إنشاء هيئة دول حوض النيل سيساهم بصورة كبيرة على تمهيد الطريق أمام تعاون أكثر بُعدًا واتساعًا من شأنه أن يقرب دول حوض النيل من تحقيق هدف وضع أسس تنظيمية ومؤسسات تكاملية للتعاون المشترك في ميادين أخرى غـير الميـادين الاقتصـادية والفنيـة المتخصصة، بحيث يؤدي تطوير التعاون الفنـي والاقتصادي بين دول حـوض النيـل إلى إنشاء ما قد يسمى بنوع من السوق المشتركة بينها.

التعاون المصري السوداني لاستغلال مياه النيل:

يمكن القول إن محمد علي هو أول من وضع أساس الاستراتيجية المصرية في أهمية تأمين منابع النيل ومنع أي قوة معادية من التأثير عليها.

وبالرغم من أن دوافع محمد علي لفتح السودان لم تقتصر على ذلك فقط بل

تعددت لتشمل البحث عن الذهب واستجلاب العبيد والحصول على الصمغ العربي وريش النعام والعاج والأخشاب الثمينة، بالإضافة إلى رغبته في تأمين حدود مصر الجنوبية ضد المماليك الذين فروا جنوبًا، وتجنيد السودانيين في جيوشه، والتخلص من الفرق العثمانية لرفضها إدخال التدريب والتسليح الحديث في صفوفهم بجانب رغبته في السيطرة على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر بعد سيطرته على جانبه الآسيوي.

وبصفة عامة فإن فتوحات محمد علي للسودان والتي بدأت منذ عام 1821م قد سجلت بداية الاستكشافات بإرسال ثلاث بعثات استكشافية متعاقبة للنيل الأبيض، وصلت آخرها إلى خط العرض 4 شمالًا بالقرب من الرجاف، ولقيت تلك البعثات الثلاث الترحيب من الأهالي كما قوبلت في معظم الأماكن التي مرت بها مقابلة حسنة من قبل السكان الوطنيين.والجدير بالذكر أيضًا أن وصايا محمد علي لرؤساء تلك البعثات التي ضمت العديد من المتخصصين شددت على أن هذه البعثات ليست بعثات للغزو والفتح وألا تهاجم أحدًا من الأهالي وأن تقاتل فقط للدفاع عن النفس، كما أوصى محمد علي بضرورة كسب صداقة الأهالي المحليين.

وفي السنوات التي أعقبت حكم محمد علي توالت البعثات الاستكشافية والتي أدت إلى استكمال استكشاف كل حوض النيل، وكان من أهمها بعثة بورتون وسبيك عام 1858م والتي مولتها الجمعية الجغرافية الملكية، وانتهت باكتشاف بحيرة فيكتوريا، كما مولت الجمعية رحلة أخرى لسبيك وجرانت عام 1860م، كما اكتشف صمويل بيكر بحيرة ألبرت في نفس الفترة، وأيضًا قام جوردون وضباطه بعد تنصيبه محافظًا للمديرية الاستوائية عام 1874 باستكشاف مجرى النيل والمنطقة من غندوكر وحتى بحيرة ألبرت، كما قام شيلي لونج بناءً على تعليمات الخديو إسماعيل باستكشاف بحيرة كيوجا، ثم استكمل ستانلي بقية الاستكشافات بحيث تم بحلول عام 1877م استكشاف كل مجرى النيل الأبيض من بحيرة فيكتوريا حتى الخرطوم، وأتم ستانلي

وبعثات شركة الهند الشرقية استكشاف باقي روافد نهر النيل والتي انتهت مع بداية القرن العشرين عام 1900م، كما تم في السنوات التالية اكتشاف مجرى النيل الأزرق، وقد جاء احتلال بريطانيا لمصر عام 1882م لينقل على كاهل الأولى عبء تنفيذ سياسة تأمين احتياجات مصر من مياه النيل، فعمدت بريطانيا إلى إبعاد ألمانيا عن منطقة أعالي النيل بمقتضى اتفاقية هلجولانه 1890م، ثم عقدت عدة معاهدات مع إيطاليا وبلجيكا للتعهد بمنع إقامة أي مشروعات على النيل يمكن أن تؤثر في تدفقه لمصر، وجاء حادث فاشودا وما تواتر عن إمكانية بناء سد هناك يعوق تدفق مياه النيل إلى اقتناع بريطانيا بضرورة إعادة فتح السودان لتأمين منابع النيل من التهديد الفرنسي، وبالتالي توطيد مركزهم في مصر، وهو ما تحقق من خلال حملة كتشنر ومعاهدة 1899م، وبحصول بريطانيا على تعهد منليك الثاني إمبراطور الحبشة في 1902م بعدم إقامة أي مشروع على بحيرة تانا إلا بموافقة بريطانيا، واستكملت بريطانيا بذلك الخطوط الضرورية لتأمين احتياجات مصر والسودان من مياه النيل، وحتى نهاية القرن التاسع عشر لم تكن هناك أية قواعد في توزيع مياه النيل بين مصر والسودان بالنظر إلى أن وسائل الري التي كانت مستخدمة في البلدين حتى ذلك الوقت كانت بدائية، كما لم يؤد إنشاء خزان أسوان عام 1902م لإثارة مشكلات توزيع المياه نتيجة لاستمرار السودان حتى ذلك الوقت في استخدام أساليب ري الحياض.

وقد أثيرت مشكلة توزيع مياه النيل بين البلدين من الناحية العملية مع إدخال أساليب الري الدائم في السودان، حيث أبلغت بريطانيا مصر عام 1913م بنيتها في بناء سد سنار لاستخدامه في زراعة جزء من أرض الجزيرة، وقد أثار هذا الموضوع مخاوف مصر وتأثيراته المحتملة على كمية المياه التي تصلها، وأدى هذا الموقف المصري إلى قيام الحكومة البريطانية بالبحث عن أفضل الطرق لتحقيق السيطرة على مياه النيل وضمان احتياجات كل من مصر والسودان في المستقبل حاجته من المياه، وقد اتخذ ذلك شكل سلسلة من الإجراءات أهمها:

- **مشروعات التحكم في مياه النيل**: حيث أعد الخبراء الإنجليز العاملون في وزارة الأشغال المصرية تقريرًا عرف باسم مشروعات السيطرة على مياه النيل تضمن عدة مقترحات أهما بناء سد سنار لري الجزيرة في السودان وجبل الأولياء؛ لتخزين المياه اللازمة لمصر وإقامة مشروعات تخزين في منطقة البحيرات العظمى، وأخيرًا بناء سد على بحيرة تانا بإثيوبيا، وقد تضمن التقرير أيضًا تقديرات لاحتياجات مصر والسودان من المياه في المستقبل.

- **لجنة مشروعات النيل**: أدت اعتراضات مصر على ما جاء في التقرير من تقدير للطاقة القصوى لأقصى توسع ممكن في الأراضي الزراعية في مصر بحوالي 7 ملايين فدان وتقدير احتياجاتها من المياه بخمسين مليار م3 إلى اختيار لجنة دولية للتقصي عرفت باسم لجنة مشروعات النيل؛ لإعطاء الرأي في المشروعات المقترحة من قبل خبراء وزارة الأشغال المصرية، وتكونت اللجنة من ثلاثة أعضاء - عضو من الحكومة الهندية وثان من جامعة كمبريدج وثالث من الحكومة الأمريكية برئاسة المرشح الهندي، وتبنت اللجنة بالإجماع المشروعات المقترحة ورفعت تقدير احتياجات مصر من مياه النيل إلى 60 مليار م3، وقد تعهدت الحكومة البريطانية لمصر في فبراير 1920م بألا تزيد مساحة مشروع الجزيرة على 300 ألف فدان، وأن يتم إخطار الحكومة المصرية مسبقًا في حالة الشروع في القيام بأي توسع؛ وبناءً على ذلك استكمل السودان بناء سد سنار كما شيدت مصر سد جبل الأولياء إلا أن الإنذار البريطاني الذي وجه لمصر في أعقاب اغتيال السير لي ستاك الحاكم العام للسودان عام 1924م تضمن التهديد بزيادة المساحة المزروعة قطنًا بالجزيرة زيادة غير محدودة. غير أن المعارضة المصرية والعالمية لهذا أدت إلى تشكيل لجنة مشتركة مصرية بريطانية برئاسة محايدة (هولندية) لتحديد نسب المياه بين مصر والسودان آخذة في الاعتبار مصالح مصر الطبيعية وحقوقها التاريخية في مياه النيل، وقد وضعت اللجنة تقريرها عام 1925م ثم توصلت بريطانيا ومصر إلى اتفاقية أخذت شكل مذكرات متبادلة وذلك في مايو

1929م.

التصحر:

اتخذت فرنسا مبادرة لوضع خطة متكاملة لمكافحة الجفاف والتصحر في مناطق الصحراء والساحل الإفريقي، وكانت الدعوة إلى هذه الندوة تعبيرًا عن تمسك الحكومة الفرنسية بتشجيع وتطوير الحوار بين الشمال والجنوب وعن إدراكها العميق للمشكلة التي تواجه الدول الإفريقية، ولأهمية مشاركة المجتمع الدولي في عملية البحث عن الحلول اللازمة، والواقع أن مشكلة التنمية في العالم لا تزال تشكل الأولوية الأساسية التي تؤثر على الخيارات السياسية للعالم الثالث بوجه عام وإفريقيا بوجه خاص، وأشار الرئيس حسني مبارك في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى أن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء أخذ ينخفض منذ بداية الستينيات حتى وصل إلى الصفر في بعض مناطق الصحراء الإفريقية، ثم جاءت سلسلة من موجات الجفاف خلال الثمانينيات مما هدد بصورة خطيرة حياة الملايين من البشر، كما تناقص نصيب القارة من الأمطار منذ عام 1968م مما جعل الجفاف ينتشر من منطقة الساحل السوداني إلى كافة المناطق شبه القاحلة وشبه الرطبة وحتى مناطق الغابات، فالأرض في إفريقيا أصبحت تعاني من التدهور نتيجة لعوامل عديدة يمكن أن يثير كل منها أزمات خطيرة في القارة.

فهناك تهديد واضح يتمثل في اختفاء الغطاء النباتي في إفريقيا وازدياد نسبة تدهور التربة إلى درجة لا يمكن تجاهلها من جانب الباحثين والخبراء، بالإضافة إلى أن الساحل نفسه مهدد بالتآكل المستمر والتلوث نتيجة لبقع البترول والنفايات الخطيرة.

وأوضح الرئيس مبارك في كلمته أن التصحر يحول المناطق الجافة إلى مناطق غير منتجة، ولهذا السبب فالتصحر هو أخطر أزمة تواجه إفريقيا حيث تهدد

حياة ما يقرب من ألف مليون نسمة بالتعرض للمجاعة أو الفقر أو الموت، وأشار كذلك إلى أهمية الخطة التي تبنتها الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مؤتمرها عام 1977م، ودورها في مواجهة تلك الظاهرة التي تهدد مستقبل الإنسان، مؤكدًا على ضرورة الزيادة السنوية لـ 4.5 مليار دولار المقترحة لتنفيذ هذه الخطة التي يتوقع أن تمتد إلى أكثر من عشرين عامًا، فالحقيقة أن الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات التمويل تنفق في الوقت الحالي ما لا يتجاوز 2.7 مليار دولار سنويًّا أي بما يقل بمقدار 1.8 مليار دولار سنويًّا.

وكان مجلس الغذاء العالمي في اجتماعه الذي تم بمصر في عام 1989م قد تبنى القرار المصري الخاص بانتهاج سياسة لزيادة الإنتاج الغذائي ومكافحة الجوع في العالم الثالث بوجه عام وفي إفريقيا خاصة.

وفي الاجتماع الذي عقد في العام الحالي في بانكوك ركز وزراء الزراعة اهتمامهم على التنمية الإقليمية وتدعيم البحوث ووضع الخطوط النهائية لخطة مكافحة التصحر.

ومع ذلك فبرغم الجهود الملموسة أكد الرئيس مبارك في خطابه الأخير أمام منظمة الوحدة الإفريقية على أن العمل المشترك من جانب هذه الدول لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها أمر أساسي إلى جانب حماية الثروات الطبيعية، ويتطلب ذلك التزامًا حاسمًا تجاه خطة محددة للعمل المشترك لإنقاذ إفريقيا من تلك الأزمة التي تهدد مستقبل نموها.

وأوضح الرئيس مبارك أن مصر وهي امتداد طبيعي بدول شمال إفريقيا التي تحيط مع غيرها من الدول الإفريقية بالصحراء الكبرى تحاول تخطي نفس العقبة التي تواجهها في طريق التنمية، والمتمثلة في نقص المياه وتأثير التصحر وتدهور الإنتاج الزراعي، ولذلك فإنه من الضروري لهذه الدول أن تتبنى عملًا مشتركًا بنّاء لمكافحة التصحر، كما أن هذه الدول ستحتاج أيضًا للدعم العلمي والفني من الدول المتقدمة.

وأضاف أنه علاوة على ذلك فإن الجامعات المصرية والمعاهد العلمية ومراكز البحث تواصل تقديم فرص التدريب للأفارقة، وفي هذا الصدد فإن مصر مستعدة دائمًا لوضع كافة إمكانيات الجامعات ومراكز التكنولوجيا في خدمة هذا الهدف المشترك.

كما أن شبكة المعلومات والاتصالات التي تربط بين الدول الإفريقية من أجل تبادل الخبرات ومراقبة العوامل المسئولة عن حدوث التصحر والجفاف تكفل توفير نظام تحذيري يهدف إلى منع انتشار هذه الأخطار أو تحديدها على الأقل.

وقال تيري دي بوسيه وزير الدولة للعلاقات الثقافية الخارجية «إن إرادة الحفاظ على البيئة لا تعكس مصلحة كافة الأفارقة فحسب بل أيضًا الصالح المشترك للبشرية كلها، وهي الحقيقة التي تجاهلناها زمنًا طويلًا».

وأوضح أنها تمثل إرادة الحفاظ على فرص التنمية الاقتصادية البعيدة المدى على أساس عدم تبديد الثروات الطبيعية أو تدمير التوازن البيئي.

وتحدث دافيد أندريه مدير قسم بحوث الموارد والاستثمار عن بعد بوزارة التخطيط والتنمية القومية في كينيا موضحًا أن رؤية تخطيط وإدارة البيئة في شرق إفريقيا التي تم تبنيها خلال العشرين عامًا الماضية لا ترجع فقط إلى تأثير الجفاف والتصحر بل ترجع بدرجة كبيرة إلى التدهور الاقتصادي وميزان المدفوعات والانكماش المستمر في الموارد الغذائية وتدهور خصوبة الأرض وكذلك أزمة الطاقة وتناقص الغابات، بالإضافة إلى معدلات النمو السكاني التي يتطلب تزويدها بنظم البقاء وهو يتطلب في هذه الحالة تحركًا متكاملًا ومشاركة من الشعوب على المستويات الإقليمية والقومية والمحلية.

التعاون بين دول حوض النيل

فعلى المستوى الإقليمي وفي إطار التحرك المتكامل لتخطيط وإدارة البيئة

سعت خطة العمل المصرية إلى تدعيم التعاون المشترك بين الحكومة الإفريقية في المجالات الاقتصادية والتنمية العلمية، في إطار الأهداف الأساسية المتمثلة في منع تدهور البيئة الإفريقية من أجل توفير احتياجات الغذاء والطاقة لشعوب القاهرة، وذلك من خلال بذل الجهود لمكافحة الامتداد الصحراوي في الجنوب الإفريقي حتى يمكن زيادة الإنتاج الغذائي وكذلك مساعدة الدول التي تواجه بصورة متزايدة مشكلات تآكل التربة ببرامج خاصة للتغلب على ذلك، وتدعيم التعاون بين دول نهر النيل في مجال إدارة وتخطيط البيئة إلى جانب دراسة ووضع خطة إنمائية متكاملة ومتعددة الأغراض لبحيرة فيكتوريا بالنظر إلى أهمية هذه البحيرات لمجموعة الدول التي يضمها حوض النيل وذلك في ضوء ترشيد إدارة موارد منطقة بحيرة فيكتوريا (كينيا وأوغندا وتنزانيا).

وأضاف المتحدث الكيني أن التعليم والتدريب الخاص بالبيئة في إفريقيا يعد بالفعل موضع اهتمام أساسي في مجال الجهود المتعلقة بالحفاظ على البيئة، فقد أكدت خطة التحرك المصرية على الأهمية المتزايدة للتعليم والتدريب البيئي بالأساليب الرسمية وغير الرسمية ثم توجيه ذلك التعليم والتدريب نحو البحث عن حلول للمشكلات.

فالواقع أن إفريقيا تواجه زيادة سكانية سريعة يصاحبها الطلب على الغذاء والمياه والوقود والمسكن وهو ما يفرض ضغوطًا متزايدة على البيئة الضعيفة للقارة، ويدل على ذلك تزايد التعرض لنقص الموارد الغذائية واتساع نطاق التصحر وانخفاض إنتاجية الأرض في العديد من الدول، ولهذا فإن هناك ضرورة ملحة لتفهم العلاقات البيئية المتشابكة، وإمكانيات الثروات المتجددة وغير المتجددة ومقدرة القارة على الإبقاء على حياة أبنائها مستقبلًا.

ولا شك أن إدخال نظم الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد قد أثبت فعالية ملموسة في تقديم المعلومات حول تساقط الأمطار، وكذلك الإنذار المبكر بالنسبة للأمن الغذائي، ولكن على الرغم من المزايا النسبية للتكنولوجيا المتاحة

لهذه الدول فإن هناك دائمًا قصورًا في التنسيق بين الجهات العاملة.

الأهداف والمقترحات:

ويشمل برنامج مراقبة التصحر والجفاف في الصحراء والساحل الإفريقي الذي بادرت به فرنسا عشرين دولة إفريقية من بينها مصر وتونس والمغرب والجزائر والسودان وليبيا وإثيوبيا وتشاد وكينيا ومالي والسنغال وأوغندا والنيجر والصومال وغينيا بيساو .. إلى جانب العديد من المنظمات الدولية والإقليمية القائمة والتي تعمل بالفعل لهذا الغرض مثل لجنة مكافحة الجفاف في الساحل لدول غرب إفريقيا وغيرها وتستهدف المبادرة تنسيق الجهود التي تقوم من جانب الدول الصناعية الكبرى التي وقعت اتفاقية للتعاون مع الدول الإفريقية، وكذلك المنظمات المتعددة الأطراف مثل السوق الأوربية المشتركة والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة.

لذلك فإن برنامج مراقبة الصحراء والساحل سيتيح تصورًا تقديريًّا لعملية التصحر وبالتالي يمكن تحديد واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية المطلوبة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن البرنامج سوف يسهل تبادل المعلومات والاتصالات فيما بين كافة الأطراف المعنية أي بين دول الشمال والجنوب ومسئولي التنمية كما سيسعى البرنامج إلى تشجيع الاتصالات بين العلماء في دول الجنوب والبرامج العملية الدولية الهامة حول البيئة.

وبوجه عام يستهدف البرنامج طرح نظام مرن للتنسيق العلمي والفني المشترك يمكن من خلاله التوصل إلى حلول لمشكلات معينة.

وقد أتاحت هذه الندوة الفرصة لمناقشة القضية في ضوء التغيرات المناخية والعوامل المؤثرة على البيئة الطبيعية لحياة النبات والحيوانات، وكذلك الإمكانيات العلمية لتكنولوجيا الأقمار الصناعية والتغيرات الاجتماعية التي تؤدي إليها ظروف الجفاف.

ونتيجة لتلك المناقشات كان لابد من طرح مقترحات من أجل مواصلة التعاون المشترك الذي بدأ بهذه الندوة وتناول المقترحات بصفة خاصة.

أولًا: الأهداف والبرامج:

هناك اتفاق عام حول نقاط أساسية تتمثل في ضرورة تبادل المعلومات بين العاملين في مجال البحث وبين أولئك العاملين في مجال التنمية وأيضًا فيما بين الفريقين معًا وكذلك بين الشمال والجنوب لتقديم مزيد من المعلومات المتكاملة تطور وتقيم الوسائل المتاحة والخطوات الجارية قبل البدء في أية خطوات ومشروعات جديدة.

كما اتفقت وجهات النظر على أهمية وجود خطوة دولية متكاملة تتخذ في اعتبارها الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى متطلبات التنمية.

وكجزء من خطوة شاملة اقترحت الندوة أن يتم تدفق المعلومات باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية وعقد الندوات والاجتماعات التي تلقي الضوء بصفة أساسية على المقارنة والبحث في أسباب وآثار الصحراء في المناطق الثلاث المعنية في إفريقيا شمال وشرق وغرب القارة.

ثانيًا: فيما يتعلق بالمؤسسات:

اتفق الرأي على ضرورة تدعيم المؤسسات القائمة القومية والإقليمية والمتعددة الأطراف والدولية وأهمية الجهود المشتركة من جانب جميع الأطراف لتجنب مشكلات التكرار أو الاستبدال، وأهمية المشاركة في المعرفة فيما بين مؤسسات البحث في كل من الشمال والجنوب.

واقترحت الندوة أيضًا إنشاء لجنة للاتصالات والتعاون تتكون من ستة عشر عضوًا، تعكس فلسفة المشاركة والتعاون الخاصة بمراقبة الصحراء والساحل الإفريقي، ويأتي نصف الأعضاء من الجنوب، ويمثلون البحوث والتنمية في المناطق المعنية، أما النصف الثاني فيأتي من الشمال ممثلًا لهيئة الأمم

المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف والدول المهتمة، وكذلك تشكيل لجنة علمية وفنية تضم علماء من الشمال والجنوب.

وقد جاءت هذه المقترحات في إطار من التدعيم الفعال من جانب جميع ممثلي المجتمع الدولي المشاركين في الندوة لبرنامج مراقبة الجفاف والتصحر في الصحراء والساحل الإفريقي.

الباب الثالث

المياه ...

في المشرق العربي

المياه ... في المشرق العربي

في عرضنا لموقف المياه في المشرق العربي سنتناول كلًّا من الأردن وسوريا ولبنان كوحدة، ثم نعرض لإسرائيل التي تحاول أن تبتز مياه هذه الدول الثلاث دون وجه حق واعتمادًا على القوة والتهديد ومساندة دول كبرى لها.

- وفي هذا الجزء سنعرض لكافة المشاريع التي طرحت على بساط البحث طوال نصف القرن الماضي.
- ثم نتحدث عن أوضاع المياه في العراق.

وكما شرحنا فيما سبق فقد انتهينا إلى أنه بالنسبة للمياه شريان الحياة للاقتصاد العربي نجد أن هناك أهمية متزايدة لمشروعات المياه في التنمية العربية نتيجة للازدياد السريع في استهلاك المياه بسبب النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الجفاف الذي أصاب الأقطار العربية أو بعض الأنهار المغذية للوطن العربي بالمياه، يطرح على الوطن العربي قضية كيفية الوفاء بالحاجات من المياه في المستقبل وعلى الأخص أن مساحات شاسعة من الوطن العربي تقع في مناطق جافة وشبه جافة.

ولقد استثمرت الأقطار العربية خلال الستينيات أموالًا طائلة في مرافق المياه بدءًا بالمشاريع الكبرى كالسد العالي في مصر، وخزان الروصيرص وخشم القربة في السودان والصغيرة في السعودية وتونس والجزائر والمغرب.

ويعتبر تطوير الموارد المائية مشكلة ملحة في الوطن العربي، إذ تشير الدراسات حول الحاجات المستقبلية للمياه إلى أن تحقيق الأمن الزراعي العربي يتطلب توفير 336 مليار م3 من المياه في عام 2000، ونحو 378 مليار م3 في عام 2030، وأن الطلب على المياه للاستعمالات البشرية يقدر له أن يصل إلى حوالي 13.4 مليار م3 في عام 2000، و36 مليار م3 في عام 2030 أما الطلب على المياه في الصناعة فيقدر بحوالي 4.5 مليار م3 في عام 2000، و 22.3 مليار م3 في عام 2030 ويتضح من هذه التقديرات، أنه بينما تعتبر الموارد المتاحة من المياه كافية لتأمين 50% من الأمن الغذائي العربي إلى ما بعد عام 2030 فإن تأمين كل الحاجات من الغذاء في الوطن العربي سوف يعني أن موارد المياه لن تكون كافية بعد عام 2000م، وستكون عاجزة عن تلبية الطلب بحوالي 70 مليار م3 سنويًا في عام 2030م.

وفي الوقت نفسه تشير الدراسات والتقارير عن استخدام المياه في الوطن العربي إلى وجود تبذير وهدر ملموسين في استعمالات الموارد المائية المتاحة وعلى الأخص نتيجة لانخفاض كفاءة نظم الري المستخدمة، إذ يقدر ما يهدر حاليًا من مياه الري بنحو 50 بالمائة منها (أو نحو 80 مليار م3 سنويًا)، ولن يكون في الإمكان تحقيق التوازن بين المياه المتاحة والحاجات ما لم يتم تخفيض حاد في درجة الهدر في المياه بتحسين نظم الري.

وبشكل عام، يمكن القول إنه على الرغم من أن جهدًا كبيرًا قد بذل لتطوير البنية الأساسية في داخل العديد من الأقطار العربية، ولاسيما في مجال زيادة الترابط الثنائي فيما بين الأقطار العربية، فإن الوطن العربي في مجموعه ما زال يعاني محدودية الترابط بين أجزائه المختلفة من حيث طرق نقل واتصال ذات تكاليف منخفضة يمكن أن تعظم من الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية

وتزيد من حجم الترابط والتكامل فيما بينها.

وترتبط قضية المياه بقضية التصحر وقد عقدت لها ندوة في باريس في شهر مايو 1990م بمبادرة من فرنسا.

الأردن

ليس هناك تاريخ طويل للري في الأردن فالتقديرات تشير إلى أن حوالي 7% فقط من جملة الأراضي الزراعية هي التي تروى، ومع هذا فإن معدل الزيادة السكانية في الأردن هو من أعلى المعدلات حيث يبلغ 3.5% في المتوسط منذ أوائل السبعينيات، ووفقًا لبعض التقديرات بلغ الاستهلاك الإجمالي للمياه في الأردن حوالي 555 مليون متر مكعب عام 1980 استخدم منها 465 مليون متر مكعب (بنسبة 83.8%) للزراعة، بينما استهلكت الصناعة حوالي 30 مليون متر مكعب (بنسبة 5.45%) من الإجمالي، بينما بلغ الاستهلاك المنزلي 60 مليون متر مكعب (بنسبة 10.9%) من الإجمالي.

وقدر الاستهلاك الإجمالي في عام 1985م بحوالي 870 مليون متر مكعب، ويتم تلبية هذه الاحتياجات من مصادر مختلفة 46% تأتي من نهر الأردن، حوالي 54% من مستجمع مياه الأمطار والمياه الجوفية، ومعالجة المياه لإعادة استخدامها ووفقًا لهذا فإن الأردن يعاني من عجز مائي ضخم ويدفعه ذلك إلى استخدام أكثر من 100% من المصادر المائية المتجددة التي لا تبلغ سوى 840 مليون م3 وبما يحمله ذلك من مخاطر على تملح وخطر نضوب آبار المياه الجوفية، وقد قدرت احتياجات الأردن في عام 2000م بحوالي 1100 مليون متر مكعب، بما يعني تجاوز كمية المياه المتاحة حاليًا بحوالي 25% وتواجه الأردن حاليًا مأزقًا في عملية تخصيص المياه بين الأغراض التنموية وخاصة للري وبين الاستهلاك المنزلي حيث إن نقص المياه هو أمر تشكو منه حاليًا المدن الأردنية، فالعاصمة عمان تحصل على حاجاتها من المياه من خزانات صناعية تقدم حوالي 17 - 16 مليون متر مكعب / في السنة، وتذهب

التقديرات إلى أن نقص المياه في عمان يبلغ 50% ومن المنتظر ارتفاع الطلب بمقدار خمسة أضعاف عند حلول منتصف السبعينيات وقد أعلنت الحكومة الأردنية في عام 1988م عن تطبيق برنامج صارم لتوزيع مياه الشرب في جميع مدن وقرى المملكة بهدف منع استنزاف الموارد المائية المحددة وقد تم وضع جداول بحيث يتم قطع مياه الشرب عن أحياء ومدن بالكامل لفترة تتراوح ما بين يوم واحد وحتى أربعة أيام كاملة كل أسبوع وذلك حسب الكثافة السكانية لكل منطقة وحالة شبكات المياه فيها ومدى توافر مصادر المياه. كما أنه كان من المخطط تخفيف النقص في مياه الاستخدام المحلي عن طريق تحويل 14 - 12 مليون متر مكعب سنويًا من سد الملك طلال وضخ المياه من واحة الأزرق التي تبعد 100 كيلومتر عن عمان، أما الحلول في المدى البعيد فمرتبطة ببناء سد المقارن.

خطط تطوير مصادر المياه:

وفي نفس الوقت تقريبًا الذي قامت فيه إسرائيل بتنفيذ خطتها (أنبوب المياه القطري) قامت الأردن بوضع خطة للتعاون مع سوريا سميت بمشروع اليرموك الكبير فقد صممت قناة الغور الشرقية في الأردن عام 1957م، وكان من المفترض أن تكون الجزء الأول في خطة أكثر طموحًا تتضمن بناء سدين على نهر اليرموك (المخيبة والمقارن) للتخزين وتوليد الطاقة الكهربية ثم بناء قناة بطول 47 كم غرب الغور عبر نهر الأردن لتوصيلها مع قناة الغور الشرقية وكذا بناء 7 سدود لاستخدام التدفق السنوي على جانب الأودية، وكان من المخطط الأصلي لمشروع اليرموك الكبير أن تقدم قناة الغور الشرقية 25% فقط من مخطط الري الكلي وبناء القناة في عام 1959 وانتهى العمل في الجزء الأول منها عام 1964م، ثم توقف العمل فيها حتى تم مدها مرة أخرى عام 1979م ليبلغ طولها 100 كم، ولكن ما زالت القناة لم تصل بعد للبحر الميت حسب المخطط الأصلي، إضافة لذلك فإن مشروع سد المقارن قد ووجه منذ البداية بمعارضة إسرائيلية نظرًا لأنه يقلل من كمية المياه التي تتدفق لنهر الأردن.

وعادت الأردن إلى وضع خطة مائية تمتد إلى سبع سنوات (1982 / 1975م) وقد نشرت هذه الخطة عام 1974، وكان المبدأ الرئيسي في هذه الخطة هو التركيز على تطوير استخدام مياه نهر اليرموك، وقد تضمنت هذه الخطة المشروعات الأساسية التالية:

- **إنشاء سد المقارن:** بطاقة تخزينية أساسية تبلغ 150 مليون متر مكعب من المحتمل رفعها إلى 350 مليون متر مكعب وربما تصل إلى 550 مليون متر مكعب وإنشاء قناة طولها 24 كيلومترًا، تنتقل المياه إلى قناة الغور الشرقية بحوالي 18 كيلومترًا وقد انتهى بناء السد فعلًا في عام 1977م ويعد مشروع السد حقيقة سابقة على الخطة الأردنية السبعية إذ بدأ بناؤه في عام 1972م وقد ساهم في تمويل السد الذي بلغت تكلفته 46 مليون دولار كل من الكويت وأبو ظبي ويقع السد على بعد 30 كم شمال غرب العاصمة عمان ويؤمن السد ري 60 ألف دونم من أرض الغور والزور بمد قناة الغور الشرقية المشار إليها، وكذلك يمكن توليد طاقة كهربائية تبلغ 15/8 مليون وات ساعة، كما يمكن السد من سحب المياه إلى عمان للإسهام في حل أزمة مياه الشرب في العاصمة عمان.

وقد قدمت الكويت في أواخر عام 1984 مساهمة مالية تبلغ 12 مليون دينار كويتي لتمويل تعلية سد الملك طلال للارتفاع بطاقته التخزينية إلى 82 مليون متر مكعب تستغل لرفع مساحة الأراضي المروية إلى 83 ألف دونم من أراضي الأغوار الوسطى وجنوب البحر الميت.

- إقامة مشروعات صغرى على جانب الأودية.
- إقامة نظام للصرف المغطى ومد أنابيب للحماية من تملح المياه وسوف يعاد استخدام مياه الصرف في الري وقد بلغت التكلفة المقدرة (فيما عدا سد المقارن) لجميع المشروعات السابقة حوالي 105/4 ملايين دولار، واعتمد في

تمويلها على جهات متعددة منها الدول العربية وهيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي والحكومات الأوربية.

وخطط تطوير مصادر المياه الأردنية المختلفة تتمحور حول تنمية مياه نهر اليرموك وخاصة عبر إنشاء سد المقارن الذي ظل مشروعًا متعثرًا منذ منتصف الخمسينيات وحتى هذه اللحظة، وذلك لأسباب متعددة.

التعاون والصراع حول المياه:

أصبح موضوع المياه واحدًا من الموضوعات الصراعية في المنطقة منذ نهاية العشرينيات وخاصة مع منتصف الثلاثينيات حينما تزايدت أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، ولهذا فقد زادت المشروعات المطروحة لتوزيع المياه بعد منتصف الثلاثينيات، وقد كانت مهمة العديد من اللجان التي شكلت في تلك الفترة هي مسح عام للموارد المائية المتوفرة بالمنطقة وتقدير لإيراداتها.

اقتراح أسلوب للاستخدام الأمثل لنظام نهر الأردن:

وقد كان أول المشروعات والخطط التي طرحت في هذا الوقت: منح وزارة المستعمرات البريطانية امتيازات هامة لليهودي روتنبرج لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده واحتكار توليد الكهرباء في فلسطين لمدة سبعين عامًا، وقد تمكن روتنبرج وبمساندة بريطانيا من إقامة سد على نهر اليرموك بجوار مصبه في الأردن، ولكن ما إن أنهى روتنبرج مشاريعه حتى حدثت حرب 1948 فدمرت المنشآت التي أقامها، ورغم إنهاء مشروع روتنبرج عمليًّا، فإنه ظل كحجة هامة في التفاوض استغلتها إسرائيل فيما بعد.

وكانت الخطة التي عرضت فيما بعد هي ما سميت بخطة أونديس التي نشرت بعمان في عام 1939، وقد قدرت هذه الخطة الأراضي الصالحة للري في وادي الأردن. ودعمت هذه الخطة من التقديرات الغربية بأن الموارد المائية في المنطقة غير كافية لإقامة دولة يهودية، وقد اقترح أونديس في خطته تحسين

الري في مناطق الأودية وكذلك تحويل مياه نهر اليرموك إلى قناة شرق الوادي لتوسيع الري هناك.

وردًا على هذا المشروع قدمت إسرائيل ما يعرف بخطة لودر ميلك في عام 1944 التي دعمت من الحجة اليهودية بأن الإدارة الجيدة لمصادر المياه في المنطقة كافية لاستيطان 4 ملايين يهودي إلى جانب 1.8 مليون عربي ويهودي يقيمون في المنطقة، وقد ضمن لودر ميلك نهر الليطاني في مشروعه للموارد المائية الإقليمية وطبقًا للودر ميلك كلفت الحركة الصهيونية مهندسين أمريكيين هما هاسي وسافاج في عام 1948 لإعداد الخطة التفصيلية لتنفيذ مشروع لودر ميلك.

وقد شكك المسح الذي تم في فلسطين بواسطة لجنة بريطانية في عامي 1946 / 1945 في تقديرات خطة لودر ميلك وكذلك في إمكانية تحقيق التعاون بين الطرفين العربي واليهودي الذي كان ضروريًا لتحقيق المشروع.

وقد تسارع الإيقاع في بداية الخمسينيات بتقديم خطط وخطط مضادة من قبل كل من الطرفين العربي واليهودي وذلك بعد قيام الكيان الصهيوني في مايو 1948م وكان هذا التسارع نتيجة حتمية للصراع الذي تأجج لكون قرار التقسيم لم يتضمن أي إشارة لموضوع المياه إضافة إلى عدم قبوله من الجانب العربي وكانت هذه الخطط والخطط المضادة جزءًا من الخطوات حول نصيب كل طرف في مياه نهر الأردن وروافده وقد كانت الموضوعات الأساسية التي تعد موضوعًا للصراع والتفاوض هي:

1- حصة كل طرف في مياه النهر.

2- استخدام بحيرة طبرية كبحيرة للتخزين.

3- استخدام مياه الليطاني كجزء من نظام النهر.

4- استخدام مياه نهر الأردن خارج حوضه.

5- طبيعة الإشراف والضمانات الدولية المطلوبة.

وكانت أهم الخطط العربية التي وضعت في تلك الفترة هي تلك التي أعدها الأردن نتيجة للتعاون مع منظمة الأنروا لتحسين نظام الري الأردني وإعادة توطين السكان العرب الفلسطينيين، وفي إطار هذا التعاون تلقت الأردن دراسة أعدها بيت الخبرة البريطانية سير ماكدونالد مردوخ في عام 1950 والتي اقترحت تحويل نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وبناء أنابيب للري على جانبي وادي الأردن، وفي عام 1952 قامت الأنروا بتمويل خطة أعدها مهندس أميركي يدعى (بونجر) واقترح في خطته بناء سد على نهر اليرموك عند بلدة المقارن تصل طاقته التخزينية إلى 480 مليون متر مكعب، واقترح كذلك أن يتم بناء سد آخر عند العدسية لتحويل المياه إلى قناة شرق الأردن وطبقًا لتقديرات بونجر فإن المشروعات السابقة كان بوسعها ري 435 ألف دونم في الأردن و60 ألف دونم في سوريا إضافة إلى توليد طاقة كهربائية من السدين تبلغ 28300 كيلو وات/ ساعة في العام لصالح كل من الأردن وسوريا، وقد ذهبت تقديرات الخبراء إلى أنه بتنفيذ خطة بونجر يمكن توطين 100 ألف شخص، وقد شرع الأردن فعلًا في تنفيذ الخطة بتوقيع اتفاق مع الأونروا في مارس 1953م وقد وافق كل من الأردن وسوريا في يونيو 1953م على المشاركة في مياه نهر اليرموك، وبدأ التنفيذ الفعلي لخطة بونجر في نفس الشهر وقدمت الأونروا بموجب الاتفاق 40 مليون دولار من التكاليف الإجمالية البالغة 70 مليون دولار بينما تعهدت هيئة التعاون الفني الأمريكية والحكومة الأردنية بالمشاركة في تمويل المشروع خاصة سد المقارن، ولكن إسرائيل عارضت المشروع وطالبت بنصيب في مياه اليرموك على الرغم من جريان النهر في أراضٍ عربية بكامله، وفي أعقاب الاعتراض الإسرائيلي أعلن الخبراء الأمريكيون فجأة أن خطة بونجر غير اقتصادية، ولهذا فقد سحبت الولايات المتحدة عرضها بتمويل المقارن وضغطت على الأونروا لسحب تمويلها أيضًا بل ونقلت المهندس صاحب الخطة إلى البرازيل حيث كان بقاؤه في الأردن

مصدرًا لحرج الحكومة الأمريكية. (نفس ما حدث بالنسبة للسد العالي وفي تاريخ معاصر له).

وبعد حجب التمويل لم يكن أمام الأردن سوى إيقاف تنفيذ هذا المشروع.

وقد أخذ الصراع في الاشتعال حول نهر الأردن مع بدء إسرائيل في تنفيذ خطتها السبعية في عام 1953 بتحويل نهر الأردن فقد رصدت الرقابة السورية في 2 يوليو 1953 تحركات إسرائيلية لحفر القناة الرئيسية للمشروع بالقرب من حدودها في المنطقة المنزوعة السلاح شمال جسر بنات يعقوب وسارعت سوريا بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن بانتهاك إسرائيل لشروط الهدنة وطالبت بإصدار قرار للوقف الفوري لهذه الأعمال بعد رفض إسرائيل الاستجابة لأوامر كبير مراقبي الأمم المتحدة بتوقيفها، وقد كان اختيار إسرائيل لهذا الموقع يحكمه عاملان:

- **الأول:** أن هذه المنطقة عند جسر بنات يعقوب تعد نسبة الملوحة في مياهه أقل من المناطق السفلى على النهر.
- **الثاني:** أن ارتفاع هذه النقطة البالغ 270م عن سطح بحيرة طبرية كان كافيًا لكي يتم تدفق النهر تلقائيًا، ولذا فإن إسرائيل تجاهلت كلًّا من الاعتراض السوري واعتراض الأمم المتحدة بقطع المساعدات المالية لإسرائيل البالغة 50 مليون دولار آنذاك وهو ما كان كافيًا لإقناع إسرائيل بوقف أعمال الحفر ولكنها فيما بعد عادت لاختيار موقع آخر للحفر هو أشد خطورة على بحيرة طبرية رغم أن هذا الموقع كان أقل تميزًا عن الموقع السابق بسبب ملوحة المياه ولضرورة استخدام الطاقة الكهربائية لضخ المياه.

وإزاء الموقف الجديد الذي هدد بعودة القتال أعلن الرئيس أيزنهاور في أكتوبر عام 1953 تكليف المستشار إريك جونستون، كممثل شخصي له بمهمة التفاوض مع دول المنطقة لمحاولة إقناعها بالموافقة على مشروع موحد

لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن.

وقد كانت الخطة الأساسية التي استند إليها جونستون في مهمته هي تلك التي مولتها الأونروا وقام بإعدادها المهندس شارلز مين تحت الإشراف الفني لهيئة وادي التنس مدعمًا من الخارجية الأمريكية وكانت الخطوط الرئيسية لخطة مين هي الآتي:

1- إنشاء سد على نهر الحاصباني لتوليد الطاقة وري أراضي الجليل.

2- إنشاء سدين على نهر بانياس وتل القاضي (الدان) وكذلك استخدام مياه الحاصباني الخارجة من المحطة الكهربائية غير شبكة طويلة من الأقنية وذلك لري مناطق الحولة وتلال الجليل الأعلى ووادي مرج بن عامر في الأراضي المحتلة.

3- إنشاء سد نهر اليرموك عند المقارن بطاقة تخزينية تبلغ 175 مليون متر مكعب لتوليد الطاقة.

4- إنشاء سد تحويلي في موقع العدسية على نهر اليرموك لتحويل مياه فيضانات النهر إلى بحيرة طبرية ومنطقة شرق الأغوار.

5- إنشاء قناتين رئيسيتين غربي وشرقي نهر الأردن لري أراضي ضفتي النهر في الأغوار بين نهر اليرموك والبحر الميت.

6- إنشاء السدود والأقنية اللازمة لتخزين مياه الفيضانات ومسايل الوديان على جانبي حوض الأردن واستثمارها مع ما يثبت صلاحيته من المياه الجوفية في ري أراضي الحوض.

7- تدعيم شواطئ بحيرة طبرية بما يلزم من إنشاءات لتأمين رفع منسوبها مترين إضافيين لزيادة طاقتها التخزينية وقدر مشروع جونستون أن مجموع كميات مياه حوض الأردن تبلغ 1213 مليون متر مكعب واقترح توزيعها بحيث

يكون نصيب الأردن 774 مليون م3 و45 مليون متر مكعب كحصة لسوريا و394 مليون متر مكعب لإسرائيل ولا شيء للبنان.

وقد قام جونستون بجولته الأولى عام 1953 واقتصرت الجولة على الاجتماع بالمسئولين المختصين في حكومات مصر وسوريا ولبنان والأردن وإسرائيل، وقد طرح جونستون خطة (مين) وعندما عاد جونستون في جولته الثانية عام 1954 وجد أمامه مشروعين بديلين مضادين لمشروعه الأول لجنة عربية كلفتها الجامعة العربية بدراسة تقرير (مين) من ناحيته الفنية فقط. ووضع الثاني خبير أمريكي اسمه (كوتون) قدم فيه وجهة النظر الإسرائيلية حول تقرير «مين».

وفي الرد العربي على تقرير (مين) اعترضت اللجنة الفنية العربية على ما خصصه المشروع للدول العربية سواء من حيث الكمية أو النوع، فمن حيث الكمية أهمل المشروع تخصيص أية كمية من المياه للبنان واكتفى بتخصيص كمية ضئيلة لسوريا بالرغم من أن البلدين يغذيان الحوض بأكبر قسط من إيراده المائي، كما لم يخصص للأردن ما يكفيه لري الأغوار والأزوار هذا في الوقت الذي أعطى إسرائيل حوالي 33% من إيراد الحوض، في حين أنها لا تغذيه إلا بنسبة 23% فقط. وقد أعادت اللجنة العربية التأكيد على المبادئ التي تضمنتها تقارير أندويس وماكدونالد وبونجر وهي استخدام النهر داخل الحوض فقط ومعارضة تخزين المقارن الذي سبق للأردن وسوريا أن عقدتا اتفاقًا على تنفيذه باعتباره يحتفظ بالمياه العربية في أرض عربية ويؤمن استثمارها تحت إشراف عربي بينما يضع التخزين المقترح ببحيرة طبرية المصالح العربية تحت رحمة إسرائيل، واعترضت اللجنة كذلك على تجميع مياه الأنهار والينابيع العربية شمالي طبرية لتحويلها لري أراضي إسرائيل وتوليد الكهرباء، بينما كان المنطق يقتضي استثمار بعضها في لبنان واستثمار الجزء الآخر في سوريا والأردن كما اختلفت تقديرات اللجنة الفنية لمجموع إيراد الحوض عنه في تقرير مين، إذ بينما قدره الأخير بحوالي 1213 مليون

متر مكعب كان تقدير اللجنة العربية 1429 وكانت الحصص التي اقترحتها الخطة العربية هي 132 مليون متر مكعب لسوريا و977 مليونا للأردن و285 مليونًا لإسرائيل وأعادت الخطة معاملة لبنان كطرف في نظام نهر الأردن وأعطته حصة 35 مليون متر مكعب.

أما إسرائيل فإنها كانت قد قامت في عام 1953 بنشر خطة السنوات السبع (1953 1960) التي تعد خطوطها الرئيسية مستقاة من مشروعي لودر ميلك هايز، شمل ذلك إدماج الليطاني كجزء من الموارد موضع التقسيم واستخدام بحيرة طبرية كمكان رئيسي للتخزين واستخدام مياه النهر خارج حوضه وإقامة قناة البحرين التي تصل بين البحر الميت والبحر المتوسط.

وقد أعيد التأكيد على الموقف الإسرائيلي ردا على تقرير (مين) في مشروع وضعه المهندس الأمريكي (جون كوتون) وطبقًا لإدماج الليطاني في نظام نهر الأردن فقد ضخمت إسرائيل من الموارد بحيث بلغت 2345 مليون متر مكعب وطلبت أن تكون حصتها 1290 مليون متر مكعب والحصة العربية 1055 مليون متر مكعب يذهب منها 575 مليونا للأردن و450 للبنان و30 مليونًا لسوريا وبذا فإن إسرائيل وضعت لنفسها حصة من مياه الليطاني تبلغ 400 مليون متر مكعب ولم تترك للبنان صاحب النهر سوى 300 مليون فقط.

وقد قدرت المساحات التي ستروى طبقًا للمشروع الإسرائيلي بحوالي 31 ألف دونم في سوريا و350 ألفًا في لبنان و430 ألفًا في الأردن، أما إسرائيل فتبلغ المساحات التي سيتم ريها مليونًا و790 ألف دونم، أي أكثر من ضعفي مجموع المساحات في البلاد العربية الثلاثة، وكان من الواضح أن إسرائيل تبالغ في حصتها من المياه للضغط على جونستون كي يخصص لها المزيد من المياه وهو ما حدث بالفعل حيث رفع جونستون في زيارته الثالثة للمنطقة (فبراير 1959م) حصة إسرائيل من 394 مليون متر مكعب المعتمدة في مشروعه الأول إلى 525 مليون متر مكعب، ورفعها في جولته الأخيرة (أكتوبر 1955م) إلى 565 مليون متر مكعب، أي أكثر من الكمية التي اعتمدتها إسرائيل في خطتها

السبعية وهي 540 مليون متر مكعب وردًا من الأردن على المقترحات الإسرائيلية الخاصة بالمساحات المروية كلفت مهندسين أمريكيين هما بيكر وهايز في عام 1955 بإجراء دراسة لتحديد كمية المياه اللازمة لري أراضي وادي الأردن، وقد كانت هذه الخطة ذات هدف فني ولم ترتبط مباشرة بالمفاوضات ووفقًا لدراسة بيكر وهايز فقد ارتفعت تقديرات الأرض القابلة للزراعة في الأردن، بينما خفضت في الوقت ذاته من المقنن المائي للمحاصيل الزراعية.

وهكذا فإن الجولات الأخيرة لجونستون أسفرت عن زيادة حصة إسرائيل في المياه بينما خفضت حصة البلاد العربية حيث خصص للأردن 720 مليونًا في جولته الأخيرة، بينما كان قد خصص لها 740 مليون متر مكعب في جولته الأولى بل وتضمن حصة الأردن 15 مليون متر مكعب من الينابيع المالحة التي كانت إسرائيل قررت تحويلها بعيدًا عن بحيرة طبرية إلى نهر الأردن لتخفيض ملوحة مياه البحيرة كما اقترح حصة لسوريا 132 مليون متر مكعب وحصة للبنان 35 مليون متر مكعب فقط.

ومع تقدم مفاوضات جونستون فقد تضاءلت نقاط النزاع بين الأطراف الغربية وإسرائيل، إذ قبل الغرب باستخدام مياه النهر خارج الحوض، كما أن إسرائيل تنازلت عن مطالبتها بإدماج الليطاني في نظام نهر الأردن، وقد بقيت الأطراف العربية على موقفها بشأن عدم استخدام بحيرة طبرية لتخزين مياه اليرموك، بينما تقدمت باقتراح بديل لأن تكون بحيرة طبرية بمؤداه كمركز تخزين لفائدة جميع الأطراف وهو ما عارضته إسرائيل، وكذلك بينما طالبت الأطراف العربية بالإشراف الدولي على عملية توزيع المياه فإن إسرائيل قد عارضت تدخل أي من أجهزة الأمم المتحدة في موضوع استغلال المياه بين دول المنطقة وحلًّا لموضوع المياه وهي النقطة الأكثر صعوبة فإنه بعد مفاوضات طويلة استقر جونستون على ما يعرف بالخطة الموحدة ومقارنة بالأرقام التي أعلنتها خطة «مين» فإن الحصص التي تضمنتها الخطة الموحدة تختلف كثيرًا خاصة

بالنسبة لسوريا ولبنان. وبينما خفضت حصة الأردن، فإن جونستون اقترح في الطبعة الأخيرة لخطته أن تحصل إسرائيل على الجزء الباقي من موارد النهر بعد أن يحصل كل طرف على الحصة المذكورة له، وطبقًا لعديد من التقديرات فإن حصة إسرائيل في هذه الحالة تبلغ 400 مليون متر مكعب على الرغم من أن بعض المصادر الإسرائيلية قدرت أنها 450 مليون متر مكعب.

وقد تم قبول الخطة الموحدة (جونستون) من قبل اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية واللجنة الفنية الإسرائيلية، إلا أن الموافقة السياسية لم تتم على الخطة فقد اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في يوليو 1955م لمناقشة الخطة في سبتمبر 1955 وأحالوا الخطة للتصديق النهائي عليها من مجلس الجامعة العربية، والمجلس رفض التصديق عليها في 11 أكتوبر 1955 وذلك للاعتبارات السياسية الخطيرة التي ترتبط به، وأعيد المشروع مرة أخرى للجنة الفنية لإجراء المزيد من الدراسة، وهكذا فإن كلا الطرفين لم يقدم الموافقة السياسية المطلوبة على المشروع لتنفيذه، وبرغم عدم الموافقة فإن الطرفين الأساسيين الأردن وإسرائيل أبديا القبول غير الرسمي للتفاصيل الفنية للخطة بما فيها الحصص المقدمة لكلا البلدين وبدأ كل من البلدين في وضع خططه المنفردة لكن في حدود الخطط المخصصة في خطة جونستون وكان المشروعان الأساسيان هما مشروع أنبوب المياه القطري الإسرائيلي ومشروع قناة الغور الشرقية الأردني.

وعاد الصراع للتفجر مرة أخرى، قبيل انتهاء أعمال المشروع أنبوب المياه الإسرائيلي في عام 1964م، فقد تمت الدعوة لأول مرة لمؤتمر قمة عربي لبحث مشكلة تحويل نهر الأردن التي تقوم بها إسرائيل، وعقد المؤتمر بالقاهرة في الفترة من 17-13 يناير 1964م، وكان من أهم قرارات المؤتمر إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن، وإقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية، حيث اعتبر هذا بديلًا عن التدخل العسكري المباشر لإفشال خطط إسرائيل، وجرى في الواقع التباحث حول مشروعات سبق وقدمتها اللجنة الفنية التابعة

لمجلس الجامعة منذ عام 1960م، وكان أمام الدول العربية أحد خيارين، إما تحويل مياه الحاصباني إلى الليطاني وتحويل مياه بانياس إلى اليرموك، وإما تحويل كل من الحاصباني وبانياس إلى اليرموك وقد تم الاستقرار على الاختيار الأخير مع تخزين المياه خلف سد اقترحت إقامته هو سد المخيبة.

وقدرت التكلفة بحوالي 200-190 مليون دولار تعهدت كل من السعودية ومصر بتقديم المساهمة الأساسية فيها، وكان من المفترض أن تترتب نتيجتان هامتان على المشروع العربي عند نهاية إتمامه:

الأولى: أن يسترد العرب من مواردهم المائية كمية تتراوح بين 300-250 مليون م3 من المياه.

الثانية: ما سيترتب على تحويل روافد الأردن ذات المياه العذبة من بحيرة طبرية من زيادة في ملوحتها مما سيخفض قيمة مياهها في الاستثمار الزراعي ويجعل المشروع الإسرائيلي في تحويل مياه الأردن إلى النقب دون جدوى.

وكانت النتيجة الثانية أكثر أهمية، حيث كان السبب الأساسي لعدم التصديق على خطة جونستون هو ما تحمله من مخاطر استيعاب الدولة العبرية لعدد أكبر من المهاجرين، ولذا فقد جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الأول: «بحث المؤتمر ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه استهدافًا منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها» وكان تجدد النزاع وتهديده بإمكانية نشوب الحرب فرصة مناسبة لتدخل القوى الخارجية، إذ أعاد الاتحاد السوفيتي مجددًا تأكيده أنه القوة الحليفة للدول العربية، إذ أعلن تأييده لقرارات مؤتمرات القمة العربية، كما أعادت الصين تأكيدها على تأييد الحقوق المشروعة للعرب، وأعلنت أن تحويل مياه نهر الأردن يمثل خطوة خطرة من جانب إسرائيل لتنفيذ سياسة التوسع

الصهيونية، وكان الموقف الألماني الغربي في هذه القضية أقرب إلى الموقف العربي، أما الموقفان الأمريكي والبريطاني فكانا أقرب إلى الموقف الإسرائيلي بتأكيد أمريكا على خطة جونستون باعتبار أنها أعطت إسرائيل حصة كان بمقدورها أن تدعي أن مشروعها لا يتجاوزها، كما أكدت بريطانيا على الموقف ذاته تقريبًا، وفي رد فعل إسرائيل على قرارات مؤتمر القمة العربي أعلن ليفي أشكول رئيس الوزراء أن مشروع إسرائيل يأتي كخطوة ضمن مشروع استخدام نهر الأردن الذي وضع بمبادرة أمريكية، وهذا يعني أن جميع الذين لا يوافقون عليه إنما يواجهون أمريكا، ومن هنا أعادت إسرائيل تأكيدها على أن مشروع أنبوب المياه هو في حدود حصتها المقررة في خطة جونستون، وأعلنت أنها كدولة ذات سيادة فإن لها كامل الحق في وضع سياسات الهجرة بدون أي تدخل خارجي، وأنها ستنظر لموضوع تحويل المياه بوصفه اعتداء على حقوقها السيادية.

وقد بدأت الدول العربية في تنفيذ مشروعها فعلًا في عام 1964م بالبدء في أعمال سد المخيبة (سد خالد بن الوليد) وكان السد هو المشروع الأخطر على إسرائيل حيث يحجز روافد نهر الأردن العذبة من التدفق إلى بحيرة طبرية، ولهذا أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام المشروعات العربية التي تلحق بها الضرر، خاصة سد المخيبة الذي يعد وسيلة تمس مصادر المياه التي تصل إلى إسرائيل، ولهذا فإنها ستتصرف على اعتبار أن هذا السد عمل من أعمال العدوان، ومن ثم بدأت إسرائيل بتوجيه عدد من الضربات الجوية استهدفت مناطق العمل في المشروع العربي. ووصلت أعمال الهجوم إلى أقصاها في إبريل عام 1967م بضربة جوية في أعماق سوريا. وكانت الصحف الإسرائيلية قد ذكرت أن النزاع حول مياه نهر الأردن يقدم فرصة لإسرائيل لشن الحرب في الوقت الملائم، ولذا فإن بعض المحللين يعتقدون أن موضوع المياه كان ضمن الأسباب الرئيسية لقيام إسرائيل بعدوان يونيو 1967م .

وكانت النتائج الهامة لحرب 1967م على جبهة المياه غاية في الوضوح فقد حسنت إسرائيل من موقفها المائي من خلال احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية، إذ إن احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن، فخطوط وقف إطلاق النار جعلت إسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالي 10كم فقط قبل الحرب، وهو ما أدى إلى جعل أي تنمية لنهر الأردن رهن قبضة إسرائيل، فمع بدء الحرب كان 20% فقط من أعمال مشروع اليرموك قد انتهت، وبسبب الحرب فقد جرى وقف تنفيذ أهم مشروعين أحدهما سد المخيبة الذي كان من المخطط أن يخزن 350 مليون متر مكعب، وبينما توقفت المشروعات العربية، فإن إسرائيل قد أتيحت لها فرصة مناسبة لحل أزمتها المائية على حساب المناطق العربية التي احتلتها بعد الحرب.

وبينما أوقفت نتائج حرب 1967م المشروع العربي، فإن إنهاء المشروع الإسرائيلي (أنبوب المياه القطري) في عام 1964م حمل آثارًا أخرى على نوعية المياه المتوافرة للأردن، وعمل تحويل مياه النهر على زيادة نسبة الملوحة في الجزء المتبقي من النهر، وبذا حرم وادي الأردن أولًا من كميات كبيرة من مصادر المياه اللازمة لها وحال دون تنمية 80 ألف دونم أخرى في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الملوحة فيما تبقى من المياه التي تجري في النهر نسبة عالية جدًا لا تناسب بعض المنتجات الزراعية الحساسة وخاصة الموالح التي تعد من أهم الزراعات في المنطقة.

مشروعات التعاون في نظام نهر الأردن:

مع تفجر الصراع حول نهر الأردن، فإن إمكانية التعاون لتنمية مصادر المياه في المنطقة بين كافة الأطراف تعد - نظرًا للأوضاع السياسية الحالية - شبه مستحيلة، وبقى لأمد طويل المشروع الوحيد الذي يعد مصدرًا محتملًا للتعاون هو تنمية نهر اليرموك بين الأردن وسوريا حيث يعد اليرموك نهرًا مشتركًا بين سوريا والأردن، وكان يشكل نقط الحدود بين البلدين بطول 40 كم قبل أن

يصبح أيضًا خطًّا للحدود بين الاحتلال الإسرائيلي والأردن بعد احتلال الجولان بطول 10كم، ويبلغ التصرف السنوي للنهر حوالي 500 مليون متر مكعب/ سنويًّا.

وقد اقترح منذ فترة طويلة تعود لعام 1952م وطبقًا لخطة الخبير الأمريكي بونجر إنشاء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن وظل هذا السد لفترة طويلة هو المشروع الرئيسي لتخفيف وطأة الأزمة المائية على الأردن، ففي أعقاب مشروع بونجر عقدت اتفاقية بين سوريا والأردن في 4 يونيو 1953م غايتها إنشاء سد لتخزين المياه ينظم جريان النهر ويولد الكهرباء ويستفاد من المياه في ري الأراضي الأردنية، وقد احتفظت سوريا في هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه كافة الينابيع المتفجرة في أراضيها، وكذلك الحصول على 75% من القوة الكهربائية المولدة، وحددت حصة مساهمتها في تكاليف هذه المنشآت بنسبة 95% ونتيجة لهذا الاتفاق تعاقدت الأردن مع الاستشاريين بيكر وهرزا لدراسة استثمار مشروع اليرموك واستمرت الدراسة سنتين وبلغت تكاليفها 3.5 مليون دولار ساهمت في دفعها وكالة غوث للَّاجئين، ومشروع النقطة الرابعة الأمريكي والحكومة الأردنية، وقد قدر بيكر وهرزا أن سعة الخزان يمكن أن تصل إلى 500 مليون متر مكعب وقدرت التكلفة الكلية اللازمة لتنفيذ هذا السد بحوالي 15 مليون دولار وتوقف المشروع إلى أن قامت الأردن بتكليف شركة يوجسلافية في عام 1963م بإعادة الدراسة، وقدرت أن التكلفة الكلية ستبلغ 20.31 مليون دينار أي ما يعادل 56.8 مليون دولار، وقدر أن ينتهي المشروع في مدة 5 – 3 سنوات، ولكن مع تفجر الصراع حول تحويل نهر الأردن وما أعقبه من حرب 1967م تم تعليق المشروع العربي الذي كان يتضمن إنشاء سد المقارن.

وعادت الأردن في إطار خطتها السبعية 1982 – 1975م، للتركيز على إنشاء السد، وتم إنهاء كافة الدراسات وأعمال التحريات للموقع والتصميمات وإعداد وثائق العطاءات لهذا المشروع خلال الفترة 1980 – 1975م وتم اجتذاب

بعض التمويل الأجنبي حيث أبدت إدارة الرئيس الأمريكي كارتر اهتمامها بالمشروع، إذ كان رأي الفنيين الأمريكيين أن سد المقارن لا يوفر للأردن ما يغنيه في المجال الزراعي فقط، وإنما يتيح لسوريا وإسرائيل مزيدًا من المياه على مدار السنة. وفي عام 1980 منحت الوكالة الأمريكية الدولية قرضًا قدره تسعة ملايين دولار إضافة إلى عشرة ملايين دولار سبق أن التزمت بها، وهذا من إجمالي التكلفة التي وصلت في هذه الفترة إلى مليار دولار، إلا أن المشروع توقف هذه المرة للخلافات السياسية بين الأردن وسوريا، ومع عودة العلاقات للتحسن ما بين البلدين مرة أخرى عام 1958م فقد أعيد إحياء فكرة إنشاء السد ووقعت بين البلدين اتفاقية في 1987/9/3م لإقامة سد الوحدة (المقارن سابقًا) وقد ألغت هذه الاتفاقية اتفاقية 4 يونيو 1953م، وقد نصت الاتفاقية الجديدة على مسئولية الأردن عن تمويل جميع مراحل الدراسة والإنشاء والتشغيل والصيانة كما نصت على تأمين المياه اللازمة لملء خزانات السدود السورية، والمحددة بجدول الاتفاقية، وقد اقترح أن يكون ارتفاع السد 100 متر بينما انخفضت سعته التخزينية عما كان مقدرًا في السابق لتصل إلى 220 مليون متر مكعب.

وسوف تحصل الأردن على معظم المياه التي يوفرها المشروع لرفع نسبة الأراضي المروية بينما تقدم معظم العمال والتمويل بالمقابل فإن سوريا ستحصل على كمية مياه أقل، ولكن ستحصل على أغلب كميات الكهرباء المولدة ويظل الموقف الإسرائيلي حجر عثرة حتى الآن أمام تنفيذ المشروع.

والواقع أن الرفض الإسرائيلي يرجع إلى بدايات اقتراح تنمية نهر اليرموك، وبينما كانت القدرة الإسرائيلية على إعاقة تنفيذ المشروع ضعيفة عمليًا قبل فترة الستينيات، فإنه مع بدء تنفيذ مشروع، سد المخيبة في منتصف الستينيات كأحد المشروعات الجوية لأعمال هذا المشروع ثم كان العامل الحاسم في إرجاء المشروعات هو النتائج التي تمخضت عنها حرب 1967، إذ تغيرت السيادة على الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، إذ بعد أن أصبح الجنود

الإسرائيليون مرابطين في مرتفعات الجولان المطلة على موقع المخيبة، تم التركيزعلى مشروع المقارن باعتباره يبعد عن منطقة التواجد العسكري الإسرائيلي، ولكن مع إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية فإن إسرائيل قد طالبت بزيادة حصتها من مياه اليرموك نظرًا لسيطرتها على الضفة الغربية، فقد عبر عامين شاميرا الكاتب الإسرائيلي «أن مطلب إسرائيل الموجه إلى أمريكا هو أن تصبح طرفًا في المناقشات المتعلقة بسد اليرموك عن طريق ضمان نصيبها في مياه اليرموك بقوة احتلالها الضفة الغربية» إذ أوضحت إسرائيل أنها تعتبر نفسها حكومة المنطقة، وأنه إذا ما قامت الولايات المتحدة بمساعدة تمويل سد المقارن، فإنه يرجى منها أن تعطي الضفة الغربية مرتبة ملائمة في المشروع»، وطلب رئيس الوزراء بيجن سرًّا من إدارة كارتر ضمانات بأن إنشاء سد المقارن لن يضر بالمياه التي تجري في اليرموك عند المثلث المتصل بالأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل من هذا النهر، بل طالبت إسرائيل بزيادة المياه المخصصة لإرواء المثلث من 17 مليون متر مكعب المعتمدة قديمًا من قبل الأردن إلى 40 مليون متر مكعب، كما طالبت بأن يخصص لها 140 مليون متر مكعب أخرى بدعوى أنها بحاجة إليها لترفع من تصاريف نهر الأردن والاستفادة منها في ري أراضي الضفة الغربية، وقد حاولت السفارتان الأمريكيتان في كل من الأردن وإسرائيل التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة، كما حاول فيليب حبيب عبثًا خلال جولات سرية قام بها في عامي 1980-1981م التوصل إلى اتفاق ولو ضمنيًّا بين سوريا والأردن وإسرائيل حول مشروع سد المقارن، ثم جاءت الأزمة اللبنانية بعد ذلك لتقضي على هذه المحاولات، خاصة أن الخلافات السورية الأردنية كانت قد حالت دون اتفاق البلدين العربيين منذ عام 1980م.

ولم تكتف إسرائيل بمعارضتها تلك لسد اليرموك، ولكن استخدمت موقعها الجديد على نهر اليرموك بعد عام 1967م، للضغط على الأردن فقد شكت الأردن باستمرار من الممارسات الإسرائيلية بعد احتلال إسرائيل الضفة الشمالية من نهر اليرموك، مثل مهاجمة قناة الغور الشرقية عام 68 ثم وضعها

الأحجار في طريق تدفق النهر، كما أنها لم تسمح للأردن بإجراء مثل هذه العمليات، كما كان هناك وساطة أمريكية أخرى في يوليو 1979م لنفس الغرض، وفي إبريل عام 1984م، عاد المسئولون الأردنيون للشكوى من مثل هذه المشكلة وأضافوا في هذه المرة أن الإسرائيليين يقومون بتحويل مياه نهر اليرموك للسماح بتدفق مياه أكثر لبحيرة طبرية، فيقدر الأردنيون أن إسرائيل تسحب حوالي 100 مليون متر مكعب سنويًّا، وهو ما يتجاوز حصة إسرائيل التي حددتها خطة جونستون بحوالي 25 مليون متر مكعب من مياه اليرموك، وقد صرحت مصادر إسرائيلية في إبريل 1984م بأن إسرائيل تخطط لسحب 70 -60 مليون متر مكعب سنويًّا من مياه النهر، وقد ذكر مفوض المياه الإسرائيلي أن السحب هو في حدود خطة جونستون، بتفسيره للخطة على أنها تنص على أن حصة إسرائيل هي 25 مليون متر مكعب خلال فترة الصيف، بينما تسمح لها بسحب أي كمية خلال فصل الشتاء المطير، ومع عودة تجدد طرح إنشاء مشروع سد المقارن طبقًا لاتفاق 1987/9/3م بين الأردن وسوريا فإن مروان حمود وزير الزراعة الأردني أعلن «أن المشروع لن يقلل من تدفق المياه لإسرائيل وذلك تمشيًا مع مبادئ تم الاتفاق عليها في أثناء المفاوضات الإقليمية لاقتسام المياه التي أشرفت عليها أمريكا في الخمسينيات» ومن الواضح أن الوزير الأردني يشير هنا إلى خطة جونستون، وذلك تجنبًا للمعارضة الإسرائيلية للمشروع، وفي نفس الوقت لدفع الولايات المتحدة للتدخل بالضغط على إسرائيل.

وإضافة لهذا الموقف الإسرائيلي الرافض للمشروع، فإن توقف المشروع العربي، وتصاعد الخلافات في بعض الأحيان بين سوريا والأردن قد جعلا سوريا تمضي منفردة في خطط لحجز مياه اليرموك، فقد أقامت عددًا من الخطوط السطحية الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع الأمر الذي أدى إلى تعديل مساهمة الأراضي السورية في تغذية مياه اليرموك من 400 مليون متر مكعب إلى 220 مليون متر سنويًّا، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه اللازمة للري في الأردن من خلال قنوات الغور الشرقية وتخفيض كميات مياه الشرب

الذاهبة لإربد وعمان، كما يؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في مناطق أسفل النهر التي تجري في الأراضي الأردنية.

وإزاء هذا الموقف الحرج للأردن بين كل من المعارضة الإسرائيلية الدائمة والخلافات مع سوريا أحيانًا فإن الأردن قد طرح - كحل بديل في بداية الثمانينيات - إمكانية الاتفاق مع العراق على نقل كمية من المياه تبلغ 160 مليون متر مكعب سنويًّا خلال الأنابيب من نهر الفرات في العراق إلى الأردن، ولكن طبيعة الأرض وعدم الجدوى الاقتصادية للمشروع وصعوبة التمويل أوقفت مثل هذا المشروع، ومن ثم اضطرت الأردن للعودة مجددًا للاتفاق في عام 1987م مع سوريا على إعادة إحياء مشروع سد المقارن. ولكن هذه المرة ونظرًا للمشروعات السورية التي سبق إقامتها منفردة على مياه النهر فقد هبطت سعة السد التخزينية من 350 500 مليون متر مكعب سبق طرحها في الستينيات إلى 220 مليون متر مكعب فقط في عام 1987م، وذلك مع تأمين الأردن للموافقة السورية على عدم إقامة المزيد من المشروعات السورية على النهر، وعلى الرغم من كل ذلك ومع توافر بعض التمويل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وموافقة البنك الدولي للمردود الاقتصادي الهائل للمشروع واستعداده للمساهمة في التمويل، فإن الموقف الإسرائيلي يعد العقبة الوحيدة في وجه مشروع سد الوحدة (المقارن سابقًا) حيث أعلن متحدث رسمي في 17 ديسمبر 1987م أن إسرائيل طلبت من أمريكا التدخل لوقف المشروع؛ وذلك للادعاء الإسرائيلي بأن سد المقارن سيحول دون وصول ملايين من الأمتار المكعبة من المياه التي تحصل إسرائيل سنويًّا عليها من نهر اليرموك.

ومع عجز إسرائيل حتى الآن عن تنمية المصادر المائية في الأراضي العربية فإنها قد أخذت بعد احتلالها للأراضي العربية بعد عام 1967م في استغلال المصادر المائية في هذه الأراضي، وتركز هنا على منطقتين رئيسيتين هامتين لإسرائيل هما الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان باعتبار المنطقتين بهما وفرة نسبية في المياه.

جغرافية نهر الأردن:

نهر الأردن له ثلاثة منابع رئيسية تزوده بمعظم مياهه وهي أنهار الدان وبانياس والحاصباني، ونهر الدان ينبع من تل القاضي الواقع داخل فلسطين، ونهر بانياس من سوريا، أما نهر الحاصباني فينبع من لبنان.

ويعتبر نهر الحاصباني أطول منابع نهر الأردن وله عدة روافد منها نهر بريجيت المنحدر من سهول «مرج عيون»، ومياه السفح الغربي لجبل الشيخ، ويزيد ارتفاع مجرى الحاصباني في القسم الأكبر منه على 500 متر فوق سطح البحر، حتى إذا ما وصل إلى ارتفاع 75 مترًا فوق سطح البحر اتصلت به وغذته النهيرات الأخرى الواقعة في منطقة الحولة.

هذه الينابيع الرئيسية الثلاثة تتلاقى مياهها أمام بلدة بانياس في مدخل وادي الأردن، ثم يمر بالمنطقة التي كانت تتواجد بها بحيرة الحولة حيث يبدأ نهر الأردن سيره الانحداري الذي يبلغ 207 أمتار في مساحة لا تتجاوز 15 كيلومترًا يصب بعدها في بحيرة طبرية.

وبحيرة طبرية طولها 20 كيلومترًا وأقصى عرض لها 12 كيلومترًا، ويصل عمقها في بعض الأماكن إلى 45 مترًا ومساحتها الكلية 166 كيلومترًا مربعًا، ومنخفض سطحها عن سطح البحر بمقدار 212 مترًا، ويتحكم في مخرج البحيرة سد يمكن استخدامه لتخزين المياه بحيث يرفع مستوى البحيرة ثلاثة أمتار، وبعد هذا السد يصبح انخفاض النهر 250 مترًا ثم يتابع انحداره عبر سهل بيان الصغير، حيث يلتقي في مكان يبعد ستة كيلومترات عن نقطة خروجه من بحيرة طبرية بنهر اليرموك الذي يرفده من الناحية الشرقية، وبعد هذه النقطة يسير نهر الأردن في مجرى متعرج ينخفض بمقدار 60 مترًا من أرض الغور.

ويصب في نهر الأردن أثناء مسيرته كثير من الروافد من الهضبتين الشرقية والغربية إذ يتصل به من الغرب نهر ألبيرة الذي ينبع جنوبي الجليل، ثم نهر

الجالود في بيسان حيث يتصل الوادي بمرج ابن عامر، ثم يبدأ في الاتساع فيلتقي بنهر الفارعة حتى إذا بلغ سهول أريحا، انصبت فيه مياه نهر الكلت وعيون أريحا إلى أن يصل إلى البحر الميت.

ولكن كمية المياه التي يتلقاها نهر الأردن من الضفة الشرقية أغزر من تلك التي ترد عليه من الغرب، حيث يصب فيه نهر اليرموك ونهر العرب ونهيرات زقلاب وجرم، واليابس وجرب، ثم يتسع وادي الأردن ويصب في نهر الزرقاء فنهر شعيب فنهر الكفرين فالراحة.

ويبلغ النهر أقصى انخفاض له في البحر الميت حيث يصل هذا الانخفاض إلى 378 مترًا عن سطح البحر، وخلال موسم الأمطار وكذلك موسم ذوبان الثلوج يكون منسوب النهر في أعلى درجاته وتكون مياهه صافية عند مروره ببحيرة طبرية، ولكن ما يلبث أن يمتلئ بالطمي الذي يحمله من ضفتيه ليصب في البحر الميت.

ويبلغ طول وادي الأردن حوالي 250 كيلومترًا، ولكن مجراه يصل إلى نحو 700 كيلومتر بسبب تعاريجه الكثيرة.

وتقدر كمية المياه التي تصل لنهر الأردن بالتالي: 258 مليون متر مكعب من نهر الدان، و157 مليونًا من نهر بانياس، أما كمية المياه في نهر الأردن جنوبي الحولة فتقدر بـ 640 مليونًا وكمية المياه لدى خروجه من بحيرة طبرية 538 مليونًا، ويصب فيه بعد ذلك نهر اليرموك الذي تقدر مياهه بـ 475 مليونًا، وعندما يصل النهر إلى جسر النبي تكون كمية مياهه 1250 مليون متر مكعب.

مشروع نهر الأردن:

في عام 1944م وقبل أن تغتصب أرض فلسطين وتعلن الدولة اليهودية ظهر كتاب للأمريكي «والتر كلاي» اقترح فيه الاستيلاء على مياه نهر الأردن وذلك عن طريق:

- تحويل مياه النهر إلى المناطق الشمالية والوسطى في فلسطين ونقل كميات منها بواسطة الأنابيب والأقنية إلى منطقة النقب.
- شق قناة بالقرب من حيفا لنقل كميات من مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت.
- استغلال مساقط مياه نهر الأردن ومياه البحر المتوسط في القناة الجديدة في توليد الطاقة الكهربائية.
- التوسع في الإسكان ونشر الصناعة والزراعة والإعمار في النقب.

وفي عام 1945م قامت الوكالة اليهودية بتشكيل لجنة لدراسة المشروع ووضعه موضع التنفيذ؛ وذلك حتى يمكن استيعاب الملايين من اليهود والعمل على استيطانهم في فلسطين، وفي عام 1947م ومن مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لمشكلة فلسطين وتقسيمها بذل اليهود جهدًا كبيرًا حتى يكون من نصيب دولتهم الأرض الفلسطينية القريبة من مصادر وروافد نهر الأردن وأراضي منطقة النقب التي يمكن ريها في المستقبل. وقد نجح اليهود فعلًا في مساعيهم. كذلك فإنه بعد صدور قرارات التقسيم وقيام الدولة اليهودية فإنها بدأت السعي للسيطرة النهائية على مجاري المياه ومصادرها في كافة الأراضي المحيطة بها سواء السورية أو اللبنانية أو الفلسطينية وفي سبيل ذلك قاموا بسلسلة من الأعمال العدوانية على الحدود السورية واللبنانية لتحقيق أهدافهم في الاستيلاء على المياه العذبة.

وحينما قام الكونت برنادوت بوساطته الشهيرة عام 1948 (وراح ضحية لها) للوصول إلى حل لمشكلة فلسطين حيث ضغط عليه اليهود وأنصارهم على أن يوصي بتمكين اليهود من السيطرة على جميع الأراضي الواقعة شمال فلسطين بحيث يكون الجبل الغربي من نصيب الدولة اليهودية، وفعلًا تضمنت توصية الكونت برنادوت ذلك، بل أضاف إلى النصيب اليهودي الجليل الشرقي في مقابل أن يضم النقب إلى الدولة العربية، فكانت النتيجة أن قام اليهود باغتياله

لأنهم كانوا يسعون للحصول على الجليل الغربي لنقل المياه إلى أراضي النقب وريها، وحرصًا منهم على قطع خط الرجعة على أي توصية أو لجنة دولية تفكر في منح النقب للعرب، قاموا في خريف عام 1948 بهجوم على مناطق النقب وتمت لهم السيطرة عليها وعلى جميع المناطق الجنوبية باستثناء قطاع غزة.

ومع تأكيد الدولة اليهودية أن القوى العظمى تساندها وأن العرب لا ظهر لهم وأن خلافاتهم بين بعضهم قد جعلتهم في وضع لا يستطيعون معه التصدي للدولة اليهودية وعقب عقد اتفاقيات الهدنة في رودس بينهم وبين كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن ركزوا كل همهم في ضمان السيطرة على مياه الأردن وروافده.. فتجاهلوا شروط الهدنة وقبل أن يجف مداد توقيعاتهم عليها شرعوا في تجفيف بحيرة الحولة وشق القنوات فيها لتحويل مياه نهر الأردن إلـى بحيرة صناعية حفروها في سهل عرابة شمال الناصرة. وواصل اليهود أعمالهم غير عابئين بمقاومة السكان العزل المقيمين في المنطقة المجردة من السلاح في الحولة وطبعًا كانت الاعتراضات العربية تعلو وتعلو ولكن لا صدى لها.

وتوالـى بعد ذلك الكثير من المشروعات التي حاول بعضها تحقيق نوع من العدالة بين الدولة اليهودية والعرب بالنسبة لنصيب كل من المياه العربية، إلا أنه لوحظ أن المشروع الذي لا يحقق لليهود الحصول على كافة المياه العربية لا يوافق عليه اليهود، وعلى سبيل المثال طرح على الساحة عدة مشروعات منها:

1 - مشروع بنجر..

وهو مهندس أمريكي وقد تقدم بمشروعه في عام 1953 ويقضي بإنشاء سد المقارن في سوريا بارتفاع 15 مترًا لتخزين أكبر كمية من مياه نهر اليرموك والتي قدرت بخمسين مليون متر مكعب من المياه، وكذلك إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية، وكان المشروع يهدف إلى تطوير وادي الأردن بالاعتماد على

مياه نهر اليرموك بالإضافة إلى الحصول على كمية إضافية من مياه نهر الأردن، ولكن المشروع رفضته الدولة اليهودية وساندتها في ذلك وكالة الغوث حيث إنها أعلنت أنها ترى بناء على توصيات لجنة التوفيق وجوب إعادة النظر في مشروع اليرموك كمشروع خاص والنظر إليه كجزء من مشروع عام يشمل الموارد المائية الأخرى.

وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة من مندوبي الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل وكذلك تركيا التي انتهت إلى تكليف هيئة إدارة وادي التنس الأمريكية بدراسة ذلك ووضع تقرير مفصل عن اقتراحاتها وتوصياتها ومراعاة الاعتبارات الفنية، وأوصت بأن على اللجنة ألا تتقيد بالحدود الجغرافية والأوضاع السياسية القائمة في المنطقة.

2 - مشروع جوردان كلاب...

وهو رئيس مجلس إدارة وادي التنس وقد تقدم بمشروعه في أغسطس عام 1953 تحت عنوان مشروع الإنماء الموحد لمصادر المياه في نهر الأردن، وقد شرح كلاب المشروع وأوضح أنه قضية هندسية تتطلب تنظيمًا أفضل لمصادر المياه العليا على نهو الحاصباني ومنطقة الحولة لتوفير ري الأراضي الواقعة في حوض نهر الأردن عن طريق الانسياب الطبيعي باستعمال بحيرة طبرية كخزان لحفظ مياه فيضان نهر الأردن ونهر اليرموك.. ومن بحيرة طبرية يمكن الحصول على الماء بالانسياب الطبيعي لري الأراضي الجنوبية الواقعة على ضفتي وادي الأردن الشرقية والغربية.

وقد رفضت الدولة اليهودية المشروع لأنه يحصر الفائدة بمياه نهر الأردن فقط ضمن حوضه، ولم يتعرض لمياه نهر الليطاني ويجعل ري منطقة النقب بمياه نهر الأردن أمرًا مستحيلًا، ولأن المشروع سمح للعرب بالاستفادة بكمية كبيرة من المياه، كما أن الجانب العربي قد رفض المشروع ولكن لأسباب فنية وسياسية.

وفي مارس 1954 تقدمت اللجنة بمشروع يتضمن النقاط التالية:

- ضرورة مراعاة الحدود السياسية القائمة.
- ضمان انتفاع كل دولة داخل حدودها بموارد المياه الموجودة في مناطقها لري الأرض الممكن زراعتها بالري في كل منطقة.
- أن يقتصر الانتفاع بمياه النهر والجداول على الأراضي التي تدخل في أحواضها.
- أن تستفيد كل منطقة من الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها فيه.

المشروع الإسرائيلي الأول:

في أكتوبر عام 1953م قدمت وزارة مالية دولة إسرائيل مشروعًا إلى المؤتمر الصهيوني المنعقد في القدس، ويعتمد هذا المشروع على زيادة كمية المياه المستغلة لدى الكيان الصهيوني إلى 1730 مليون متر مكعب، ويؤدي هذا إلى زيادة مساحة الأراضي التي تزرع بالري إلى 1.852.000 دونم مع نهاية عام 1960 بزيادة مقدارها 312.000 دونم، ويهدف هذا المشروع (والذي أطلق عليه اسم مشروع السبع سنوات) إلى ما يلي:

تجفيف بحيرة الحولة:

- تحويل مجرى نهر الأردن جنوب بحيرة الحولة في قناة تسير بمحاذاة نهر الأردن حتى قرب بحيرة طبرية، وهناك تنحرف إلى سهل البطون فتصب في بحيرة البطون الصناعية التي ستنشأ هناك، ثم تخرج المياه منها بواسطة أنابيب وتمر عبر أنفاق خلال جبال الجليل والكرمل ثم تسير في السهل الساحلي إلى رأس العين قرب يافا، ثم تتحد مع أنابيب تحويل نهر العوجا.
- جعل بحيرة طبرية خزانًا لتخزين 700 مليون متر مكعب من المياه كإجراء احتياطي للسنوات الجافة التي تكون فيها موارد المياه من المنابع الشمالية

لنهر الأردن أقل من المعدل.

- يستخدم بعض الطاقة المولدة من محطة التوليد عند الطابقة في تحريك مضخات ترفع الماء من خزان بحيرة طبرية وترفعها في قناة صاعدة به إلى منبع الوادي من منطقة تقسيم المياه بالقرب من بلدة «عليون».

- تحويل نهر العوجا بأنابيب إلى صحراء النقب.

- إنشاء بحيرات صناعية في النقب لاستقبال المياه القادمة من نهري الأردن والعوجا.

المشروع الإسرائيلي الثاني:

في عام 1956 أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مشروع لتحويل مياه نهر الأردن أطلق عليه اسم مشروع «العشر سنوات»، وقد خُطط المشروع بحيث تحصل إسرائيل
على 700 مليون متر مكعب من المياه من نهر الأردن عن طريق تحويل الكميات التالية من منابع نهر الأردن:

- تصريف مياه بحيرة الحولة عند جسر بنات يعقوب، وبذلك تحصل على 500 مليون متر مكعب من الماء.

- تحويل الماء من بحيرة طبرية بواسطة قناة بيان، وهذا يعطي 70 مليون متر مكعب من الماء.

- تحويل مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبرية لتجري في النهر، وهذا يعطي 30 مليون متر مكعب من الماء.

وبذلك يكون المجموع 700 مليون متر مكعب من المياه، وهو ما يعادل 56% من مياه نهر الأردن وتترك الباقي لاستعمال الدول الثلاث المعنية وقدرها 540 مترًا مكعبًا، في حين أن الواقع يؤكد أن المياه التي تصب في نهر الأردن من جداول تنبع داخل أراضي إسرائيل تشكل 22% فقط من مياه النهر، بينما تأتي

بقية المياه من أعالي الأردن وبحيرة طبرية إلى منطقة النقب في الجنوب والخارجة عن حوض نهر الأردن، وذلك دون أي اعتبار لحقوق بقية الدول الواقعة على مجرى هذا النهر.

البحر الميت:

يبلغ طول البحر الميت حوالي 76 كيلومترًا، ومتوسط عرضه 17 كيلومترًا، ويصل عمقه إلى 400 متر في بعض الأماكن، أما مساحته فتبلغ 926 كيلومترًا مربعًا وتصب في البحر الميت من الشرق عدة أنهار أهمها: زرقاء ماعين، والرحب، ووادي ابن حماد والحسا، أما في الغرب فلا تصب فيه روافد مهمة.

ونظرًا لارتفاع الحرارة في المنطقة يشتد تبخر مياهه ويقدر ما يفقد يوميًّا من مستواه 13/5 ملليمترًا يعوضها من مياه نهر الأردن، ومن الروافد التي تصب فيه مباشرة، وتعتبر مياه البحر الميت أشد مياه بحار العالم ملوحة، وهي غنية بالمواد المعدنية المتنوعة، وارتفاع الملوحة هذه يحول دون تواجد أو إمكانية حياة الكائنات الحية به، ويقع معظم البحر الميت داخل الأراضي العربية التي لم تحتل.

سوريا ولبنان

خضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي لفترة تجاوزت الثلاثين عامًا ومن قبلها عاشت الدولتان في ظل الحكم العثماني، وكان ما يجري في إقليم إحداهما ينطبق على الأخرى، وكان يطلق على الدولتين اسم بلاد الشام، ولم تكن الدولة الأردنية قد ظهرت إلى حيز الوجود بعد..

ولما كان للمياه أهمية كبرى اهتمت بها الإدارة الفرنسية أثناء حكمها للبلدين.. وسوف نعرض هنا لبعض القوانين التي أصدرتها الإدارة الفرنسية وذلك لمجرد إظهار أهمية المياه..

سوريا:

يوجد في سوريا ثلاثة أنهار رئيسية هي نهر الفرات، ونهر العاصي، ونهر الليطاني، بالإضافة إلى العديد من النهيرات الصغيرة التي تنبع من جبال لبنان الغربية والشرقية، فنهر الفرات ينبع من تركيا ويصب في العراق، ولكن يقطع فيها مسافة 680 كيلومترًا، ومقدار ما يحمله من الماء يختلف باختلاف الفصول، فقد يفرغ في أعلى فيضان له أكثر من ألفي متر مكعب في الثانية، وقد تهبط هذه الكمية إلى مائتي متر في الثانية في أوقات أخرى ومعدل اتساع وادي الفرات حوالي ثلاثة كيلومترات ترويها مياه النهر، وللفرات ثلاثة روافد تجري في الأراضي السورية أولها: نهر الخابور ومعدل تصريفه الأدنى 20 مترًا مكعبًا في الثانية، وثانيها: نهر الجفجاف ومعدل تصريفه الأدنى 10 أمتارٍ مكعبة في الثانية، وثالثها: نهر البليخ ومعدل تصريفه الأدنى 6 أمتارٍ مكعبة في الثانية، وهي تجري كلها في سهول خصبة تستفيد من مياه هذه الأنهار الثلاثة.

والنهر الرئيسي الثاني في سوريا هو نهر العاصي وله منبعان أحدهما في «اللبوة» شمالي بعلبك، والآخر بقرب دير مارون شرقي الهرمل، ويجري نهر العاصي شمالًا مجتازًا سهولًا خصبة وغنية هي: سهول حمص وحماة والغاب وأنطاكية، وعندما يصل جنوبي بحيرة أنطاكية يتجه غربًا ثم جنوبًا ويصب مياهه في المتوسط قرب السويدية ويبلغ طوله 570 كيلومترًا ومتوسط تصريف النهر خمسة عشر مترًا في الثانية.

وإلى الشمال قليلًا من أنطاكية ينضم إلى نهر العاصي نهرا عفرين وفاره، وهذان النهران لا يبلغ تصريفهما ثلاثين مترًا مكعبًا في الثانية، ويقوم هذا النهر بري الأرض الواقعة في سهول أنطاكية، وبساتين حمص وحماة، ومجرى نهرى العاصي به عدة أماكن يمكن توليد الكهرباء منها، أولها: قرب منبعه، والثاني: قرب حماه، والثالث: قرب دركوش، والرابع: بين أنطاكية والبحر.

والنهر الثالث هو نهر الليطاني وينبع قرب بعلبك ثم يجري جنوبًا مجتازًا سهل البقاع؛ حيث تنضم إليه بعض الروافد التي تجري في المنحدرات الشرقية

لسلسلة لبنان الغربية وفي المنحدرات الغربية لسلسلة لبنان الشرقية، وبعد أن يجتاز الليطاني سهل البقاع يتجه إلى الغرب ويصب مياهه في البحر الأبيض المتوسط شمال مدينة صور.

ويبلغ طول نهر الليطاني 140 كيلومترًا ويبلغ تصريفه حوالي 10 أمتار مكعبة في الثانية.. وطبيعة النهر وتصريفه وانحداره تجعله صالحًا لتوليد الكهرباء. ومن أنهار سوريا أيضًا نهر بردى وينبع من جنوب بلدة الزيداني على بعد 35 كيلومترًا إلى الشمال الغربي من دمشق التي يمر فيها أثناء جريانه، ثم يتجه شرقًا لمسافة 25 كيلومترًا؛ حيث يصب مياهه في بحيرة العينية أو في عين الفيحة وهي واقعة في منتصف المسافة بين دمشق والزيداني، حيث ينضم إلى هذا النهر نهر آخر فيجريان معًا، وتزداد بذلك مياهه إلى حد ما إلى أن يصبح معدل تصريفه حوالي 5 أمتارٍ مكعبة في الثانية.

ونهر بردي هو النهر الوحيد في سوريا المستثمر بالكامل؛ حتى أن مياهه في فصل الصيف تكاد تجف قبل أن تصل إلى بحيرة العينية، وذلك لأنها تستعمل في ري بساتين دمشق، كما أن النهر مقام عليه أيضًا محطات كهربائية.

وهناك نهر آخر هو نهر اليرموك وينبع من تل شهاب ويتجه جنوبًا فيدخل أراضي فلسطين ويصب مياهه في نهر الأردن.. وتنحدر مياه هذا النهر في تل شهاب من ارتفاع
75 مترًا حيث يمكن توليد الكهرباء.

بالإضافة إلى ذلك فهناك نهيرات صغيرة منتشرة في سوريا ولا سيما في السهول الساحلية منها، وبعض هذه النهيرات مستثمر بدرجة كبيرة، وبعضها مستثمر إلى حد ما، ويمكن تخزين مياه هذه النهيرات في الشتاء لاستخدامها للري في الصيف، حيث إن جميع هذه النهيرات ينبع في سفوح الجبال، وينحدر في جريانه إلى السواحل، وعلى ذلك فيمكن توليد الكهرباء منها خاصة نهر إبراهيم.

الأمطار:

تسقط الأمطار شتاءً في سوريا وتتناقص كمياتها كلما اتجهنا إلى الشرق، وتبلغ كمية المطر في دمشق حوالي عشر بوصات وتتراوح بين 8 – 6 بوصات في السهول الشرقية المرتفعة وموارد البلاد المائية متوافرة إلا في السهول الشرقية، حيث المياه قليلة لا تكفي لري الأراضي الشاسعة، أما في الشمال فيمكن ريها بوفرة من نهري الفرات والعاصي وروافدهما.

وقد وضعت الخطط في عهد الانتداب الفرنسي لري أراضي سوريا على الوجه التالي:

- ري سهلي الغاب والعمق من مياه العاصي.
- ضبط مياه العاصي والخابور والفرات لري شمال سوريا.
- ري السهول التي تقع في جنوب سوريا من نهر اليرموك.

وللمياه في سوريا ولبنان أهمية خاصة، ونجد أنه في ظل الانتداب الفرنسي كانت هناك عدة قوانين تضبط وتحافظ على استخدام المياه، فنرى أنه صدرت عدة قوانين تنظم استخدام واستخراج المياه على الشكل التالي:

القرار 144

الصادر في 10 يونيو 1925 بشأن تنظيم الأملاك الأميرية
داخل حكومات لبنان الكبير والعلويين على جميع الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي

إن الجنرال ساراي المفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز.

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية بتاريخ 23 تشرين الثاني 1920 و29

تشرين الثاني سنة 1924م.

وبناء على تقرير اللجنة المؤلفة بموجب الأمر رقم 2573 تاريخ 16 أيلول 924 وبناء على اقتراح أمين السر العام يقرر:

الفصل الأول:

تحديد الأملاك العمومية

1- تشمل الأملاك العمومية في دولة لبنان الكبير ودولة العلويين جميع الأشياء المعدة بسبب طبيعتها لاستعمال الجميع أو لاستعمال المصلحة العمومية.

وهي لا تباع ولا تكتسب ملكيتها بمرور الزمن.

2- تشمل الأملاك العمومية على الأخص الأملاك المذكورة أدناه بدون أن يمنع ذلك تطبيق المادة الثالثة من هذا القرار.

أولًا: شاطئ البحر حتى أبعد مسافة يصل إليها الموج في الشتاء وشطوط الرمل والحصى. الغدران والبحيرات المالحة المتصلة رأسًا بالبحر، مجاري المياه من أي نوع كانت ضمن حدودها المعينة بخط ارتفاع مياهها الجارية تحت الأرض والينابيع من أي نوع كانت، كامل ضفاف مجاري المياه، أي القطعة من الأرض الكائنة على طول مجاريها والتي تمكن من السهر عليها وتنظيفها والمحافظة عليها، البحيرات والغدران ضمن حدودها المعنية بموجب مستوى أعلى سطح تصل إليه المياه قبل فيضانها ويضاف إليها على كل ضفة منطقة للمرور قدرها عشرة أمتار.

ثانيً ا: أقنية الملاحة وطرقاتها التي تسحب منها المراكب وأقنية الري والتجفيف والتقطير وكامل ضفافها وقناطر الماء عندما تكون تلك القناطر منشأة للمصلحة العمومية. وكذلك توابع هذه الإنشاءات داخلة أيضًا في الأملاك العمومية والسدود البحرية والنهرية والأسلاك التلغرافية والتليفونية

وتوابعها التي تستثمرها المصلحة العمومية، إنشاءات التحصين والمراكز الحربية أو المراكز العسكرية.

ثالثًا: الطرقات والشوارع والممرات والخطوط ووسائل المواصلات من أي نوع كانت وتوابعها ما عدا الإنشاءات التي يقوم بها الأفراد لحاجياتهم الخصوصية، السكك الحديدية والتراموبات وتوابعها، والأحواض والبحيرة والخلجان والإنشاءات المشيدة للمنفعة العمومية واستخدام القوى المائية ونقل القوى الكهربائية.

رابعًا: إن الأشخاص الذين لهم على الأملاك العمومية - كما هي محددة في هذا القرار- حقوق ملكية أو تصرف أو انتفاع بحكم العادات المتبعة أو سندات قانونية ونهائية قبل وضع هذا القرار موضع التنفيذ، لا يمكن انتزاعها منهم إذا احتاجت إلى ذلك المنفعة العمومية إلا بعد دفع تعويض عادل، يعين التعويض ما لم تعرض المسألة على القضاء.

تعليمات متعلقة بأملاك الدولة

أولًا: أملاك الدولة العامة:

تعد من أملاك الدولة العامة في دولة لبنان الكبير وفي دولة العلويين بموجب قرار المفوض السامي المؤرخ في 10 حزيران سنة 1925 رقم 144 الأملاك الآتية:

- شاطئ البحر حتى أبعد مسافة يصل إليها الموج في الشتاء وشطوط الرمل والحصى.
- الغدران والبحيرات المالحة المتصلة رأسًا بالبحر.
- مجاري المياه من أي نوع كانت ضمن حدودها المعينة بخط ارتفاع مياهها الجارية في حالة امتلائها قبل فيضانها.

- المياه الجارية تحت الأرض والينابيع من أي نوع كانت.

- كامل ضفاف مجاري المياه، أي القطعة من الأراضي الكائنة على طول مجاريها والتي تمكن من السهر عليها وتنظيفها والمحافظة عليها.

- البحيرات والغدران ضمن حدودها المعينة بموجب مستوى أعلى سطح تصل إليه المياه قبل فيضانها، ويضاف إليها على كل ضفة منطقة للمرور قدرها عشرة أمتار عرضًا ابتداءً من هذه الحدود.

- الشلالات الصالحة لتوليد قوة محركة.

- أقنية الملاحة وطرقاتها التي تسحب منها المراكب من مجراها، وأقنية الري والتجفيف والتفجير وكامل ضفافها وقناطر الماء عندما تكون تلك القناطر منشأة للمصلحة العمومية وكذلك توابع هذه الإنشاءات.

- السدود البحرية أو النهرية والأسلاك التلغرافية على الشواطئ (السينافور وإنشاءات التنوير وتوابعها التي تستثمرها المصلحة العمومية).

- الخطوط التلغرافية وتوابعها التي تستثمرها المصلحة العمومية.

- إنشاءات التحسين والمراكز الحربية والمراكز العسكرية.

- الطرقات والشوارع والممرات والخطوط ووسائل المواصلات من أي نوع كانت وتوابعها ما عدا الإنشاءات التي يقوم بها الأفراد لحاجتهم الخصوصية.

- السكك الحديدية والتراموبات وتوابعها.

- المرافئ والأحواض البحرية والخلجان.

- الإنشاءات المشيدة للمنفعة العمومية واستخدام القوى المائية، ونقل القوة الكهربائية؛ وبالإجمال كل ما كانت منافعه عائدة لمصلحة العموم أو لدائرة رسمية.

ثانيًا: أملاك الدولة العامة المحددة:

تعين حدود أملاك الدولة العامة بموجب قرار من رئيس الدولة الذي يتخذه بعد إجراء تحقيقات عامة تطبيقًا للمادة 13 من القرار المؤرخ 10 حزيران سنة 1925 الصادر من المفوض السامي عندما يجري تحديد نظامي في محل ما

ويصادق عليه نهائيًا.

- لا يجوز تعدي هذا التحديد الإداري.
- توضح حدود التسجيل العقاري أن دائرة الأشغال العامة تخبر المصالح العقارية عن التحديد الذي يجري حسبما هو مبين أعلاه، وذلك بإرسال المحضر لكي يؤسس على العقار، على الأقل حق انتفاع بأملاك الدولة العامة. إن الاعتراضات التي يبديها بهذا الخصوص صاحب الملك أو الأشخاص الآخرين تضاف إلى المحضر أو ينظم بها ملحق، وهذا القطع العائدة لأملاك الدولة العامة يقتضي بيانها بصورة عمومية في الخارطة وفي الرسم ومن الموافق علاوة على ما تقدم أن يرجع إلى القواعد الآتية بحسب الظروف:

أولًا: أملاك الدولة البحرية:

إذا لم تكن أبعد مسافة يصل إليها الموج في الشتاء معينة بصورة إدارية فيمكن اعتبارها بصورة تقريبية بالنظر للهيئة العامة للشط، ومن المعلومات التي يمكن الحصول عليها في المحل أن الحدود التي تصل إليها الأمواج العادية تعين دائمًا بواسطة تغير منحدر الشط أو تبدل نوع الأرض لنهاية ساحل البحر أو أكثبة الرمل أو نوع النبات... إلخ. إن أكبر موجة في الشتاء تجتازها هذه الحدود عادة المستنقعات والبحيرات المالحة.

إن الغدران والبحيرات المالحة هي أحواض ماء أجاج متصلة مع البحار العالية وهي من جملة أملاك الدولة العامة.

ثانيًا: المياه الجارية تحت الأرض الينابيع ضفاف المياه الجارية:

إن كافة المياه الجارية بصورة عامة يجب أن تفصل عن الأملاك المطلوب تحديدها، وعندما تخترق الأملاك وتقسمها إلى عدة أقسام يجب اعتبار كل قسم مستقلًا عن الآخر وفيما عدا الأدلة المخالفة الناشئة عن العرف والعادة

يجب أن توضع التخوم على ضفاف المياه الجارية وعلى بعد ستة أمتار من حدود أعلى سطح المياه. إن الحدود الطبيعية للأملاك في هذه الحالة تابعة لالتواءات المياه الجارية مع حفظ المسافة المنوه بها.

ويمكن تعيين حق مرور بسيط فيها بحسب الظروف.

وبحكم الضرورة إذا كان أحد الطرق أو الدروب محدثًا لمجرى المياه فمن الضروري مراعاة الأحكام الخصوصية العائدة لطرق المواصلات.

ويجب ألَّا يقتصر في اعتبار المياه الجارية على الأنهر والسواقي الدائمة الجريان فقط، بل يجب أن تشمل السيول والوديان المتقطعة الجريان، إن مجرى مياه الثلوج والأمطار غير القابل للزراعة هو من أملاك الدولة، وكذلك المجرى المملوء بالحصى والرمل والصخور الجرداء والحفر والأخاديد الخاصة في الأراضي الكلسية، ولا تعتبر من أملاك الدولة العامة إلا الأخاديد المهمة التي يحصل من استعمالها منفعة عمومية، أما الأخاديد الصغيرة والحفر الحاصلة من شقوق المجاري إذا لم تبلغ إليها سوية الماء فلا تعد من أملاك الدولة العامة، إذا وجد ينبوع في نطاق أحد الأملاك فيجب أثناء التحديد إفرازه عنه مع منطقة كافية للمحافظة عليه واستثماره بسهولة.

أما إذا وجد ينبوع ضمن نطاق المالك وكانت له صفة منفعة عمومية فينبغي بحسب أهميته، إما إفرازه وتحديده بصفته محاطًا بذلك، وإما بوضع علامات ثابتة للدلالة على أن يذكر في المحضر أنه يؤسس حق انتفاع عام على ذلك المالك.

إن كافة الينابيع والعيون يجب أن تبين بصورة عمومية في خارطة المالك الموجودة فيه.

البحيرات والغدران والبحيرات المالحة:

إن هذه الأقسام من أملاك الدولة العامة تكون غالبًا محاطة بالأملاك وحدودها

مبنية بموجب بعض تخوم موضوعة بمحلات منتخبة بصورة شبه قانونية لأجل تعيين نطاق كل منها، وهذه التخوم توضع على مسافة عشرة أمتار من الحدود التي يسيل إليها الماء في أعظم ارتفاع.

إن البحيرات هي محلات تجمع المياه المتشكلة من انحباس وانسياب الأنهر والأودية والينابيع، البحيرات المالحة هي أحواض الماء الأجاج المتصلة مع البحيرات المالحة.

وعندما يحصل تردد في معرفة نوع الأرض المغمورة بالمياه ومن أي قسم من الأقسام السابقة يجب الاستعلام عن كيفية استعمالها الثابت بحكم المادة وتدوين المشاهدات الحاصلة في ذلك في محضر التحديد.

إن قطع الكلأ والنخيل أو رعي الحيوانات فيه لا يجوز عده كدليل على الملكية الشخصية.

جداول الملاحة والري والتجفيف والعبارات وقناطر المياه وسائر الأقنية:

عندما تكون للأعمال صفة منفعة عامة فمن الضروري إخراجها من زمرة الأملاك المطلوب تحديدها؛ لذلك ينبغي أن يستعلم دائمًا بصورة صحيحة عن صفة الجداول والقناطر.. إلخ التي تصادف أثناء التحديد، وتدون المساعي المبذولة بهذا الخصوص في المحضر، ومع ذلك فعندما يكون في الملك عدد كبير من الأقنية الصغيرة وعندما تكون هذه الأقنية عائدة لقسم معين من الأملاك المجاورة؛ فمن الممكن أن تؤسس على الملك كافة حقوق الانتفاع المقيدة لجر المياه والمرور والتي تعطى لهذه الأعمال صفة أملاك الدولة، وفي سائر الأحوال يجب أن تبين في الخرائط والرسوم مهما كانت صفتها.

أسلاك البرق والهاتف والإنشاءات المشيدة لاستخدام القوى المائية ونقل القوى الكهربائية.

كل ملك خاص هو خاضع لحقوق الانتفاع اللازمة لاستثمار الأسلاك البرقية

وأسلاك الهاتف ولوضع إنشاءات نقل القوى الكهربائية مثل المرور وغرس الأعمدة وتوطيدها وهذه الحقوق القانونية ليست تابعة للتسجيل.. ويمكن عدم ذكرها في المحاضر. ومع ذلك فإن الأعمدة والمساند والركائز إلخ... التي تساعد على تثبيت مواقع رسوم الأملاك يجب أن تسجل.

الباب الرابع

تصفية الحقوق المكتسبة

على مياه الأملاك العمومية

تصفية الحقوق المكتسبة على مياه الأملاك العمومية

- **المادة الواحدة والعشرون**: إن المعرفة الإدارية لحقوق الأفراد بما يختص بحقوق الملكية أو الانتفاع أو الاستعمال المكتسبة قانونًا على العيون ومجاري المياه والبحيرات والغدران والمستنقعات وبنوعٍ عام على مياه الأملاك العمومية تخضع للأحكام المذكورة في المواد التالية:

- تجري هذه المعرفة بهمة صاحب الملك الذي يرغب في أن يعترف بالحق الذي في تصرفه، وفي أن يحافظ عليه أو بهمة لرئيس الدولة إذا كان الأمر متعلقًا بدرس عام لهيئة حوض ماء أو لوضع إحصاء بالمنافع المائية الموجودة في إحدى المناطق.

- **المادة الثانية والعشرون**: تفتح معاملات تصفية الحقوق بموجب قرار من رئيس الدولة يبين فيه موضع القرار وتحدد فيه المناطق التي تتناولها عملية التصفية، تلصيق القرارات الآمرة بهذه الأعمال باللغة الفرنسية واللغة العربية في مركز بلديات المنطقة المذكورة وذلك علاوة على نشرها في الجريدة الرسمية.

- **المادة الثالثة والعشرون:** تكلف القيام بالأعمال المنصوص عنها في المادة الـ 21 لجنة يعينها رئيس الدولة وتؤلف كما يلي:

- من قاض رئيسًا.
- وموظف من إدارة النافعة.
- وموظف من الدوائر العقارية.
- ووجيهين.

وإذا كان في المنطقة لجنة من لجان التحدي المنصوص عنها في القرار عدد 186 الصادر بتاريخ 15 آذار سنة 1926 فيجوز أن تكلف هذه اللجنة القيام بهذه المهمة بشرط أن يلحق بها موظف من إدارة النافعة في الدولة.

- تستلم وتفحص اللجنة التصريحات والمستندات والشهادات المتقدمة لها وتعاين المحلات وتنظم قائمة بالحقوق البينة.
- يجب على كل شخص يدعي بحقوق مكتسبة قانونية على جزء من أجزاء الأملاك العمومية التي تجري المعرفة عليها أن يصرح بذلك لرئيسي اللجنة في المدة المعينة التي لا تقل عن 30 يومًا، وأن يودع المستندات التي بيده مقابل وصل بها.
- يجب إجراء هذه التصريحات وتقديم المستندات قبل أن تقوم اللجنة بالكشف في الأماكن، وعلى الأكثر أثناء ذلك الكشف تحت طائلة عدم قبولها.
- تقدم الاعتراضات باسم القاصرين أو الغائبين في المدد ذاتها من قبل وكلائهم الشرعيين، وتكون نتيجة إنهاء أعمال اللجنة في الدرجة الأولى لإبطال جميع الحقوق التي لم يصرح بها في المدد المعينة.
- **المادة الرابعة والعشرون:** يرسل تقرير اللجنة إلى رئيس الدولة الذي يعين في قرار يصدره حقوق الماء المعترف بها، وإذا لم يعترف بالحقوق المقدم بها تصريحات في المدة المعينة أعلاه فيحق لأصحاب هذه التصريحات أن يرفعوا طلباتهم أمام المحاكم الإدارية؛ ولكن على شكل دعوى بطلب تعويض فقط،

تبطل هذه الدعوى بمرور الزمن بعد سنة من نشر القرار المنوه عنه في الفقرة السابقة.

- إذا طلب أحد الأفراد معرفة الحقوق فيجب عليه أن يتحمل المصاريف المسببة عن انتقال اللجنة.

- وللمحافظة عليه واستثماره المادة السادسة إذا قدم طلب رخصة للتنقيب عن ماء تحت الأرض، فيجب على رئيس الدولة أو على السلطة التي ينيبها عنه في هذه الغاية أن يعطي علمًا عن نتيجة ذلك الطلب في مدة أربعة أشهر، وإذا انقضت هذه المدة ولم يأخذ الطالب علمًا عن الرخصة فيعتبر طلب الرخصة مرفوضًا ضمنًا، ويجوز للطالب حينئذ القيام بجميع المراجعات التي يراها مفيدة.

- **المادة السابعة:** خلافًا لأحكام المادة 17 من القرار عدد 144 تخضع الأمور الآتية لنظام الأشغال المؤقتة لمدة محدودة تزيد على السنة ولا تتجاوز الأربع سنوات.

1 - مأخذ المياه أو الأسداد التي هي بصفة دائمة في مسيل المجاري المائية.

2 - حرية الاستقاء من مياه الأملاك العمومية بواسطة آلات أو استعمال تلك المياه لتوليد القوة المحركة.

3 - استخدام المياه التي تحت الأرض أو المنفجرة.

4 - استخدام الينابيع المعدنية أو الحارة.

5 - تجفيف البحيرات أو المستنقعات واستخدامها.

- **المادة التاسعة:** تتم الرخصة بقانون يعين فيه على الخصوص:

1 - الترتيبات العامة المتعلقة بمأخذ المياه والأبنية وكمية المياه المتخذة وإذا لزم الأمر تعين فيه أيضًا أوقات استخدام المياه والشروط المفروضة لتصريف

المياه ومراقبة الأشغال.

2 - التدابير التي ستؤخذ للحماية من طغيان المياه، وللمحافظة على الصحة العمومية، ولسد احتياجات الأهالي المجاورين البيتية من شرب وغيره.

3 - قوة الشلال الذي رخص باستخدامه.

4 - المدة اللازمة لإنجاز الأشغال وشروط استرجاع الرخصة من صاحبها.

5 - مدة الرخصة.

يبلغ هذا القانون لصاحب الشأن في ذات الوقت الذي يبلغ فيه الرخصة.

- **المادة العاشرة:** إذا لم يُخطر صاحب الرخصة الممنوحة لأكثر من سنتين وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 7 بوجوب إزالة أو تغيير الأبنية التي أنشأها قبل شهرين على الأقل من إنهاء مدة الرخصة المذكورة فتمتد هذه الرخصة بحكم القانون لمدة تساوي نصف مدتها الأصلية.

- إذا منحت رخصة تتعلق باستخدام المياه للزراعة فيجوز أن يذكر في القانون المتعلق بها أن الرخصة ستجدد بحكم القانون عند انتهائها لمدة جديدة قدرها أربعون سنة ولكمية المياه التي يستخدمها بالفعل صاحب الرخصة، ويكون الأمر كذلك عند انتهاء هذه المدة الجديدة والمدد التي تليها.

- **المادة الحادية عشرة:** لا يجوز تغيير نص الرخص أو سحبها إلا على الشكل الذي منحت فيه وبعد دفع التعويض الذي تحدده المحاكم الإدارية إذا حصل اختلاف بهذا الشأن.

- **المادة الثانية عشرة:** تخضع المشاريع المنصوص عنها في المادة 7 للنظام المتعلق بالامتيازات عندما تعتبر هذه المشاريع كمصلحة عمومية، لا يمكن أن تتجاوز مدة الامتياز خمسًا وسبعين سنة.

- **المادة الثالثة عشرة:** إذا أعطي امتياز فيجب أن يُلحق بصك الامتياز دفتر

شروط يحدد فيه النصوص.

1 - الترتيبات العمومية المتعلقة بمأخذ المياه والإنشاءات وكمية المياه المتخذة، وعند الاقتضاء أوقات استخدام الماء والشروط المفروضة لتصريف المياه ومراقبة الأشغال واستثمار المياه.

2 - التدابير التي تؤخذ للحماية من طغيان الماء أو المحافظة على الصحة العمومية وسد احتياجات الأهالي المجاورين البيتية من شرب وغيره.

3 - تعيين أكبر قوة للشلال الذي هو موضوع الامتياز وتقدير قوته العادية.

4 - المدة اللازمة لإنجاز الأشغال وشروط سقوط الامتياز.

5 - مدة الامتياز ابتداء من مصادقة المفوض السامي عليه.

6 - الماء الاحتياطي والقوة الاحتياطية الواجب حفظهما عند الاقتضاء للإدارات العمومية.

7 - شروط الامتياز المالية.

8 - مصير الإنشاءات عند انتهاء مدة الامتياز.

9 - الشروط والبنود التي يجب العمل بمقتضاها إذا بيع الامتياز.

- **المادة الرابعة عشرة**: يوجب إعطاء الرخص والامتيازات أداء رسم للدولة يمكن النظر فيه ضمن الشروط المحددة في نص الرخصة أو الامتياز، لا يمكن إجراء أي تعديل إجمالي أو جزئي كان على الامتياز، وأي تغيير أو تبديل لصاحبه إلا بعد موافقة رئيس الدولة المصادق عليها من قبل المفوض السامي.

- **المادة الخامسة عشرة**: يخول الامتياز صاحبه فيما يختص بإجراء الإنشاءات العمومية المذكورة في دفتر الشروط، علاوة على الحقوق التي تمنحها القوانين والأنظمة للإدارة بشأن نزع الملكية، المنفعة العمومية، ويظل

صاحب الامتياز خاضعًا بالوقت نفسه لجميع الواجبات الناجمة للإدارة عن هذه القوانين والأنظمة.

- **المادة السادسة عشرة:** يحق لرئيس الدولة أن يجبر بموجب إخطار أصحاب الإنشاءات الواجب أخذ رخصة بها وفقًا لهذا القرار والموجودة يوم نشره أن يطلبوا هذه الرخصة، وإذا رفضت الإدارة الرخصة الواجبة منذ الآن بحملها أو قسمًا منها، وإذا اضطر الملاك بسبب ذلك إلى هدم كل هذه الإنشاءات والأبنية أو بعضًا منها حتى المسموح بها فيجب أن ينالوا مسبقًا تعويضًا عادلًا عنها، وإذا حصل اختلاف ولم يتم الاتفاق على هذه المسألة فتصل فيها المحاكم الإدارية ذات الصلاحية.

- **المادة السابعة عشرة:** إذا أوجبت المنفعة العمومية إزالة أو تغيير الإنشاءات المشيدة بموجب رخصة أو امتياز فيحق لصاحب الرخصة أو لصاحب الامتياز أن يتناول تعويضًا موازيًا لقيمة الضرر فقط إلا إذا كان ثمة أحكام مخالفة لذلك في صك الامتياز فيحق لصاحب الامتياز فيما يختص بإرجاع القوة على شكل كهربائي أن ينتفع في حقوق الإسناد والمرور وتشذيب الأغصان المنصوص عنها في القرار عدد 145 الصادر في 11 حزيزان سنة 1925 إذا حصل خلاف على نوع أو قيمة التعويض المطلوب؛ فيرفع الخلاف أمام السلطة الإدارية.

- يجب على القاضي حين إصدار حكمه أن يوفق بين الحقوق السابقة للمشروع ومصلحة المشروع الممنوح الامتياز به، يحدد التعويض المطلوب عن الحقوق غير الجارية بتاريخ منح الامتياز وفقًا للشروط المنصوص عليها سابقًا إذا لم يحصل اتفاق حبي بين الفريقين، إذا كان الامتياز يتعلق بقوة مائية فلا يمكن أن تتجاوز قيمة التعويض الإجمالية الواجب دفعها لأصحاب الشأن مبلغ 200 قرش عن كل كيلووات من قوة الشلال الممنوح به الامتياز للمياه العادية غير الصافية، توزيع هذه القيمة بين أصحاب الشأن على نفقة صاحب الامتياز وفقًا لتقرير خبراء تعينهم المحكمة الإدارية.

سوريا ولبنان

نظام مياه الأملاك العمومية
والمحافظة عليها في ظل الانتداب الفرنسي

المادة الأولى: إنه محظور دون رخصة تمنحها الإدارة ضمن الشروط المحددة في القرار عدد 144 وفي هذا القرار:

1 - منع الأملاك العمومية من جريها جريًا حرًّا.

2 - التعدي بأي نوع كان على حدود الأراضي التابعة لضفاف مجاري الماء المؤقتة والدائمة والمستنقعات والبحيرات والينابيع وكذلك على حدود وممرات قناطر المياه وقساطلها، وترع الملاحة والري والتجفيف والتصريف المصرح، إنها أنشئت للمنفعة العمومية، إلا أن البيارات المنشأة سابقًا يمكن ترميمها وتصليحها ضمن الشرطين الآتيين وهما:

- ألا يزداد شيء في قياساتها الخارجية.
- أن تكون المواد المستعملة للتصليح من ذات المواد التي استخدمت سابقًا.

3 - إجراء أي إيداع كان أو غرس أو زرع على الأرض التابعة لضفاف مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة وفي مسيلها وفي البحيرات والمستنقعات والغدران وبين حدود ممرات قساطل المياه وقناطرها وترع الملاحة والتجفيف والتصريف المصرح أنها أنشئت للمنفعة العامة.

4 - نزع العشب والشجر والشجيرات والتراب أو الحجارة من الأراضي التابعة لضفاف المياه المؤقتة والدائمة والبحيرات والمستنقعات والغدران.

5 - تنظيف مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة أو تعميقها أو تقويمها أو تنظيمها.

6 - إجراء حفر من أي نوع كان على مسافة تبعد عن حد ضفاف مجاري المياه وقناطر الماء وترع الملاحة والري والتجفيف والتصريف بعد أن يكون قياسه

دون قياس عمق هذه الحفر أو معادلًا له، على أنه لا يمكن أن تقل هذه المسافة عن ثلاثة أمتار.

7 - القيام بأشغال تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المتفجرة وبضبطها على أنه يجوز بدون الرخصة القيام في الأملاك الخصوصية بحفر آبار غير متفجرة لا يتجاوز عمقها مائة وخمسين مترًا.

8 - محظور بنوع عام القيام بأي عمل كان، دائمًا أو مؤقتًا، قد يكون له تأثير على كمية مياه الأملاك العمومية أو على جريانها.

المادة الثانية: ممنوع:

1 - أن يخرب أو يهدم أو يعطل بأي نوع كان، أي جزء من الإنشاءات المشيدة لاستعمال مياه الأملاك العمومية أو حفظها الممنوح بها امتياز، أو التي بدون امتياز مثل الجسور والسدود والقناطر وترع الملاحة، أو الري أو التجفيف أو التصريف والقساطل الممدودة على سطح الأراضي أو المطمورة فيها وأجهزة توزيع إلخ... يتناول أيضًا هذا المنع ملحقات الإنشاءات المذكورة والأبنية المشيدة للحماية من مياه الأملاك العمومية.

2 - أن يجري في مياه الأملاك العمومية الممنوح بها امتياز أو التي بدون أحكام تتعلق بالرخص والامتيازات المختصة بمياه الأملاك العمومية.

المادة الثالثة:

يجوز أن تستعمل بدون رخصة مياه الآبار غير المنفجرة التي جرى حفرها في أملاك خصوصية والتي يخرج منها يوميًا أقل من مائة متر مكعب، وذلك إذا لم تكن مياه تلك الآبار مأخوذة بصورة خفية من نهر أو من عين ماء.

المادة الرابعة:

تخضع الأمور الآتية للنظام المتعلق برخص الأشغال المؤقتة ضمن الشروط

المبينة في المادة 17 من القرار عدد 144 التي تعطى بموجب أمر من رئيس الدولة أو من السلطة التي تصرح لمثل هذه الأمور وهي:

1 - إنشاء أبنية ليس لها صفة دائمة غايتها استعمال مياه الأملاك العمومية.

2 - استخراج المواد من أي نوع كانت من مسيل مجاري الماء المؤقتة أو الدائمة ومن البحيرات والغدران والمستنقعات.

3 - إقامة المستودعات وغرس الأشجار وزرع الأرض على ضفاف المياه وفي مسيل مجاري المياه وفي البحيرات والمستنقعات والغدران.

4 - الأشغال المتعلقة بالتنقيب عن المياه التي تجري تحت الأرض أو المنفجرة أو بضبط المياه ما عدا استعمالها.

5 - الأبنية المعدة لضبط واستعمال مياه العيون الطبيعية التي يكون مقدارها غير كاف ليبرر استعمالها للمنفعة العامة.

6 - تنظيف وتعميق وتقديم وتنظيم مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة.

المادة الخامسة:

تحدد في الرخصة الشروط الخصوصية التي منحت ضمنها هذه الرخصة.

يذكر في هذه الرخصة على الخصوص الأمور الآتية:

1 - إذا كانت تتعلق بالتنقيب عن المياه تحدد فيها المنطقة التي ستجرى فيها الأشغال والأساليب التي تستعمل للتنقيب عن المياه والتصريفات والتعليمات أو المساطر التي يجب على صاحب الرخصة أن يقدمها للإدارة والشروط التي تجري بموجبها مراقبة الأشغال.

2 - وإذا كانت تتعلق بإنشاء بناء على مجاري المياه أو بناء لجمع ما بينها أو أي مشروع كان يتعلق بنظام جريان المياه فيذكر مكان الأشغال المرخص بها

ونوعها وترتيبها وقياساتها الأساسية وشروط المراقبة على إنشاء البناء.

المشروعات السورية:

وتعمل سوريا على المحافظة على ما لديها من مياه وقد فكرت في عدة مشاريع خاصة لاستغلال نهر اليرموك ومن بينها:

أولًا: المشروع السوري الأردني:

مجال هذا المشروع هو استغلال مياه نهر اليرموك وهو النهر المشترك بين كل من سورية والأردن حيث ينبع من الأراضي السورية ويشكل خط الحدود بين البلدين على امتداد ثلاثين كيلومترًا ثم ينحدر جنوبًا داخل الأراضي الأردنية، ويستمر في جريانه حتى يصب في نهر الأردن.

وفي يونيو عام 1953م عقدت اتفاقية بين سوريا والأردن حددت بموجبها الخطوط الرئيسية لاستثمار نهر اليرموك في توليد الكهرباء لصالح البلدين.. وقد احتفظت سوريا في هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه كافة الينابيع المتفجرة، أو التي يمكن أن تنفجر في أراضيها، والحصول كذلك على 75٪ من القوى الكهربائية المولدة في المنشآت المشتركة وحددت حصة مساهمتها في تكاليف هذه المنشآت بنسبة 5٪ على أن تتحمل الأردن 95٪ من التكاليف.

ونتيجة لذلك بمساعدة كل من النقطة الرابعة الأمريكية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، اتفقت الأردن مع شركتين للقيام بالدراسات الفنية اللازمة لتنظيم جريان النهر والانتفاع من مياهه في مشاريع الري وتوليد القوى الكهربائية وانتهت الدراسة إلى:

1 - إقامة سد مشترك عبر مجرى النهر في موقع المقارن بارتفاع 147 مترًا حتى منسوب 168 مترًا فوق سطح البحر ويبلغ طول السد 550 مترًا بحيث يستوعب خزانه 475 مليون متر مكعب لتخزين مياه النهر خلال موسم الفيضان وتنظيم جريانه إلى تصريف متواصل لا يقل عن عشرين مترًا مكعبًا

في الثانية عوضًا عن تصريفه الطبيعي المتغير حسب فصول السنة ما بين خمسة وخمسمائة متر مكعب في الثانية.

وقد أعد برنامج زراعيٌّ لاستثمار أراضي الغور المستصلحة والمروية بواسطة هذا المشروع بحيث يخصص 56٪ من الأراضي للزراعات الموسمية و44٪ للزراعات الثانية.

2 - إنشاء أربعة مراكز متدرجة ما بين المقارن والعدسية لتوليد القوى الكهربائية بواسطة الأنفاق المائية بفضل تساقط المياه الناتج عن الفرق بين المنسوب 168 فوق سطح البحر والمنسوب 210 تحت سطح البحر في العدسية.

3 - إنشاء سد تحويلي من موقع العدسية على طول 75 مترًا وارتفاع 17 مترًا لتنظيم حركة المياه الخارجية من مراكز توليد الكهرباء فيحولها إلى شبكة ري الغور، وفي حالة حدوث فيضانات غير عادية تزيد عن إمكانات التخزين، في المقارن يتم تحويل فائض المياه إلى بحيرة طبرية ومن ثم إلى شبكة ري الغور في موسم الري.

4 - وتتفرع عن سد العدسية ترعة رئيسية طولها 311 كيلومترًا تمتد على حدود الغور الشرقية حتى البحر الميت، وتتصل بقناة الغور الغربية عبر نهر الأردن بجوار وادي اليابس، وتتفرع عن هاتين القناتين شبكة من الأقنية الثانوية والفرعية لتوزيع مياه الري على أرض الغور وإرواء مساحة نصف مليون دونم، علمًا بأن مدة تنفيذ المشروع بكافة مراحله كانت ستستغرق اثني عشر عامًا.

مشروع استثمار اليرموك:

يحصل نهر الأردن على نصف مياهه من اليرموك، وتعتبر مياه نهر اليرموك عذبة جدًّا وباختلاطها بمياه نهر الأردن تخفف من ملوحة الأخير وتجعل مياهه

صالحة للزراعة.

عندما أعلن الانتداب البريطاني على فلسطين والفرنسي على سوريا عقد مؤتمر في باريس بين ممثلي الدولتين المنتدبتين بهدف تسوية عدة مسائل بينهما تتعلق بالانتداب الفرنسي واستثمار الفائض منها في فلسطين.

وفي عام 1929م عهد إلى شركة الدراسات المائية الفرنسية بدراسة نهر اليرموك مع سائر الأنهار المشتركة بين سوريا والبلاد المجاورة، فوضع خبراء الشركة تقريرًا تمهيديًّا عن أسلوب استثمار اليرموك، انتهى إلى إمكانية توليد طاقة كهربائية بقوة ثلاثين ألف حصان بالإضافة إلى ري مساحة مائة ألف دونم، من الأراضي الزراعية في سهل حوران، ورغم هذه الدراسة فإنه لم ينفذ منها أي شيء.

ثانيًا: مشروع سوري:

فكرت سوريا في أن تقوم بمفردها في استغلال مياه نهر اليرموك وذلك عن طريق إنشاء ثلاث شبكات للري على الوجه التالي:

- شبكة وسطى تدفع إليها المياه الواردة من ينابيع زيزون والساخنة وما تبقى من ينابيع المزيريب وتروي أراضي مساحتها 26000 دونم.
- شبكة عليا تدفع إليها المياه على ارتفاع خمسين مترًا من ينابيع البندك والغزولي والأشعري وفائض العجمي والمزيريب وتروي 17400 دونم.

ولتأمين دفع المياه للشبكتين العليا والوسطى يلزم إقامة أربعة مراكز للضخ تعمل بالطاقة الكهربائية.. ويمكن تأمين هذه الطاقة عن طريق الاستثمار المشترك بين سوريا والأردن لسد المقارن.

وبالإضافة إلى توفير مياه للري فإن مياه الينابيع بكاملها سوف تستغل لتوليد الكهرباء عن طريق إنشاء شبكة من الأقنية تجمع مياهها في موقع كوم العقب،

ومنه تنحدر المياه إلى وادي الهرير فتشكل مسقطًا للمياه بارتفاع 240 مترًا يساعد على تشغيل ثلاثة توربينات تنتج سنويًّا حوالي 35 مليون كيلو واط في الساعة.

أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط

في الثالث عشر من يناير 1990م أعلنت الحكومة التركية قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر بهدف تسريع إيصال الماء إلى سد أتاتورك الكبير في إطار مشروع ري جنوب شرق الأناضول، حيث أكد مسئول كبير في وزارة الخارجية، الرغبة التركية من طرف واحد، لجمع مجمل مياه الفرات لتعبئة كامل السد، مشيرًا إلى أنه لم يسجل رسميًّا أي رد فعل معارض من جانب بغداد ولا من جانب دمشق على لسان مسئول حكومتي البلدين عندما زاروا أنقرة في الخامس من ديسمبر 1989م.

وقد كان تقاسُمُ مياه نهر الفرات موضعَ سوء تفاهم دائم بين العواصم الثلاث، أنقرة وبغداد ودمشق، وجاء القرار الأخير ليصل بالعلاقات السورية التركية والعراقية التركية إلى درجة التوتر الشديد رغم تأكيد الرئيس التركي تورجوت (أوزال) على أن قضية تحويل مياه نهر الفرات «فنية تقنية وليست سياسية» ورفضه رفضًا تامًّا الربط بين هذه القضية وغيرها من القضايا المعلقة مع سوريا والعراق.. خاصة وقد عرض الأتراك تعويض النقص في الماء بزيادة تدفق مياه النهر إلى سوريا في فترة ما قبل القطع، بل وقدَّموا عرضًا آخر لسوريا بتزويدها بالكهرباء تعويضًا عن النقص الذي سيحدث في سد الثورة السوري المقام على نهر الفرات، لكن هذه العروض التركية لم تغفل تهديدات (أوزال) نفسه يوم كان رئيسًا للحكومة، حين هدد بوقف مياه الفرات ما لم توقف سوريا عمليات تسلل الأكراد إلى الحدود التركية.

ويبدو أن ما حدث في الثالث عشر من يناير سلط الأضواء على قضية حساسة

جدًّا بالنسبة للشرق الأوسط، وهي ندرة المياه التي من الممكن أن تستعمل كسلاح استراتيجي، حتى بات من الممكن القول إن قضية المياه تحوز أولويات الاهتمامات لحكومات المنطقة ومناطق أخرى، بل وعدد غير قليل من المنظمات الإقليمية والدولية. وعدّ مصطلح «الأمن المائي» من المفردات الشائعة كغيره من المصطلحات التي انتشرت في لغة السياسة والإعلام مؤخرًا كالأمن القومي، والأمن الغذائي... إلخ.

من هنا أجمعت مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية على أنه في ظل مرور 67٪ من موارد المياه العربية في أراضٍ أجنبية، ستصبح المياه في الشرق الأوسط اعتبارًا من عام 2000 سلعة استراتيجية تتجاوز في أهميتها أهمية النفط وقد تدق طبولها لحرب جديدة في الشرق الأوسط، بتعدد حلقاتها ومناطق صراعها في المحاور المائية الساخنة وهي النيل والفرات والليطاني، فنجد الدول العربية نفسها مكتوفة الأيدي بالنسبة لمادة حيوية للحياة والاقتصاد.

نهر الفرات ومدلولاته المائية:

يعتبر نهر الفرات أكبر نهر في بلاد ما بين النهرين، ويبلغ طوله 2800 كيلومتر، ألف كيلومتر في تركيا حيث منبعه من المنطقة الجبلية الواقعة شمال منطقة «أرضوم التركية». والتي يزيد ارتفاعها على ثلاثة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر.

ويتكون النهر من التقاء فرعين هما نهر (فرات صر) الشمالي الذي تقع منابعه العليا في جبل (دولمو) ونهر (مراد صر) الجنوبي الذي تقع منابعه العليا في جبل (أصاغى) الذي يرتفع 2250 مترًا فوق مستوى سطح البحر، ويدخل النهر الأراضي السورية عند طرابلس حيث يصب فيه إلى الجنوب منها بحوالي 30 كيلومترًا، رافد الساجور بعد ذلك داخل الأراضي السورية نحو الجنوب الشرقي حتى حصيبة الواقعة على الحدود العراقية - السورية، ويستمر نهر الفرات في

اتجاهه الجنوبي الشرقي داخل الأراضي العراقية دون أن تتصل به أية روافد باستثناء بعض الوديان، حتى مدينتي غنة وهبت على بعد حوالي 220 كيلومترًا عن الحدود العراقية السورية؛ لذا فطوله في سوريا حوالي 675 كيلومترًا وفي العراق 1200كم، ومن ناحية أخرى بلغ معدل تصريف نهر الفرات عند بلدة هبت على الحدود العراقية حوالي 26.2 مليون متر مكعب سنويًّا. ويتناقص من 29.2 مليار متر مكعب سنويًّا في أجزاء الفرات العليا إلى حوالي 14.2 مليار متر مكعب سنويًّا في أجزائه الدنيا، ويعود هذا التناقص إلى فقدان المياه الناتج عن عمليات الري والتبخر والتحول نحو المنخفضات والبحيرات المجاورة.

مشروع جنوب شرق الأناضول وسد أتاتورك:

أعد المشروع منذ عام 1986م، وهو يتشعب إلى 13 مشروعًا، سبعة منها في حوض الفرات، والستة الباقية في حوض دجلة، تم الانتهاء من تشييد سدي (قراقايا) و(هانجاجيد) في حوض الفرات، ويستمر العمل في أربعة سدود أخرى، وقد أعلن المدير العام لمصلحة المياه في تركيا، أنه تم الانتهاء من ردم 71 مليون متر مكعب من هيكل سد أتاتورك، والباقي 13.5 مليون متر مكعب سيتم الانتهاء منه خلال عام 1990، ومشروع جنوب شرق الأناضول يهدف إلى تزويد المناطق الحدودية بالطاقة ومصادر الري، لجعلها نقطة تجميع الحبوب والفواكه والخضراوات لدول الشرق الأوسط، وقد بُدئ في إنشاء سد أتاتورك عام 1983 ويتكلف حوالي 500 ألف دولار يوميًّا، ويعتبر تاسع أكبر سد في العالم، ويبعد عن الحدود من سوريا بحوالي 130 كيلومترًا، بارتفاع 170 مترًا وبخزان يتسع لـ 48 مليار متر مكعب من المياه، ومن المتوقع انتهاء العمل به عام 1992م بغرض توليد الطاقة الكهربائية في حدود 2400 ميجاوات، وهو ما يعادل خمس الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها تركيا.

كما أنه من المقرر أن يخدم السد أراضي زراعية مساحتها حوالي ثمانية آلاف كيلومتر مربع ابتداء من جسم السد، وقد تم تخزين 3438 مليار متر مكعب من

المياه خلال الفترة السابقة على القرار التركي بقطع منسوب مياه نهر الفرات.

جذور الأزمة ووجهات نظر الأطراف:

مسألة مياه نهر الفرات ليست وليدة القرار التركي الأخير، بل هي مدار بحث على مدى ثلاثين عامًا مضت بين الأطراف المستفيدة من مياهه، حيث تعددت اللقاءات والاجتماعات في محاولة للوصول إلى جدولة اقتسام مياه النهر بحصص عادلة وعلى ضوء المصالح المشتركة، لكنها لم تسفر جميعها عن شيء لعدم توافر الرغبة الجادة، كما يجمع المراقبون لدى الجانب التركي في الوصول إلى اتفاق. وعودة إلى التاريخ القريب نجد أن بدء المفاوضات بين العراق وسوريا لسد «الطبقة» وبدء كل منهما في ملء هذين السدين خلال الأعوام 1975 - 1973م ألحق أضرارًا كبيرة بالعراق، وهو ما دفعه إلى متابعة مساعيه لتوقيع اتفاق أو بروتوكول مع تركيا خاص بالنهر، ونص البروتوكول على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتحديد الكمية المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كلا البلدين، على أن تنجز اللجنة تقريرها خلال عامين.. وفي عام 1983 وافقت سوريا على هذا البروتوكول وتعددت الاجتماعات بين الأطراف الثلاثة، لكن اللجنة لم تنجز تقريرها حتى الآن، لهذا يرى المسئولون الأتراك أن الإجراءات الأخيرة ليست بغائبة عن سوريا والعراق، لأن اللجنة الثلاثية تجتمع دوريًّا لبحث موضوع حصص الدول الثلاث في مياه النهر، كما أنه لن يكون هناك أي ضرر، لأن سد الطبقة السوري يستطيع تعويض نقص المياه المؤقت، كما أن سد القادسية العراقي أيضًا يمكن أن يقوم بنفس الدور، لحين انتهاء المهمة التركية وملء سد أتاتورك، غير أن ذلك لم ينفع في تهدئة ردود الفعل السورية والعراقية التي ظلت على انتقادها للخطوة التركية مع الفروق الواضحة في ردود فعل البلدين، فقد طلب العراق من تركيا تعديل خطتها وحملها مسئولية غياب أي اتفاق حول اقتسام المياه، فيما أكدت المصادر السورية غير الرسمية أن دمشق تعتبر الأزمة الراهنة أكثر خطورة، لأنها جاءت في أعقاب تدهور واضح في العلاقات السورية التركية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة بين سوريا وتركيا سياسية، والمياه ليست إلا أداة من أدوات القوة المستخدمة في الضغط المتبادل بينهما، كالأدوات العسكرية، فالعلاقات السياسية تتروح بين القطيعة والتوتر والتهديد منذ استقلال سوريا، والدول العربية الأخرى عن الإمبراطورية العثمانية عام 1916 وشهدت العديد من الأزمات بسبب نقاط الخلاف الأساسية ومن بينها نهر الفرات وحق سوريا الطبيعي في مياهه، ذلك أن أي انخفاض في مستوى سد الفرات يؤدي إلى عطش حلب ثانية أكبر المدن السورية، رغم وجود ثلاثة سدود على النهر، لكن بدء تركيا في إنشاء سدود على مجرى النهر مكنها من التحكم في كميات المياه المتدفقة، وقد أثار ذلك الكثير من الخلافات التي استدعت قيام (أوزال) رئيس وزراء تركيا آنذاك بزيارة سوريا عام 1987، وتوقيع اتفاقيات تنص على استمرار تركيا في تعهدها بتصريف ما لا يقل عن 500 متر مكعب في الثانية في مجرى الفرات بعد دخوله سوريا مهما كانت الظروف وهو ما لم يتحقق بالقرار التركي الأخير الذي سيخفض المعدل من 500م إلى 120 مترًا مكعبًا في الثانية فقط، وهو ما يعني أن تركيا لم تلتزم بمستوى تدفق المياه - وهذا أثار الخلافات من جديد.

على الجانب الآخر يؤكد المسئولون العراقيون أن القرار التركي غير مبرر فنيًا ويتطلب إعادة نظر، وهو ما لم يتم من الجانب التركي رغم زيارة وكيل الخارجية العراقي لأنقرة لإثنائها عن قطع مياه الفرات لمدة شهر، وذلك من منطلق حرص العراق على أن تكون علاقته مع تركيا متوازنة ومستقرة، رغم أن استمرار قطع المياه يلحق ضررًا أكيدًا بالعراق، فلم يستطع الاستفادة من المياه المطلقة قبل موعد الحجز نظرًا لاكتمال طاقته التخزينية في سد الفرات، كما أن انخفاض منسوب المياه في المجرى بين الحدود العراقية - السورية وسد القادسية لم يمكن معالجته، لعدم توافر سدود في تلك المنطقة، ويضاف إلى ذلك أن العراق يرى أن أضراره لن تقتصر على فترة الحجب، بل تتعداها إلى فترة ملء كامل خزان سد أتاتورك الذي يشكل عمقه 169 مترًا والذي يتوقع أن يتحقق خلال فترة تتراوح بين أربع وخمس سنوات، إذا كان معدل الأمطار في

تلك الفترة فوق المتوسط، وقد تزيد المدة إذا نقص معدل الأمطار، هذا فضلًا عن أن نقص المياه سيؤدى إلى خروج 40٪ من الأراضي الزراعية في حوض الفرات من الاستثمار الزراعي، وتأثر محطة توليد الطاقة الكهربائية في سد القادسية وتوقفها كليًّا عام 1991م، كما ستتأثر معها أربع محطات كهربائية حرارية، ثلاث منها قائمة، والرابعة قيد الإنشاء، مع إلحاق ضرر بالغ نتيجة لذلك بسبعة مراكز لمحافظات عراقية، ولما كانت التقديرات تشير إلى أن كمية المياه التي تتجمع في نهر الفرات هي قرابة 30 مليار متر مكعب سنويًّا تستهلك منها تركيا قرابة 14 مليارًا، وسوريا 12 مليارًا، والعراق ثلاثة مليارات متر مكعب في العام - فإن المشكلة تبدو أصعب بالنسبة للأخيرة إذا ما علمنا أن حاجة المزارعين العراقيين لأغراض الزراعة تبلغ حوالي 20 مليار متر مكعب سنويًّا، رغم إمكانية تعويض النقص من مياه نهر دجلة.

وإذا ما نظرنا إلى المشاريع المائية التركية، لوجدنا أن كمية المياه السطحية الجوفية المتوافرة لتركيا، تحقق لها اكتفاءً ذاتيًّا في المستقبل المنظور بالنسبة لتوليد الكهرباء والري ومياه الشرب، وهي بالتالي قد لا تكون في حاجة إلى السدود الضخمة، خصوصًا أن مساحة الأراضي الزراعية تحقق لها هامشًا واسعًا للتصدير.

ولذا لا يمكن تجاهل الدوافع السياسية التي قد تكون وراء القرار، والتي يشيرالمراقبون السياسيون إلى أن من أبرزها التوتر الناشئ عن إسقاط طائرة ميج تركية داخل الأراضي التركية في أكتوبر الماضي، من قبل طائرات ميج سورية، ومطالبة تركيا بتعويضات قدرت بحوالي 14.5 مليون دولار، فضلًا عن الضغط التركي على سوريا والعراق من أجل وقف مناوشات حزب العمال الكردي على الحدود، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أنه سبق عام 1987م أن تعهدت تركيا بالإفراج عن 500 متر مكعب من المياه في الثانية مع التفاهم في الوقت ذاته على أمن الحدود التركية السورية، فإنه مما لا شك فيه، ومع أهمية مشكلة نهر الفرات بالنسبة للمصالح الحيوية للدول الثلاث تركيا، وسوريا، والعراق - ألا

تترك مسألة اقتسام المياه خاضعة للأهواء والدوافع أيًّا كان نوعها، ووضع خطوط عريضة لضمان حقوق الأطراف الطبيعية في مياه النهر، وفق قواعد وأعراف ومبادئ القانون الدولي.

الأزمة والقانون الدولي:

شغلت حقوق الناس في مياه الأنهار بال الجماعة الدولية منذ فجر التاريخ، من أجل استفادة الإنسان بمياهها، واختلفت آراء الفقهاء في هذا المجال وأوجه الاستفادة المشتركة خاصة بعد إنشاء السدود وتحويل مجاري المياه وروافد الأنهار، وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى تكرار التجاء السلطات التركية إلى قطع مصادر المياه عن جارتيها، لاسيما عن سوريا، لذا تدور النقطة الجوهرية حول ما إذا كانت هناك أعراف دولية في حالة عدم وجود وفاق دولي لتنظيم استخدامات تلك الأنهار وضبط العلاقة بين الدول المشتركة فيها، فالأصل لدى فقهاء القانون الدولي المعاصر، ومنهم«فاتيل»أن النهر محمل بحق ارتفاق لصالح الدولة الكائنة بأعلى مجرى النهر، ومياه النهر الدولي تعد من المشتركات العامة بين الدول، والمشتركات الطبيعية يسمح للدول جميعًا بالاستفادة منها، أي تخضع لمبدأ الملكية المشتركة، معنى ذلك - ودون الدخول في تفاصيل فقهية - أن ملكية مياه النهر مشتركة، وتخضع لأعراف وتقاليد رغم كونها غير ملزمة، إلا أنها في إطار علاقات الجوار التاريخية والطبيعية يمكن أن تحقق أعلى مراحل الالتزام المعترف به دوليًّا لتقاسم الموارد المائية. هذا بالإضافة إلى أنه لا وجود لمؤسسة دولية للأخذ بالأعراف والتقاليد والتشريع لتقاسم حصص المياه وضمان التقيد بها، لذا يواجه منفذو القانون الدولي مشكلة التنفيذ الجبري لمبادئه، حيث لم توجد حتى الآن الإدارة الكفيلة بإجبار أي مخالف لأحكامه على الاحترام وتنفيذ الأحكام الصادرة، مع أن ميثاق الأمم المتحدة نص في مادته الثالثة والأربعين على إيجاد قوة أمن دولية دائمة تستطيع تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إذن وحسب القانون الدولي، فإن تركيا ملزمة بالتفاوض والاتفاق قبل البدء في

تنفيذ مشروعاتها على النهر، غير أن ما يجري على الأرض لا يعترف بذلك من واقع اعتبارات تتعلق بها وحدها، وبكيفية زيادة حصتها سنويًّا إلى أربعة أضعاف الإيراد السنوى البالغ 20 مليار متر مكعب، مع أنه ينبغي ألا يؤدي استغلالها للجزء من النهر الداخل في ملكيتها إلى الإضرار بغيرها من الدول المشتركة بحسن نيتها، لأنه لا يجوز الاعتماد كثيرًا على حسن النية في العلاقات الدولية في ظل وجهة النظر التركية بتعريف الفرات بأنه مياه ما وراء الحدود، وبالتالي ليس نهرًا دوليًّا.

لقد أكد الرئيس التركي (أوزال) أن عملية تخزين المياه ستستمر في بحيرة السد حتى تصل مناسيب المياه في البحيرة والسد إلى المستوى الذي يتمكن فيه من توليد الطاقة الكهربائية، وأن تركيا لم تفكر أبدًا في استعمال مسائل المياه كعنصر تهديد في المنطقة، لأنها تلتزم بتعهداتها تجاه الدول المجاورة، وتبغي تحقيق التآخي في ظل الاحترام المتبادل والثقة والأمن بين دول المنطقة، لكنه أكد في نفس الوقت أن مسائل المياه والإشكالات حولها ستكون خلال السنوات العشرين المقبلة من أهم مشاكل العصر الحديث.

الأزمة.. وملامح حرب المياه المقبلة في الشرق الأوسط:

لقد طرحت أزمة نهر الفرات مشكلة السياسات المائية في الشرق الأوسط، بشكل بالغ الحساسية حيث يهدد اضمحلال موارد المياه أو عدم كفاية جهود التنمية الحالية والمستقبلية في البلدان العربية، نظرًا إلى أن جفاف المنطقة والضغط نتيجة النمو السكاني المطرد، يثير المخاوف من أن تتسبب المنازعات في هذا الشأن في اضطرابات لم يسبق لها مثيل أو أن يجعل من هذه القضية مصدرًا للنزاعات على الصعيدين المحلي والدولي.. وتتراوح المقترحات الرامية للتخفيف من حدة المشكلة في اقتراح تركي لإنشاء خط أنابيب سلام تقدر نفقاته بواحد وعشرين بليون دولار، لنقل المياه مسافة 2400 كيلومتر إلى الجنوب باتجاه شبه الجزيرة العربية،وبين جر الجبال الثلجية من المنطقة الجنوبية القطبية إلى المملكة العربية السعودية، وتحلية مياه البحر، وبالنسبة

لمعظم الدول باستثناء السعودية والكويت تعتبر محطات تحلية المياه باهظة التكاليف. وكانت تركيا قد طرحت قبل ثلاثة أعوام مشروعات لمد أنابيب تنقل المياه إلى دول مجلس التعاون الخليجي من الأنهار التركية، وبواقع 2/5 مليون متر مكعب يوميًا، على أن يمر خط الأنابيب عبر البصرة ثم الكويت لينتهي في دول الإمارات. وقد أعلن وزير الكهرباء بالإمارات أن الدراسات التي أجريت على المشروع لا تزال غير مشجعة بعدما أكدت ارتفاع النفقات في صورة كبيرة جدًا على دول الخليج.. من هنا ورغم القيمة الكبيرة التي تعطيها بعض التقديرات لمشروع مياه السلام التركي، فإن بعض الشكوك مازالت تمثل عقبة صعبة خاصة مع استمرار قلة المصادر المائية في المنطقة بحيث يصبح من الضروري تقديم حلول طموحة أكثر عملية في محاولة لاستغلال التقدم التكنولوجي للتغلب على المشاكل التي أوجدتها الطبيعة وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراسة المشروع التركي سوف تستكمل عام 1991 وتأمل تركيا بمشروعها الاستفادة من كمية المياه المهدرة لصالح شعوب المنطقة العربية، رغم اختلاف وجهات النظر حول حقيقة الأهداف الكامنة وراء سياسة تسويق المياه التركية، خصوصًا وأن مشاكل المياه بين تركيا وجاراتها سوف تزداد صعوبة بتزايد مشروعات التنمية التركية وصعوبات استغلال السدود السورية والعراقية من ناحية ومن ناحية أخرى تزايد التساؤلات عن جدية حاجة تركيا في ظروفها الراهنة والمستقبلية لمشروع الأنابيب، وهو بتلك الضخامة إن لم يكن المقصود منه دوافع سياسية بالنظر لكون المياه العنصر الأساسى في التنمية الاقتصادية والصناعية التركية خلال السنوات المقبلة.

على صعيد آخر أشارت مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في العديد من العواصم العربية والغربية إلى أن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة موارد طبيعية رئيسية أخرى، حتى أنه يمكن للصراع على الموارد المائية المحدودة والمهددة أن يزعزع قبل بداية القرن الحادي والعشرين العلاقات الهشة أيضًا بين دول المنطقة ويحدث اضطرابات لم تشهدها المنطقة من قبل، ذلك أنه رغم أن دول المنطقة تعلمت أن تعيش بموارد مائية شحيحة، وكيفت

حضاراتها وحتى نزاعاتها مع هذه السلعة الأساسية، إلا أن الانخفاض السريع في إنتاج المواد الغذائية بالمقارنة مع معدل النمو السكانى الذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، يعني ازدياد الحاجة إلى كميات أكبر من الموارد المائية...وهي ليست متوافرة بالمستوى الكافي والمتاح، مثل مصادر حيوية أخرى. كل ذلك أبرز مشكلة المياه كسلاح أساسي، ورصيد استراتيجي في التسعينيات، ودفع دول المنطقة للبحث عن أفضل الطرق لتحقيق الاستخدام الأمثل والأفضل لمواردها المائية المتاحة، فاتجه البعض كالسعودية لتحلية المياه ومعالجة غير النقية؛ للتغلب على عملية انتشار سكانها بطريقة غير مكثفة، وبدأت ليبيا في تشييد أكبر مشروع مياه في الشرق الأوسط، ببدء إقامة أول نهر صناعي يعتبر شبكة من أنابيب المياه التي سوف تقوم بنقل حوالي 6 ملايين متر مكعب من المياه في اليوم من جوف الصحراء الجنوبية للمناطق السكانية على الشاطئ الشمالي الليبي.. أما إسرائيل فقد أعلنت مؤخرًا إصرارها على شق قناة البحرين التي تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، حيث تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن العجز المائي الإسرائيلي في عام 2000 سيصل إل نحو 800 مليون متر مكعب سنويًا، بل وتتحرك على ثلاثة اتجاهات أولها المزيد من استنزاف موارد المياه في غزة والضفة الغربية وثانيها استغلال نهر الليطاني وغيره من موارد المياه في جنوب لبنان الذي مازالت تحتله حتى الآن، وأطماعها فيه تعود لعام 1955، وثالثها قناة البحرين ودخول إسرائيل دائرة الحوار حول مياه نهر النيل عند منابعه.

هذا في الوقت الذي ذكرت عدة تقارير أنها بنت ناقلة مياه من بحيرة طبرية إلى منطقة تل أبيب، ولها فرع آخر يقوم بنقل المياه إلى من يرعون في صحراء النقب، وإن لم يكن ثمة شك في أن مسألة المياه منذ قيام إسرائيل كانت ومازالت ركنًا من أركان سياستنا الأمنية فإنها تحولت مع حقائق العصر ومتغيراته إلى قضية حياة أو موت حتى ليمكن القول إنها تمارس دورها أو تأخذ مكانها في حرب التعطيش، علمًا بأنه سبق في عام 1974م أن أكد فنيون إسرائيليون أن نقل مياه النيل إلى النقب تعالج مشاكل إسرائيل المائية لفترة

طويلة، في حالة استخدام 1٪من مياه النيل التي تعادل 800 مليون متر مكعب، في حين أن إجمالى مياه النيل تبلغ 80 مليار متر مكعب سنويًا.

وماذا عن المستقبل؟

لقد حـذر علمـاء معهد المصـادر المائيـة البريطانيـة مـن أن جميع دول العالم تتعرض في بداية عام 2000 لأزمة مياه خطيرة، وأن الدول الغنية بالمصادر المائية قد لا تستطيع تجنب هذه الأزمة، التي ستكون أكثر خطورة في الدول الفقيرة في الموارد المائية... وإذا كانت الأمم المتحدة قد قررت عام 1976م، أن يكون العام الحالي 1990م هو عام المياه النقية وتوفيرها للمواطنين خاصة في الدول النامية فإن ثمة عنصرًا ينبغي أن يكون واضحًا في الأذهان ونحن بصدد تناول مؤشرات معركة المياه على مختلف دول المنطقة وهو ضرورة التفرقة بين حقوق الدول في استخدام المياه وعمليات سرقتها.. خاصة وأنه أيًا كانت الحجج والأسباب المقدمة من هنا أو هناك فإن التعامل مع موضوع المياه يجب أن يتجاوز أي دوافع أو خلافات سياسية، وأن يؤخذ بجدية تامة انطلاقًا من المصالح والروابط القومية والتاريخية، فعلى صعيد أزمة مياه نهر الفرات، يجب التوصل إلى اتفاق موحد يقطع الطريق على أي طرف يرغب في المناورة حول حصص وحقوق مياه النهر.. وأي حل لا ينبع بعد وقفة مع الذات وإيجاد الحلول الجذرية، سيبقي موضوع المياه قنبلة موقوته تهدد بالانفجار في أي لحظة.

أما بالنسبة لقضية المياه عمومًا في الشرق الأوسط فإن المستقبل يتطلب بحثًا أعمق في وسائل تحقيق التوازن المائي، ولعل ذلك ما تنبهت إليه توصيات الاجتمـاع الإقليمي لخبـراء الأمـن المـائي فـي بلـدان غـربي آسيا في نوفمبر 1989م، والتـي أكـدت ضـرورة اسـتكمال وتحـديث دراسـات المـوارد المائيـة السطحية والجوفية، ودعوة الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لأن تلعب دورًا فعالًا في وضع أسس وقواعد مقبولة لاقتسام المياه الدولية المشتركة بين الدول، ودعوة الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل

لوقف استنزاف مياه الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمكين الأصحاب الشرعيين لهذه المياه من استثمارها بما يحقق لهم الأمن المائي.

ويجب الإشارة هنا إلى حقيقة أن مشكلة الموارد المائية وعملية توزيعها تعد مشكلة معقدة تعقيدًا شديدًا حيث تصل إلى درجة يصبح فيها العائد المالي هو المحك الأساسي، وعندما يصبح الاستثمار في موارد مائية جديدة غير مفيد اقتصاديًّا، فلابد من تحليل لعوامل المشكلة، يمكن أن تُبنى عليه السياسات المائية في المستقبل خاصةً أن عدة عوامل ساعدت على تفاقم المشكلة بدول الشرق الأوسط، منها على سبيل المثال لا الحصر الاستخدام السيئ للموارد المائية المتاحة حاليًّا، واستخدام أنظمة زراعية، وأنظمة ري أدت إلى زيادة معدلات استهلاك هذه المياه؛ لذلك فلا جدال في أن التحكم في استخدام مصادر المياه الحيوية يعتبر رصيدًا استراتيجيًّا كبيرًا، فضلًا عن أنه من الضروري السعي لزيادة مصادر المياه بمعدل يتساوى على الأقل مع معدل الزيادة السكانية والتي تتعدى في دول كثيرة نسبة 2.5٪ سنويًّا، كما يجب أن تتعاون الدول العربية وجاراتها لتخفيف حدة الأزمة في الموارد المائية مع إدراك خطورة الموقف المستقبلي والتحدي الذي يواجه الأجيال القادمة لإيجاد الحلول اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من خلال سياسات وأهداف واضحة المعالم، لا تهمل دور التكنولوجيا في توفير حلول طويلة المدى للمشكلة في المنطقة بحيث تزيل حرج المأزق المقبلة عليه دولها في مواجهة العوامل الطبيعية كالتصحر والجفاف والسخونة المتزايدة للمناخ والتي تجعل من غير الممكن زيادة مصادر المياه إن لم تكن تعمل على تراجعها، ولا نعتقد أن الأمن المائي العربي يقل أهمية عن الأمن القومي والأمن العسكري العربي لتبقى قضية المياه موضوعًا مفتوحًا للنقاش.

سوريا وتركيا:

المشكلة بين سوريا وتركيا، كما ذكرنا من البداية إلى النهاية والماء ليس إلا أداة من أدوات القوة المستخدمة في الضغط المتبادل بينهما، مثلها مثل الأدوات

العسكرية، وربما فاقت الأولى أي أداة أخرى من حيث التأثير.

فالعلاقات السياسية بين الدولتين ظلت تتراوح بين القطيعة والتوتر والتهديد منذ استقلت سوريا (والدول العربية الأخرى) عن الإمبراطورية العثمانية في عام 1916م، ولابد أن نشير هنا إلى بعض المحطات الرئيسية في تطور علاقات الدولتين التي تشكل عوامل مستمرة حتى الآن في ذاكرة الشعبين وسجل النزاع:

1 - في منتصف الثلاثينيات وعندما كانت سوريا خاضعة للاحتلال الفرنسي قدم هذا الأخير إلى تركيا منطقة لواء إسكندرون السورية، وهي تضم مدينتي:

إسكندرونة وأنطاكية اللتين كان يسكنهما آنذاك نحو ربع مليون مواطن سوري.

ويجب ألا يفوتنا في هذا المجال النظر إلى أن سبب إصرار تركيا على اقتطاع هذه المنطقة هو غناها الكبير بالمياه والحقول الزراعية، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الخطير على المدخل الشرقي للبحر المتوسط الذي لا يزال يتمتع بهذه الميزة حتى الآن.

2 - في نهاية الأربعينيات قامت تركيا بتحويل مجرى نهر «فويق» الذي ينبع من أراضيها ويمر في سوريا وكانت محافظة حلب، أكبر المحافظات السورية مساحة تعتمد عليه في مياه الشرب وفي ري أكبر مساحة من الحقول الزراعية المروية في سوريا، واستطاعت تركيا حبس مياه نهر «فويق» عن سوريا.. وقد سبب حبس مياه هذا النهر أضرارًا فادحة لسوريا وماتت عشرات آلاف الأفدنة التي كانت تعتمد على ذلك النهر، ولابد أن الذاكرة السورية تستحضر هذا المثال بسرعة شديدة كلما تحدثت تركيا اليوم عن حقوقها «في نهر الفرات أو هددت جريانه إلى الدول الأخرى».

3 - في الخمسينيات اتخذت تركيا مواقف عدائية مباشرة تجاه سوريا بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية بين الدولتين التي كانت الأولى ضالعة فيها

إلى النهاية بمخططات ما عرف في حينه باسم حلف بغداد (بريطانيا - فرنسا - أمريكا - إسرائيل - إيران) وكانت الثانية تمر بحالة غليان شعبي تحرري قومي... وكادت تركيا أن تقوم بمهاجمة سوريا عسكريًا من الشمال؛ لولا وصول القوات المصرية، للدفاع عن سوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958م بين سوريا ومصر، وما يهمنا هنا أمران، ما زالا ماثلين في الأحداث السياسية الراهنة:

الأول: أن تركيا استندت من حيث الظاهر في ذلك الوقت إلى مزاعم قديمة بملكية مساحات واسعة من الأراضي السورية الشمالية، وما زالت تركيا تدرس لأطفالها في الكتب المدرسية أن تلك الأراضي تركية ويجب أن تعود إلى الوطن وهي بعمق يبلغ أكثر من أربعين كيلومترًا داخل الحدود الحالية لسوريا...

والثانى: أن تركيا استفادت من حيث الواقع السياسي في الخمسينيات لتحقيق أهدافها بتحالفها مع العراق (نور السعيد) وتحاول تركيا الآن أن تلعب على الخلاف السوري - العراقي الراهن، الأمر الذي يمكن لمسه في تصريح لمسئول تركي قال: حتى لو التزمنا بالحقوق الدولية للعراق وسوريا في مياه الفرات فما الذي يضمن لنا أن تصل حصة العراق إليها عبر سوريا؟

ويلاحظ هنا أن تركيا حافظت على علاقة جيدة مع العراق الذي اضطر إلى مدِّ شبكة أنابيب نفط إلى البحر المتوسط عبر الأراضي التركية بعدما أصرت سوريا على إغلاق أراضيها في وجه النفط العراقي وأصرت على إدخال المصالح القومية الثابتة في النزاع السياسي بين النظامين.

4 - في منتصف الستينيات قامت سوريا بتجميد ثم مصادرة جميع الممتلكات العقارية للأتراك في الأراضي السورية خصوصًا الأراضي الزراعية الواقعة شمال سوريا، وبالمقابل قامت تركيا بمصادرة جميع الممتلكات العقارية للسوريين في الأراضي التركية.

5 - بدأ النظام السوري اعتبارًا من نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بدعم المجموعة الأمنية المسلحة في نشاطها ضد تركيا وتصاعد الدعم بعد منتصف السبعينيات ثم شمل الأكراد والحركات الكردية، وفي المقابل غضت السلطات التركية الأنظار في نهاية السبعينيات عن تحركات بعض التيارات الإسلامية السورية في مجابهتها الدامية مع النظام السوري، فكانت تسهل لهم الحركة أو وصول المساعدات العسكرية، أو للفرار عبر الحدود للمطلوبين، وكان السبب الرئيسي للموقف التركي لا يعود إلى سياسة واضحة للحكومة بقدر ما يعود إلى ظهور الأحزاب الإسلامية من جديد في تركيا ومشاركة أحدها وهو حزب الخلاص الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، في الحكومات التركية المتتالية آنذاك واستحواذه على بعض النقود داخل الدولة.

6 - الحدود السورية التركية التي تمتد نحو ألف كيلو متر لم تكن هادئة ومضبوطة في أي وقت من الأوقات وظلت دائمًا تنتهله من قبل المهربين والمخربين والتجار من الجانبين، لاسيما أن غالبية تلك الحدود يسكنها الأكراد من الطرفين حيث يتكلم الجميع لغة واحدة، ويرتبطون بعلاقات قومية وعشائرية ورحمية توفر لهم الأمن والحماية من السلطات هنا وهناك، إضافة إلى أن قسمًا طويلًا في الحدود أيضًا ذو طبيعة جبلية وعرة جدًّا، مليء بالغابات والأحراش الكثيفة وطالما عاشت في هذه المناطق مجموعات وعصابات من الفارين والمتمردين على السلطات السورية والتركية دون أن تستطيع هذه من الوصول إليها. ويذكر أن هذه العصابات كانت دائمًا مختلطة من السوريين والأتراك الذين وحدتهم ظروف التمرد والمطاردة..وفي الغالب كان هؤلاء من الأكراد.. ولابد أن نشير في هذا السياق إلى أن عشرات الألوف من اليهود السوريين الذين فروا من سوريا هاجروا إلى إسرائيل أو أوربا، فروا عبر الحدود - وفي جميع الأحيان - لاسيما في الخمسينيات عندما كانت الهجرة في أوجها، كانت السلطات التركية لا تغض النظر فحسب وإنما كانت تسهل الهروب وتقدم لهم المساعدة عبر منظمات يهودية وصهيونية وتركية وأجنبية.

ومنذ عشرات السنين هناك لجان حدود تجتمع دوريًّا قرب الحدود مع المسئولين المحليين لمعالجة الإشكالات التي تقع في مناطقهم، واتخذت إجراءات عديدة وكثيرة ولكنها لم تضع حدًّا للمشاكل.

7 - مشكلة الأكراد الذين تشكو تركيا منهم ومن تقديم سوريا التسهيلات لهم عبر الحدود... فقد كانت سوريا تشكو منهم ومن تقديم تركيا التسهيلات لهم في مرحلة الوحدة السورية - المصرية عندما كانوا متمردين على السلطات السورية.

الأمن المائي لسوريا

الخلافات وعوامل الصراع بين سوريا وتركيا تعد قديمة وتشمل الجغرافيا والتاريخ والأقليات، وما المياه فيها إلا وسيلة من وسائل التعبير عن المشكلات المزمنة، ولو اقتربنا قليلًا من هذه الوسيلة لاكتشفنا أن تركيا ليست فقيرة بالمياه بل هي من أغنى الدول في المنطقة بالبحيرات والأنهار والينابيع، فضلًا عن مناخها الجاذب للأمطار واتساع أراضيها، وذلك على عكس الدول العربية المجاورة لها، حيث تعتبر بلدانًا صحراوية وشبه صحراوية ومن أفقر دول العالم بالمياه، حتى إن الثروة المائية لدولة أوروبية واحدة، هي فرنسا، تعادل كل كميات المياه في جميع البلدان العربية.

سد الفرات:

وفي سوريا لا تزيد المساحة المروية من الأراضي الزراعية على مليون هكتار فقط نصفها توفر بعد بناء سد الفرات في مقابل نحو ستة ملايين هكتار تعتمد على رحمة المطر والسماء.

وقد كان سد الفرات زاخرًا بالآمال الكبيرة لتحسين الوضع الزراعي من حيث زيادة مساحات الأرض المروية، أو من حيث توليد الكهرباء أو من حيث إيصال مياه الشرب إلى المحافظات النائية خصوصًا حلب التي كانت تشكو من نقص

شديد في الستينيات، إضافة إلى أن محافظات اللاذقية ودير الزور والحسكة ومدينة القامشلي كانت تعيش على ضفاف الفرات ولكنها لا تشرب منه وتشكو العطش دائمًا بسبب عدم وجود مرافق لتنقية مياه هذا النهر الكبير.

في منتصف الستينيات بدأت السلطات أول مشروع حديث للاستفادة من الفرات، فقامت بمد أنابيب ضخمة لنقل المياه وتنقيتها لتغذية حلب على بعد مائتي كيلومتر، ثم قامت بمشروع سد الفرات الذي تكلف نحو مليار دولار لإيجاد بحيرة تتسع لـ 12 مليار متر مكعب من المياه، وبمساحة 630 كيلومترًا مربعًا (8 X 80) وتوليد كميات من الطاقة الكهربائية تكفي سوريا ومشاريع الصناعة.

وفي البداية بدا للجميع أن المشروع العملاق سيؤتي ثماره.. لكن الآمال تبخرت بسرعة في السنوات الأخيرة خصوصًا بعدما بدأت تركيا ممارسة ضغوطها المائية وانخفاض منسوب المياه في النهر ثم في بحيرة الأسد، وتقلص إنتاج الكهرباء وشحت المياه للزراعة والشرب.

الكارثة مضاعفة:

«الأمن المائي» في سوريا الآن مشهد حزين ومخيف، فنهر بردى جف تمامًا وهو الذي كان يروي دمشق وغوطتها منذ آلاف السنين. وعاد نصف سوريا الشمالي الذي يعتبر قاعدة الزراعة والصناعة السورية الرئيسية يشكو من التقنين الشديد للماء والكهرباء يوميًّا حيث يبلغ متوسط انقطاع الكهرباء ست ساعات يوميًّا عن جميع المنازل والمرافق.. وتراجعت الزراعة تراجعًا كبيرًا تجاوز ثلث معدلات الإنتاج قبل ربع قرن حسب اعتراف المجموعات الإحصائية الحكومية الرسمية في سوريا.. ذلك أن بحيرة السد أغرقت مساحة من أهم مساحات سوريا الزراعية سابقًا ولم تعوض ذلك بمساحات أخرى كما يفترض فصارت الكارثة مضاعفة.

سلاح الماء:

في المقابل توسعت تركيا ببناء السدود، وخصوصًا على نهر الفرات لا بسبب حاجتها للماء وإنما لأسباب سياسية، فهي بدأت تكتشف أن مستقبلها البعيد القائم على تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط لا مع دول الغرب، وهي لذلك بدأت تستعد «لتسويق» ثرواتها للدول العربية وفي مقدمتها تأتي مشاريع تصدير المياه الصالحة للشرب التي أعلنت عنها في السنوات الأخيرة، وغلفتها بعنوان جذاب «أنابيب السلام» التي يفترض أن تمر عبر سوريا والعراق وفلسطين المحتلة ودول الخليج والجزيرة العربية.

ومن ناحية ثانية اكتشفت حيوية السلاح المائي في الدفاع عن أمنها القومي في مواجهة أي تهديد له من قبل الدول المجاورة، ولاشك أن الجميع بات يعرف الآن أن السلاح المائي أشد فتكًا من الأسلحة الكيماوية والنووية وأشد نظافة وأقل ضجة، لقد بنت تركيا على الفرات وحده واحدًا وعشرين سدًّا، أكبرها سد أتاتورك وهو من أكبر السدود في العالم لتحكم سيطرتها على الفرات.. وتتحكم بجريانه الخارجي.

معاهدة أمنية:

إلا أن السلطات التركية تحاول تغليف استخدامها لسلاح الماء بتبريرات سياسية وانتقادات توجهها إلى السلطات السورية، فحكومة أنقرة تتهم دمشق بأنها تدعم، لاسيما في السنوات الأخيرة، الحركات الأرمنية والكردية المسلحة المعارضة لتركيا، وبأنها تقدم لهم تسهيلات كبيرة وبأنها تأوي تحركات المقاومة الكردية لاسيما تلك التي تعمل في جنوب شرق الأراضي التركية.

وتشير حكومة أنقرة إلى أن سوريا نفسها عمدت في مطلع السبعينيات، من أجل الضغط على العراق، إلى التلاعب بحصته من مياه الفرات، وملاحظة بذلك أن دمشق تلجأ هي أيضًا إلى سلاح الماء في معاركها السياسية.

وتعيد الأوساط التركية إلى الأذهان المحادثات التي أجراها في 13 يوليو

1987م الرئيس التركي الحالي، ورئيس الوزراء آنذاك، تورغوت (أوزال) في دمشق، وبرفقة كل من وزيري الخارجية والداخلية ومديري الأمن العام والاستخبارات، وتقول الأوساط نفسها إن المحادثات انصبت على مطالب أمنية تركية منها:

- تسليم المطلوبين من الطرفين إذا ثبت قيامهم بما يضر الأمن.
- إغلاق مكاتب حزب العمال الكردي وطرد زعيمه عبدالله أوجلان من سوريا، وكذلك إغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرد أمينه العام حيدر مع كوادره الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة ما بلبنان.
- طرد عناصر الجيش الأرمني السري في سوريا والحد من نشاطه في لبنان.
- حذف منطقة لواء إسكندرون من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائيًّا، ووقف كل أشكال الادعاء بأنها أراضٍ سورية محتلة..

وتؤكد تركيا أن سوريا وافقت على هذه المطالب والتزمت بها، إضافة إلى اتفاقات أخرى لم يعلن مضمونها، وذلك في مقابل توقيع (أوزال) على اتفاق مائي يحدد الكمية التي تلتزم بها تركيا لتدفقها من الفرات إلى سوريا وهي 15.75 مليار متر مكعب سنويًّا.

ويبدو أن هذا الاتفاق هو الذي ينظم الوضع الراهن والذي تستند إليه سوريا في مواجهة تركيا التي خرقته، لكن (أوزال) في تصريحه الشهير في شهر أيلول (سبتمبر) 1989م هدد بقطع المياه عن سوريا، وأشار إلى أن هذه الكمية أو الاتفاق المائي كله ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتزام سوريا في تنفيذ الاتفاقيات الأمنية الأخرى.. وأشار تحديدًا إلى «بروتوكول» وقف ومنع حركة الثوار الأكراد عبر سوريا.

وإذا كانت السلطات السورية ارتكبت أخطاء سياسية أو عقدت اتفاقات غير مبررة فإن ذلك لا يعنى أن لتركيا الحق في التصرف في مياه نهر الفرات ومنعها

عن كل الأراضي السورية والعراقية، فإن مثل هذه الخطوة من جانب تركيا تعني تعريض الأمن الغذائي في سوريا والعراق للخطر وتهديد الأمن القومي.

الفرات:

للصراع على نهر الفرات قصة طويلة، وقد رفضت تركيا دائمًا التفاوض للتوصل إلى اتفاق بشأنه، وكانت حجتها في ذلك دائمًا مبدأ السيادة المطلقة على الثروة الوطنية معتبرة أن نهر الفرات ليس نهرًا دوليًّا بل هو فقط نهر تركي يخترق الحدود.

والواقع أنه ليست هناك قوانين دولية دقيقة ترغم تركيا على التوصل إلى اتفاق إلا أن القانون الدولي ينص في هذا الصدد على عدم الإضرار بالآخرين وحل النزاعات بالطرق السلمية.

في معرض احتجاجه على الإجراء التركي بتحويل مياه نهر الفرات قال وزير الري السوري عبدالرحمن مدني: إن حبس مياه نهر الفرات هو تصرف لا سابق له في العالم، لكن الوزير السوري لم يصب الحقيقة في تصريحه؛ فالسابقة موجودة. وهي سابقة تركية أيضًا، والمتضرر منها سوريا على وجه التحديد، فقد قامت تركيا في نهاية الأربعينيات بتحويل مجرى نهر قويق الذي ينبع من أراضيها ويمر في سوريا، وكان هذا النهر يمد محافظة حلب، أكبر المحافظات السورية، بمياه الشرب، ويروي مساحات زراعية كبيرة، وقد سبب حبس مياه النهر أضرارًا فادحة أدت إلى موت العديد من الزراعات كما سبق أن ذكرت.

إن مبادئ «هلسنكي» لعام 1966م وكذلك مبادئ «سالزبورغ» لعام 1956 تنص على اقتسام مياه الأنهار المشتركة بشكل عادي ومقبول من قبل الدول المعنية فيها. وفي عام 1980م وافقت تركيا على تشكيل لجنة ثلاثية مع سوريا والعراق لتنسيق استثمار مياه الفرات. إذ إن الخبراء الأتراك يعتبرون أن المنبع الوحيد للفرات هو في تركيا في حين يعتبر السوريون والعراقيون أنهم شركاء في المنبع بسبب وجود روافد تغذي النهر في أراضيهم. والمشكلة ليست شكلية

تلاعبًا بالألفاظ لأن موافقة تركيا على اشتراك سوريا والعراق في المنبع يسقط عنها الكثير من الامتيازات التي تدعيها لنفسها إذ لا يعد النهر ثروة وطنية تركية بل ثروة وطنية تركية متعددة الجنسيات.

ولا يمكن فصل الخلاف على اقتسام مياه الفرات عن الخلافات السياسية خصوصًا فيما يتعلق بسوريا وتركيا. فملف العلاقات بين البلدين حافل بأسباب التوتر منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية ثم استقلال سوريا، وسبب التوتر الأول (بالنسبة لسوريا) هو قضية لواء الإسكندرون الذي ضمته تركيا إليها عام 1939م. كذلك يأخذ الأتراك على سوريا عدم مراقبة الحدود المشتركة؛ الأمر الذي يترك المجال واسعًا للعبور أمام الثوار الأكراد والأرمن. كذلك دعمت سوريا قضية القبارصة اليونانيين ولم تؤيد التدخل التركي في قبرص، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن تركيا كانت عضوًا في حلف شمال الأطلسي بينما سوريا مرتبطة باتفاقية تعاون مع الاتحاد السوفيتي.

وترتفع حدة التوتر من آن لآخر نتيجة لتصريحات بعض المسئولين السوريين كما حدث عندما نشرت الصحف القبرصية اليونانية تصريحًا لوزير الإعلام السوري أعلن فيه أن سوريا لن تتخلى عن عروبة لواء الإسكندرون. وجاء الرد التركي لا يحتمل التأويل إذ قال الناطق التركي: على سوريا أن تتذكر أن طول حدودها معنا هو 900 كم وأن سوريا لا تستطيع أن تحارب على كل الجبهات.

وقد كانت تركيا في علاقاتها مع سوريا تقايض دائمًا الماء بالاتفاقات الأمنية. ومن اللافت للانتباه أن الاتفاق الموقع عام 1987م والذي يضمن مرور 500 متر مكعب في الثانية على مجرى الفرات عند الحدود السورية - التركية، هذا الاتفاق تزامن مع اتفاقية أمنية نصت على منع المقاتلين الأكراد من الاقتراب من الحدود وإبعادهم إلى البقاع اللبنانية. لكن توغورت (أوزال) أعلن في سبتمبر الماضي أن سوريا أخلت بالاتفاق فيما يتعلق بالأكراد.

وسبق أن نفذت سوريا مشروعًا وضعت فيه آمالًا كبيرة هو مشروع حوض

الفرات تضمن بناء سد «طبقة» وبحيرة الأسد. وكانت تأمل في ري 64 ألف هكتار من الأرض حتى عام 2000م وكانت تراهن أيضًا على مشروع سد البعث الذي دشن عام 1989م. وهذه الآمال أصبحت مهددة بشكل جدي بسبب المشروع التركي. فقد تراجع منسوب مياه الشرب في حلب وتأثر العمل في محطات استخراج النفط في مصافي حمص وبانياس وطرطوس، وتأثر أيضًا موسم الحبوب. وتقول السلطات السورية إن تركيا سبق أن التزمت بتمرير 500 متر مكعب في الثانية، لكن الكمية الفعلية التي وصلت هي 90 مترًا مكعبًا فقط.

ويلحق العراق من جراء المشروع التركي ضرر كبير أيضًا. والواقع أن العراق مظلوم بشكل مضاعف في هذا المجال؛ إذ إن الكمية التي تصله من مياه الفرات تتعرض للاختزال مرتين، مرة في تركيا ومرة في سوريا.

أنابيب السلام.. وبيع المياه:

البعد السياسي في مشروع تركيا المائي يصل إلى قمة وضوحه في المشروع المسمى «أنابيب السلام» الذي تسعى تركيا إلى تسويقه عربيًّا. والمشروع المذكور وضعت فكرته شركة الدراسات الأمريكية «براون أندروت» وهو ينص على بيع المياه إلى الدول الواقعة جنوب تركيا حتى منطقة الخليج. وقد بدأ التخطيط للمشروع عام 1986م. ويقضي المشروع بإنشاء خط للأنابيب ينطلق من تركيا ثم يتفرع إلى خطين عند مدينة حماة السورية، وينقل هذان الخطان ستة ملايين متر مكعب يوميًّا من نهري سيحان وشيحان في هضبة الأناضول؛ **الخط الأول ينقل 3.5مليون متر مكعب موزعة كالآتى:**

- **تركيا:** 300 ألف م.م.
- **سوريا:** حلب 300 - حماة 100 - حمص 100 - دمشق 650.
- **الأردن:** عمان 600.
- **السعودية:** تبوك 100 - المدينة المنورة 300 - ينبع 100 - مكة المكرمة 500 -

جدة 500.

أما الخط الثاني فينقل 2.5مليون متر مكعب موزعة كالآتي:

- **الكويت**: 600.
- **السعودية**: الجبيل 200 - الدمام 200 - الخبر 200 - الهفوف 200.
- **البحرين**: المنامة 200.
- **قطر**: الدوحة 100.
- **الإمارات**: أبو ظبي 280 - دبي 160 - عجمان 120 - رأس الخيمة والفجيرة وأم القيوان 40.
- **عمان**: مسقط 200.

ولا يخفى ما لهذا المشروع من أبعاد سياسية وقد تكون خطرة. ويكفي لكي ندرك ذلك أن نصغي إلى ما قاله مستشار رئيس الوزراء التركي للشئون الخارجية في خطابه أمام مؤتمر أمن المياه الذي عقد عام 1987م، عندما أعرب عن أمله في أن يؤمن هذا المشروع نوعًا من الوحدة للمنطقة، وأضاف: يجب التنبه إلى أنه بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين من الأنابيب، فسوف تساعد على تقوية وضع تركيا بين دول المنطقة، وهذا ما تريده تركيا.

إلا أنه لأسباب كثيرة أبرزها ضخامة تكاليف إنشاء المشروع فقد عدل عنه، غير أن تركيا، وهي تريد أن تجني ثمار ما وهبها الله من مصادر طبيعية من بينها المياه، نجد أن سفيرها في الأردن يعلن في مؤتمر صحفي في مطلع عام 1990م وفي الأردن بالذات بأن تركيا سوف تبيع المياه لإسرائيل، وحدد الكمية التي ستباع بأربعمائة مليون متر مكعب ستنقلها البواخر وهي الكمية التي تحتاج إليها إسرائيل حاليًا غير أن وزير خارجية تركيا محمد بوز أعلن في تصريح له نشرته صحيفة الفاينشيال تايمز في 25 مايو 1990م أنه لا صحة

لهذه الأنباء وأن تركيا مع حرصها على العلاقات العربية فإنها لن تفكر في هذا المشروع.

نهر دجلة وأهميته عربيًّا..

تحدثنا فيما سبق وركزنا الحديث على نهر الفرات حيث إنه يعتبر النهر الأول والأساسي في العراق ولكنه يجب ألا نغفل وضع نهر دجلة، فنحن نعتبر العراق من أكبر الدول الزراعية في الشرق الأوسط.. وتبلغ مساحتها حوالي 454000 كيلومتر مربع منها حوالي 121000 كيلومتر مربع صالحة للزراعة أي أكثر من 25٪ من المساحة الكلية، في حين نجد أن دولة كمصر مساحة الأرض القابلة للزراعة لا تزيد على 5٪ من مساحتها الكلية.

إلا أن مجموع الأراضي المزروعة فعلًا لا تتجاوز مساحتها 22000 كيلومتر مربع.

وتنقسم أرض العراق مائيًّا إلى قسمين:

- **القسم الشمالي**: ويضم ثلث مساحة الأرض القابلة للزراعة، وإن كان لا يزرع منها سوى 15٪ فقط وتعتمد في مياهها على مياه الأمطار بالكامل التي يبلغ معدلها 1300مم شمال شرق العراق.
- **القسم الجنوبي**: ويضم ثلث مساحة الأرض القابلة للزراعة، ويعتمد على الري من نهري دجلة والفرات، بالإضافة إلى زراعة نسبة محدودة من الأرض عن طريق المياه الجوفية ويقدر بـ 2٪ من الأرض المزروعة.

ويلاحظ أن الأمطار في وسط وجنوب العراق لا تتجاوز 200مم سنويًّا ويروي نهر دجلة المنطقة الجنوبية الشرقية ويبدأ من مدينة الكوث (300 كيلومتر جنوب بغداد) وقد أقيم على النهر سد بعرض النهر بارتفاع ستة أمتار وله 56 بوابة وقد انتهى العمل فيه عام 1939م ويتفرع من النهر قناتان هما «جراف»

و«دجيلة» من الضفة الشرقية للنهر وقد أقيمت على النهر عدة أهوسة للمساعدة في عمليات الملاحة النهرية كما أقيمت أهوسة أيضًا على قناة جراف لنفس الغرض. وتعتبر هذه القناة قناة رئيسية متفرعًا منها عدة قنوات تروي المنطقة الشرقية والجنوبية حتى منطقة الناصرين والواقعة على نهر الفرات، ثم تتجه شرقًا حتى تصل إلى منطقة شط العرب وتعتمد زراعة الأرز في العراق على المياه التي ترد من نهر دجلة متدفقة عبر قناة جراف.

ويبلغ طول نهر دجلة 236 كيلو متر ابتداء من مدينة الكوث حتى مدينة «إماره» حيث يتفرع منه ثلاث قنوات تساعد على استيعاب الفيضانات العالية كما أنه يغذي منطقة زراعة الأرز باحتياجاتها من المياه والتي تبلغ مساحتها حوالي 400.000 فدان، ويلاحظ أن هذه القنوات تتجمع مرة أخرى عند قرية «جرومات علي» حيث يتقابل نهر الفرات مع نهر دجلة مكونين شط العرب الذي يمر بمدينة البصرة ثم يتجه إلى منطقة الفاو وأخيرًا يصل إلى الخليج العربي، ويلاحظ أن المناطق الشمالية من نهر دجلة تعتمد في ريها على رفع المياه عن طريق الطلمبات المنتشرة في المنطقة والتي تروي حوالي نصف مليون فدان.

ويلاحظ أن الفيضانات التي يتعرض لها نهر دجلة دائمًا فيضانات مدمرة ولها أثرها الخطير على الاقتصاد القومي نظرًا لأن النهر دائمًا يفيض في الوقت الذي تكون فيه المحاصيل على وشك النضج مما يحرم الاقتصاد القومي من نسبة كبيرة من عائد زراعي ضخم، كما أن مدينة بغداد نفسها تتعرض لأخطار شديدة نتيجة تلك الفيضانات.

ومع أن كمية المياه التي يحملها نهر دجلة تصل إلى حوالي 42 مليون متر مكعب سنويًا فإن هذه الكمية غير قادرة على أن تمد حوض نهر دجلة بالمياه الكافية لزراعته على مدار السنة، وطبيعة الأرض التي يشقها مجرى نهر دجلة تجعل من الصعب إقامة السدود عليها حتى يمكن حجز المياه في أوقات الفيضانات لاستخدامها في أوقات الجفاف، خاصة أنه لا يوجد على مجرى نهر دجلة أي مكان يصلح كبحيرة لتخزين المياه كما هو الحال بالنسبة للسد العالي

والبحيرة التي تقع خلفه، أو كما هو الحال بالنسبة لخزان جبل الأولياء بالسودان والخزان الذي يقع خلفه؛ هذا بالإضافة إلى عدم وجود الصخور الملائمة لبناء الخزانات بالقرب من الأماكن التي يمكن أن يقام عليها مثل هذه السدود.

وتقدر مساحة حوض نهر دجلة وروافده بحوالي 166.155 كيلومتر مربع وكمية الأمطار التي تسقط على أراضي حوض النهر تتراوح ما بين 100مم و1500 مم سنويًّا وتسقط في فصل الربيع وفي فصل الشتاء وتزداد كمية الأمطار على المناطق التي تقع في الشمال الشرقي للمنطقة خاصة المنطقة الجبلية، حيث تتساقط الأمطار في نهاية فصل الخريف وتتحول إلى ثلوج في فصل الشتاء وتذوب في شهري إبريل ومايو حيث يفيض النهر وروافده، ويحمل النهر خلاله فيضان كميات من الرمال والشوائب التي تعلق بالمياه، وهذه الكميات ليست لها مواصفات الطمي الذي تحمله مياه النيل من الحبشة وإن كانت في معظمها تتكون من الرمال الغنية بالكالسيوم والتي تفيد الأرض الزراعية إلى حد كبير.

ويتميز نهر دجلة بأن الفاقد من مياهه بسبب البخر ضعيف إلى حد كبير وإن كان الفاقد من مياهه في التسرب داخل الأرض كثيرًا، ولكن هذا التسرب يغذي المياه الجوفية ويمكن إعادة استخدامه وقت الحاجة عن طريق الآبار إذا ما كانت البلاد في حاجة إليه.

وينبع نهر دجلة من باطن الجبال خارج الحدود الشمالية للعراق رغم أنه يعطي كمية ضخمة من المياه فإن معظمها لا يستفاد به نظرًا لعدم وجود أي نظام للتخزين أو للسدود على النهر وإن كانت الحكومة العراقية تفكر جديًّا في ضرورة إقامة نظام متكامل للسدود حتى يمكن زراعة ضعفي المساحة المزروعة حاليًّا.

سوريا والسدود التركية:

تأثيرات إقامة سدود على نهر الفرات في الأراضي التركية لها أسوأ الأثر على سوريا أكثر من هذا الأثر بالنسبة للعراق. فالعراق لديه نهر دجلة إلى جانب نهر الفرات.

والزراعة في سوريا تعتمد 80٪ منها على مياه الأمطار في حين أن الباقي وهو أكثر من مليون هكتار يروى بمياه الأنهار خاصة بعد إقامة سوريا سدًّا على نهر الفرات في أراضيها.

وكانت سوريا تعلق آمالًا كبيرة على سد الفرات السوري واضعة في الحسبان أنه سيغطي احتياجات الاستهلاك والصناعة من الطاقة الكهربائية في كافة أنحاء البلاد، كما أن سوريا قامت بمد خطوط أنابيب ضخمة بطول مائتي كيلومتر لنقل المياه من النهر لتغذية مدينة حلب، ولكن سياسة تركيا المائية أدت إلى انخفاض منسوب المياه في النهر ثم في بحيرة الأسد المقامة خلف سد الفرات فانخفض إنتاج الطاقة الكهربائية وشحت المياه المتوفرة للزراعة وللشرب أيضًا.

وقد كان إيقاف مياه الفرات عن سوريا والعراق لمدة شهر في مطلع عام 1990م له تأثير بالغ السوء على الاقتصاد السوري بالذات؛ حيث كانت البلاد تعاني مشكلة الجفاف التي هددت الزراعة في مساحات ضخمة من الأراضي التي تعتمد في زراعتها على المطر، كما أن مياه نهري اليرموك والعاصي لا تكفي لتعويض وتوفير المياه المطلوبة لعلاج آثار الجفاف، هذا إذا أضفنا لذلك أن نهر البردي قد جفت مياهه تمامًا وهو الذي كانت تعتمد عليه منطقة دمشق في ري بساتينها منذ آلاف السنين.

ونتيجة لذلك فإن البلاد قد فقدت أكثر من ثلث إنتاجها المعتاد مما يؤثر تأثيرًا سلبيًّا على الاقتصاد السوري.

هذا علمًا بأنه في عام 1987م وقعت سوريا وتركيا اتفاقًا مائيًّا حدد نصيب سوريا من مياه سد الفرات بـ 15.75 مليار متر مكعب سنويًّا.

ويلاحظ أن تركيا سبق أن قامت بتحويل مجرى نهر قويق الذي ينبع من أراضيها ويجري في سوريا وذلك في الأربعينيات؛ مما ألحق أضرارًا جسيمة بالزراعة في منطقة حلب.

سوريا وسد أتاتورك:

أما بالنسبة إلى سوريا، وهي الدولة الأولى التي ستتأثر بقطع مياه الفرات باعتباره يمر في أراضيها قبل تجاوزها إلى العراق، كما أنه النهر الرئيسي الذي يروي الأراضي السورية، في الوقت الذي يتقاسم العراق مع تركيا نهر دجلة، فإن الخبراء السوريين يقولون إن الضرر الأكبر سيلحق بإنتاج الطاقة الكهربائية، باعتبار أن السد الذي أقامته سوريا على نهر الفرات، والمعروف باسم سد الطبقة، يولد 60 في المائة من الطاقة الكهربائية، فضلًا عن أنه يروي - إضافة إلى بحيرة الأسد - منطقة الجزيرة السورية، وهي من أخصب الأراضي التي تتهددها الآن أزمة كبيرة.

وكان منسوب مياه النهر داخل الحدود السورية قد انخفض أكثر من متر بعد تنفيذ قرار القطع مباشرة. كما أن نسبة تدفق مياه الفرات التي بلغت ألف متر مكعب في الثانية على الحدود السورية قبل القرار انخفضت إلى 200 متر مكعب.

ويطرح على هذا الصعيد الجانب القانوني في الخطوة التركية بقطع مياه الفرات عن سوريا والعراق، فالمشروع الذي أقامته تركيا على نهر الفرات، سيحتاج أيضًا إلى قسم من مياه نهر دجلة، باعتبار أنه يمر في الأراضي نفسها التي يفترض أن يرويها المشروع التركي، ويشمل المشروع 21 سدًّا و17 محطة لتوليد الكهرباء، وتنظر إليه تركيا بفخر على أنه أضخم المشاريع الإنمائية التي نفذتها الدولة على الإطلاق. وتبلغ تكلفته الإجمالية عند اكتماله مع نهاية القرن ما يقارب 20 مليار (بليون) دولار. وهو يغطي عشر مساحة تركيا. ويتوقع الخبراء أن تلجأ تركيا إلى قطع مياه الفرات، وربما دجلة أيضًا في المستقبل؛

لملء الخزانات الكبيرة والسدود القائمة في المنطقة الجنوبية من أراضيها.

وكانت قد جرت في السابق محاولات عديدة للتوصل إلى اتفاق لاقتسام مياه الفرات، وبدأت المفاوضات بين البلدان الثلاثة منذ سنة 1969م، ومنذ 1983م عقد بينها 14 اجتماعًا دون التوصل إلى نتيجة. وليس هناك ما يشير بصورة أكيدة إلى نجاح الاجتماع الفني المتوقع عقده قريبًا بين الأطراف الثلاثة. وفي غياب مثل هذا الاتفاق تبقى مسألة المياه بين تركيا وجيرانها قضية شائكة ومعلقة. كما يبقى الجانب القانوني في هذه القضية، هو الآخر موضع تساؤل بأن القوانين الدولية التي تنظم أوضاع الأنهار التي تجري في أكثر من بلد تفترض تقاسم هذه الأنهار بصورة متساوية استنادًا إلى عوامل مختلفة، مثل استخدام هذه المياه في المشاريع أو في مجالات الري والزراعة، أو توافر مياه بديلة أو عدم استخدام المياه من قبل بلد ما، الأمر الذي يعطي البلد الآخر الحق في استخدام كمية أكبر، غير أن مختلف هذه العناصر يجب أن تحدد وأن يتم التفاهم حولها في اتفاق بين البلدان المعنية يكون هو أساس التحكيم في حال قيام الخلاف. ويكون التحكيم في هذه الحالة من صلاحية إحدى هيئات الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية في لاهاي. غير أن هذا الاتفاق غير موجود في حالة الخلاف التركي - السوري - العراقي، الأمر الذي يعني أن الاعتراض سيكون صعبًا على القرار التركي، وخصوصًا أن تركيا تبرر قرارها بالمشاريع والاستثمارات القائمة في أراضيها.

آثار اقتصادية:

وبالإضافة إلى الآثار الاقتصادية التي تترتب على قرار تركيا بقطع مياه الفرات عن جيرانها، يأتي هذا القرار في الوقت الذي تشدد فيه تركيا برئاسة (أوزال) على ضرورة قيام أفضل العلاقات مع العرب، مما يدفع إلى التساؤل حول أسباب عدم التنسيق المسبق مع سوريا والعراق قبل اتخاذ قرار بهذا الحجم وبهذه الأهمية الاقتصادية، فمثل ذلك يمكن أن يحول دون ظهور ردود فعل فيها الكثير من رواسب الماضي، خاصة استمرار إعلان المسئولين السوريين

عن أن تسوية قضية لواء الإسكندرون مازالت تنتظر ولم تتم تسويتها بعد. وأن دمشق لا تزال تعتبر هذا اللواء أرضًا عربية. وتثير مثل هذه التصريحات ردود فعل غاضبة في أنقرة وتعتبرها غير مقبولة، وأنها تسيء بصورة عميقة إلى العلاقات التركية - السورية. ويضاف إلى ذلك الاتهامات التركية المتعلقة بتحرك الأكراد عبر الحدود السورية أو العراقية المشتركة مع تركيا، كذلك بعض الحوادث المتفرقة التي تقع في المناطق الحدودية، وآخرها إسقاط طائرة تركية مدنية داخل الحدود التركية مع سوريا.

ويقول المشككون في النوايا التركية حيال قطع مياه الفرات: إن هذا القطع لا يمكن أن يكون لأسباب فنية؛ لأن فترة الشهر لن تكون كافية على أية حال لملء سد أتاتورك.

ويطرحون أسئلة تتعلق بالتوقيت وبأهداف القرار التركي. ويلاحظ خبراء الاقتصاد أن مشروع شرق الأناضول عند اكتماله سيحوّل تركيا إلى دولة اقتصادية رئيسية في المنطقة في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية وتنمية الإمكانات الصناعية، والاستثمار المكثف للموارد المائية. وهذه ورقة مهمة لن تستخدم فقط في إطار العلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق، بل ستتجاوز ذلك إلى مشروع طموح يتعلق بجر المياه إلى دول أخرى في المنطقة، وهو المشروع الذي تطلق عليه تركيا اسم «مشروع السلام» وستصل تكاليف هذا المشروع حسب الدراسات التي أعدها الفنيون الأتراك إلى 21 بليون (مليار) دولار.

ويعني ذلك أن الماء هو العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية والصناعية التركية خلال السنوات المقبلة. وهو عنصر التوتر القائم الآن والمتوقع أن يستمر في علاقات تركيا مع جيرانها، وبشكل خاص مع سوريا والعراق.

العوامل السياسية ونهر الفرات:

القرار الذي اتخذته الحكومة التركية بقطع مياه نهر الفرات الذي يعتبر الشريان

الحيوي لسوريا وأحد أهم المصادر المائية للعراق، لمدة شهر كامل من 13 يناير وإلى 12 فبراير 1990 هذا القرار أوصل العلاقات السورية - التركية إلى درجة كبيرة من التوتر والغليان، فتركيا تعلن أن هذا القرار غايته ملء سد أتاتورك وبدوافع اقتصادية، بينما ترى سوريا أن هذا القرار قد اتخذ في الوقت الذي تعاني فيه من جفاف وللعام الثاني على التوالي والذي يتطابق مع مواعيد ري الأرض. هو قرار سياسي يهدف إلى الضغط على سوريا للتسليم ببعض المطالب التركية.

هذا الموضوع الحساس والخطير على المستوى القومي والعربي يستوجب عودة إلى الماضي لمعرفة واقع العلاقات المشتركة السورية - التركية؛ لإلقاء الضوء على نقاط الخلاف وجذورها التاريخية، والعلاقات السورية - التركية شهدت العديد من الأزمات التي تم احتواؤها ولم يكن أقلها الحشود التركية على الحدود السورية عام 1956م خلال محاولات الضغط على دمشق لوقف تعاونها مع مصر خلال معركتها لتحرير قناة السويس، ودفع سوريا إلى سياسة الأحلاف العسكرية التي كانت طابع ذلك العصر.

ونقاط الخلاف الأساسية كما أوضحنا من قبل في العلاقات بين البلدين هي:

- لواء إسكندرون وقد تنازلت عنه فرنسا لصالح تركيا.

- أملاك السوريين والأتراك كل في بلد الآخر.

- نهر الفرات وحق سوريا الطبيعي في مياهه.

- العلاقات الأمنية.

حاليًّا تعتبر إسكندرون منطقة تركية شمال غرب سوريا تجاور محافظتي إدلب واللاذقية وسكانها عرب سوريون، وظلت سورية حتى عام 1939م، ثم سلخت عن سوريا وضمت إلى تركيا بموجب اتفاق بين تركيا وفرنسا الدولة المنتدبة على سوريا، وأصبح اسم المنطقة هاتاري، يتكلم السكان العربية فيما بينهم

حتى الآن إضافة إلى اللغة الرسمية التركية، وقد نزح العديد من السكان إلى الوطن الأم سوريا وما زالوا يتطلعون إلى العودة، والمعروف أن سوريا لم تعترف مطلقًا بهذا الوضع وإن اضطرت إلى التغاضي والتناسي المؤقت؛ بسبب انشغالها منذ الاستقلال بالخطر الصهيوني وذيوله، ما زالت حتى الآن المصورات الجغرافية السورية تعتبر إسكندرون ضمن الأراضي السورية كما تحظر تداول أية مطبوعات تخالف ذلك.

وقد أعاد وزير الإعلام السوري هذا الموضوع إلى واجهة الأحداث، حيث قال: إن مسألة لواء الإسكندرون لم تسوّ بعد، وأكد أن دمشق كانت تعتبر هذه الأراضي على الدوام أرضًا عربية.

وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ونتيجة للتداخل بين سكان سوريا وتركيا بالإضافة إلى سلخ لواء إسكندرون وإلحاقه بتركيا، ونزوح العديد من سكانه مخلفين أموالهم وأملاكهم هناك، برزت مشكلة تصفية أموال وأملاك كل من السوريين والأتراك في بلد الآخر، وقد شكلت لجان عديدة لإنجاز هذه المواضيع، إلا أنها لم تتوصل إلى أية حلول إيجابية أو واقعية، ومازالت حتى الآن أموال وأملاك مواطني البلدين مجمدة، ويسمح في بعض الأحيان بالتصرف في جزء من ريعها دون السماح بإخراج الأموال أو التصرف في جزء من ريعها.

وأهمية مشكلة نهر الفرات أنها تمس المصالح الحيوية لثلاث دول هي تركيا - سوريا - العراق، فالنهر ينبع من الأراضي التركية ثم يمر عبر سوريا فالعراق قبل أن يصب في شط العرب، بلغ طوله 2315كم منها 400 كم في الأراضي التركية و675 كم في الأراضي السورية، ويشكل أهم الموارد المائية في العراق وموارد للمياه والطاقة في سوريا بشكل خاص وأساسي، حيث يروي ثلثي الأراضي المروية في سوريا ويعد أيضًا المصدر الأساسي لزراعة الحبوب والقطن والبنجر السكري، كما أن محافظات حلب والرقة ودير الزور والحسكة تشرب من مياهه، وأي انخفاض في مستوى سد الفرات يؤدي إلى عطش حلب ثاني

أكبر المدن السورية التي اضطرت مؤخرًا إلى نقل مضخات مياه محطة الشرب في دير الزور، ولسوريا ثلاثة سدود: سدان جاهزان، الأول سد الفرات ويروي 800 ألف هكتار، ويولد طاقة كهربائية بحدود 800 ميجاوات، وبدأت تنفيذ السد الثالث حديثًا في منطقة يوسف باشا لتؤمن ري 200 ألف هكتار وتوليد 400 ميجاوات. وللعراق سد في منطقة القادسية، ويؤمن ري مساحات من الأرض يعمل فيها أكثر من مليون ونصف فلاح عراقي. وجميع هذه السدود تغذَّى من مياه الفرات المتدفقة إلى سوريا إلى حين بدأت تركيا بإنشاء سدود على مجرى النهر مكنتها من التحكم في كميات المياه المتدفقة. هذا التحكم أثار خلافات واسعة مع سوريا استدعت قيام رئيس الوزراء التركي تورغوت (أوزال) عام 1987م إلى زيارة سوريا وتوقيع اتفاقات تنص على استمرار تركيا وتعهدها بتصريف ما لا يقل عن 500 متر مكعب في الثانية في مجرى الفرات بعد دخوله سوريا مهما كانت الظروف،وكذلك اتفاقات اقتصادية إضافة إلى اتفاق ضمني تتعهد بموجبه سوريا باتخاذ إجراءات تحول دون تسلل الأكراد من حزب العمال الكردي إلى تركيا، وقد اتهمت تركيا سوريا بتساهلها في موضوع الأكراد، كما أن تركيا لم تلتزم بمستوى تدفق المياه خلال فترات طويلة مما أثار الخلافات بينهما.

وقد ظل الخلاف في الإطار المقبول نسبيًّا إلى أن أعلنت تركيا قرارها بقطع مياه النهر لمدة شهر كامل مما استدعى اجتماع كل من سوريا والعراق. ولم تستجب تركيا لهذه الاحتجاجات وأبلغت مسئولي البلدين بأن القرار نهائي وسينفذ في موعده مكتفية برفع مستوى التصريف إلى سوريا إلى 750 مترًا مكعبًا في الثانية؛ لتمكنها من تخزين المياه لمواجهة فترة القطع، وأبدت استعدادها لبيع الكهرباء لسوريا.

ومعروف أن هذا الإجراء لا يعوض الأضرار التي يسببها قرار القطع الذي يعتبره المراقبون قرارًا سياسيًّا سواء من حيث التوقيت أو المدة، خصوصًا أن الخبراء يجمعون على أن كميات المياه السطحية في تركيا تكفي حاجات الري والشرب

في المستوى المنظور ولا يوجد أي مبرر لاتخاذ هذا القرار بمثل هذه السرعة والتوقيت وبدون تنسيق مسبق مع سوريا والعراق.

ومع استمرار مشكلة لواء إسكندرون ووجود مجموعات ومدن عربية ضمن الأراضي التركية نتيجة لرسم الحدود بعد سقوط الدولة العثمانية،فإن مشكلة الأكراد تبرز كأهم مشكلة مزمنة تثير حساسية الأتراك؛ وذلك بسبب تداخل المدن والقرى بين سوريا وتركيا وطول الحدود التي تبلغ 900 كم، ومع ازدياد أعمال العنف التي يمارسها الأكراد في تركيا للمطالبة بأن يكون لهم كيان خاص بهم، تزداد حدة القرارات التي تتخذها تركيا بشأن نهر الفرات، حيث ترغب في عقد اتفاق مع سوريا يترك لها حرية الحركة والملاحقة للأكراد ضمن الأراضي السورية وهذا ما لم توافق عليه سوريا. وإن كانت في السابق قد وعدت بالسعي لوقف التسلل عبر حدودها، لذلك فإن الانطباع في سوريا يجزم بأن قرار تركيا بقطع المياه هو قرار سياسي.

ومن خلال استعراض ملف العلاقات السورية التركية يتضح أن الموضوع أبعد بكثير من ملء سد أتاتورك، فتركيا قامت بحجب المياه ولمدة شهر كامل خلال فترة تعاني فيها سوريا من الجفاف وفي فصل تعتمد فيه على مياه النهر في ري زراعتها، فالقرار بتوقيته ومدته يدل على أنه قرار سياسي اتخذته تركيا ضد بلدين عربيين دون أن تراعي قوانين دولية.

وبالرغم من أن الضرر يصيب بلدين عربيين هما سوريا والعراق، فإن صمتًا عربيًا قد خيم على هذا الحدث.

المعروف أن 90٪ من مياه نهر الفرات تأتي من المرتفعات والهضاب التركية ويمتد الفرات من تركيا إلى سوريا ثم إلى العراق. والدول الثلاث يتنامى فيها عدد السكان بسرعة، ولكل دولة خطط طموح لاستغلال موارد النهر.

عندما أوقف تدفق مياه نهر الفرات قال (أوزال): لن تستعمل مياه الأنهار كوسيلة تهديد، لكن (أوزال) نفسه سبق وهدد يوم أن كان رئيسًا للحكومة

بوقف تدفق مياه نهر الفرات إذا لم توقف سوريا عمليات تسلل الأكراد إلى الحدود التركية.

ومع ما حدث تسلطت الأضواء على قضية حساسة جدًّا بالنسبة إلى الشرق الأوسط وهي ندرة المياه التي من الممكن أن تستعمل كسلاح استراتيجي.

قبل ذلك وفي أكتوبر الماضي أثار (أوزال) هذا الأمر عندما اتهم سوريا بأنها أخلت ببنود بروتوكول 1987م الأمني، وهدد بقطع تدفق الفرات صوب سوريا (وبالتالي صوب العراق) ما لم توقف دعمها لحزب العمال الكردي الماركسي. يومها أثار (أوزال) موضوعًا بالغ الدقة في العلاقات بين الدولتين في وقت كانتا تعانيان من مشكلة الجفاف الحادة.

لكن، بالرغم من ذلك نفت أنقرة أنها تنوي استخدام المياه للضغط على جيرانها،وقال أحد المسئولين يومها: «سيكون الأمر مثيرًا جدًّا إذا استعملنا المياه كسلاح، ولكننا لم نلجأ إلى هذا، وجيراننا يعرفون». ومع ذلك حمل تصريح (أوزال) تهديدًا مبطنًا.

بعدها اختلط حديث «الإرهاب» بحديث المياه. فبعد مناوشات مع الأكراد على الحدود التركية - العراقية ومنع العراق القوات التركية من حق الملاحقة فوق أراضيه - لأن تركيا نفسها رفضت أن تجدد اتفاقية حق الملاحقة التي كانت قائمة بين الدولتين - وبعد أن توترت علاقاتها مع سوريا؛ بسبب إسقاط الطائرة العسكرية السورية لطائرات مدنية تركية فوق الأراضي التركية. بدا أن تركيا أرادت التذكير بسلاح تملكه،هذا بغض النظر عما إذا كانت الحاجة فنية أم لا. المهم أنهم يعتبرون سلاح المياه سلاحهم الرئيسي في الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة.

ويقول أحد المسئولين العرب: إنه في المستقبل القريب ستبيع تركيا برميل المياه بسعر مرتفع.

ويضيف: قد تنتهي الأمور على سلام الآن، لكن توقعوا متاعب بسبب المياه في الشرق الأوسط بعد عشر سنوات.

ومع ذلك يبحث العراق وتركيا في التعاون الاقتصادي والتجاري ويذكر أن خطي أنابيب ينقلان النفط العراقي إلى «يويورتاليك» الواقعة على الساحل التركي على البحر الأبيض المتوسط، ويجري العمل لمد خط ثالث إلى مصفاة «باتمان» في مكان غير بعيد عن الحدود العراقية.

وكانت سنة 1979م الأكثر جفافًا بالنسبة إلى تركيا منذ 52 عامًا، وانخفض منسوب مياه الفرات بحدة، وعانت الزراعة الشيء نفسه الذي حصل في سوريا.

وخلال صيف 1989م تعرضت المدن السورية الكبرى لسلسلة متواصلة من انقطاع الكهرباء والماء عنها، واستردت البلاد كميات كبيرة من الحبوب واستعملت لاستهلاكها المحلي النفط الذي كان يتم تصديره في العادة.

وكان (أوزال) قد وعد أثناء زيارة قام بها إلى سوريا عام 1987م بأن تستمر تركيا في تأمين تدفق مياه الفرات إلى سوريا بمعدل 500 متر مكعب في الثانية، لكن في الصيف الماضي وبسبب الجفاف انخفضت النسبة.

وقالت أنقرة إنها ظلت تضخ بمعدل 480 مترًا مكعبًا في الثانية، بعد أن استعملت المياه في سد كبات وكاراكايا. ثم توترت العلاقات مع سوريا بسبب الطائرة، ومع العراق بسبب الأكراد، وجاء الإعلان التركي عن وقف تدفق المياه ليطرح أسئلة حول استغلال مياه الفرات، على نهر الفرات والأنهار الأخرى.

وفي نهاية نوفمبر قام وزيرا خارجية العراق وسوريا بزيارات إلى أنقرة لم تنجح في تغيير موقفها.

ويمكن القول إن سوريا هي الأكثر تضررًا من الإجراء التركي، ومع ذلك لم تبد دمشق أي رد فعل تجاه العرض التركي بتزويدها بالكهرباء كتعويض عن النقص

ولا بالعروض المرفقة للتعاون الثنائي في استثمار احتياطي الغاز الطبيعي، الموجود في سوريا كما يقال.

والواقع هو أن (أوزال) ومنذ وصوله إلى السلطة، اعتمد سياسة إقامة علاقات صداقة مع الدول المجاورة منطلقًا من مبدأ أن العلاقات المفيدة بصورة مشتركة من الناحية الاقتصادية يمكن أن تنشأ بين دولتين ويمكن أن يعقبها التوافق السياسي.

وتحتاج تركيا إلى جيرانها العرب وإلى الشرق رغم موقعها الجغرافي والاستراتيجي بين اليونان وبلغاريا والاتحاد السوفيتي في الشمال، وإيران والعراق وسوريا في الجنوب، وهي عضو حلف شمال الأطلسي، ولكن بسبب الوفاق الدولي وما توصل إليه زعيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم تعد تلك الدرع القوية التي يمكن أن تساهم في صد العدوان السوفيتي ضد الغرب.

ثم إنه ليس من الضروري أن يسفر تعاون تركيا العسكري مع الغرب عن انتمائهم إلى «الأسرة»، وقد تأكد ذلك عندما رفضت المجموعة الأوروبية طلبًا لتركيا للحصول على العضوية الكاملة فيها، وهنا تزايدت حاجاتها إلى العلاقات مع الدول العربية.

محاولة اتفاق دولي مع تركيا:

كان الجانبان السوري والعراقي قد ضغطا على تركيا خلال العامين الماضيين من أجل إبرام اتفاق ثلاثي بإشراف دولي يعيد تنظيم استثمار مياه الفرات بين الدول المعنية إلا أن الحكومة التركية حالت دون التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص، والتفاهم الوحيد الذي تم بين دمشق وأنقرة حول نهر الفرات كان في منتصف عام 1987م، عندما وافقت الحكومة التركية آنذاك على تزويد سوريا بالمياه بمعدل 500 متر مكعب في الثانية وذلك مقابل تعهد الجانب السوري باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تسلل الأكراد إلى الأراضي التركية.

وأخيرًا وفي 25 يونيو عام 1990م تم اجتماع ثلاثي في أنقرة بين وزراء خارجية كل من تركيا وسوريا والعراق؛ للبحث عن حل لمشكلة توزيع مياه نهر الفرات وتخوف الحكومة السورية من الاستثمارات الضخمة التي بدأت تركيا بتنفيذها على نهر الفرات؛ لأنها تتم في ظل غياب اتفاق دولي حول مياه النهر وطرق الاستفادة منه لكل دولة على حدة من الدول الثلاث المطلة عليه، خاصة أن الأتراك قد سبق لهم أن عرضوا على بعض الدول نقل المياه إليها عن طريق مشروع أطلقوا عليه اسم «أنابيب السلام»، وعهدوا بدراسته إلى شركة أمريكية متخصصة في ميدان استثمار المياه ومشاريعها.

سد أتاتورك والانقلاب الجيولوجي المنتظر..

ويراقب السوريون بقلق مشاريع السدود التي تقوم الحكومة التركية بتنفيذها في مشروع الأناضول الذي يلحق بناء السد وبحيرة اصطناعية على نهر الفرات الذي يبلغ طوله من منبعه حتى مصبه 2800 كيلومتر.. ففي عام 1974م انتهى العمل في سد كابان على نهر الفرات الأعلى، ثم قام الأتراك بإنشاء سد في كراكايا بدأ بتوليد الطاقة الكهربائية العام الماضي، وكان سد أتاتورك بعد ذلك المشروع الكبير على نهر الفرات حيث من المتوقع انتهاء العمل فيه في عام 1992م لري نحو 700 ألف هكتار من سهول ماردين.

وقد أوضح خبير بريطاني أن سد أتاتورك هو بمثابة انقلاب جيولوجي بالنسبة إلى نهر الفرات؛ لأنه سيؤثر جذريًا في منسوب المياه التي تتدفق نحو سوريا والعراق. ومعلوم أن أزمة سورية - عراقية كانت قد نشأت في مطلع السبعينيات وهي شبيهة إلى حد ما بالأزمة التركية السورية الحالية، وذلك عندما قررت دمشق قطع مياه الفرات عن العراق لتخزينها في ملء خزان سد الفرات.

ويحمل العراق تركيا مسئولية عدم الوصول إلى اتفاق لاقتسام مياه الفرات، على الرغم من أن المفاوضات بدأت منذ عام 1962م، ومنذ عام 1983م عقد

بين تركيا وسوريا والعراق 14 اجتماعًا دون التوصل إلى نتيجة.

وخلال الشهر الذي استغرقته فترة قطع المياه التركية وصل العراق يوميًّا 9 بلايين متر مكعب بدلًا من 24 بليون متر مكعب، وهذا يعني أن نقص 15 بليون متر مكعب أدى إلى حرمان 260 ألف دونم من الأراضي الزراعية العراقية من الري. إذا كان سد القادسية العراقي يستطيع التعويض جزئيًّا، فإن المنطقة الواقعة بين الحدود السورية العراقية وسد القادسية كانت أكثر المناطق تضررًا لعدم وجود سدود فيه،كما أن قناة الثرثار التي تربط بين نهري دجلة والفرات لم تستطع أن تخفف مشكلة العراق؛ نظرًا إلى ارتفاع نسبة الملوحة فيها.

ويبدو واضحًا أن سد أتاتورك وهو تاسع أكبر سد في العالم يطرح موضوع المياه بقوة، كما يطرح أهمية الوصول إلى اتفاق بين تركيا وسوريا والعراق؛ لأن ملء بحيرة السد يتطلب تكرار عملية قطع المياه عن سوريا والعراق لمدة شهرين آخرين حتى تمتلئ البحيرة، وهذا يعرض الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق إلى أضرار فادحة، أوردها العراقيون بالأرقام وبلغة سياسية هادئة تعول على حكمة وتفهم الجانب التركي.

أريد أن يعرف ذلك كل شخص...

والعراق يرى أن المشكلة تستدعي معالجة حكيمة مشتركة وسريعة، خصوصًا أن البلدين الجارين تربطهما علاقات اقتصادية متطورة ومتشابكة تعززت في سنوات الحرب التي شهدت توسيع خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي التركية، والذي ينقل 1.5 مليون برميل يوميًّا إلى الموانئ التركية، ولذلك تم الاجتماع بين المسئولين في البلدين بالإضافة إلى سوريا في نهاية عام 1990م، وإن كانت هذه العلاقات قد تعرضت لنكسة عقب قيام العراق بضم الكويت بالقوة العسكرية وانضمام تركيا للدول التي وافقت على فرض عقوبات على العراق.

وتبدو مياه الفرات الآن بمثابة امتحان كبير للعلاقات التركية - العراقية، وهو امتحان تحرص بغداد فيه على هدوء سياسي لا يخفي الأضرار الكبيرة والمخاوف الاقتصادية.

وقد أكد (أوزال) الرئيس التركي في كلمة له وجهها إلى سوريا والعراق بأنه لن يستخدم مياه الأنهار أبدًا وسيلة تهديد: أريد أن يعرف ذلك كل شخص.

وقال الرئيس التركي في الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تدشين سد أتاتورك: إن المشروع الذي سيقام في جنوب شرق الأناضول خطوة مهمة في الجهود التي تبذلها تركيا لكي تصبح قوة صناعية كبرى، مضيفًا: نعلم أن هذا المشروع سيجعل تركيا تكتسب قوة ولكن يجب ألا يقلق أحد من أن تصبح بلادنا أكثر قوة، المهم أننا (تركيا وسوريا والعراق) يجب أن يحترم كل منا الآخر، وألا يتدخل أحد في الشئون الداخلية للآخر.

المشروع التركي للمياه:

إن موارد المياه كانت تاريخيًّا في طليعة أولويات الإمبراطورية العثمانية، وإن وجود إمدادات مضمونة من المياه «ساهم في تعزيز الولاء إلى السلطة المركزية واستمرار السلام»، وإن هناك أهمية للموارد المائية المحدودة في الشرق الأوسط والتي تزداد مع استمرار شح هذه الموارد وخطورة التنافس عليها، وإن الصورة قاتمة لمستقبل المنطقة إذا لم يتم السعي لإيجاد الحلول وتطبيقها من أجل السلام والازدهار والاستقرار في المنطقة، لذلك فإن مشروع رئيس الوزراء (أوزال) المسمى خط «أنابيب السلام»؛ لسحب فائض الأنهر التركية للمشرق العربي والخليج الذي يقضي حسب دراسة الجدوى التي وضعتها شركة براون اندروت العالمية لإنشاء خطين منفصلين؛ الأول هو (الخط الشرقي) الذي يبدأ في جنوب تركيا وينتهي في غرب السعودية على البحر الأحمر في جدة. والثاني (الخط الغربي) ويبدأ في شرق تركيا وينتهي في الشارقة.

ويقضي الخط الغربي بنقل جزء من فائض نهري سيهان وجيهان اللذين تبلغ طاقتهما 34 مليون متر مكعب تستهلك ثلثيهما تركيا، ويصب الباقي في خليج إسكندرونة وهذا الخط في الواقع مؤلف من أنبوبين الأول يقضي بنقل ثلاثة ملايين ونصف متر مكعب إلى سوريا في اليوم ويمر في المدن التالية: حلب وحماة وحمص ودمشق قبل أن يمر في الضفة الغربية وينتهي في عمان، والأنبوب الثاني يمر في خط موازٍ باتجاه السعودية ويمر في المدن التالية: ينبع وجدة، وينتهي في غرب السعودية على البحر الأحمر قرب جدة.

وسيغطي هذا الخط مسافة تبلغ 2650 كم، ويصل فيها مسافة تبلغ إلى 2400 كم من المتوقع أن يتراوح قطر الأنبوب ما بين 3000 إلى 3600ملم؛ ونظرًا لطبيعة الأرض وارتفاعها في هذه المنطقة سيتم إنشاء محطات لضخ المياه وأخرى لتوليد الكهرباء.

أما الخط الشرقي فيقضي بنقل المياه من نهر دجلة وروافده ويمر بمدينة البصرة العراقية ثم في مدينة الكويت، ويدخل بعدها في مدينة الدمام والخبر والهفوف في السعودية قبل المرور في البحرين وقطر، وأخيرًا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عبر أبو ظبي ودبي والشارقة. وسيغطي هذا الخط مسافة 2700كم ويبلغ طول أنابيبه 3900كم، وسينقل هذا الخط مليونين ونصف المليون متر مكعب من المياه في اليوم ويبلغ قطره 4000 ملم. وتقدر كلفة الخط الغربي بـ 8.5 مليار دولار بينما تصل كلفة الخط الشرقي إلى 11 مليار دولار.

ويرى الأتراك أن الجدوى المالية للمشروع تتأكد عند مقارنة سعر المياه التركية بالمياه التي يتم تحليتها. وقدرت الدراسة سعر المتر المكعب من المياه التركية عند وصولها السعودية بدولار ونصف الدولار بالمقارنة مع 5 دولارات للمياه المحلاة، وأن تكاليف هذا المشروع لا تشكل عائقًا يستحيل تخطيه. وتمويل المشروع يمكن أن يأتي عن طريق منظمات عالمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي، إلا أن المشكلة الأساسية التي يواجهها المشروع مشكلة

سياسية نظرًا لتناقض مصالح الدول المعنية، ولذلك فإن الحكومة التركية تدعو هذه الدول لتحقيق المشروع (بروح جديدة من التعاون).

مياه تركية مقابل نفط عربي:

مشروع رئيس الوزراء التركي (تورغورت أوزال) بجر المياه من تركيا إلى كل من سوريا والسعودية وسائر دول الخليج أعاد تسليط الضوء مرة أخرى على تجدد الدور التركي في المنطقة إلى حد أن بعض السياسيين الأتراك المؤيدين لتورغورت أوزال يقولون إنهم اكتشفوا الشرق الأوسط وبالتحديد العالم العربي. علمًا بأن هذا العالم كان يومًا من أطراف إمبراطورية بني عثمان.

ويأخذ تورغورت أوزال على عاتقه مشروع المياه، وهو لهذا الغرض زار المملكة العربية السعودية، وزار سوريا باعتبار أنها مفتاح العالم العربي والممر الرئيسي إلى قلب شبه الجزيرة العربية. وعلى ما يبدو ستأخذ سوريا حصتها من المشروع الذي يقضي بجر كامل مياه نهر سيان الواقع في شرق أنطاكية.

والمشروع غاية في الأهمية؛ إذ يرى الأتراك أن بلادهم هي من أغنى دول العالم بالمياه، والناظر إلى الخارطة الجيولوجية التركية يرى أن هضبة آسيا الصغرى ليست سوى شبكة من مئات الأنهار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تروي الأراضي التركية وتحولها إلى غابات وسهول مزروعة، ولابد من الإشارة إلى أن نهري دجلة والفرات ينبعان من تركيا، إضافة إلى نهر الخابور الذي يغذي شمال سوريا وأنهار فرعية أخرى.

وهكذا فإن الهضبة التركية هي مصدر مياه رئيسي للهلال الخصيب، بل لعلها الأم التي ترضع المنطقة بالماء.

في المقابل فإن الهلال الخصيب ودول الخليج أغنى منطقة بالنفط والغاز بل هي عبارة عن شبكة آبار نفطية وغازية.

وتفتقر تركيا إلى النفط والغاز الضروريين لتشغيل صناعاتها التي باتت تعتبر

صناعات كبيرة، والعرب يفتقرون إلى المياه، وهم ينفقون مليارات الدولارات على صناعة تحلية المياه.

المشروع التركي يقضي بتبادل المياه بالغاز والنفط، ويقول: (أوزال) إنه في حال إيصال المياه التركية إلى قلب شبه الجزيرة العربية ستتوفر حاجة منطقة الخليج من مياه الشرب بتكلفة لا تزيد على ثلث كلفة المياه المحلاة. وبالتالي فإن تركيا ستأخذ مقابل هذه المياه كمية من النفط والغاز، ويعتقد المراقبون أنها تسد حاجة تركيا الكاملة من المواد الهيدروكربونية.

وهكذا يثبت رئيس الوزراء التركي براعة في تحويل المياه إلى نفط، وبالتالي تحويل عجز ميزان المدفوعات التركي إلى فائض بحيث ينتفي لقب «الرجل المريض» عن تركيا تمامًا.

وبراعة (أوزال) تصل إلى العرب أيضًا، فالمياه التي يحلونها تكلفهم ثروة نفطية وغازية مهدورة تقريبًا تقدر تكلفتها في العالم بنحو 3 مليارات دولار، ستنخفض في حال تحقيق المشروع التركي إلى مليار دولار أو ما يزيد قليلًا تمنح لتركيا. وهكذا تتوقف معامل التحلية عن التهام الثروة البترولية وموازنات الحكومة، حيث إن تكلفة صيانتها تندرج في اللامعقول ولن يدفع العرب ثمن الماء التركي نقدًا بل نفطًا أو غازًا طبيعيًّا وبالتحديد تتحول بلاد العرب إلى بلدان شبه طبيعية تعيش على مياه طبيعية، وتتحول تركيا إلى دولة شبه نفطية مكتفية ذاتيًّا بالطاقة.

الأنابيب التي ستجر الماء ضخمة للغاية شبيهة بالأنابيب التي تمدها ليبيا لنقل ثروة ضخمة من المياه الجوفية في أقصى الجنوب إلى المناطق الساحلية في مشروعها الضخم «النهر الصناعي»، كما أن محطات الضخ ستكون الأضخم في العالم وسيستغرق إنشاء المشروع عددًا من السنوات قد تصل إلى الخمس، أما كلفة المشروع فقد تصل إلى عشرين مليارًا من الدولارات.

ولابد من الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي هاري ترومان كان قد اقترح في

أواخر الأربعينيات جر المياه من دجلة والفرات إلى شبه الجزيرة العربية، لأنه كان يعتقد أن المياه ستكون مشكلة هذه البقعة الإنمائية والاقتصادية.

ويتطلب الموضوع في شقيه إقامة ست عشرة محطة للضخ تحتاج إلى طاقة كهربائية تجهيزية مقدارها 1500 ميجاواط.

ويقول مروّجو المشروع إنه مبرر اقتصادي، لأن متوسط تكلفة المتر المكعب الواحد يبلغ 1.07 دولار أمريكي في حين كلفة المتر المكعب الواحد من مياه البحر المحلاة تبلغ خمسة دولارات.

وهذه الطريقة في مقارنة التكاليف سليمة في ظاهرها خاطئة في حقيقتها، ذلك أن دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع معين تقارب بين احتمالين قابلين للتنفيذ، وتختار الأقل كلفة، وفي ذهن مروجي المشروع أن البديل الوحيد لمشروع «أنبوب السلام» هو مياه البحر المحلاة وما دام البديل أكثر كلفة فإن المشروع يصبح مبررًا اقتصاديًّا.

لكن هناك بديلًا طبيعيًّا آخر أقل كلفة يتمثل في مياه شط العرب العراقية.

ومشروع جر المياه من شط العرب ليس خياليًّا بل إنه بدأ خطوته الأولى. فالعراق أبدى استعدادًا دائمًا لتزويد جاراته العربيات بما تحتاج إليه من المياه العذبة، وشط العرب أقرب إلى دول الخليج من هضاب الأناضول. ومن هذا المنطق الواقعي والاقتصادي بالإضافة إلى البعد القومي أوكلت الحكومة الكويتية إلى شركة سوبريا الفرنسية بالتعاون مع شركة المرزوق وأبي حنا الكويتية دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة أنبوب ينقل خمسمائة مليون جالون من المياه يوميًّا على مرحلتين من شط العرب إلى الكويت، أي ما يعادل 2.2 مليون متر مكعب (المشروع التركي يحفظ للكويت ستمائة ألف متر مكعب يوميًّا فقط).

إذن البديل موجود وحقيقي وواقعي وإذا كانت الدراسة التي تجري حاليًّا

أكدت الجدوى الاقتصادية لمياه شط العرب، فإن المنطق نفسه والمنطق القومي ذاته يفرضان إقامة إجراء دراسة جدوى اقتصادية أخرى لإيصال مياه شط العرب إلى الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية عن طريق أنبوب موازٍ لخط أنبوب النفط العراقي.

تركيا «الفرات»:

تركيا من الدول القليلة التي تتمتع بوفرة شديدة في مصادر المياه، إذ إن كمية المياه السطحية والجوفية والأمطار والبحيرات المتاحة لها تحقق اكتفاءً ذاتيًا ومع ذلك أقامت 9 سدود على نهر الفرات آخرها سد أتاتورك والذي يبلغ ارتفاعه 170 مترًا وهو من أكبر السدود في العالم، ويبعد 60كم عن الحدود السورية، وسوف تتواجد خلف السد بحيرة تبلغ مساحتها 817 كيلومترًا مربعًا، والمفروض أن تروي هذه المياه منطقة في جنوب شرق تركيا بالإضافة إلى توليد طاقة كهربائية.

ويقدر الخبراء أن المساحات الضخمة التي سيرويها سد أتاتورك سيمكِّن تركيا من التحول إلى دولة زراعية كبرى في المنطقة. هذا بالإضافة إلى أنه سيترتب على وجود هذه البحيرة الضخمة عدة آثار من بينها التأثير الجذري على منسوب المياه التي يصرفها نهر الفرات، والتي تجري في أراضي كل من سوريا والعراق، كما أنه نتيجة للبخر فسوف يؤثر ذلك على مناخ المنطقة مما سيجلب الأمطار إلى السهول الجافة.

وتخطط تركيا لإقامة 12 سدًّا آخر على نهر الفرات، بحيث يصل عددها إلى واحد وعشرين سدًّا، وذلك يعني أن مياه الفرات التي ستصل مستقبلًا إلى سوريا والعراق ستكون من القلة بحيث تؤثر تمامًا على نمو الزراعة وغيرها في البلدين.

ويتضح أنه رغم إعلان تركيا أكثر من مرة وإيفادها لمندوبين لشرح دوافعها بالنسبة لإنشاء سد أتاتورك فإن ذلك يخفي بعض الأغراض السياسية وإن كان

التأكيد من جانبها على أن المشروع أقيم لسد حاجات تركيا وخططها الزراعية، وأنه عمل غير موجه ضد أي طرف عربي.

إلا أن هناك بعض الآراء تشير إلى أن تركيا تأمل في بيع المياه إلى سوريا والسعودية والأردن وبقية دول الخليج، وهو المشروع الذي أعلن عنه تحت اسم «مشروع السلام» إلا أن المشروع جمد بعد أن رفضته دول الخليج؛ بسبب ارتفاع تكلفته مقارنة بتكلفة تحلية مياه الخليج.

موقف تركيا من مياه الفرات:

وقد أكد السيد «كمران اينان» وزير الدولة والمسئول الأول عن مشروع «جنوب شرق الأناضول» أن بناء سد أتاتورك والسدود الأخرى فيه فائدة لسوريا والعراق وقال إنه لا داعي لإبرام اتفاقية بين الدول الثلاث المشتركة في النهر ويكفينا «اتفاقية صداقة»، وأن نهرالفرات ليس نهرًا دوليًّا.

وقال حول لجوء تركيا للمياه واستخدامها كسلاح ضد العرب: إننا نعطى العسل ولا نطلب السم.

وأضاف أن المياه ستكون قيمتها أكبر من النفط بعد 15 سنة.

وأن بحيرة سد أتاتورك من أكبر البحيرات الاصطناعية في تركيا بعد بحيرة «وان» وتستوعب 48 مليار متر مكعب من المياه، والقطع كان لأسباب فنية، وستعود المياه بكمياتها المعتادة بعد 13 فبراير 1990م ونحن لم ننقص من حصة سوريا المتفق عليها وهي 500م2 في الثانية.

ودليل حسن نيتنا تجاه جيراننا أننا أعطينا سوريا العام الماضي 25 مليار متر مكعب بعد سحبها من خزانات سد (قراقايا) إثر انخفاض منسوب المياه لنهر الفرات إلى 40٪.

ومن تاريخ نوفمبر 1989م وحتى نهاية يناير 1990م حصلت سوريا على 3

مليارات و300 مليون متر مكعب من المياه، وهذا أعلى من المعدل المتفق عليه وهو 500م3 في الثانية.

وأضاف أنه يجب ألا نخلط بين موضوع العراق وسوريا لأن للعراق مصادر أخرى من المياه والمشكلة هي بين سوريا والعراق. ونحن لا نتدخل في المشكلة القائمة بينهما.

وللتأكيد على حسن نوايا تركيا تجاه سوريا، فقد تمت عملية الإنقاص في موسم الشتاء إضافة إلى أن سوريا لديها 14 مليار م3 مخزنة في سد الطبقة.

ومعاناة سوريا بانقطاع التيار الكهربائي ليست خطأ تركيا، ولن نستطيع زيادة كمية المياه الجارية في الفرات إلى ثلاثة أضعاف، لأن المسألة مرهونة بظروف طبيعية، وقدرة النهر معروفة بكمية المياه التي تجري فيه، وتركيا كذلك عانت قبل عشر سنوات من انقطاع التيار الكهربائي، والآن لديها فائض من الكهرباء نتباحث مع أربع دول عربية لتزويدها بالكهرباء وهذه الدول هي مصر والأردن وسوريا والعراق والمباحثات جارية بصورة مرضية.

إن بناء سد أتاتورك والسدود الأخرى فيها فائدة لسوريا والعراق، وإن مشروع الـ«غاب» يخدم هذا التوجه، وذلك للأسباب التالية:

- في حالة هطول الأمطار والثلوج بكثرة وحدوث سيول جارفة فإن هذه السيول سوف تتوقف مع وجود السدود.
- سد أتاتورك سيمنع حدوث فيضانات.
- المياه المخزونة ستولد بها طاقة كهربائية تستطيع سوريا تأمين حاجتها منها.
- بما أن تركيا مكتفية غذائيًا وزراعيًا فإن فائض محاصيل وسلع مشروع «الغاب» سيتم توجيهه إلى العرب لتطوير التجارة بينهم وبين تركيا ونغطي العجز القائم لدى دول الشرق الأوسط.

- سوف تصل المياه إلى سوريا والعراق بصورة منتظمة.

وعن امتناع تركيا عن الشروع في وضع معاهدة تنظيم العلاقة والحصص وكيفية الاستغلال لنهر الفرات باعتباره نهرًا دوليًّا فإنه يقرر بأنه هناك حوار دائم حول الموضوع، وهناك لجنة فنية مشتركة تعقد اجتماعاتها لبحث أي طارئ وأحيانًا تعقد على مستوى وزاري.

وموقف تركيا أنه لا يوجد مبرر لعقد مثل هذه الاتفاقية لأن علاقاتهم مع الجيران جيدة، ونهر الفرات ليس نهرًا دوليًّا فهو نهر «مياهه ما وراء الحدود» ولذلك وضعه غير مرتبط بالمعاهدات الدولية التي تسري على الأنهر الدولية، ونهر الفرات مصدر وطني لتركيا مثله مثل النفط، ومع ذلك فإن في قلوب الأتراك محبة لهذه الدول الصديقة المجاورة، وما تطلبه تركيا مجرد اتفاق صداقة وهذا يكفي، فقد عملت تركيا طيلة فترة الحرب العراقية - الإيرانية على تقديم كل ما يحتاج إليه العراق من تأمين اتصالات وغذاء في حين أن الدول الغربية باعت أسلحة للدولتين بمليارات الدولارات وتركيا لم تعط رصاصة واحدة لأي من الدولتين. والحمد لله أن الحرب انتهت الآن، وبدأ التعمير في البلدين من قبل الدول التي باعت الأسلحة ما عدا تركيا، لأن العرب مفتونون ومغرمون بتكنولوجيا الغرب أكثر منا مع أن إمكاناتنا جيدة.

وتركيا لن تفكر أبدًا في استخدام المياه كسلاح. لأن هذا ينافي ديننا، نحن نعطي المياه ولا ننتظر سوى النية الحسنة والعلاقات الطيبة مع جيراننا.

تركيا وكل من سوريا والعراق:

عمومًا يبدو جليًّا أن تركيا توظف «الأقليات» السورية والعراقية التي تعيش في أراضيها كنوع من الضغط السياسي على كل من دمشق وبغداد، كما تستغل كل من سوريا والعراق الأقليات التركية التى تعيش داخل حدود كل منهما في الضغط أيضًا على تركيا، كما يبدو من نتائج الأحداث بين الدول الثلاث خلال الأعوام الماضية أن تركيا قد استنفدت الطرق الدبلوماسية مع جارتيها

لإقناعهما بالكف عن استخدام سلاح الأقليات ضدها مما جعلها مرغمة على استخدام سلاح المياه. ومن المؤكد أنه قد ساعد تركيا على استخدام هذا السلاح عدم وجود اتفاقية دولية لتقسيم مياه نهري دجلة والفرات فيما بينهما وبين سوريا والعراق، فقد فشلت اللجنة الثلاثية التي تشكلت عام 83 وتضم ممثلين عن الدول الثلاث في التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف ومن الممكن أن نرجع فشل هذه اللجنة إلى:

1 - استمرار سوريا والعراق لسنوات طويلة في الاعتماد على مجمل مياه نهر الفرات في شئون الزراعة والطاقة دون أن تقوم تركيا بحجز كمية محددة سوف تكون أقل بكل المقاييس مما كانا يحصلان عليه فعلًا.

2 - محاولة تركيا أن يكون من بين مهام اللجنة توزيع مياه نهر دجلة، يقابل ذلك رفض العراق لهذا المبدأ وإصراره على أن يقتصر عمل اللجنة فقط على توزيع مياه الفرات. وكانت تركيا تهدف من وراء ذلك إلى إفشال عمل اللجنة للاختلاف الجذري بين كل من سوريا والعراق بسبب الحرب العراقية الإيرانية.

والأمر المؤكد أن تركيا استطاعت إلى حد كبير أن تستفيد من حرب الخليج بين العراق وإيران، فقد استغلت الخلاف العراقي - السوري وطرحت نفسها كبديل لسوريا في مجال التجارة ونقل البترول الخام. وعلى الرغم من العلاقات القوية التي كانت قائمة بين تركيا وإيران، فإن نظام الحكم في بغداد لم يرَ في ذلك أي غضاضة لحاجته الشديدة إلى موانئ تخدم تجارته، وخاصة ما يرد إليه من مختلف الأغراض العسكرية من دول أوربا. بالإضافة إلى ضرورة مد خط أنابيب لضخ البترول إلى أحد الموانئ التركية وبالإضافة أيضًا إلى خط البحر الأحمر، بعد أن أغلقت له سوريا خط الأنابيب المار بأراضيها. وفي مقابل ذلك حصلت تركيا على حق قيام قواتها بملاحقة الإرهابيين الأكراد داخل الأراضي العراقية لمسافة محدودة وعلى الرغم من تمتع العراق بهذا الحق - ملاحقة الإرهابيين الأكراد داخل الأراضي التركية لمسافة محدودة أيضًا - فإنه بسبب حربه مع إيران لم يتمكن من استغلاله، وتدل حوادث الحدود بين

الدولتين على أن تركيا استفادت من هذا الحق عدة مرات حتى وضعت الحرب العراقيـة أوزارهـا فقامت القوات المسلحة العراقيـة بإغلاق الحدود وإحكام السيطرة عليها، وقد لامت أنقرة الحكومة العراقية على هذا الموقف وزاد هذا اللوم بعد حادث الحدود الذي وقع في أواخر شهر نوفمبر 1989م وراح ضحيته عدد من أبناء إحدى قرى الحدود التركية، وانسحب الذين قاموا به إلى داخل أراضي العراق الذي تقاعس المسئولون فيه عن القبض عليهم.

وقد حاولت تركيا خلال زيارة رئيس وزرائها - تورجوت أوزال - إلى دمشق في يوليو عام 1987م عقد اتفاق مشابه مع الحكومة السورية تستغل فيه قلقها حول استمرار تدفق مياه الفرات إلى أراضيها بعد انتهاء أنقرة من بناء سد أتـاتورك وتحصـل منها على تعهد بحفظ الأمن والاستقرار على الحدود بين البلدين والسماح لقوات الطرفين بالتوغل داخل أراضي الدولة الأخرى لمطاردة الإرهابيين.

وقد وافقت دمشق على قرار التعهد بحفظ الأمن على الحدود فقط، ورفضت السماح لقوات تركيا بالدخول إلى أراضيها لأن الحكومة التركية لم توافق على زيادة كمية المياه إلى الحد الذي طالبت به سوريا.

ويرى بعض المحللين السياسيين أن تركيا تهدف من وراء هذا الإجراء إلى توسيع رقعة حركتها السياسية في الشرق الأوسط، ويعزز هذا الاتجاه:

- ابتعاد أملها في عضوية السوق الأوربية المشتركة إلى أجل غير مسمى، مع ضعف قدرتها على إحداث تحول في رأي الدول الأوربية الأعضاء قبل قيام السوق الأوربية عام 1992م.

- تقلص دورها الاستراتيجي في علاقات الشرق والغرب في ظل الوفاق الجاري بين واشنطن وموسكو من ناحية، وفي ظل ما يجري في شرق أوروبا من تحولات من ناحية أخرى.

- ظهور بوادر نجاحها في إتمام المشروع الذي سيحول البلاد إلى «كائن ذهبي» مع مطلع القرن الحالي، كما يقول سليمان ديميريل أحد رؤساء الوزراء السابقين وقطب المعارضة الحالي.

ولكن السؤال هو: هل رغبة تركيا في توسيع دورها السياسي في المنطقة يتفق مع ممارستها الضغوط السياسية على الجارتين العربيتين الملاصقتين لها باستخدام سلاح الماء؟ أم أن محركي السياسة العالمية رأوا أمامهم فرصة سانحة لزيادة تفاقم الأوضاع في جناح الوطن العربي الشرقي - أكثر مما هي متفاقمة - وقرروا جس نبض دول المنطقة حول مدى استعدادهم لدخول حرب مسلحة من أجل نقطة الماء؟ ولعله من نافلة القول الإشارة إلى أن خلاف وجهات النظر العربية حول الموقف من تركيا سيعزز ويقوي من «فعلها القادر على التأثير» على كل من سوريا والعراق، كما أن هذا الخلاف ربما يكون «الملهاة» الجديدة التي تشغل الدول العربية عن ترتيبات إسرائيلية جديدة تحقق في الخفاء ما تسعى من ورائه إلى كسر حلقة الضغط التي تطالبها بعقد مؤتمر للسلام تحضره منظمة التحرير الفلسطينية واستغلال الفرص للقيام بعمل عدواني ضد واحدة من جيرانها، أما في حالة اتفاق الدول العربية على اتخاذ موقف موحد من تركيا له جانب اقتصادي وآخر استثماري وثالث سياسي، ذلك لأن أنقرة بكل المقاييس سوف تتراجع عن استخدام سلاح المياه لتهديد سوريا والعراق مرة ثانية..بل من المتوقع أن تتوصل الدول الثلاث (تركيا - سوريا - العراق) إلى إقرار اتفاقية دولية لتقسيم مياه الفرات فيما بينهما. وقيام مصر بدور الوسيط بين هذه الدول الثلاث يؤكد توافر شروط اتفاق عربي على موقف موحد. قبل أن تجر المنطقة إلى كارثة جديدة لا يستفيد منها سوى إسرائيل. وقد يكون هناك أمل كبير في الوصول إلى اتفاق عقب عقد لقاء ثلاثي بين الدول الثلاث في أنقرة في 25 يونيو عام 1990م وقد سبقه إعلان لوزير الخارجية التركي بأن بلاده لا تفكر في بيع المياه لإسرائيل ردًّا على أنباء كثيرة أكدت هذا الخبر.

وللأسف تكفل العراق يوم أن غزا الكويت في مطلع شهر أغسطس عام 1990م وضمها إليه بالقوة العسكرية - بإيجاد الفرقة في الوطن العربي ودعوة الأساطيل الأجنبية لكي تمرح في مياه الخليج وأيضًا إعطاء الفرصة لإسرائيل لكي تستريح من ترديد العرب لتهديداتهم لها.. للأسف.

لبنان:

وقبل أن نترك المشرق العربي فلابد من الإشارة إلى أنه بالنسبة للبنان وبالإضافة إلى ما سبق ذكره بالنسبة لسوريا فإن أراضيها تروى كالتالي:

- ري السهل الواقع إلى غرب بعلبك من بحيرة أليمونة.
- ري سهل البقاع من مياه نهر الليطاني وبعض روافده.
- ري سهل عكار بضبط مياه الأنهر الصغيرة الجارية فيه.
- ري سهل البترون من مياه الجوز.
- ري سهل جنبيل من مياه نهر إبراهيم.
- ري منطقة كسروان من مياه نهر العسل.
- ري منطقة انطياس وبيروت الدامور وناس العين من مياه نهر الكلب.
- ري سهول صيدا وصور من مياه نهر الناسخية وهو نهر الليطاني قرب مصبه.
- وتحاول إسرائيل جاهدة الاستيلاء على أي كمية يمكنها الاستيلاء عليها من المياه اللبنانية.

إسرائيل والمياه

قد يعتقد البعض أن الحديث الذي يسمعه عن مطالبة إسرائيل بالمياه العربية أمر ظهر بعد اغتصابها لأرض فلسطين، ولكن العكس صحيح، فمنذ أن وضعت الصهيونية في مخططاتها أن تستوطن فلسطين وحتى قبل أن تحصل على وعد بلفور في الثاني من نوفمبر عام 1917م، نجد أن كتابًا قد صدر في لندن عام 1916 تحت عنوان «الصهيونية والمستقبل اليهودي» رسمت فيه خريطة

فلسطين التي سيقيمون فيها تمتد من جنوب بيروت حتى خليج العقبة، واعتبروا أن هذه المساحة هي الحد الأدنى الذي يمكنهم قبوله كوطن جديد؛ لأن كتابهم المقدس يقول إن حدودهم من نهر مصر إلى نهر الفرات، ويضاف إلى هذه الرقعة تلك المناطق التي تؤمن للبلاد مرتكزات اقتصاد عصري ومقومات الدفاع العسكري، فحاولوا ضم مساحات صحراوية في الجنوب والشرق باعتبارها منطلقًا لغزوات البلاد في الماضي، وحَمَلَتْهم اعتبارات الأمن على التطلع صوب وادي البقاع شمالًا؛ لأنه يشكل مدخلًا إلى فلسطين بين منحدرات لبنان وجبل حرمون، وحين تذكروا الملايين من اليهود الذين سوف يجري تهجيرهم من بلدانهم إلى فلسطين وضعوا الخطط التي تؤمن لهم حدودًا تشمل منابع نهر الأردن ونهر الليطاني وثلوج حرمون واليرموك وروافده، وبدءوا يفكرون في توليد الطاقة الكهربائية عن طريق إقامة مساقط وشلالات لمياه الليطاني واليرموك.

وبعد صدور وعد بلفور عام 1917م تشكلت اللجنة الاستشارية لفلسطين لتعيين حدودها، وكان غالبية أعضائها من الشخصيات الصهيونية وقدمت هذه اللجنة اقتراحاتها في 6 أكتوبر 1918م بدأتها بالقول: «استنادًا إلى العوامل التاريخية والاقتصادية والجغرافية» يقترح أن تكون الحدود على الشكل التالي:

شمالًا : نهر الليطاني حتى بانياس على مقربة من منابع نهر الأردن، ثم تسير جنوبي شرق مدينة دمشق وخط حديد الحجاز.

شرقًا : غرب خط حديد الحجاز.

جنوبًا : تمتد الحدود إلى نقطة قريبة من العقبة.

غربًا : البحر الأبيض المتوسط.

... أي باختصار تشمل فلسطين اليهودية ما يلي:

- كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب.
- لبنان الجنوبي بما في ذلك مدينتا صور وصيدا ومنابع نهر الأردن وجبل الشيخ والقسم الجنوبي من نهر الليطاني.
- مرتفعات الجولان في سوريا بما في ذلك مدينتا القنيطرة ونهر اليرموك ومنابع مياه نهر الحمه المعدنية.
- وادي الأردن بكامله والبحر الميت والمرتفعات الشرقية حتى مشارف عمان إلى خط يتجه جنوبًا بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي إلى خليج العقبة وتجريد الأردن من كل منفذ بحري.
- أما في سيناء فاكتفى الاقتراح بأن يؤخذ من سيناء الجزء الممتد من العريش على البحر الأبيض المتوسط باتجاه جنوبي مستقيم حتى خليج العقبة.
- ومن أراضي المملكة العربية السعودية فقد شمل الاقتراح ضم الجزء الشمالي الغربي من الحجاز والواقع إلى الغرب من خط حديد الحجاز، حتى مدخل العقبة، وكذلك المنطقة الممتدة بين المدينة المنورة وأقصى شمال الحجاز مع حرية الوصول إلى البحر الأحمر وفرصة إقامة موانئ جديدة على خليج العقبة.

وقد اعتبرت اللجنة أن هذه الحدود ضرورية للأساس الاقتصادي للبلاد وبحيث يكون لفلسطين منافذها الطبيعية إلى البحار، وأن تتوافر لها السيطرة على أنهارها ومنابع مياهها، وقد جاء في المذكرة التفصيلية للجنة الاستشارية أن حياة فلسطين الاقتصادية كحياة أي بلد شبه مجدب، تعتمد على توافر المياه، لذلك كان من المهم جدًا عدم الاكتفاء بضمان جميع الموارد المائية التي تغذي البلاد الآن، بل يجب الحفاظ عليها والسيطرة عليها عند منابعها، فجبل الشيخ هو الأب الحقيقي لمياه فلسطين، ولا يمكن فصلها عنه دون توجيه ضربة قاضية إلى حياتها الاقتصادية. والسهول الخصبة الواقعة إلى شرق الأردن هي منذ أقدم العهود السابقة مرتبطة اقتصاديًا وسياسيًا بأراضي غرب الأردن وهي

تصلح الآن بصورة جيدة للاستيطان على نطاق واسع.

وقد ادعى لويد جورج أن المياه لفلسطين حيوية لوجودها، وأن جميع اليهود متفقون على أن ينابيع جبل الشيخ، مياه نهر الأردن ضرورية للبلاد خاصة وأن هـذه الميـاه لا يستعملها أحد في سوريا، ولذا فهو يطالب ممثلي فرنسا بأن ينظروا بتجرد إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين المقبلة.. وكانت إجابة وزير خارجيـة فرنسا «برتلو» أن مياه سوريا الجنوبيـة تستعمل لري أراضي شمال الأردن، وأن ثلوج حرمون «جبل الشيخ» تروي دمشق فلا يمكن انقطاعها من سوريا، ثم إن مياه نهر الليطاني تروي أخصب بقاع سوريا، وأضاف أن حدود فلسطين التاريخية غير معروفة، ولكن يرى أن خط عرض بحيرة طبرية يدل عمومًا على حدود فلسطين..

هكذا نجد الأطماع الصهيونية في المياه العربية ومحاولة اغتصابها قائمة منذ مطلع هذا القرن وقد أرادوا أن يقننوا الاغتصاب عن طريق رسم حدود تضم كافـة منابع الميـاه العربيـة معتمـدين علـى مسانـدة إنجلتـرا وكذلك الولايات المتحـدة فـي عـهد ويلسـن الـذي كـان مستشاره الأول «برانـديل» مسانـدًا للصهيونية، والـذي بعث ببرقية إلى لويد جورج يذكر فيها بأنه بالاتفاق مع المنظمـة الصهيونية الأمريكيـة يطلـب أن تشتمل فلسطين علـى روافـد نـهر الليطـاني المنحدرة من جبل الشيخ، وأن تشتمل كذلك على الجولان وسهل حوران وأن يحترم الوعد الذي قطعته بريطانيا بموافقة الحلفاء.

والواقع أن مطامع الصهيونية لا تقف عند حد، فمهما حصلت على موارد مياه فإنها سترنو إلى المزيد... فهي تحصل في الواقع على مياه نهر الأردن حاليًا ومياه الليطاني، وكانت على وشك الحصول على جزء من مياه النيل في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات لكن الله سلم، وإذا كان قادة الصهيونية لم يحصلوا من مؤتمر فرساي على الحدود التي طالبوا بها ورسموها،فإنهم نجحوا في اقتطاع ما يلي:

- جزء كبير من جنوبي لبنان ضم إلى فلسطين حتى يكون هناك مصدر واحد على الأقل من مصادر مياه نهر الأردن تحت إدارة حكومة فلسطين.
- جزء من الأرض على الضفة الشرقية من أعالي الأردن ضم إلى فلسطين وهو على امتداد الجهة الشرقية لبحيرة الحولة وبحيرة طبرية ليكون لحكومة فلسطين السلطة القانونية المطلقة على نهر الأردن.

ومع ذلك لم يقنع الصهاينة بذلك واعتبرت هذه الحدود حدودًا مؤقتة؛ لأنها لم تحقق متطلبات الوطن القومي اليهودي الاقتصادي والاستراتيجي فحسب، كما أنها لم تقارب الحدود الطبيعية من الوجهة الجغرافية المحضة.

فمع أن الحدود التي انتهي إليها المؤتمر قد ضمنت للصهيونية معظم مياه نهر الأردن إلا أن ذلك لم يثبط من عزمهم على ضرورة اغتيال مياه العرب سواء في سوريا أو لبنان، حتى مياه الثلوج في جبل الشيخ تطلعت إليها وعملت على الحصول عليها، كل ذلك حدث في ظل الانتداب البريطاني، والعرب -سكان الأرض الأصليون- لاهون عن حقوقهم متغافلون في كثير من الأحيان باستثناء بعض الإضرابات والمظاهرات التي وقعت، وكان أشدها تلك التي اندلعت عام 1936. وسنتحدث فيما يلي عن حوض نهر الأردن ونهر الليطاني والمحاولات الإسرائيلية للاستيلاء على مياه كل منهما..

أولًا: نهر الأردن:

ينبع نهر الأردن من أسفل جبل الشيخ الغربي والجنوبي بعد أن تتحد مياهه مع مياه نهر بانياس الذي ينبع في سوريا عند سفوح جبل الشيخ من مغارة كاسية في بلدة بانياس على بعد كيلو مترين من الحدود الفلسطينية، وتبلغ كمية المياه التي يحملها 157 مليون متر مكعب سنويًّا مع مياه نهر الحاصباني الذي ينبع من السفوح الجنوبية الغربية لجبل هرمون في لبنان، ويسير باتجاه فلسطين ليلتقي بالمنبعين الشماليين لنهري بانياس والدان بعد أن يكون قد

قطع 40 كيلومترًا وتبلغ كمية المياه التي يحملها حوالي 160 مليون متر مكعب.. وتجري هذه المياه جميعها في مجرى واحد رئيسي يطلق عليه اسم «نهر الطور»، وبعد أن يجتاز الحدود السياسية لفلسطين بنحو ستة كيلومترات في شمال موقع بحيرة الحولة، وقبل أن تصل هذه المياه إلى البحيرة تنضم إليها من الغرب مياه نهر «البريغيت» قادمة من سهل المرج في جنوب مرجعيون اللبنانية، كما تنضم إليها أيضًا مياه عدد من العيون التي تنفجر عند قواعد مرتفعات الجليل وتنضم إليها كذلك من جهة الشرق مياه نهر كالي في الأراضي السورية ومياه عدد من العيون التي تنفجر عند حافة الوادي ويدخل معظمه في فلسطين وتبلغ المياه الواردة هذه حوالي 125 مليون متر مكعب..

ثم ينحدر نهر الأردن جنوبًا وتعترضه بحيرتان على جانب كبير من الأهمية هما:

أولًا: بحيرة طبرية، وتسمى أحيانًا بحيرة الجليل، وهذه البحيرة ذات سعة كبيرة، إذ تبلغ مساحتها 165 كيلومترًا مربعًا وعمقها 210 أمتار وتصب في هذه البحيرة، بالإضافة إلى مياه النهر عيون ملحية أدت إلى رفع نسبة ملوحة مائها.

ثانيًا: البحر الميت، وهو عبارة عن بحيرة واسعة يبلغ طولها 76 كيلومترًا وعرضها 17 كيلومترًا وتبلغ مساحتها 1050 كيلومترًا مربعًا تقع في أعمق منطقة الغور مستطيلة الشكل ونسبة الملوحة مرتفعة جدًّا بها، وقد كانت هناك بحيرة أخرى هي بحيرة «الحولة» ولكنها جففت وتبلغ مساحتها حوالي مائة ألف فدان وكانت في الأصل جزءًا من سوريا، وقد تم الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا على إضافتها لفلسطين، بالإضافة إلى المرتفعات الجبلية الشمالية من الحدود السورية، وأدخلت ضمن حدود فلسطين لتحقق الصهيونية أطماعها بالسيطرة على مياه نهر الأردن.

ويبلغ طول نهر الأردن 252 كيلومترًا ويعد أهم مصادر المياه في فلسطين حيث يشكل مع نهر العوجا النهرين الوحيدين اللذين يجريان طوال العام، بينما

توجد أنهار موسمية غير دائمة الجريان كنهر السفاين والمقطع والأزرق والإسكندرون وروبين.

نهر اليرموك:

يعتبر نهر اليرموك أهم روافد نهر الأردن حيث يصب في جنوب بحيرة طبرية بستة كيلومترات من الشرق.. وينبع نهر اليرموك من إقليم حوران حيث العيون التي يأتي بعضها من الأراضي السورية ويأتي البعض الآخر من الأراضي الأردنية ويكون جزء من مجراه حدًّا سياسيًّا بين كل من سوريا والأردن.. وطول مجرى النهر 106 كيلومترات.

وفي مارس عام 1926 حصل اليهود في فلسطين من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عامًا لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك لإنارة فلسطين بالكهرباء من مساقط هذه المياه، وهذا المشروع يعرف باسم «روتنبرج» وقد اضطرت حكومة الأردن آنذاك إلى الموافقة عليه تحت ضغط بريطانيا، وطبقًا لهذا المشروع فإن مياه الأردن تعتبر وقفًا على المشروع ولا يحق للأردن الاستفادة منها إلا بموافقة اليهود.

وفي سنة 1938 تقدم مدير الإنماء والتنمية في الحكومة الأردنية - وهو بريطاني الجنسية- وبإيعاز من الحكومة البريطانية بمشروع يتم بمقتضاه ري ما يقرب من 150 ألف فدان من أراضي الضفة الشرقية لنهر الأردن ما بين بحيرة طبرية والبحر الميت، ولتنفيذ المشروع فإنه لابد من تحويل مياه نهر اليرموك إلى الجنوب عبر قناة تشق في أراضي الغور الشرقي، بالإضافة إلى قناة تحويل تتصل بالقسم الجنوبي من بحيرة طبرية على أن تستغل البحيرة لتخزين المياه الزائدة.

كما أجاز المشروع إمكانية شق قناة في الغور الغربي لنهر الأردن يستفاد منها في ري أراضي الضفة الغربية خارج حدود إمارة شرق الأردن.

مشروعات غربية لخدمة إسرائيل

1 - مشروع روتنبرج:

في عام 1926 منحت وزارة المستعمرات البريطانية امتيازات هامة لروتنبرج لاستثمار كل من مياه نهر الأردن وروافده ونهر العوجة الواقع بمنطقة يافا واحتكار توليد الكهرباء في فلسطين لمدة سبعين عامًا، وبذلك حرمت شرق الأردن من الانتفاع بمياه أنهرها إلا بإذن من مستر روتنبرج.

وفعلًا أقام روتنبرج صاحب الامتياز عدة منشآت، حيث أقام سدًّا على نهر اليرموك بجوار مصبه في نهر الأردن عند جسر المجامع، وذلك لخلق مسقط من المياه وبذلك أمكنه تشغيل ثلاثة توربينات أنتجت طاقة كهربائية قدرتها 18 ألف كيلو وات في الساعة لتزويد مدن فلسطين بالكهرباء، وقد تعرضت هذه المنشآت للدمار خلال حرب 1948 بين العرب واليهود.

2 - مشروع لوذرميلك:

لوذر ميلك مهندس أمريكي بعث به دالاس عندما كان وزيرًا للزراعة الأمريكية لدراسة إمكانية فلسطين الاقتصادية، وعقب زيارة ميلك لفلسطين أعد تقريرًا ضمنه اقتراحًا لاستثمار إمكانيات وادي الأردن بصورة شاملة من ري وكهرباء لتنشيط الزراعة والصناعة والإضاءة على أن يكون هناك تنسيق مع مشروع روتنبرج.

وقد اعتمد ميلك في تقريره على عنصرين أساسيين هما: الماء - الكهرباء. أما عن الماء.. فيمكن الحصول عليه من نهر الأردن وبانياس والدان والحاصباني واليرموك والزرقاء، وتجميع تلك المياه ثم توجيهها عن طريق شبكة من الأقنية لري سهول مرج بن عامر وبيسان ووديان الجليل ومنطقة الغور بكاملها بعد استصلاح تربتها القلوية وغسلها لجعلها صالحة لمختلف الزراعات، وقد تضمن المشروع الاستيلاء على نهر الليطاني في لبنان وتحويل مياهه إلى أراضي

فلسطين الشمالية لتصب في بحيرة صناعية تنشأ في سهل شمال مدينة الناصرة ثم تنتقل من هناك إلى صحراء النقب.

والنقب صحراء تبلغ مساحتها نصف مساحة فلسطين تقريبًا وتشكل القسم الجنوبي منها.. والنقب في حاجة ماسة إلى الماء بالإضافة إلى ملوحة تربتها.

وقد أنشأ اليهود في منطقة النقب العديد من المستعمرات وزرعوا قسمًا من الصحراء بالاستفادة من المياه الجوفية ولكن المشكلة هي المياه والملوحة ومازالت قائمة، وإن قاموا بتحويل مياه نهر جريشة من يافا بواسطة أنابيب ضخمة إلى أراضي النقب واستغلوا هذا المشروع لجلب المزيد من المهاجرين لتوطينهم بالنقب للإقامة بها واستصلاحها، كذلك أنشأ اليهود طريقًا بين بئر السبع والعقبة على أمل زحفهم إلى الجيران، وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأ اليهود القرى المحصنة لكي تكون قلاعًا تحمي حدود دولتهم.

أما الكهرباء فيمكن توليدها بالاستفادة من انخفاض وادي الأردن عن البحر الأبيض المتوسط حيث لا يبعد الوادي عن البحر الأبيض إلا بمسافة 50 كيلومترًا، فإذا أنشئت قناة مكشوفة من حيفا إلى الكرمل بطول عشرة كيلومترات ثم مرت هذه المياه في نفق عبر سهول مرج ابن عامر حتى منحدرات وادي الأردن فإن المياه المسحوبة ستنحدر في شرق الأردن وتولد طاقة كهربائية قدرها 100 ألف كيلووات في الساعة، كذلك فإن المياه المعدة للري يمكن استخدام مساقطها لتوليد الكهرباء، حيث يبلغ مجموع ما يولده المشروع من الطاقة الكهربائية 150 ألف كيلووات / ساعة.

كما بحث مشروع ميلك استثمار صحراء النقب ومناطق الجنوب عن طريق إمكانية حفر آبار ارتوازية وإنشاء سدود في الوديان تجمع مياه السهول الشتوية، واقترح ميلك تكوين هيئة خاصة يطلق عليها اسم «إدارة وادي الأردن» تتمتع باستقلال مائي وتتولى تنفيذ هذه المشاريع، وقد تألفت جمعية خاصة من رجال الأعمال اليهود في الولايات المتحدة لتعبئة جميع القوى

واتباع كافة وسائل الضغط لتنفيذ المشروع، ولكن الصعوبات الفنية بالإضافة إلى النفقات الباهظة التي لا تبرر العائد من المشروع قد وقفت حائلًا دون تنفيذ المشروع وإن كانت الأفكار التي جاء بها ميلك في تقريره أصبحت كنواة لمشاريع أخرى عرضت فيما بعد.

مشروع كلاب:

في عام 1949م أوفدت الأمم المتحدة بعثة إلى الشرق الأوسط لدراسة الأوضاع الاقتصادية به، وكان يرأس البعثة مستر جوردون كلاب رئيس مجلس إدارة وادي التنسي بالولايات المتحدة الأمريكية.. وقد عهد إليه بالتركيز على دراسة الأوضاع الاقتصادية في فلسطين بوجه خاص، وبعد عودة البعثة أوصت بما يلي:

- ضرورة مساعدة الدول العربية ماليًّا واقتصاديًّا.
- إنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة للاهتمام بمشكلة اللاجئين وإيجاد عمل لهم في الدول العربية.
- إنشاء عدة مشاريع لاستغلال مياه الأنهر العربية لتحسين أوضاعها الاقتصادية.

وكان من بين هذه المشاريع مشروع أطلق عليه اسم مشروع «الإنماء الموحد» ويهدف إلى إنماء وادي الزرقاء بإنشاء سد على الوادي يجمع مياه الفيضان ويحفظها لاستخدامها بعد ذلك في الري، وقد عملت الأردن على تنفيذ هذا المشروع داخل أراضيها.

مشروع السبع سنوات:

تقدمت وزارة المالية الإسرائيلية في عام 1953 إلى المؤتمر الأورشليمي بمشروع لزيادة طاقة المياه في أراضيها حتى يمكن التوسع في الزراعة والري

والكهرباء والموارد الطبيعية.

ويهدف مشروع السبع سنوات إلى استغلال 1730 مليون متر مكعب من المياه في عام 1961 للري ولغيره من الأهداف، ويهدف إلى ري مساحة إضافية مقدارها 1314000 دونم، وللوصول إلى ذلك لابد من تنفيذ ثلاثة برامج رئيسية هي:

1 - الاستمرار في المشاريع الإقليمية والمحلية التي تعتمد أساسًا على المياه الجوفية وتشمل الجليل الأعلى والجليل الأدنى ووادي بيان، وقد تم الانتهاء فعلًا من هذه المشاريع عام 1956.

2 - أربعة مشاريع رئيسية منها تجفيف بحيرة الحولة واستغلال أراضيها، وهذا المشروع يعتمد على مياه نهر الأردن، وقد تم إنجاز ذلك أيضًا عام 1957.

3 - تحويل مجرى نهر الأردن وذلك عن طريق إنشاء قناة كبيرة تمتد من جسر بنات يعقوب على نهر الأردن لتحمل الماء جنوبًا إلى بحيرة طبرية أو إلى النقب، وقد اتخذت بعض الإجراءات من جانب إسرائيل لتنفيذ المشروع على الرغم من احتجاج الدول العربية.

مشروع جونستون:

في أكتوبر عام 1953 أرسل دوايت أيزنهاور الرئيس الأمريكي مستر إيريك جونستون إلى الشرق الأوسط لمتابعة كيفية تنفيذ المشروع الموحد لاستثمار المياه العربية والذي تبنته وكالة غوث اللاجئين من أجل ري سهول وادي الأردن لتوطين النازحين العرب فيها.. وكانت العناصر الأساسية لمشروع جونستون تقوم على أساس التجهيزات المائية التي يمكن استغلالها في الري وتوليد الطاقة الكهربائية.

ويقوم مشروع الري على أساس:

إنشاء قنوات رئيسية على الوجه التالي:

- القناة الأولى تتجمع فيها مياه الينابيع المنحدرة من نهري الحاصباني في لبنان وبانياس في سوريا، بالإضافة إلى مياه نبع دان وتل القاضي، وتمتد القناة إلى مناطق الجليل المرتفعة لإرواء وادي فجة وعفولة وبيان، ويبلغ طول هذه القناة 120 كيلومترًا وتستوعب تصريف 14 مترًا مكعبًا في الثانية.
- القناة الثانية وتنشأ على الضفة الشرقية من نهر الأردن بطول 120 كيلومترًا أيضًا، ويكون تصريفها 16 مترًا مكعبًا في الثانية، وتتغذى بمياه نهر اليرموك من جهة ومن بحيرة طبرية من جهة ثانية.
- القناة الثالثة تقام على الضفة الغربية من نهر الأردن، وتمتد من بحيرة طبرية إلى أريحا بطول مائة كيلومتر، وتصريفها 13 مترًا مكعبًا في الثانية.

واقترح المشروع تجفيف بحيرة الحولة على أن يروى من الينابيع العديدة التي تقع في الناحيتين الشرقية والغربية من هذا المنخفض.

أما بالنسبة لمشروع الطاقة الكهربائية:

فيقترح المشروع إنشاء سدين كبيرين لتخزين المياه الشتوية، بالإضافة إلى المخزن الثالث وهو بحيرة طبرية:

- **السد الأول** ويقام على نهر الحاصباني في لبنان ويبلغ ارتفاعه 90 مترًا ويستوعب 165 مليون متر مكعب من المياه، ويبلغ ارتفاع المسقط الناتج عن هذا السد 289 مترًا، يمكن أن يولد منه طاقة كهربائية تبلغ 76 ألف كيلو وات / ساعة تستخدم في توليد طاقة كهربائية تبلغ 76 مليون كيلو وات / ساعة.
- **السد الثاني** (سد المقارن) ويشتمل على بناء خزان على نهر اليرموك قرب المقارن في الأردن بارتفاع 150 مترًا، ويتفرع عن السد مجرى قناة بطول 3 كيلومترات لإيصال المياه إلى خزان ينشأ بالقرب من بحيرة طبرية، ويمكن

بواسطة هذا الخزان توليد طاقة كهربائية قدرها 150 مليون كيلو وات / ساعة.

علمًا بأن المياه التي ستغذي هذا المشروع تفيض على حاجته، وعندما طلبت الدول العربية أن يبنى خزان أكبر لاستيعاب كافة مياه اليرموك لكي تستخدمها الأردن بدلًا من ضياعها هدرًا، عارضت الولايات المتحدة هذا الرأي واكتفت باقتراح تخزين المياه الزائدة في بحيرة طبرية.

توزيع المياه المخزونة:

ينص مشروع جونستون على إنشاء التسهيلات التالية لنقل المياه إلى الأراضي بعد تمام التخزين:

- خزان تحويل بالقرب من العدسية لإمداد قناة الغور الشرقية بالمياه الكافية، وإذا اقتضت الحاجة تحويل المياه الفائضة إلى بحيرة طبرية من جديد وتسلم فيما بعد للأردن.
- شبكة أقنية رئيسية في الأردن بما فيها:

1 - قناة الغور الشرقي الممتدة من العدسية جنوبًا إلى ضاحية البحر الميت.

2 - تحويل المياه من الغور الغربي.

3 - قناة الغور الغربي في الأردن والتي تحصل على مياهها من قناة الغور الشرقي.

4 -قناة مغذية من بحيرة طبرية إلى نقطة اتصال مع قناة الغور الشرقي.

5 - قناة من بحيرة طبرية إلى العدسية إذا اقتضت الحاجة إلى تخزين مياه اليرموك في البحيرة.

- نظام توزيع لتحويل المياه من قنوات الغور الرئيسية إلى الأراضي الزراعية.

- مضخات رفع المياه إلى الأراضي الواقعة فوق قنوات الغور الرئيسية.
- منشآت توليد للطاقة على قنوات رئيسية لتأمين القوى ومضخات لرفع المياه.
- تسهيلات فنية لإزالة الملوحة والتخلص من المياه الزائدة في الأراضي المروية.
- إنشاء جهاز تحويل جديد وقناة من نهر الأردن حتى المزارع المجاورة في سوريا.

المياه والسياسة التوسعية:

الحديث عن السياسة التوسعية الإسرائيلية ممثلة في الاستيلاء العسكري ثم بناء المستوطنات واستجلاب الكثافة البشرية من يهود الشتات أصبح بمثابة إعادة وتكرار واجترار لنفس سيناريو الأحداث منذ عام 1948 حتى الآن، فهذا السيناريو هو الجزء الواضح والصريح من الحروب الإسرائيلية المتصلة على مدى السنوات الممتدة منذ قرار تقسيم فلسطين حتى اللحظة الراهنة، حيث إن هذه الحروب العسكرية والسياسات القمعية والاستيطانية المرتبطة بها تشكل إحدى أدوات تنفيذ السياسات التوسعية الإسرائيلية. ومن ثم فهناك أدوات تنفيذية أخرى قد يكون فيها المناورات الدبلوماسية وجماعات الضغط الصهيونية في العديد من دول العالم، وما يرتبط بها من نتائج مادية وتجارية.

وفيما يتعلق (بالمياه) فهي تشكل أبعاد الحرب الخفية الإسرائيلية ليس فقط وصولًا لتأمين إمداداتها من المياه، ولكن لتهديد مصادر المياه بالنسبة للدول العربية في المنطقة كلها.

يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ما نشرته الصحافة الإسرائيلية ذاتها «الجيروساليم بوست في عددها الأسبوعي 9 يونيو 1990» وسوف نركز على ما يتعلق بالمسلك الإسرائيلي تجاه الموارد المائية وكيفية توفيرها.

فقد استند الموضوع المنشور في العدد المشار إليه إلى التقرير المقدم من ستة

عشر خبيرًا في شئون الموارد المائية إلى رئيس الوزراء «إسحاق شامير».

وقد أشار التقرير إلى أن إسرائيل تستهلك احتياطي المياه لديها بمعدل يتجاوز نسبة المعدل الطبيعي للاستهلاك - حوالي خمسة عشر في المائة سنويًّا - يضاف إلى ما سبق تدهور نوعية وكمية المياه المتاحة للاستهلاك في إسرائيل نتيجة ارتفاع الاستهلاك السنوي، إضافة إلى تجاوز هذه المعدلات لمعدلات تكوين احتياطي جديد من المياه.

وترتيبًا على ما سبق ونظرًا لأهمية قطرة المياه بالنسبة لأي كائن حي أينما كان، وفيما يتعلق بالوضع الإسرائيلي بصفة خاصة نظرًا لسياستها التوسعية في مجال الاستيطان وتزايد احتياجاتها للموارد المائية لمواجهة الأعداد السكانية المهاجرة إليها.. والرغبة في زيادة الإنتاج الزراعي - نجد أن السياسة الإسرائيلية قد استندت على ما يلي:

أولًا: بالنسبة للموارد المائية المتاحة في نهر الأردن فإنها تتقاسم مياهه مع الأردن.. وهو يعاني بالفعل من استنزاف موارده المائية وبحيث أصبحت الزيادة المحددة فيه تكاد تكفي لإرواء بعض المحاصيل، ومن هنا كان الموقف أكثر من دقيق، فيما يتعلق بتوزيع مياه هذا النهر بين إسرائيل والأردن، ولذا قوبلت المحاولات الإسرائيلية بزيادة مجرى النهر في الجزء المتاخم لها بمعارضة شديدة من جانب الأردن.

ثانيًا: تحصل إسرائيل على نسبة لا تقل عن 40 ٪ من احتياجاتها المائية من المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة (طبقة صخرية مائية) وتمثل هذه الكميات نسبة لا تقل عن 95 ٪ من الموارد المائية المؤكدة في الأرض المحتلة.

ثالثًا: يتوقع الخبراء الإسرائيليون ارتفاع نسبة العجز في الموارد المائية مقارنة بمتطلبات الاستهلاك إلى 30 ٪ مع نهاية العقد الحالي.

رابعًا: وتتوقف إمكانيات تخفيف هذا الموقف المتأزم على الوصول إلى اتفاق إسرائيلي لبناني حول مياه نهر الليطاني إلى جانب اتفاق آخر مع الأردن حول نهر اليرموك.

وقد أشارت الدراسة المنشورة في الصحيفة الإسرائيلية إلى هذا الاتفاق وإمكانية توقيعه بالنظر إلى الخطة الموضوعة من قبل الحكومة الأردنية.

خامسًا: الاحتفال الأكثر واقعية من وجهة النظر الإسرائيلية يتمثل في الاتفاق مع تركيا لشراء 250 مليون متر مكعب من المياه سنويًّا وذلك بسعر 35 سنتًا لكل متر مكعب.

وقد وصفت صحيفة «الجيروساليم بوست» هذا الاتفاق بأنه يعني مضاعفة كميات المياه المتاحة لإسرائيل، حيث إن هذا الرقم يعادل كميات المياه التي يتم نقلها من قبل مؤسسة المياه الإسرائيلية سنويًّا.

وفيما يتعلق بكيفية وصول هذه المياه إلى إسرائيل فقد تضمنت الاستراتيجية الإسرائيلية نقلها عن طريق حاويات بلاستيكية ضخمة، وهذه تقتضي بدورها إنشاء خطوط أنابيب إضافية إلى جانب محطات تبلغ تكلفتها الإجمالية حوالي مائتي مليون دولار.

سادسًا: من المسلم به ومن خلال النقاط السابقة أن السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بتوفير موارد مياه إضافية بالنسبة لها تضمن في ذلك الوقت تعريض كل من لبنان وسوريا وأيضًا العراق لمخاطر حقيقية فيما يتعلق بمواردها المائية، وذلك من خلال التدخل في توزيع حصص مياه أنهار معينة كالليطاني واليرموك والأردن.. أو من خلال رفع درجة التوتر بالنسبة لأنهار أخرى مثال الحديث عن الاتفاق مع تركيا في الوقت الذي تزداد فيه حساسية الموقف على الجبهة المائية بين سوريا وتركيا والعراق.

سابعًا: ويرتبط بما سبق أن هناك تعاونًا فنيًّا بين خبراء من إسرائيل والحكومة

الإثيوبية يتضمن دراسة إمكانية إقامة ثلاثة سدود على النيل الأزرق، وأن مثل هذا المشروع يثير قلق مصر؛ حيث يعني خفض حصتها من المياه بنسبة عشرين في المائة.

تلك هي الملامح الأساسية للدراسة التي قدمها خبراء الموارد المائية في إسرائيل إلى رئيس الوزراء والتي نشرتها صحيفة الجيروساليم بوست، فهل من متشكك في الحرب الخفية التي تشنها إسرائيل من أجل قطرة المياه، والمتضمنة إنشاء سد على نهر اليرموك لتوفير إمدادات المياه إلى الأردن وسوريا، حيث أوضحت على لسان ما أسمته بالعراقيين أنه ليس ثمة شك في أن إسرائيل لن تقف موقف المتفرج فيما يتعلق بتوزيع مياه نهر اليرموك بين الأردن وسوريا، بينما تطالب بأحقيتها في حصة مياه هذا النهر؟!

إسرائيل ومياه الضفة الغربية وغزة:

بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة وغزة في عام 1967، بدأت إسرائيل بتنفيذ العديد من السياسات لكي تتوفر لها سبل السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية؛ لأن معظم هذه المصادر يعد جزءًا مشتركًا مع النظام المائي الإسرائيلي، ويقدر أن حوالي ربع إلى ثلث كمية المياه المستخدمة سنويًّا داخل إسرائل نفسها مصدره الضفة الغربية (475 مليون متر مكعب)، ويقدر إجمالي المياه المتاحة في الضفة الغربية بحوالي 850 مليون متر مكعب منها 600 مليون من آبار المياه الجوفية، والأنهار والمياه السطحية حوالي 250 مليون متر مكعب، وقد تجمد مستوى المياه المتاحة للزراعة العربية في الضفة عند مستوى 100-90 مليون متر مكعب سنويًّا، وطبقًا للخطط الإسرائيلية فإن الاستهلاك الفلسطيني لن يزيد حتى نهاية عقد الثمانينيات، بينما يقدر أن كمية المياه التي سوف تتاح للزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية سوف تزيد بما يقرب من 100 ٪ خلال الثمانينيات لتصل إلى 60 مليون م، وسوف يسمح للسكان الفلسطينيين بزيادة المياه المستخدمة للاستهلاك المنزلي فقط لتصل إلى 50 مترًا مكعبًا للفرد في المدن و15 مترًا مكعبًا في القرى في عام 1990

وذلك مقارنة بحوالي
15-35 مترًا مكعبًا لكل من المدن والقرى على الترتيب حاليًا، هذا بينما بلغ استهلاك الفرد في المستوطنات حوالي 90 م سنويًا، وكإجمالي عام فإن كمية المياه التي يستهلكها السكان العرب تقدر بحوالي 120 مليون متر / مكعب سنويًا لجميع الأغراض، بينما تقدر الكمية التي يستهلكها المستوطنون اليهود بحوالي 40 مليون متر، وهذا الرقم يعد حدًّا أدنى لأنه يفترض استخدام المستوطنات لمياه الآبار فقط، وطبقًا للخطط الإسرائيلية فإنه كان من المخطط أن تبلغ كمية المياه التي ستخصص للعرب في عام 1990 بحوالي 137 مليون متر مكعب سنويًا (لحوالي مليون فرد) بينما تبلغ الكمية المخصصة لليهود 100 مليون متر (لحوالي 100 ألف فرد)، بينما الواقع هو أنه في عام 1985، تجاوز المستوطنون الكمية التي كانت مقدرة لهم في عام 1990 بحوالي الثلث.

وقد اتبعت إسرائيل أساليب عديدة لتقييد استخدام السكان العرب للمياه، ومثال ذلك حظر توسيع الاستخدام الفلسطيني وبخاصة من آبار شرق الضفة، رغم وجود فائض كبير وذلك لتأثيره على المياه المتاحة لإسرائيل ذاتها، وتفرض إسرائيل رقابة صارمة على حفر الآبار، فلم يسمح بحفر آبار جديدة لأغراض الزراعة على الإطلاق، بينما سمح في عام 1978 للسكان الفلسطينيين بتشغيل 11 بئرًا إضافية بغرض استخدامها كمياه للشرب فقط، كما قامت إسرائيل بتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام، فبعد تحليل سجلات سنة كاملة، قيد استخدام كل بئر بحيث يقتصر على كمية تعادل تقريبًا ذلك المستوى المبين في السجل، ويمكن أن تؤدي زيادة استخدام المياه إما إلى توقيع غرامة، وإما إلى تخفيض حصة السنة التالية، هذا إلى جانب أن إسرائيل تفرض ضريبة على كل ساعة ري، كما أن هناك قيودًا أخرى تشمل منع الفلسطينيين من الري بعد الساعة الرابعة، ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه مثل الموز، ويرجع هذا التشدد الإسرائيلي إلى حقيقة أن بعض الآبار في الضفة الغربية تعد مصدرًا مشتركًا لآبار تقع ضمن

حدود إسرائيل ما قبل عام 1967، إضافة إلى أن أغلب الزيادة في كمية المياه التي تستخدمها إسرائيل حاليًّا عن مستوى منتصف الستينيات كان نتيجة احتلالها الضفة وغزة، ونظرًا للخوف الإسرائيلي من فقدان هذه المياه في أي مشروع للتسوية نجد أن إسرائيل عملت بدأب على إدماج النظام المائي للضفة في نطاق النظام الإسرائيلي، وقد عبر بعض المحللين السياسيين عن خوفهم أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية، وبعد إتمام الاتفاق على الحكم الذاتي من فقدان هذه المصادر، فقد ذكرت جريدة هاآرتس في 1978/11/30 أن المسألة السياسية التي سيتعين مواجهتها في مفاوضات الحكم الذاتي، هي كيف سيتم الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على حفر الآبار، وهل سيتم التوصل إلى اتفاق على الموضوع مع إدارة الحكم الذاتي أم أنه يتعين على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرة فعلية مباشرة على الموارد المائية الموجودة في يدها. وفي نفس الصدد ذكر أحد الكتاب الإسرائيليين في جريدة عال همشمار في 1978/6/25 أن تقدير العناصر التي تحدثت إليها، هو أنه ليس من الصعب تنفيذ نمط من حفر الآبار بعمق، على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرة التي يمكن أن تعرقل بشكل خطر نظام الضخ الإسرائيلي الذي تغذيه الطبقات الصخرية ذاتها الخازنة للمياه. وحقيقة فإنه لن يكون من الصعب على إدارة الحكم الذاتي أن توفر الأموال لهذا المشروع.. ولابد لهذه الحقيقة من أن تهم القادة الذين يوجهون دفة الدولة، ومن أن تستلزم استعدادات إسرائيلية وإدخال تغيرات في نمط الحكم الذاتي، فمثل هذا النمط للحفر على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرة يمكن أن يشكل -إذا ما نفذ- مبررًا للحرب بالنسبة لإسرائيل، لأنه على النقيض من الوضع في مجالات أخرى لا يمكن تقديم بدائل لإسرائيل في هذا الأمر. ونتيجة لهذا الحرص الإسرائيلي على السيطرة على مصادر مياه الضفة فقد عمدت إلى تكامل وإدماج النظام المائي للضفة في إطار شبكة المياه الإسرائيلية، حيث تم تسليم النظام المائي المستقل شكليًّا للضفة الغربية الذي كان تحت إدارة الحكم العسكري منذ عام 1967، إلى شركة المياه الإسرائيلية ميكروت في عام 1982.

وفي يوليو 1987م اتهمت الأردن إسرائيل بالتخطيط للاستيلاء على مصادر المياه الجوفية في الأرض المحتلة خاصة في منطقة بيت لحم، إذ خططت إسرائيل لحفر بئر عمقها ألف متر في منطقة تقع جنوب شرق بيت لحم لضخ المياه إلى القدس والمستوطنات، وقد أكدت صحيفة هاعولام هازيه بأن مشروع حفر آبار عميقة في منطقة بيت لحم لضخ المياه من باطن الأرض لا يهدف بالدرجة الأولى لتوفير المياه للمستوطنات الإسرائيلية في منطقة القدس بقدر ما هو جزء من مخطط لقطع الطريق على أي تسوية سياسية في المستقبل.

وقد مارست إسرائيل نفس السياسة المائية في قطاع غزة أيضًا، فقد فرضت شركة المياه الإسرائيلية ميكروت قيودًا على حفر آبار جديدة في القطاع، وثبتت حصة المياه للمزارعين الفلسطينيين منذ أوائل السبعينيات، حيث حدد للمزارع 800 متر مكعب سنويًّا للتربة الصلبة و1000 متر مكعب سنويًّا للتربة الرملية، ولم تفرض مثل هذه القيود بالطبع على المستوطنين الإسرائيليين في غزة، الذين حفروا ما بين 40-35 بئرًا جديدة، كما أن المشكلة الأساسية حاليًّا في غزة هي أن معدل الاستهلاك البالغ 120-100 مليون م2 سنويًّا يفوق معدل التخزين السنوي الذي لا يتجاوز 80 مليون متر مكعب، ونتيجة لهذا الإفراط في ضخ المياه ولطبيعة التربة المسامية والظروف البيئية والتي تتسبب في ملوحة المياه، يقدر أن نسبة الملوحة ارتفعت في الآبار الواقعة جنوبي القطاع إلى نحو 1000-800 ملليجرام في اللتر الواحد، في حين أنها تكون صالحة للزراعة إذا ما تراوحت بين 500-300 ملليجرام فقط، وهو ما يضر بنوعية الزراعة في غزة، إضافة لذلك فإنه تفرض أيضًا ضريبة على كل ساعة ري على استخدام المياه للزراعة، تقدر بحوالي خمسة دنانير أردنية.

والخلاصة فإن نتيجة هذه السياسة المائية في الضفة وغزة هي أن المساحة المروية من إجمالي المساحة التي يقوم المزارعون الفلسطينيون بزراعتها في الضفة لا تبلغ سوى 4,9٪، وهذا لاستغلال مياه الأراضي المحتلة في مد

إسرائيل بحاجتها من المياه، فإسرائيل تستهلك حوالي 75٪ من مياه الضفة الغربية وبما يشكل حوالي ثلث الاستهلاك الإسرائيلي السنوي، حيث تكاد تكون كل الزيادة التي حدثت في المياه المتوفرة لإسرائيل منذ منتصف الستينيات هي تلك التي وفرها استغلال مصادر المياه في الأرض المحتلة.

إسرائيل والمياه اللبنانية:

كما سبق القول فإن القادة الصهاينة قد أدركوا منذ فترة طويلة وحتى قبل قيام دولتهم، الموقف المائي الحرج الذي يمكن أن يجعل أمن الدولة مهددًا وخاصة مع الأهمية القصوى التي تحتلها الزراعة والاستيطان في الأيديولوجية الصهيونية، وكان الحل في نظر هؤلاء هو محاولة استغلال الموارد المائية في البلدان الأخرى، وإذا كان هذا الأمر قد تحقق بقوة السلاح فيما بعد، فإنه كان في البداية عبارة عن مطالب يبعث بها الصهاينة إلى القوى التي ستساعدهم على تأسيس دولتهم.

ففي رسالة كتبها حاييم وايزمان إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني في 1919/12/29 أعلن وايزمان مطالب الحركة الصهيونية فقال: «إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوة الكهربائية، وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن ونهر الليطاني». وجاء في البند 8 من سلسلة الطلبات الصهيونية المحددة في تلك الرسالة «لهذه الأسباب نرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني إلى مسافة نحو 25 ميلًا..».

وقد أعاد وايزمان التأكيد على نفس المطالب في العام التالي في رسالة إلى لورد كرزون وزير الخارجية البريطاني فيما بعد - بعث بها في 1920/10/30 أعلن فيها أن الصهاينة لا يطالبون فقط بفلسطين، ولكن أيضًا يريدون تمديد حدود الوطن القومي اليهودي ليشمل جنوب لبنان.

وقد أعاد بن جوريون التأكيد مرة أخرى على هذه المطالب في إحدى الوثائق

التي كتبها في عام 1941 حيث قال: «علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لابد من أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا». واستمرت إسرائيل في إعلان مطالبها في نهر الليطاني تحت دعوى أن لبنان لا يستطيع الاستفادة إلا من سُبع إيراد النهر فقط (على الرغم من أن النهر ليس نهرًا دوليًّا حيث يجري بالكامل داخل أراضي لبنان)، وقد بدت المطامع الإسرائيلية في النهر في المشروع المضاد الذي قدمته لجونسون عام 1954 والمسمى بمشروع كوتون، والذي تطالب فيه بتحويل 400 مليون متر مكعب، ويعني هذا طمع إسرائيل في 55٪ من إيراد النهر، واستمرت الادعاءات الإسرائيلية في النهر، حتى بدت في سلسلة غزواتها المتتالية للجنوب اللبناني انتهاءً باحتلالها له منذ عام 1982، وقد أفادت بعض المصادر اللبنانية في منتصف عام 1987 أن إسرائيل بدأت في تنفيذ حفريات لجر مياه الليطاني إلى إسرائيل. وقد سبق هذا استيلاء إسرائيل على مياه الحصباني والوزاني، حيث تذكر بعض التقارير أنه قد تم مد أنابيب لجر هذه المياه رغم نفي المصادر الإسرائيلية قيامها بمثل هذا العمل.

ومن المؤكد في كل الأحوال أن تثبيت قوة جيش جنوب لبنان العميل لإسرائيل في الجنوب اللبناني، يعد واحدًا من مهامه الأساسية هو المساهمة في السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه في جنوب لبنان، كما أنه من المتوقع أن أي مباحثات قادمة حول انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان سوف يتضمن موضوع المياه كواحد من موضوعات التفاوض الرئيسية.

مطامع إسرائيل في المياه العربية باتت لا تخفى على أحد خاصة في ظل تفاقم أزمة المياه في إسرائيل في صيف 1990، حيث وصل العجز الخطير الذي تعاني منه إسرائيل في المياه الصالحة للاستخدام إلى نحو ملياري متر مكعب. وتؤكد صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن هذا العجز يتزايد باطراد مع وصول دفعات جديدة من المهاجرين السوفيت وعدم القدرة على توفير مصادر المياه لهم.

وفي إطار المخططات الإسرائيلية لاغتصاب مجاري المياه والموارد العربية كشفت مصادر أمنية في جنوب لبنان أن إسرائيل قد أتمت ترتيبات ضم واغتصاب مياه نهر الوزاني، حيث اقتطعت أخيرًا جزءًا من الأراضي اللبنانية في محور الفجر الوزاني وغيّرت معالم الأرض في محيط نبع الوزاني.

وأوضحت المصادر أن قوات الاحتلال نقلت الشريط الشائك الفاصل بين الحدود الدولية من أراضي بلدة الغجر السورية المحتلة إلى الضفة الشرقية لمجرى الوزاني وقالت إنه بهذا التعديل في الأرض باتت الضفة الشرقية لمجرى الوزاني هي خط الحدود الفاصل بين الأراضي اللبنانية والفلسطينية المحتلة في هذا المحور.

وقدرت المصادر مساحة الأرض التي وضعت إسرائيل يدها عليها في منطقة الوزاني من أربعة إلى خمسة كيلومترات طولًا ونصف الكيلومتر عرضًا.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد أقامت قبل فترة جسرًا على نهر الوزاني أوصلته بطريق عسكري يربطه بالخط العسكري الرئيسي الذي أقامته قوات الاحتلال على امتداد الحدود الشمالية لإسرائيل، وبذلك أصبحت عملية ضم الوزاني جاهزة.

وتقوم بعثة من قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان حاليًّا بالتحقيق للتأكد من استيلاء إسرائيل على أرض لبنانية مجاورة لفلسطين المحتلة.

وكانت الحكومة اللبنانية قد طلبت من الأمم المتحدة التحقيق في سرقة إسرائيل المياه اللبنانية وفي مطامعها الرامية للاستيلاء على نهري الليطاني والحصباني لزيادة مواردها من المياه ومواجهة ما تعانيه من نقص خطير فيها.

إسرائيل والموقف والسياسة الصهيونية:

كما سبق أن أوضحت أنه قبل تواجد إسرائيل كدولة، كان الساسة الصهاينة واعين أهمية ودقة الموقف المائي للدولة التي يسعون لإقامتها، وقد أتى هذا

أساسًا من الالتزام الأيديولوجي الذي يعطي للأرض والزراعة الأولوية الأولى، فقد كانت المستوطنات الزراعية هي الوسيلة الأكثر كفاءة وأمنًا لتوطين المهاجرين من اليهود، عوضًا عن أن الأرض هي موضع الصراع مع سكان البلاد العرب، وقد زاد من أهمية الزراعة في الكيان الصهيوني وضع هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لتأمين الدولة، كما أن المهاجرين اليهود الجدد في الفترة التي سبقت قيام إسرائيل كانوا تقريبًا من عديمي المهارات الصناعية والفنية؛ إذ كانت المهن التقليدية لليهود الأوروبيين هي الحرف والمشروعات الصغيرة والخدمات، وهو ما كان يصعب استخدامه بنفس الأسلوب. إضافة إلى أن الفكر الصهيوني كان هدفه خلق المزارع اليهودي الذي يقاتل من أجل الأرض، علاوة على هذا فإن دولة إسرائيل عند قيامها كانت تعاني من انعدام البنية الأساسية اللازمة للتصنيع، وكل هذا كان سببًا في إعطاء أهمية قصوى للزراعة، ومن ثم للمياه بعد قيام إسرائيل عام 1948، وقد اعتمدت شركة ميكروت التي كانت الوكالة اليهودية قد أسستها عام 1927 لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين، وكلفت الشركة بوضع الدراسات والتنفيذ والإشراف على استثمار كافة المشاريع الهندسية المائية التي تحقق الأهداف الصهيونية، ثم عندما وجدت الحكومة الإسرائيلية أن المسئولية الموكولة إلى الشركة (ميكروت) أكبر من طاقتها، فصلت عنها مهام التخطيط والدراسات عام 1952، وكلفت بها شركة أخرى أسست في نفس العام لهذا الغرض هي شركة «ناهال» واعتبرت الشركتين الأداتين الرئيسيتين لتحقيق كافة الأغراض الإنمائية المطلوبة في مجال المياه، وكان أول عمل قامت به شركة ناهال بعد تأسيسها هو خطة السنوات السبع لتنمية الموارد المائية واستصلاح الأرض في إسرائيل، وحدد هدف الخطة بالعمل على زيادة استثمار الموارد المائية من 810 ملايين متر مكعب وهو مجموع ما بلغ إنتاجه عند بدء الخطة عام 1953 إلى 1930 مليون متر مكعب في نهاية الخطة عام 1960. وقد كان أهم ما تضمنته هذه الخطة هو ما سمي بمشروع أنبوب المياه القطري لنقل المياه من الشمال ذي الوفرة المائية النسبية إلى الجنوب في صحراء النقب القاحلة، وذلك لاستصلاح

الأراضي وتنميـة الزراعة في الجنوب لاستيعاب المزيد من المهاجرين، وقد استبدلت الخطة السبعية بعد ذلك بخطة السنوات العشر، وكان أهم ما تضمنته الخطة استراتيجية تحويل 540 مليون متر مكعب من المياه من شمال نهر الأردن إلى صحراء النقب، وقد كان هذا التحويل واحدًا من التطورات التي صعَّدت من حدة الصراع العربي - الصهيوني في أواسط الخمسينيات، وهو ما كان موضوعًا لمفاوضات وخطط متعددة لمحاولة التوفيق بين مطالب الجانب العربي الرافضة لتحويل نهر الأردن وبين الادعاءات الإسرائيلية حول حقوقها في مياه النهر.

وهكذا، فإن خطة تأمين زيادة المياه التي تقدر بحوالي 920 مليون متر مكعب اعتمدت على مصدرين رئيسيين:

1- زيادة 380 مليون متر مكعب من مختلف مشاريع استثمار الينابيع والمياه الجوفية والسطحية داخل إسرائيل ما قبل 1967.

2- تحويـل 540 مليـون متـر مكعب من مشروع تحويـل نهر الأردن من نقطة جسـر بنات يعقـوب إلـى الشـمال مـن بحيرة طبريـة إلـى صحراء النقب في الجنـوب. وقـد اكتمـل هذا المشروع فعلًا فـي عـام 1964، ومع تضاعف كمية المياه الإسرائيلية فإن إسرائيل عادت لتعاني مرة أخرى من أزمة مائية ربما لم تخفف من حدتها سوى سيطرتها على مزيد من الأراضي العربية (الضفة وغزة والجـولان) فـي عـام 1967 واستغلال الموارد المائيـة المتوفـرة بهذه المنـاطق لمصلحتها، ومع هذا فمع النمو السكاني في إسرائيل وزيادة حجم المساحة المروية من الأراضي دخلت إسرائيل في أزمة مائية جديدة؛ إذ منذ منتصف السبعينيات وإسرائيل تستخدم ما يزيد على 95٪ (تقدر بعض المصادر 98٪) من إجمالي كمية المياه المتجددة المتاحة لها سنويًّا من جميع المصادر وهي أعلى نسبة في العالم. وقد أدى هذا الإفراط في استخدام المياه وخاصة المياه الجوفية إلى العديد من النتائج السيئة؛ إذ كانت النتائج الرئيسية هي خطر تملـح هذه الآبـار إلـى الحد الـذي لا تصبح فيـه مياهها صالحة لكثير من

الاستخدامات، كما أن عديدًا من الآبار قد جفت بحلول ربيع عام 1984.

تطور طلب وعرض المياه في إسرائيل:

هناك عدة حقائق واضحة لا يمكن تجاهلها هي:

أولًا: الزيادة الكبيرة في كمية عرض المياه المتاحة لإسرائيل في منتصف الستينيات بعد استكمال مشروع أنبوب المياه القطري.

ثانيًا: الزيادة الملحوظة في هذه الكمية في أواخر الستينيات في أعقاب استيلاء إسرائيل على أراضي الضفة وغزة والجولان.

ثالثًا: أن الاستهلاك الإسرائيلي قد تزايد أيضًا من خلال هذه الفترة وخاصة لأغراض الزراعة التي تستهلك ما بين 80-72٪ من إجمالي كمية المياه، وذلك بعد التزايد الواضح في كمية الأراضي الزراعية المروية في إسرائيل - وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن كمية المياه العذبة المتجددة في إسرائيل (ما قبل عام 1967) تقدر بحوالي 1650-1610 مليون م3/ سنويًّا وذلك من المصادر الآتية: مياه جوفية 950 مليون متر مكعب - نهر الأردن وبحيرة طبرية 600 مليون متر مكعب، المياه المتسربة من الفيضانات 100-60 مليون متر مكعب؛ لأدركنا أهمية مصادر المياه التي تم الاستيلاء عليها بعد عام 1967 ثم الاستغلال الشديد للمصادر المتوافرة حاليًّا لما فوق حدود الطاقة بزيادة الضخ واستغلال المياه الجوفية خاصة في الضفة الغربية، حيث زاد استهلاك إسرائيل للمياه المتاحة من 17٪ عام 1949 إلى 90٪ في عام 1968 إلى نحو 95٪ في عام 1978.

وهكذا بينما أضيفت مصادر جديدة للاستغلال الإسرائيلي، فإن حاجة إسرائيل للمياه ما زالت متزايدة لتحقيق أهدافها، فإسرائيل تحتاج إلى إمدادات إضافية من المياه ليس للمزيد من التنمية الزراعية فقط، وإنما أيضًا للحاجات المتزايدة الناتجة عن زيادة عدد السكان، وكما أعلن مفوض شئون المياه الإسرائيلية في

صحيفة هاآرتس عام 1978 «إذا لم يجر عاجلًا تطوير سريع للموارد المائية الموجودة فسيحدث نقص بمقدار 450-400 مليون م3 من المياه خلال العقد التالي كنتيجة للزيادة في عدد السكان..». وقد وصل عدد سكان إسرائيل في عام 1985 حوالي 4,1 مليون نسمة، ويتوقع وصولهم في عام 1995 إلى حوالي 5 ملايين نسمة، ومع الوضع في الاعتبار أن متوسط استهلاك المياه بالنسبة للفرد في إسرائيل يبلغ 537 مترًا مكعبًا منها 16 للاستخدامات المحلية فقط وهو ما يناظر مستوى الاستهلاك في الدول الصناعية المتقدمة، ويزيد بمقدار 5 أضعاف على متوسط استهلاك الفرد في الدول العربية المجاورة لإسرائيل، فإن استهلاك إسرائيل من المياه يتزايد بحوالي 20-15 مليون متر مكعب سنويًّا. ومع هذا التزايد في احتياجات إسرائيل من المياه لتحقيق هدفها في استيعاب المهاجرين الجدد فقد تضاعفت خطورة الموقف المائي الإسرائيلي منذ أوائل الثمانينيات، حيث وقع في تلك الفترة أسوأ جفاف شهدته المنطقة منذ 20 عامًا، ونتيجة لهذا فقد جف في عام 1983 أكثر من 200 خزان صناعي.. واضطرت إسرائيل إلى قطع المخصصات المائية الزراعية بنسبة 25-10٪ وقطعت الإعانات التي تقدم للمياه التي تذهب للزراعة، وعلى الرغم من هذا فإن استخدام الزراعة للمياه لم ينخفض على نحو ملموس، حيث يظل أكثر من 70٪ من إجمالي المياه المتاحة لإسرائيل والمقدرة بـ1750 مليون متر مكعب سنويًّا يذهب للزراعة، ولذا اضطرت إسرائيل إلى ترشيد المياه المخصصة للزراعة بتخفيضها بنسبة 15٪ لمدة عامين آخرين، وإذا قدرت الاحتياجات السنوية الإسرائيلية من المياه في عام 1986 بحوالي 2000 مليون م3 بالإضافة إلى 225 مليون متر مكعب للضفة وغزة، فإن الإجمالي يقدر بـ 2225 مليون م3، ومع الأخذ في الاعتبار المعروض المائي المتجدد سنويًّا والذي لا يبلغ سوى 1850 مليون متر مكعب سنويًّا فإن الاستخدام يقترب من 120٪ من المياه المتجددة المتاحة، وهو يشكل استنزافًا خطيرًا للمياه الجوفية، مقيسًا بالمخزون السنوي الإسرائيلي - الضفة الغربية - غزة. ونتيجة لهذا النمط من الاستخدام فقد اختلف التوزيع النسبي لمختلف المصادر فهبطت نسبة تغطية

نهر الأردن إلى 46٪ من إجمالي الطلب الإسرائيلي على المياه، ويغطي حوالي 35٪ من هذا الطلب من آبار الضفة الغربية، وحوالي 15٪ من آبار الساحل، والنسبة الباقية تأتي من بعض مصادر المياه الجوفية المحدودة، ومن تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا، وطبقًا لدراسات متحفظة فإن احتياجات إسرائيل السنوية تبلغ 2500 مليون متر مكعب في عام 2000، ولذا فإن إسرائيل ستكون في موقف عجز خطير مع خطر نضوب المياه الجوفية التي تشكل ما يزيد على نصف رصيدها المائي. وربما قبل هذا الخطر تتملح هذه الآبار.

وهكذا فإن العجز الإسرائيلي في عام 2000 سيبلغ نحو 800 مليون متر مكعب سنويًا، وفي توقع مماثل ذكر على لسان مفوض المياه الإسرائيلي في جريدة معاريف في 1980/3/31، أن حاجة إسرائيل للمياه حتى نهاية هذا القرن «عام 2000» ستتطلب زيادة قدرها 700 مليون متر مكعب إضافة لما تستهلكه الآن، ولا يتوقع مفوض المياه تأمين أكثر من 500 مليون منها فقط، وحيث تستهلك إسرائيل الآن أكثر من 95 ٪ من مواردها المائية فالسؤال هو: من أين ستؤمن إسرائيل مثل هذه الزيادة وبخاصة إذا أدركنا أن الاستمرار في قطع المياه عن الزراعة يترتب عليه أضرار غير مقبولة لسياسات الاستيطان الإسرائيلي وتوزيع السكان؟

السبل الإسرائيلية لزيادة الموارد المائية:

وفقًا لحالة العجز الحالية والمتوقعة في الموارد المائية الإسرائيلية فإن إسرائيل ليس أمامها سوى سبيلين سبق أن جربتهما:

السبيل الأول: هو استخدام التكنولوجيا الجديدة، حيث قامت إسرائيل بالعمليات الآتية:

1 - محاولة تخفيض كمية المياه الضائعة بسبب التبخر من بحيرة طبرية (حوالي 30 مليون متر مكعب سنويًا)، حيث أجريت العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكل

غشاء بلاستيكيًّا رقيقًا يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة، ولكن أمواج البحيرة عند هبوب الرياح كانت تمزق هذا الغشاء، ومن هنا فإن التجارب الإسرائيلية في هذا المجال اقترنت بالفشل التام.

2 - تنفق إسرائيل حوالي نصف مليون دولار أمريكي سنويًّا على تجارب لتطعيم السحب بيوديد الفضة وثاني أكسيد الكربون المجمد ومواد أخرى؛ وذلك لإسقاط المطر الصناعي، ولكن الأمطار لا تهطل بالضرورة على منطقة الجليل، كما هو مقصود، وإنما كان الأغلب هطولها في البحر المتوسط، وفي الأردن؛ لذا فإن تطعيم السحب حتى عندما يكتمل لن يكون له سوى تأثير ضئيل على مشكلة المياه الكلية في إسرائيل.

3 - استخدمت إسرائيل وسائل تحلية المياه على نطاق ضيق منذ منتصف السبعينات، ويتم تلبية 50 ٪ من استهلاك مدينة إيلات المنزلي بواسطة محطة محلية لتحلية المياه تنتج مليوني جالون من المياه سنويًّا، وهذه المحطة في إيلات هي المرحلة الأولى من برنامج لتحلية المياه مدته 15 عامًا، وتشمل المرحلة الثانية محطة من تصميم أمريكي -إسرائيلي مشترك بإنتاج سنوي قدره 12 مليون جالون، وستستخدم المحطة أشكالًا غير نووية من الطاقة، وفي المرحلة الثالثة من برنامج السنوات الخمس عشرة، والتي بدأت عام 1988م، وكان من المخطط أن يتم بناء محطة نووية على شاطئ البحر المتوسط تنتج 120 مليون متر مكعب سنويًّا، وقد صممت هذه المحطة على أساس أرخص نفقات إنتاج، حيث تقدر تكلفة المتر المكعب من المياه بحوالي 20-30 سنتًا، وبالنظر إلى معدل التضخم في إسرائيل فإنه من المرجح أن النفقات الحقيقية هي أعلى من ذلك بكثير، وفي كل الأحوال فإن تكنولوجيا تحلية مياه البحر ما زالت مكلفة جدًّا بحيث لا يمكن أن تكون سوى مصدر ثانوي فقط لتلبية الاحتياجات الإسرائيلية المتزايدة من المياه.

4 - تنتج إسرائيل منذ أواخر السبعينيات 30 مليون متر مكعب سنويًّا من المياه عن طريق محطة لمعالجة مياه المجاري، وطبقًا لخطة شركة ميكوروت سيتم

ضخ أكثر من 100 مليون متر مكعب سنويًّا من مياه الصرف المنقاة إلى صحراء النقب، ومن المقرر أن تقام محطة جديدة لمعالجة المياه بحيث ترتفع الكمية الصالحة للاستخدام بهذا الأسلوب إلى 158 مليون متر مكعب سنويًّا، ويشجع على تطبيق هذه الطريقة تكلفتها المنخفضة، حيث إن المتر المكعب الواحد يكلف حوالي 0,025 دولار وهو ما يقدر بثمن تكلفة المتر من المياه المحلاة، وتنافس هذه التكلفة التكلفة الأقل لاستخدام المياه الجوفية، ولكن هناك حدودًا لكمية المياه التي يمكن توفيرها بهذه الطريقة بحيث لا تتجاوز 325 مليون متر مكعب حتى عام 2000م.

5 - تحاول إسرائيل ترشيد مياه الري، حيث تستخدم الطرق الحديثة في ري أراضيها الزراعية، فتستخدم طريقة الري بالتنقيط في 10 ٪ من المساحة المروية وتستخدم الري بالرش في 87 ٪ من جملة المساحة المروية، وتبدو طريقة الري بالتنقيط أكثر اقتصادية عن الري بالرش، إذ تنخفض كمية استهلاك المياه بالتنقيط بنسبة تصل إلى 50٪، ولكن نظام الري بالرش غير عملي في المساحات الكبيرة، حيث يتطلب يدًا عاملة لصيانته.

والواقع أنه ليس هناك استعداد لزيادة الموارد المائية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة نتيجة القيود الفنية والاقتصادية التي تحيط بهذه الوسائل، وفي مناقشة مع رئيس إدارة شركة تاهال - وقتها - يذكر الكاتب الإسرائيلي أرنون مانمين في جريدة دافار في 1978/11/26: أن رئيس تاهال يذكر أنه بعد استبعاد البدائل غير التقليدية مثل المحطات النووية لتحلية المياه.. فليس هناك إلا حل واحد لمشكلة إسرائيل المائية، وهو تزويد الضفة الغربية بالمياه من الموارد المحلية، فما هذه الموارد المحلية؟

إن نهر الأردن مستغل تقريبًا إلى أقصى طاقة من جانب أنبوب المياه القطري ووسائل الضخ الأخرى ولا يبقى بالنسبة لي إلا أن أخمن أنه يشير إلى الليطاني أو النيل.. وحتى أدق فحص لخريطة المنطقة لن يكشف أية موارد مائية كبيرة أخرى في المنطقة المحاذية لنا، أو حتى في المنطقة البعيدة منا نسبيًّا، ولكن

رئيس «تاهال» لا يكشف عن المكان الذي يعتزم أن يجلب منه المياه لتحاشي الإضرار بواحدة من أكثر نقاط إسرائيل حساسية (ويبدو هنا الحديث واضحًا في تأكيده على استمرار الاحتلال في الضفة وغزة)، ثم في استخدام الوسيلة التي طالما لجأت إلىها إسرائيل في السابق باستغلال مصادر المياه في المنطقة المحيطة بها، وهو ما يدخلنا في قلب الصراع السياسي حول مصادر المياه في المنطقة وخطط إسرائيل المختلفة وردود الفعل العربية تجاهها، وهو ما سوف نتناوله لاحقًا.

ومن هنا بدأ الحديث يتردد عن قيام إسرائيل بشراء المياه من تركيا، مما دعا وزير خارجية تركيا أن يعلن عدم صحة هذه الأنباء في نهاية شهر مايو عام 1990.

فقد كانت هناك أنباء صحفية تحدثت عن مشروع إسرائيل لاستيراد المياه من تركيا، كلفت في إطاره شركة «تاهال» الإسرائيلية الحكومية لتوزيع المياه -معامل «عوجن فلاست» لصناعات البلاستيك الإسرائيلية- بصناعة صهاريج بلاستيكية ضخمة يبلغ طول الواحد منها 800 متر وتنتفخ لدى امتلائها طافية على سطح البحر ويمكن لكل صهريج استيعاب ما بين 2-1,5 مليون متر مكعب من المياه العذبة، وترمي شركة «تاهال» الإسرائيلية في حالة الاتفاق مع الحكومة التركية إلى استيراد المياه العذبة من تركيا بواسطة تلك الصهاريج التي يمكن قَطْرُها وسحبها بواسطة السفن الصغيرة من الموانئ التركية إلى ميناء حيفا الإسرائيلي، وما يدفع إسرائيل إلى التفكير في استيراد المياه من تركيا هو مشكلة النقص المتفاقم في مواردها المائية، والتي يتوقع أن تصل إلى حوالي 800 مليون متر مكعب مع حلول عام 2000 وهو رقم يعادل نصف احتياجاتها الاستهلاكية الحالية، وحتى مع تطوير كل مصادر المياه المتجددة «مياه الأنهار» فإن التوقعات تشير إلى أن عجز الاحتياجات الفعلية لا يقل عن 30 ٪.

ومعروف أن إسرائيل تقوم بنقل احتياجاتها المائية اللازمة للأغراض الزراعية

والصناعية واحتياجات السكان من حوض نهر الأردن وبحيرة طبرية بواسطة أنابيب مياه إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية في السهل الساحلي والقسم الشمالي من فلسطين 1948.

وتستخدم نسبة تقدر بحوالي 75 ٪ من المياه المستهلكة والتي تقدر بنحو 1600 مليون متر مكعب سنويًّا في أغراض الزراعة.. ويتوقع المراقبون مع الانخفاض المتوقع في موارد المياه بالنسبة للاحتياجات المستقبلية أن تلحق بقطاع الزراعة في إسرائيل أضرار جسيمة.. وتحاول إسرائيل تفادي هذه الأضرار المستقبلية من خلال سرقة المياه من جنوب لبنان بواسطة مجموعة من خطوط الأنابيب المدفونة في الأرض بنقل مياه نهر «الليطاني» إلى شمال إسرائيل.

من ناحية ثانية تتبع إسرائيل، وعن كثب، المشروعات السورية - الأردنية على نهر اليرموك، التي تعرف باسم مشروع اليرموك الأعلى.. وينبع نهر اليرموك من الأراضي السورية ويمضي بمحاذاة الحدود السورية - الأردنية إلى أن يصب في مجرى نهر الأردن.. ويستهدف مشروع اليرموك الأعلى بناء سد يسمى سد «المقارن» لتحقيق أكبر استفادة من مياه النهر لخدمة مشروعات الزراعة والري في جنوب سوريا وشمال الأردن.. وعلى الرغم من أن كمية المياه التي تحصل عليها إسرائيل من مياه اليرموك تعتبر ضئيلة ولا تزيد على 50 مليون متر مكعب سنويًّا تمثل 3,2 ٪ من احتياجاتهم الحالية فإنه يتوقع مع انخفاض مخزون المياه في بحيرة طبرية «خزان المياه الطبيعي لإسرائيل» إلى ما دون «الخط الأحمر وهو 212 مترًا تحت مستوى سطح البحر.. ومع تزايد احتياجات المياه بالنسبة للموارد المتاحة في إسرائيل فإنه من المتوقع أن تلجأ إسرائيل إلى إثارة القلاقل بالنسبة للمشروعات السورية والأردنية على نهر «اليرموك» وخاصة أن أنباء قد ترددت مؤخرًا عن طلب إسرائيل (نقل عبر واشنطن) إلى سوريا تطلب فيه إسرائيل اقتسام مياه نهر اليرموك بين الدول الثلاث سوريا والأردن وإسرائيل.. وقد رفضت سوريا بشدة الطلب الإسرائيلي.. وليس بعيدًا

عن الأذهان أن التوتر الذي دفع بالأحداث في المنطقة إلى ما جرى في يونية 1967 كان بسبب سعي إسرائيل لتحقيق أكبر استفادة من مياه نهر الأردن لصالح مشروعات الاستيطان في النقب المحتل.

إسرائيل والمياه العربية:

أهمية الماء بالنسبة لإسرائيل نابعة من طبيعة المشروع الصهيوني نفسه، فهو مشروع قائم على الاستيطان، وكانت المستوطنات الزراعية هي الوسيلة المثالية لخلق المجتمع الإسرائيلي الذي تكون في بدايته من مهاجرين قادمين من مختلف أنحاء العالم ولا يملكون في معظمهم أية كفاءات متميزة؛ ولذلك كان هدف الفكر الصهيوني خلق المزارع المتمسك بالأرض والمستعد للقتال من أجلها.

لهذه الأسباب نجد أن إسرائيل تستخدم القسم الأكبر من المياه في الزراعة، فالزراعة تستهلك 72,2 ٪ من المياه بينما يستهلك القطاع الصناعي 5,2 ٪ وتخصص نسبة 22,6 ٪ للاستخدامات المنزلية.

وقد أسست الوكالة اليهودية منذ عام 1937 شركة متخصصة في البحوث حول المياه اعتمدتها دولة إسرائيل عند قيامها تسمى شركة «ميكوروت». وفي عام 1952 تفرعت عنها شركة أخرى تدعى «تاهال»، أسندت لها مهمات التخطيط والدراسة. والشركتان هما الأداتان الرئيسيتان لإسرائيل فيما يتعلق بالمياه، وقد قامت شركة «تاهال» لدى إنشائها بوضع «خطة السنوات السبع» ثم حولتها إلى خطة عشرية.

وهدف الخطة هو رفع طاقة الموارد المائية من 810 ملايين متر مكعب عام 1953 إلى 1730 مترًا مكعبًا في نهاية الخطة، ومن بين بنود الخطة المذكورة كان هناك بند ينص على تحويل 540 مليون متر مكعب من الشمال (نهر الأردن) نحو صحراء النقب، والمعروف أن ثلاث دول تشترك في نهر الأردن وهي: الأردن وسوريا وإسرائيل.

ويتكون النهر من اجتماع أربعة روافد تستمد مياهها من جبل الشيخ الواقع جزئيًّا في سوريا، ومن سلسلة جبال لبنان، ويدخل النهر الأراضي المحتلة ثم يعبر سهل الحولة، ثم بحيرة طبرية ويخرج منها بعدما يتلقى مياه نهر اليرموك الرافد الأساسي له، والذي يسيل بين الأردن وسوريا، ويشكل نهر الأردن الخط الفاصل بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية، وهو يصب في البحر الميت.

ويعتبر نهر الأردن أراضي وعرة بقيت لوقت طويل غير مستغلة، ولكن إسرائيل رصدت مبالغ ضخمة لاستثمار هذه الأراضي لأهداف استيطانية، وعندما أصبح لإسرائيل ممر إلى سهل الحولة عام 1949م بدأ الإسرائيليون يفكرون جديًّا بتحويل مياه النهر لري صحراء النقب والمناطق الساحلية، فحفروا عام 1953 قناة للري والتحويل قرب الحدود السورية، فرد السوريون بحشود عسكرية على الحدود، ولتهدئة الوضع أرسل الرئيس أيزنهاور ممثلًا شخصيًّا له (أريك جنستون) قام باقتراح خطة لتوزيع مياه النهر تستجيب إلى حد كبير لمطالب إسرائيل، وحسب هذه الخطة تأخذ إسرائيل 395 مليون متر مكعب والأردن 77 مليونًا وسوريا 45 مليونًا ولا يأخذ لبنان شيئًا، وتضمن المشروع أيضًا ري 110 آلاف هكتار لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك رفضت إسرائيل العرض واستمرت في تطوير خططها الخاصة.

وفي عام 1960م اجتمعت اللجنة الفنية للجامعة العربية ووضعت مشروعًا للاستفادة من مياه نهر الأردن وروافده لمصلحة سوريا والأردن ولبنان.

وبعد أربع سنوات انعقدت في الإسكندرية قمة عربية أقرت خطة استثمار نهر الأردن، وارتفعت حدة التوتر عام 1965م عندما أعلن رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول «أن كل محاولة من قبل العرب لمنع إسرائيل من استخدام «حصتها» في مياه الأردن ستعتبرها بمثابة اعتداء عليها»، وقد جاءت حرب الأيام الستة لتضع نهاية لمشاريع الدول العربية ولتتيح لإسرائيل التحكم

الكامل في مياه نهر الأردن.

هذه السيطرة حرمت الأردن من مصدر هام وهو في أشد الحاجة إله، والواقع أن الوضع المائي للأردن هو وضع في غاية الدقة، وتقول الإحصائيات إن استهلاك الأردن من الماء بلغ عام 1980م حوالي 555 مليون متر مكعب، ذهب 465 مليون متر مكعب منها للزراعة و20 مليونًا للصناعة و60 مليونًا للاستهلاك المنزلي، وفي عام 1985 قدر الاستهلاك الإجمالي بحوالي 870 مليون متر مكعب، جاء 49 ٪ منها من نهر الأردن و45 ٪ من مستجمع مياه الأمطار والمياه الجوفية، ويتضح أن الأردن يستخدم كل المياه المتوافرة لديه، لكن تقديرات احتياجات الأردن من الماء عام 2000 بلغت 1100 مليون متر مكعب، أي بعجز يبلغ 25 ٪، في الوقت نفسه، ويستمر عدد السكان في الارتفاع بنسبة 3,5 ٪ دون أن تتوافق هذه الزيادة مع اتساع في المساحات المروية لتأمين الاكتفاء الغذائي الضروري، وتشكو بعض المدن الأردنية كالعاصمة عمان نقصًا حادًّا في المياه، يدفع السلطات إلى تقنين توزيع مياه الشرب وبعض المدن تأتيها المياه مرة واحدة في الأسبوع.

ولمواجهة هذا الوضع كانت الخطط الأردنية تتمحور بشكل أساسي حول تحسين استخدام مياه نهر اليرموك بالتعاون مع سوريا فيما سمي مشروع اليرموك الكبير، وقد تضمن هذا المشروع الذي وضع عام 1957 بناء سدين على نهر اليرموك هما المخيبة والمقارن وبناء قناة غرب غور الأردن، وبناء 7 سدود صغيرة لجمع المياه المتوقفة على جانبي الأودية، وقد استمر العمل في هذا المشروع حتى عام 1964 ثم توقف حتى عام 1979 وحتى الآن لم ينجز المشروع، خصوصًا أن مشروع سد المقارن ووجه بتهديدات إسرائيلية بحجة أنه يقلل من منسوب مياه نهر الأردن.

وقد وضع الأردن خطة مائية أخرى لمدة سبع سنوات (1982-1975م)، تضمنت مجددًا إنشاء سد المقارن، وإنشاء سد الملك طلال، وأنجز هذا فعلًا عام 1977م، وساهم في تمويله كل من الكويت وأبو ظبي وهو يؤمن تخزين 65

مليون متر مكعب، وري 60 ألف دونم من أراضي الغور، وتبرعت الكويت في نهاية عام 1984م بمبلغ 12 مليون دينار كويتي لتمويل أشغال تعلية سد الملك طلال لرفع طاقته التخزينية إلى 82 مليون متر مكعب.

وفي المقابل ظل مشروع سد المقارن (الوحدة حاليًّا) موضع اعتراض إسرائيل.

ونعود إلى الخطط الإسرائيلية لنقول إنه إضافة إلى السيطرة على الجزء الأكبر من مياه نهر الأردن فإن إسرائيل تسيطر منذ عام 1967م على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية والجولان وتتصرف بها.

والحقيقة أن إسرائيل بدأت بنهب مياه الضفة الغربية منذ ما قبل عام 1967م. فقبل الاحتلال كانت الضفة تؤمن ثلث المياه المستعملة في إسرائيل، وذلك بفضل شبكة من الآبار الجوفية كانت إسرائيل تسرق منها عبر طبقة المياه الجوفية تحت الضفة.

ورغم مناخها القاسي تعتبر الضفة الغربية منطقة غنية بالماء وبالأحواض التي يمكن أن توفر 100 مليون متر مكعب جاهزة للري، وفي باطن أراضي الضفة هناك ثلاثة خزانات جوفية طبيعية كانت إسرائيل تستغل اثنين منها إلى أقصى طاقتها وتوفر منهما ثلث احتياجاتها قبل عام 1967م وقد أتاح لها احتلال الضفة الوصول إلى الخزان الجوفي الشرقي الذي يوفر حاليًّا 66 مليون متر مكعب سنويًّا.

بالإضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بتحويل مياه نهر العوجا من الضفة إلى داخل حدودها قبل 1967م، ويبلغ الإيراد السنوي لهذا النهر 230 مليون متر مكعب، وتعطي إسرائيل الأولوية في استخدام المياه لعمليات الاستيطان والزراعة الإسرائيلية على حساب أهل الضفة وحاجاتهم المنزلية والزراعية، وهكذا نجد أن 60 ألف مستوطن يتحكمون بحوالي 75 ٪ من مياه الضفة، بينما لا يملك الفلسطينيون إلا 25 ٪ من المياه، وتقدر الدراسات استهلاك الفرد الفلسطيني من الماء بنحو 40 مترًا مكعبًا سنويًّا في حين يستهلك المستوطن الإسرائيلي

مائة متر مكعب.

وتؤكد دراسات قام بها خبراء الأمم المتحدة أن الطريقة التي تستغل بها إسرائيل المياه الجوفية ستؤدي سريعًا إلى جفاف الآبار الجوفية؛ لأن سحب المياه يتم بمعدل أعلى من معدل إعادة امتلاء الخزانات الجوفية، وسيكون من نتائج هذا الأمر انخفاض ضغط الخزانات الجوفية وتسلل ملوحة البحر إليها، وبالتالي فساد التربة. يضاف إلى ذلك أن المستوطنين يفرطون في استخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة الأمر الذي يفسد المياه الجوفية.

أما بالنسبة لهضبة الجولان، فإن احتلالها أتاح لإسرائيل السيطرة على رافدين من روافد نهر الأردن، هما الدان وبانياس، اللذان يوفران ثلث إيراد مياه نهر الأردن، بالإضافة إلى ذلك تستغل إسرائيل موارد الجولان الأخرى التي تقدر بحوالي 200 مليون متر مكتب.

ومن جهة ثانية فإن الجولان تؤمن لإسرائيل حماية بحيرة طبرية التي توفر لإسرائيل ربع المياه التي تستعملها.

سرقة مياه الليطانى:

دأب الصهاينة الأوائل على التأكيد أن الحدود الشمالية للوطن القومي اليهودي تبدأ عند نهر الليطانى. وقد حذر كثيرون من مطامع إسرائيل القديمة في هذا النهر، لكن التحذيرات لم تكن تجد آذانًا صاغية ما دامت المشاريع الإسرائيلية لم تظهر بشكل ملموس.

غير أن مراجعة الخطط المائية الرسمية لدولة إسرائيل تظهر أن إسرائيل أدخلت الليطاني في خططها منذ عام 1944م، وتحديدًا في الخطة المسماة مشروع لودر ميلك؛ وذلك لزراعة صحراء النقب. وعادت إسرائيل إلى دمج الليطاني في خطة السنوات السبع (1960-1953)، وبلغت الجرأة الإسرائيلية حدًّا جعلها تدعي لنفسها الحق في 400 مليون متر مكعب سنويًّا من نهر

الليطاني مقابل 300 فقط للبنان.

واستمرت الأطماع الإسرائيلية تغيب وتبرز حتى اجتياحها عام 1978 لجنوب لبنان، ففي معرض تبريرها للاجتياح وقف مناحيم بيجن رئيس الوزراء آنذاك ليقول أمام الكنيست: «إن احتلال جنوب لبنان سيؤمن لإسرائيل أكثر من 800 مليون متر مكعب بواسطة الليطانى»، وبعد هذا الاجتياح انتشرت قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان باستثناء ثغرة بقيت خالية من أي تواجد دولي، وهي «المستعمرة المطلة في المنطقة التي ينعطف فيها نهر الليطاني ليتجه نحو البحر. ثمة من يعتمد أن هذه الثغرة كانت شرطًا إسرائيليًّا أملته الخطط الهادفة لسحب جزء من مياه النهر نحو الأراضي المحتلة.

وقد بدأ الإسرائيليون عام 1982م خطوات للسيطرة على مياه الليطاني، لكن المشكلة التي اعترضتهم هى أن النهر يمر في منطقة منحدرة قرب الحدود الإسرائيلية ويصبح جريانه سريعًا بشكل يتعذر معه السيطرة على المياه. هذا الأمر يفرض على الإسرائيليين جر المياه شمالًا قرب سد الفرعون. غير أن ذلك يفترض تواجدًا إسرائيليًّا دائمًا في منطقة تمتد من جنوب طريق الشام حتى مرجعيون، وهذا ما يهدد بمواجهة مع سوريا.

وهناك معلومات تؤكد أن إسرائيل أنشأت نفقًا طوله عشرون كيلومترًا عند أسفل دير ميماس، أو عند جسر الخردلي، حيث يرتفع منسوب النهر وتقوم عبر هذا النفق بضخ المياه في اتجاه بحيرة طبرية، أو نحو القناة التي تربط بحيرة طبرية بصحراء النقب. وقد أشار تقرير قدمه مراقبو الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمنظمة الدولية عام 1986م إلى هذا النفق.

نقص المياه في الشرق الأوسط:

وحسب رأي الخبير الأمريكي في الدراسات المائية جون كولارز من جامعة ميشيجان فإن إسرائيل تقوم على الأرجح بسحب قسم من مياه الليطانى، رغم أن خط سير النهر الخارجي يبدو طبيعيًّا. ويضيف كولارز أن بعض المؤشرات

تقول: إن قسمًا من مياه النهر يصب في نهر الأردن بواسطة قنوات جوفية طبيعية، ولا يستبعد كولارز أن تكون عملية التحويل قد تمت بواسطة شبكة قنوات صناعية على مستوى هضاب «مرجعيون»، لكنه أضاف أنه حتى اللحظة ليست هناك إثباتات مادية في هذا الصدد.

هذه المعطيات المتعلقة بالضفة الغربية والجولان والليطاني تدفع بعض الخبراء إلى الاعتماد بأن إسرائيل لن تقدم إطلاقًا على الانسحاب من هذه الأراضي المحتلة؛ نظرًا لحاجتها الماسة إلى مياهها. والواقع أن إسرائيل تجد نفسها في هذا المجال إزاء مأزق اقتصادي سياسي - أيديولوجي يمكن اختصاره بالشكل التالي: أن على إسرائيل الاختيار بين إعطاء الأولوية للزراعة على حساب الاستيطان، أو استخدام تقنيات مكلفة لتحلية مياه البحر مثلًا على حساب ميزانيات الدفاع، أو الانسحاب أو السعي الدائم للسيطرة على مصادر المياه لدى جيرانها، ويبدو أن تفكير المسئولين الإسرائيليين يستبعد دائمًا الحلول المعقولة ويختار العدوان. ففي بحث بعنوان «نقص المياه في الشرق الأوسط» يقول المدير العام السابق لوزارة الزراعة الإسرائيلية مائير بن مائير: «إن أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط هى مثل قنبلة موقوتة. وإذا لم يكن المسئولون في هذه المنطقة قادرين على مناقشة مخرج معقول فإن الحرب بين دول المنطقة تصبح مسألة أكيدة».

ويضيف مائير نفسه «إن إسرائيل سوف تواجه أزمة في بداية القرن المقبل لا محالة»، ويقول مناحيم كانتور مفوض المياه السابق في إسرائيل:

سوف تمضي عشرون عامًا حتى تستطيع إسرائيل استعمال البدائل غير التقليدية في تحلية المياه، وإن هذه المدة كافية لتجفيف إسرائيل حتى الموت «وبالطبع فإن إسرائيل لن تنتظر ليحل بها هذا المصير ولا ترى وسيلة أخرى أمامها سوى الحرب».

إسرائيل ودول حوض النيل:

في أوغندا وعلى البر الأيسر من نيلنا توجد مساحة من الأرض هى حوض نهر «الكافو» وهي لا تقل في مساحتها عن خمسة ملايين من الأفدنة.

ونهر الكافو في سابق عهده كانت منابعه بالقرب من بحيرة فيكتوريا، بل وكانت له روافده التي تأخذ من البحيرة رأسًا وتنساب في مجراه إلى بحيرة ألبرت بفارق ميل قدره حوالي خمسمائة متر على طول مجراه.

ثم حدث فى العصور الجيولوجية أن تغيرت القشرة الأرضية على بعد حوالي خمسين كيلو مترًا من بحيرة ألبرت، وظهر بها نتوء قسمت النهر لقسمين أحدهما: بطول حوالي خمسين كيلو مترًا، وأصبح مجرى مائيًّا يسير في طريقه كما هو ليصب في بحيرة ألبرت باسم نهر «نكوس». وأما نهر «كافو» فقد تغيرت ميوله وأصبح يرد المياه إلى منابعه، ومن ثم أصبحت مياهه ساكنة أو شبه ساكنة تأخذ شكل المستنقع. ومساحة حوضه البالغة حوالي خمسة ملايين من الأفدنة أصبحت نتيجة طبيعية للحالة التي آل النهر إلىها من عدم سريان مياهه وكثرة الأمطار الواقعة على حوضه التي تبلغ حوالي ألف ومائة ملليمتر سنويًّا، وحال النهر أصبح إلى ما آل إليه؛ لذلك فإن حوضه ذا المساحة الواسعة أصبح لا يحتاج إلى أي مياه أخرى من النيل.

وقد زرع الصينيون هناك لحساب الأوغنديين حوالي نصف مليون فدان بنبات الأرز، حيث إنه نبات مائي يجود فى المستنقعات، فآتى الزرع ثماره يانعة خيرة، وفاض الخير على أوغندا، ومن ثم استهلكوا جزءًا منه وصدروا الباقي وكان كثيرًا جدًّا در عليهم أرباحًا كثيرة من العملات الصعبة.

واستمر الصينيون يزرعون الأرز ويتوسعون في زراعته في هذه المنطقة لحساب أوغندا حتى تنبه الإسرائيليون لهذا الأمر واعتقدوا أن تخطيطهم للسيطرة على مياه النيل وحرمان مصر والسودان ما استطاعوا منه أصبح مهددًا بالفشل، ومن ثم سارعوا وتدخلوا بأساليبهم لدى الأوغنديين يحثونهم على زراعة محاصيل أخرى مثل القطن والقمح وباقي الحبوب، ولتحقيق ذلك

يستدعي الأمر أن يأخذوا حصة من مياه النيل لتساعدهم على ذلك.

التعاون الأمريكي - الإسرائيلي في مجال المياه:

الواقع أن الاهتمام الآخر بمشكلة المياه في الوطن العربي يسبق إصدار هذا التقرير بأكثر من ثلاثين عامًا، بل إن استغلال المياه في المنطقة شكل أحد المتغيرات الهامة في العلاقات العربية - الأمريكية والتطورات السياسية والعسكرية التي غمرت المنطقة منذ الخمسينيات. فبالإضافة إلى سحب العرض الأمريكي بتمويل مشروع السد العالي وما أفرزه من تطورات معروفه: تأميم قناة السويس، العدوان الثلاثي على مصر.. إلخ نجد الولايات المتحدة حريصة منذ منتصف الستينيات على تدعيم تعاونها مع إسرائيل في المجال المائي. ففي أول تعبير له عن سياسته في الشرق الأوسط أعلن الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» أمام اجتماع يهودي لجمع التبرعات لمعهد «وايزمان» الإسرائيلي في 6 فبراير 1964 «أن الولايات المتحدة قررت أن تتعاون مع إسرائيل في إيجاد طريقة رخيصة لتحويل مياه البحر المالحة إلى مياه عذبة صالحة للري والشرب، وذلك ضمن سياسة استخدام الذرة من أجل السلام».

وبالرغم من أن الولايات المتحدة ستواصل سياستها الحيادية في الشرق الأوسط فإنها مستعدة للوقوف مع أي دولة يقع عليها عدوان من أي دولة أو دول أخرى في المنطقة. وكان «جونستون» يرد بذلك على رسالة تلقاها من رئيس الوزراء الإسرائيلي «ليفي أشكول» ذكر فيها أن قرارات مؤتمر القمة العربي - الذي انعقد بالقاهرة لمناقشة تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن - تضمنت تهديدًا باستعمال القوات المسلحة ضد إسرائيل - وأنه على استعداد للسفر إلى الولايات المتحدة ليبحث مع الرئيس الأمريكي الجديد مخاطر التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل بسبب تجمع العالم العربي ضدها.

النهب الإسرائيلي للمياه العربية:

الأطماع الصهيونية في مياه الأنهار العربية ليست ظاهرة حديثة، إذ إنها تعود على الأقل إلى بداية هذا القرن. فإثر إخفاق مؤسس الحركة الصهيونية «تيودور هرتزل» في إقناع وإغراء السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالسماح بهجرة اليهود على نطاق واسع للاستيطان في فلسطين، اتجهت أنظار هرتزل إلى سيناء التي أطلق عليها اسم «فلسطين المصرية» وحاول استمالة بريطانيا إلى جانب الصهاينة لاستيطان شمال سيناء، وتم بالفعل عام 1902م تشكيل لجنة من ثمانية أعضاء من اليهود في العريش ومجلس بلدية يهودية في سيناء لاستغلال الأراضي. وفي مارس 1903م انتهت اللجنة إلى إصدار قرارات تقضي بصلاحية شمال سيناء لاستيطان اليهود واتخاذ العريش نقطة انطلاق لتنفيذ المشروع،وأكدت اللجنة ضرورة إقامة الدولة والسماح لهذه الدولة بجلب مياه النيل إلى سيناء بيد أن هذا المشروع لم يتحقق بسبب معارضة مصر والدولة العثمانية، فاعتذرت بريطانيا عن تنفيذ مقررات هذه اللجنة.

وبعد تأسيس الدولة الإسرائيلية، أصبحت أطماعها في نهب المياه العربية هي أبرز دوافع سياستها التوسعية في المنطقة العربية، فنقص المياه في إسرائيل كان ضمن عوامل أخرى وراء مخططاتها التوسعية في الضفة الغربية لنهر الأردن وهضبة الجولان وسيناء وجنوب لبنان.

1- خلال احتلال سيناء بعد حرب 1967م حاولت إسرائيل حفر آبار لامتصاص المياه الجوفية من بعض مناطق الأراضي المصرية. ومع عدم تنفيذ فكرة نقل مياه النيل إلى صحراء النقب التي كان قد اقترحها الرئيس «السادات» وعجز عن تمريرها خلال العامين الأخيرين من عهده، طرحت إسرائيل عدة أفكار أخرى رفضتها مصر، وكان منها تعاون الجانبين في مشروع مشترك لحفر آبار على الحدود واقتسام مياهها وإقامة مشروعات زراعية مشتركة.

2- نفذت إسرائيل قبل حرب 1967م مشروع تحويل مجرى نهر الأردن الذي أدى إلى حرمان 40 ألف دونم من الأراضي الزراعية الأردنية من مياه الري، كما

ترتب عليه زيادة ملوحة المياه المتبقية نتيجة ضعف تدفق المياه في مجرى النهر، وبعد شنها حرب 1967م واحتلالها الجولان والضفة الغربية تمكنت إسرائيل من التحكم في مياه نهر الأردن الذي يزودها بثلث احتياجاتها المائية، كما دمرت سد «خالد بن الوليد» السوري على نهر اليرموك الذي تسعى إسرائيل إلى استغلاله في تزويدها بـ 40-35 مليون متر مكعب من المياه سنويًّا.

3- كانت السيطرة على نهر الليطاني من بين الأسباب الرئيسية للغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو 1982م وبالفعل أعطى هذا الغزو دفعة قوية لخطة إسرائيل بتحويل مجرى هذا النهر وامتصاص مياهه تدريجيًّا في سرية تامة، بعد استيلاء قواتها على كافة الخرائط والوثائق الفنية المتعلقة بالنهر ومنشآته. وإذا كانت هذه الخطة ستؤمن لإسرائيل نحو 500 مليون متر مكعب من المياه سنويًّا، فإنها ستؤدي إلى القضاء على الزراعة اللبنانية في سهل البقاع وحرمان لبنان من ثلث إنتاجه من الطاقة الكهربائية.

4- تفرض إسرائيل سلسلة من القيود التعسفية على استخدام السكان العرب في الضفة الغربية المحتلة لمواردهم المائية، ومن ذلك منع العرب من حفر آبار جديدة وتركيب عدادات على الآبار العربية الموجودة لتحديد كميات المياه المسموح بها لاستخدامات العرب. وتشير التقديرات المتاحة إلى أن حجم المياه التي نهبتها إسرائيل من الضفة الغربية خلال الفترة 1987-1967 يتراوح بين 700-600 مليون متر مكعب سنويًّا. ونتيجة تحكمها ونهبها للمياه العربية تمكنت إسرائيل من التوسع في بناء المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الفترة من يونيو 1967 حتى نوفمبر 1981 بلغ عدد المستوطنات(118) مستوطنة في غزة وذلك بغرض تكريس واقع الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية.

المياه والتخطيط الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب

من الملاحظ أن المشروعات والدراسات التي أعدتها عدة جهات إسرائيلية منذ

منتصف الخمسينيات وحتى الآن بشأن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعرب في حالة السلام، أولت اهتمامًا كبيرًا لعملية استغلال المياه وغيرها من الموارد الطبيعية العربية عن طريق إقامة مشروعات مشتركة تتضافر فيها «التكنولوجيا والخبرة الإسرائيلية والموارد الطبيعية والمالية العربية».

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض أسئلة هذه المشروعات:

1- في إبريل 1966م أعد المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية دراسة ذكر فيها أن هناك إمكانات كبيرة للتعاون مع الدول العربية في التسعينيات، فإسرائيل يمكنها أن تقدم المهارة والخبرة الفنية التي ستجعل الصحراء مزدهرة وأن تساعد فنيًّا في مجالات إزالة ملوحة المياه والتعليم والصناعة وغيرها، ويستطيع العرب بدورهم أن يقدموا المواد الخام والمنتجات الزراعية وسيكون هذا التعاون لمصلحة الطرفين.

2- في 10 أكتوبر 1978م كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية النقاب عن مشروع وضعه جاد يعقوبي وزير المواصلات في حكومة «رابين» في عامي 1975-1974م بعنوان «مشروع تعاون إقليمي في الشرق الأوسط»، وكان من بين ما تضمنه «إيجاد أساليب للتعاون بين إسرائيل والعرب في تطوير مصادر الطاقة والمياه، لأن هذه المصادر تشكل بنية أساسية مهمة لتوطيد التعاون الإقليمي».

3- في يناير 1978م نشر مركز البحوث الإسرائيلي «معهد هوروفيتش للسلام» دراسة دعت إلى «إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة»، وخلق كتلة اقتصادية واحدة في منطق الشرق الأوسط، تتحرك فيها السلع ورءوس الأموال والتكنولوجيا بحرية كاملة وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها إسرائيل دور العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد، ويمكن أن يشمل هذا التكامل الاقتصادي مجالات تعمير الصحراء وترشيد استخدام المياه وتحسين

وسائل المواصلات والاتصالات وإلغاء الحواجز الجمركية وتطوير مصادر جديدة للطاقة.

والواقع أن هذه الدعوة الإسرائيلية إلى السلام والتعاون الاقتصادي مع العرب ورغم ادعاءات إسرائيل بأن علاقات السلام والتعاون هذه سوف تحقق مصالح الطرفين على حد سواء، تنطلق حقيقة من تطلع إسرائيل إلى السيطرة على المنطقة العربية بالوسائل الاقتصادية - إضافة إلى الوسائل العسكرية، بمعنى الجمع بين التوسع الجغرافي بالاحتلال العسكري من جهة والغزو الاقتصادي للمنطقة من جهة ثانية، ويتمثل العنصر الأساسي في التفكير الإسرائيلي بالشئون الاقتصادية في المنطقة بما فيها المياه، وفي اعتقاد إسرائيل حتمية قياداتها لاقتصاديات دول المنطقة وتوجيهها على نحو تبدو فيه شكليًّا غير متناقضة مع مصالح العرب، ولكنها تسخر حقيقة لخدمة المصالح الإسرائيلية.

سرقة المياه لعبة إسرائيلية قديمة:

سرقة إسرائيل للمياه العربية عادة تمارسها منذ بدء إنشائها حتى الآن.. ولم تكتف الآن بسرقة مياه الدول العربية المجاورة لها بل امتدت شمالًا إلى منابع نهر الفرات في تركيا وجنوبًا إلى منابع النيل في إثيوبيا.

إسرائيل التي تعاني أزمة مائية خانقة ترى أن حرية الوصول إلى المنبع هي أهم الشروط التي يجب أن تمليها في رسم حدودها، هذا ما أكده برنامج حزب العمل في انتخابات عام 1988م، بينما أكد برنامج كتلة الليكود أن الماء حياتنا ولا نستطيع أن نضع هذه الثروة في أيدي أناس لدينا شك كبير في نواياهم نحونا.

ومع توقع ازدياد أزمة المياه خلال التسعينيات في الشرق الأوسط في جميع دول المنطقة فإن الخبراء يؤكدون أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستكون بسبب المياه.. ففي الأسبوع الأول من هذا الشهر عقدت اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بالكونجرس جلسة لمناقشة احتمالات حرب المياه

بالمنطقة، واستمعت اللجنة التي يرأسها لي هاملتون إلى شهادات البؤر الساخنة في ثلاث مناطق، الأولى: في حوض النيل، والثانية: في حوض الفرات، والثالثة: في مستجمع الأنهار في الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل.. وأكد توماس ناف الأستاذ بجامعة بنسلفانيا أن المعركة في الشرق الأوسط حول المياه فادحة ولا محالة، وحدد الأسباب التي ستؤدي إلى الحرب وتناقصها المستمر.

ويحذر توماس ناف في تقريره من أن زيادة السكان في الأردن ستواجهها زيادة في استهلاك المياه، ذلك أن سكان الأردن سيصلون عام 2010 إلى 7,2 مليون نسمة، وأوضح أن استهلاك الفرد الأردني بـ 6 أضعاف.. وإذا استمر الاستهلاك في الأردن وإسرائيل بنفس المعدل فإن الحرب بينهما قادمة لا محالة.

والتوتر بين الأردن وإسرائيل لن يكون بسبب التنافس على مياه نهر الأردن فقط، ولكن أيضًا ستكون بسبب عرقلة إسرائيل للمشروعات الأردنية على نهر اليرموك، فقد توقف العمل في بناء سد الوحدة والذي اتفقت الأردن وسوريا على بنائه داخل الأراضي الأردنية وعلى بعد عشرة كيلو مترات فقط من الحدود مع إسرائيل، وبسبب عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق حول توزيع مياه النهر بين الأردن وسوريا وإسرائيل، فإن البنك الدولي قام بتجميد تمويل المشروع وحدد شرطه للإفراج عن الأموال التي وافق على المساهمة بها في المشروع مع مجموعة من البنوك الأمريكية والأوروبية، والتي تبلغ 260 مليون دولار بالاتفاق على اقتسام الماء بين الدول الثلاث.

وترجع فكرة بناء السد إلى عام 1978م حينما اتفقت سوريا والأردن اتفاقًا من أجل بناء سد على نهر اليرموك تبلغ طاقته 220 مليون متر مكعب في السنة على أن تستفيد سوريا بـ 75 ٪ من الطاقة الكهربية المولدة عن السد بالإضافة إلى زيادة المساحة المزروعة في أراضيها، وكان الاتفاق الأردني - السوري قد أخذ في الاعتبار أن توزيع المياه بينهما وبين إسرائيل على أساس خطة

جونسون مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور والتي وضعت أمريكا بين عامي 1953-1955م في محاولة لفك الاشتباك بين الدول الثلاث والتي رفضت كل دولة منها التوقيع عليها.

ولابد لإسرائيل أن تحاول الحصول على مصادر أخرى للمياه خاصة بعد تدفق المهاجرين السوفيت عليها، مما يزيد من احتياجاتها المائية، والتي يقدرها الخبراء بـ 800 مليون متر مكعب سنويًّا عام 2000م. ويرى الدكتور جودة عبد الخالق أن إسرائيل دائمًا تلجأ إلى الحرب لحل أزمة المياه.. فمن المعروف أن حرب 1967م وفرت لإسرائيل 500 مليون متر مكعب من مياه الضفة، بينما وفر احتلال الجنوب اللبناني لها أكثر من 800 مليون متر مكعب من خلال استيلائها على الأنهار اللبنانية، ويؤكد هذا الرأي ما قاله مناحم بيجين عشية غزو لبنان عام 1982م من أن إسرائيل العطشى لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هدرًا إلى البحر، وأن القوات أصبحت جاهزة في إسرائيل لاستيعاب نهر الليطاني.

عملية السرقة الإسرائيلية للمياه العربية مستمرة منذ قيام إسرائيل وحتى الآن، فقد ارتفعت كميات المياه التى سرقتها إسرائيل من مصادر المياه العربية إلى نحو 1300 مليون متر مكعب سنويًّا حسب الأرقام التي أعلنها داود خلف وزير المياه والري الأردني بسبب استيلاء إسرائيل على الأنهار اللبنانية، والذي بدأت إسرائيل عام 1964م باستيلائها على نهر الحصباني، ومنذ الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978م، والذي سمي بعملية الليطاني نسبة إلى نهر الليطاني الذي ترغب إسرائيل في الاستيلاء عليه حاليًّا، وتصر على الاستيلاء على نهر الورداني منذ عام 1980م، وفي نفس العام وضعت إسرائيل يدها على مصادر مياه الجبل وسحبها إلى أرضها، ثم قامت بربط شبكات مياه 12 قرية لبنانية محتلة بمحطة مياه مستعمرة مشتولا، حيث أرغم كل مشترك لبناني على دفع مبلغ 500 ليرة لبنانية شهريًّا عن كل متر مكعب.

ويذهب بعض الخبراء إلى أن إسرائيل تقوم ببحوث عملية لجر وسحب

الصحراء من مصر إلى إسرائيل للحصول على مياه الأمطار، ولكن كل هذه الحلول غير مجدية وغير عملية، ولذلك تنظر إسرائيل دائمًا إلى المياه الموجودة في الدول المجاورة، ففي دراسة أعدها الجيولوجي الإسرائيلي أري أشرار أكد فيها على وجود خزان مياه جوفية في الصحراء يمتد إلى عمق كبير، وتقدر كمية المياه فيه بحوالي 200 مليون متر مكعب، وأشارت الدراسة إلى ضرورة استغلال هذه المياه.. وترددت أنباء صحفية أن شركة مكورت الإسرائيلية قامت بالفعل بالاشتراك مع مجموعة من الشركات الأمريكية بحفر آبار تجريبية على الحدود المصرية - الإسرائيلية، ورصدت لها الجمعيات العلمية الأمريكية 500 مليون دولار منحة لا ترد لتنفيذ هذه البحوث التي مازالت تجرى حتى الآن. وتضيف هذه الأنباء أن المشروعات الإسرائيلية لم تتوقف على سحب المياه، بل قامت مؤخرًا بعمل سد في منطقة الكنتلة قرب الحدود المصرية عند ملتقى وادي الجرافي ووادي الحرابد لمنع تسرب المياه إلى الأراضي المصرية.

وبؤرة الصراع الثانية التي حددتها لجنة الكونجرس هي حوض نهر الفرات، حيث ظهرت الأزمة خلال الأعوام الأخيرة بعد أن بدأت تركيا في بناء 21 سدًّا على نهر الفرات وفروعه وهو المشروع الذي أطلقت عليه اسم الغاب لري الأناضول، واشتدت الأزمة في العام الماضي قرب الانتهاء من أول هذه السدود وهو سد أتاتورك. ففي يناير الماضي أعلنت تركيا عن تحويل مياه نهر الفرات لملء بحيرة أتاتورك، الأمر الذي أدى إلى انقطاع جريان المياه لمدة شهر كامل عن سوريا والعراق مما كان بمثابة إنذار لكل منهما، إذ إن مشروع الغاب التركي عند جنوب وشرق الأناضول سيخفض معدل تدفق المياه السنوي من 30 مليارًا متر مكعب إلى 11 مليارًا فقط، وهي كمية لا تكفي سوريا والعراق سواء للزراعة أو توليد الكهرباء. ويتوقع الخبراء أن المشروع التركي سيحرم سوريا من 40 ٪ من احتياجاتها من المياه مما سيؤدي إلى إخراج 1860 ألف دونم من نطاق الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى العجز المتوقع في إنتاج الطاقة، حيث سيؤدي خفض الكميات المتدفقة من المياه إلى تقلص إنتاج الكهرباء في سد

الثورة الذي أقيم على نهر الفرات إلى 12 ٪ فقط من طاقته، ويرى المراقبون أن تعنت تركيا وراء فشل الاجتماع الوزاري الذي عقد في أنقره خلال الأسبوع الأخير من يونيو الماضي، حيث فشلت سوريا والعراق وتركيا في الوصول إلى اتفاق في شأن مياه الفرات.

ويرى المراقبون السياسيون أن تركيا تستخدم المياه كوسيلة ضغط سياسية تهدف من ورائها إلى تأمين حدودها مع الدولتين العربيتين لمنع تسلل الأكراد إليها. ففي عام 1987م وأثناء زيارة توجوت يوزال الذي كان رئيسًا للوزراء في تركيا في ذلك الوقت حصل الاتفاق على منح سوريا 12 مليار متر مكعب سنويًّا مقابل وقف الدعم السوري للأكراد وغلق المراكز الكردية الموجودة في لبنان. وبعد انحسار النفوذ السوفيتي من المنطقة ورفض السوق الأوروبية المشتركة لعضوية تركيا فيها، فإنها تبحث عن دور استراتيجي لها في المنطقة خلال مشروع الغاب لري الأناضول، حيث سيصبح من خلاله المورد الأول للخضراوات بالمنطقة، بالإضافة إلى مشروع أنابيب مياه السلام الذي تقترحه تركيا والذي يقضي بمد أنابيب المياه من نهر سيحان وجيحان في اتجاهين: الأول يمتد غربًا نحو سوريا والأردن والسعودية مرورًا بإسرائيل والتي تعد الهدف الرئيسي للخط الغربي.

أما الخط الثاني فيمتد عبر السعودية والكويت والبحرين والأردن وعمان، والمشروع يهدف ظاهريًّا إلى تخفيف أزمة المياه، ولكنه يتضمن تهديدًا استراتيجيًّا لأمن دول المنطقة لصالح تركيا وإسرائيل.

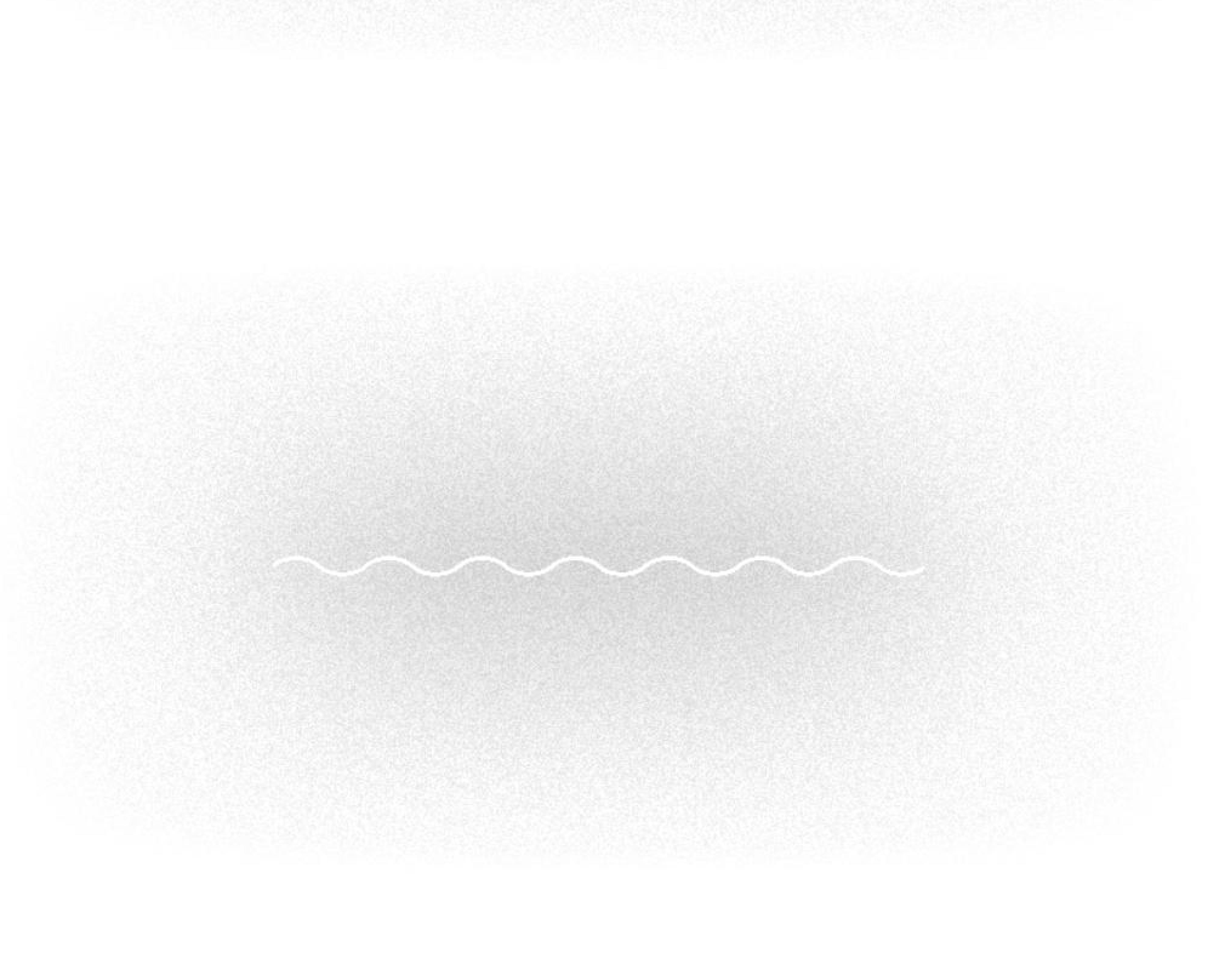
وأصابع إسرائيل التي تعبث بمياه المنطقة امتدت إلى الجنوب حيث منابع النيل في إثيوبيا في محاولة للحصول على مياه النيل وإثارة الأزمات بين إثيوبيا ومصر، وإذا كانت المفاوضات التركية - السورية -العراقية قد فشلت فإن المراقبين يرون أن انضمام إثيوبيا أخيرًا إلى منظمة حوض النيل الأنرجو بعد رفضها الأطماع لسنوات عديدة هي بداية طيبة للوصول إلى اتفاق شامل بين مصر وإثيوبيا حول المشروعات التي تزمع إثيوبيا إقامتها على نهر النيل

خاصة في ظل التقارب المصري الإفريقي الذي انتهجه الرئيس مبارك.

الباب الخامس

الجزيرة العربية ...

والقرن الإفريقي ...



الجزيرة العربية.... والقرن الإفريقي

تتشابه الأوضاع المائية داخل الجزيرة العربية إلى حد كبير ففي حديثنا عن وضع المياه داخل المملكة العربية السعودية والكويت وقطر لا أجد لزامًا لعرض الموقف نفسه بالنسبة للبحرين، أو دولة الإمارات العربية المتحدة، أو دولة عمان. وإن كانت الأخيرة تتميز بكثرة سقوط الأمطار عليها نظرًا لوجود عدة سلاسل جبال بها.

وتختلف الحال بالنسبة للقرن الإفريقي ففي الوقت الذي توجد فيه أنهار ومياه جوفية داخل أراضي الصومال نجد أن دولة جيبوتي قد حرمها الله من نعمة المطر، وتكاد المياه الجوفية تكون في حكم العدم، أما الأنهار فلا وجود لها، وإن كان الخالق لا ينسى من خلقه، فقد تتوافر أحيانًا بعض زخات المطر التي تنبت الكلأ حتى يعيش بعض سكانها محدودي العدد على الرعي.

المملكة العربية السعودية

نظرية عامة:

إن توافر موارد يعتمد عليها من المياه بكميات كافية ونوعية مقبولة شرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد من البلدان. وتتحدد تنمية الموارد المائية من خلال نمط معقد من العلاقات المترابطة بين العرض والطلب. ويحدد نمو السكان ومستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية، ففي بلد كالمملكة - حيث موارد المياه نادرة ومحدودة - يعتبر توافر المياه عنصرًا أساسيًّا في تحديد مدى نجاح خطط التنمية الشاملة، ولذلك يعتبر التخطيط لموارد المياه جزءًا لا يتجزأ من عملية التخطيط الشامل. وهناك أربع جهات حكومية رئيسية معنية بالتخطيط للمياه وإدارتها وتنميتها وإنتاجها وتوزيعها وهي: وزارة الزراعة والمياه، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، ووزارة الشئون البلدية والقروية، وهيئة مشروع الرى والصرف بالإحساء.

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة:

لقد أدى التقدم السريع الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال السنوات العشر الماضية إلى زيادة كبيرة في الطلب على المياه أمكن مواجهتها بنجاح بواسطة توفير المزيد من الموارد المائية وإقامة شبكات للمجاري على نطاق واسع. وتم تحقيق ذلك عن طريق استثمارات عامة موسعة في التجهيزات الأساسية للمياه، وبنهاية خطة التنمية الثالثة تم تزويد معظم المراكز السكانية بكميات كافية من المياه، ذات النوعية الجيدة عن طريق شبكات المياه.

وعلى الرغم من أن خطة التنمية الثالثة دعت إلى المحافظة على المياه فإن الأولويات في قطاع المياه كانت موجهة نحو تنمية الموارد بدرجة أكبر من توجيهها نحو المحافظة على المياه، ويدفعها إلى ذلك الحاجة إلى التغلب على النقص الحرج في مياه بعض المناطق، وعلاوة على ذلك جرى تحديد قطاع الزراعة باعتباره أحد القطاعات ذات الأولوية في مجال الاستثمار، حيث كان من المتوقع زيادة الطلب على المياه لأغراض الري، وقد فاقت هذه الزيادة كل التوقعات، ويمكن تصنيف موارد المياه في المملكة إلى أربع فئات وهي: المياه السطحية، والمياه الجوفية، ومياه البحر المحلاة، ومياه المجاري المعالجة.

المياه السطحية:

توجد المياه السطحية بشكل رئيسي في المنطقتين الغربية والجنوبية الغربية من المملكة، حيث تهطل أمطار موسمية كافية لتكون السيول، وتقدر كميات المياه السطحية التي يمكن استغلالها بحوالي 900 مليون متر مكعب سنويًّا على الرغم من أن الكميات المستخدمة حاليًّا تقل عن ذلك بكثير، ويمكن الاستفادة من موارد المياه السطحية بالاستخدام الفعال للسدود، وليست أعمال إنشاء السدود مهمة لتنمية المياه السطحية واستغلالها فحسب بل أيضًا لحماية التجمعات السكنية والطرق الزراعية من أخطار السيول، وقد أنشئ خلال خطة التنمية الثالثة 124 سدًّا جديدًا واستكملت دراسات موارد المياه في العديد من أحواض الأودية.

المياه الجوفية:

يوجد نوعان من المياه الجوفية: مياه جوفية قابلة للتجديد، ومياه جوفية غير قابلة للتجديد، ويجرى فى الوقت الحالي استعمال الجانب الأكبر من المياه الجوفية القابلة للتجديد في الزراعة التقليدية وللأغراض المنزلية، وهذا النوع من المياه موجود بشكل عام في طبقات جوفية تتكون من طبقات رسوبية تتبع مسارات مجاري الوديان. أما المياه الجوفية غير القابلة للتجديد فهي مخزونة في طبقات أساسية وثانوية قد تتغذى بكميات قليلة لا تذكر، وتغطى طبقات المياه الجوفية غير القابلة للتجديد أكثر من 70 ٪ من احتياجات المملكة للمياه.

ولقد شهدت خطة التنمية الثالثة نشاطًا مكثفًا في التنمية للمياه الجوفية غير القابلة للتجديد شملت ما يلي:

- أكملت وزارة الزراعة والمياه الدراسات الهيدروجيولوجية لتكوين أم رضمة والساق الحاملين للمياه.
- تم حفر 715 بئرًا لأغراض توفير المياه واختبار الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ومراقبة مستويات المياه.
- قامت وزارة الشئون البلدية والقروية بحفر 162 بئرًا لغرض توفير المياه لمدينة الرياض و57 بئرًا في المنطقة الشرقية.
- تم تنمية الآلاف من الآبار من قبل القطاع الخاص للأغراض الزراعية.
- أنجزت وزارة الزراعة والمياه ووزارة الشئون البلدية والقروية مشاريع توفير المياه للعديد من المدن والمناطق في شتى أنحاء المملكة.

وفي الوقت الذي يقدر فيه أن تستمر موارد المياه الجوفية القابلة للتجديد في توفير حوالي 950 مليون متر مكعب في السنة تشهد موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديد معدلات استهلاك متزايدة بسبب الاستخدام المكثف لهذه

الموارد خلال خطة التنمية الثالثة.

مياه البحر المحلاة:

بلغت أعمال تحلية مياه البحر مرحلة متقدمة من التطور والنمو حيث يوجد في المملكة الآن محطات للتحلية من أكبر المحطات في العالم، وخلال خطة التنمية الثالثة أنجزت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة حوالي 90 ٪ من إجمالي الطاقة المركبة من المياه المحلاة مما عزز بشكل ملموس موارد المياه العذبة في المملكة وبحلول عام 1405هـ كان هناك 21 محطة تحلية عاملة تابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، منها 15 محطة على الساحل الغربي و6 محطات على الساحل الشرقي، وتقوم بعض المحطات الكبيرة بتوليد الطاقة الكهربائية، وخلال خطة التنمية الثالثة ازدادت الطاقة الإنتاجية المصدرة من المياه المحلاة حوالي عشرة أضعاف، حيث بلغت 400 مليون متر مكعب سنويًا عام 1405هـ، وبالإضافة إلى محطات التحلية التابعة للمؤسسة توجد محطات أخرى للتحلية تقوم بتشغيلها جهات أخرى كالهيئة الملكية للجبيل وينبع والمؤسسة العامة للموانئ والخطوط السعودية وأرامكو.

وتم خلال الخطة الثالثة تنفيذ خط أنابيب نقل المياه من الجبيل إلى الرياض، وطوله 460 كيلومترًا وطاقته التصميمية 830 ألف متر مكعب في اليوم، وتستخدم المياه المحلاة بشكل رئيسي للأغراض المنزلية في المدن إذ تخلط بالمياه الجوفية لتحسين نوعية مياه الشرب.

وفى عام 1406/1405هـ وفر هذا المصدر حوالي 50 ٪ من الطلب على المياه للاستعمال المنزلى، ولكن ارتفاع تكاليف الإنتاج المصاحب لاستخدام التقنية الحديثة في أعمال التحلية ونقل المياه عبر مسافات طويلة يجعل استخدام المياه المحلاة لتلبية كافة الاحتياجات المنزلية بديلًا غير مجدٍ للمياه الجوفية على المدى البعيد في بعض المواقع ما لم تنخفض تكلفة الإنتاج والتشغيل.

إمدادات المياه من محطات التحلية:

كان إنشاء محطات تحلية المياه ضروريًا لمقابلة احتياجات النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي، لذلك فقد ازدادت طاقة محطات التحلية في المملكة بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره 39,6 ٪ فارتفعت من 5,12 مليون جالون في اليوم عام 1405هـ وذلك على أساس معدل استغلال للطاقة التشغيلية وحوالي 80 ٪ من الطاقة التصديرية للإنتاج والتي تبلغ 500 مليون جالون يوميًا.

وازداد حجم إمدادات مياه التحلية بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره 37,1 ٪ فارتفع من 330,6 مليون جالون في اليوم إلى 460 مليون جالون.

أكبر محطة لتحلية المياه تقع في مدينة الجبيل بطاقة 240 مليون جالون في اليوم، وتبلغ طاقة محطات التحلية في كل من جدة والخبر 88,5 و57,5 مليون جالون في اليوم على التوالي.

وتبلغ طاقة المحطة التي تمد المدينة المنورة وينبع 25 مليون جالون في اليوم، أما الطاقة المتبقية البالغة 2,2 مليون جالون في اليوم فهي موزعة بين 8 محطات تحلية هي الوجه وضبا والخفجي وأملح وفرسان وحقل ورابغ والبرك.

قضايا تنمية المياه واستعمالاتها:

حدث تطوران خلال الخطة الثالثة كان لهما أثر على وضع الموارد المائية في المملكة:

- التوسع المستمر في إمدادات المياه من التحلية والحقول الأرضية المائية وإعادة استعمال مياه المجاري.
- التوسع السريع في الإنتاج الزراعي المستند على التكثيف في استعمال مياه الري.

وقد كانت النتيجة على الوجه التالي:

(ا) أصبحت الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه.

(ب) أصبح المصدر الرئيسي للمياه الحقول المائية غير القابلة للتجديد. ويعكس الوضع الزراعي عدم التوازن بين نمو الطلب على المياه وإمداداتها. ولذا فإن الاستراتيجية تدعو إلى الاستغلال الاقتصادي للمياه باعتبار ذلك إحدى السياسات الرئيسية لخطة التنمية الرابعة.

الحاجة إلى مراجعة السياسات الحالية:

تتعلق القضية الأولى ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الزراعية بالإمكانات المحدودة لمياه الأمطار، أو إعادة استعمال مياه المجاري.

وهناك حاجة ماسة للتعاون والتنسيق الوثيق بين سياسات الزراعة وسياسات المياه على المدى المتوسط والبعيد.

وخلال فترة خطة التنمية الثالثة، كان يتم توفير المياه للاستعمالات الصناعية والزراعية دون مقابل، بينما تقدم إعانات كبيرة للاستعمالات المنزلية للمياه، وتعتبر التكلفة المرتفعة لمياه البحر المحلاة مقياسًا للقيمة النسبية للمياه التي يجري استهلاكها حاليًّا من الموارد غير قابلة للتجديد.

لذلك برزت الحاجة لمراجعة السياسات الحالية التي توفر المياه بتكلفة منخفضة أو بدون أي تكلفة لمختلف المستهلكين للمياه.

وبصفة خاصة من المهم جدًّا فرض السياسات التي تحد من تسديد موارد المياه، وقد تواجه بعض مناطق المملكة نقصًا شديدًا في المياه في المستقبل القريب إذا لم يتم تبني إجراءات المحافظة على المياه للتحكم في الاستهلاك الجائر للاحتياطات المحدودة، ويتطلب الأمر حاليًّا الكثير من التنسيق والمراقبة من قبل الجهات المعنية بتطوير مصادر المياه.

السياسات:

تعتبر الخطة الوطنية للمياه (وهي التي تحدد سياسات المراقبة وتقنن مقاييس وتنظيم استعمال المياه في المملكة) الإطار العام للإجراءات الملائمة التي تتعلق بالمحافظة على المياه. وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

- إصدار إجراءات للمحافظة على المياه بما في ذلك إصدار نظام «تعريفة» تصاعدي لكافة فئات مستهلكي المياه ومراجعته وتقويمه سنويًّا، وقد صدر مؤخرًا نظام «للتعريفة».
- تحقيق المزيد من التنسيق بين الزراعة وسياسات المياه.
- تكثيف تنمية موارد المياه التي يتم استعمالها آليًّا بصورة غير اقتصادية. ومثال على ذلك مياه الفضلات المعالجة وبعض المياه السطحية.
- إيجاد الإجراءات النظامية للمزيد من التنسيق في مجال توفير المياه وتوزيعها.

مياه المجاري المعالجة:

مازالت معالجة مياه المجاري في مراحل التطوير والتنمية الأولية في المملكة وتتطلب معالجة موسعة ومكثفة ومراقبة دقيقة طبقًا لمقاييس ومستويات نوعية المياه، وقد أسهم تقدم تقنيات المعالجة وتحسين شبكات المجاري خلال خطة التنمية في إمكانية استغلال هذا المصدر لأغراض الري والاستعمالات الصناعية وليس للاستهلاك البشري.

وتبين التقديرات أنه تم توفير حوالي 100 مليون متر مكعب في السنة من مياه المجاري المعالجة للاستعمال بنهاية الخطة الثالثة، ويتوقع أن تتضاعف هذه الكمية خلال خطة التنمية الرابعة وخاصة في المدن الكبري.

شبكات توفير المياه والمجاري:

أكملت مصالح المياه والمجاري التابعة لوزارة الشئون البلدية والقروية، وكذلك الإدارات المسئولة عن تنفيذ المشروعات لوزارة الزراعة والمياه وهيئة مشروع الري والصرف بالإحساء العديد من المشروعات خلال خطة التنمية الثالثة، بما في ذلك شبكات توفير المياه والمجاري وشبكات تصريف مياه الأمطار والسيول في العديد من المدن والمناطق في شتى أنحاء المملكة، كما تم إنشاء العديد من الخزانات الجديدة ومحطات ضخ مياه المجاري ومحطات تنقية المياه.

قضايا أساسية تتعلق بتنمية المياه.

ونحن نؤكد الإنجازات السالفة الذكر والنجاح الكبير الذي تم إحرازه في تلبية احتياجات سكان المملكة من المياه، فإن الزيادة الكبيرة في استهلاك المياه تستلزم فرض بعض السياسات الأساسية التي لها صلة بالاستمرار في تنمية قطاع المياه خلال فترة خطة التنمية الرابعة وما بعدها.

ميزان المياه: (الموارد - الطلب):

إن التغير الكبير الذي طرأ على ميزان المياه في المملكة خلال خطة التنمية الثالثة يمثل إحدى المسائل الهامة بالنسبة لسياسات قطاع المياه، وإذا نظرنا إلى الفئات المستهلكة للمياه (الاستهلاك للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية) وجدنا أن الطلب على المياه للأغراض الزراعية قد ارتفع بمعدل كبير خلال خطة التنمية الثالثة، إذ زاد استهلاك الزراعة للمياه من حوالى 2000 مليون متر مكعب في السنة عام 1400 هـ إلى 7430 مليون متر مكعب في السنة عام 1405 هـ أى ما يعادل 84٪ من إجمالى استهلاك المياه، ويشكل استهلاك الزراعة من المياه أربعة أضعاف تقديرات الخطة الثالثة، وأكثر من 70٪ من هذه المياه يأتي من موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديد التي تقدر حاليًّا بحوالى 500,000 مليون متر مكعب.

ولقد قامت وزارة الزراعة والمياه بتوزيع حوالي 435 ألف هكتار من الأراضي

القابلة للزراعة خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثالثة، وكان أكثر من 90٪ من الأراضي موزعًا في المناطق الوسطى والشمالية والشرقية، وجميعها تعتمد على موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديد، وأدى النمو الكبير الذي تحقق في الإنتاج الزراعى والتوسع في استصلاح الأراضي إلى استهلاك كبير في موارد المياه غير القابلة للتجديد في بعض المناطق، وحيث إن معدلات استهلاك طبقات المياه في عدة مناطق وصلت إلى مستويات حرجة، فمن الضروري اتخاذ إجراءات فورية في هذه المناطق كمراقبة معدلات الاستهلاك وترشيدها.

تنسيق استعمالات المياه:

إن أوضاع المياه في بعض مناطق المملكة حرجة من حيث عدم التوازن المتزايد بين موارد المياه واستعمالاتها، ومع استكمال جانب كبير من التجهيزات الأساسية لتوفير المياه تقتضى الحاجة تنظيم وتنسيق كافة الأنظمة فيما يتعلق بالمياه، ولاسيما تنفيذ الرقابة وتنظيم استهلاك المياه وترشيده، وتعد هذه المهمة من مهام الخطة الوطنية للمياه التي ستقوم وزارة الزراعة والمياه بإصدارها وعمل الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

«تعريف» المياه:

كانت الحكومة خلال خطة التنمية الثالثة توفر المياه للاستعمالات الزراعية والصناعية بدون مقابل كما كانت «تعريفة» المياه الخاصة بالاستعمال المنزلي معانة بنسبة كبيرة، إضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بتوفير المياه للبلديات دون مقابل، وفي حين أن انتهاج هذه السياسة قد عاد بالفائدة على كافة مواطني المملكة فإنه يؤدي في الوقت ذاته إلى هدر كبير لهذه الموارد.

علاوة على ذلك، تتلقى بعض القطاعات والمستهلكين حصة غير متناسبة من المنافع، حيث تزيد هذه المنافع بصورة مباشرة مع ازدياد حجم استهلاك المياه،

ونظرًا لكون المياه من الموارد المحدودة فإنه يجب تشجيع المحافظة على هذه الموارد، ويعتبر تطبيق نظام تصاعدي للتعريفة أفضل وسيلة لتحقيق ذلك، إذ تتمشى هذه السياسة مع الأساس الاستراتيجي الثالث لخطة التنمية الرابعة الرامي إلى تخفيض معدلات الإعانة التي تقدمها الدولة، مما قد يساهم في ترشيد الاستهلاك، وبالإمكان حماية المستهلكين ذوي الدخل المحدود عن طريق وضع رسوم منخفضة للحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات، وقد صدر مؤخرًا نظام الرسوم التصاعدية.

إدارة المياه:

ينص الهدف الاستراتيجي الأول لخطة التنمية الرابعة على إمكانية تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق تطوير النظم الإدارية المناسبة بما يتلاءم والاحتياجات الجديدة للمجتمع، وفي هذا الصدد دعت الحاجة إلى إعادة تقويم الإطار التنظيمي لإدارة المياه في المملكة، ففي الوقت الذي تم فيه تأسيس وزارة الزراعة والمياه قبل ثلاثين عامًا كان من المستحيل توقع الزيادة الهائلة التي سيواجهها الطلب على المياه لاسيما في قطاع الزراعة وما نجم عن ذلك من ضغط كبير على الموارد المائية في المملكة، وقد كانت مهمات وزارة الزراعة، والمياه محدودة عندما تولت وزارة الشئون البلدية والقروية مهمة توفير المياه في مراكز النمو، ومع ذلك احتفظت وزارة الزراعة والمياه بمهامها في مجال توفير المياه وإقامة الشبكات، وواصلت توسعة هذه المهمات حيث تمكنت بالتدريج من إحراز مكان الصدارة في إقامة التجهيزات الأساسية للمياه في المملكة، وتعتبر مهمة توزيع مياه الشرب على التجمعات السكنية عن طريق شبكات المياه أقرب إلى طبيعة العمل الذي تؤديه وزارة الشئون البلدية والقروية ولذا تم نقل هذه المهمات كاملة إلى وزارة الشئون البلدية والقروية.

التنمية الإقليمية:

شهدت خطة التنمية الثالثة تقدمًا كبيرًا في توفير موارد المياه بكميات كافية

لسد حاجة معظم سكان المملكة، إلا أن بعض السكان القاطنين في بعض المناطق الريفية والقرى المنعزلة ما زالوا يعانون من نقص المياه، وتهدف الحكومة بتركيزها على التنمية الإقليمية في خطة التنمية الرابعة إلى معالجة هذا التفاوت في تلبية احتياجات السكان الأساسية من المياه، لهذا تم تخصيص 70٪ من اعتمادات خطة التنمية الرابعة لوكالة وزارة الزراعة والمياه لشئون المياه لإنشاء شبكات توزيع مياه الشرب، مع التركيز على المدن الصغيرة والقرى في المناطق الريفية.

استراتيچية تنمية المياه في خطة التنمية الرابعة:

تعطي استراتيچية خطة التنمية الرابعة تركيزًا خاصًّا على الاستخدام السليم لموارد المياه النادرة، وستأتي معظم إمدادات المياه في المستقبل من المخزون الاحتياطي للمياه غير قابل للتجديد، ولذلك أكدت خطة التنمية الرابعة بشكل رئيسي على إدخال إجراءات للمحافظة على المياه وتوفير الإدارة الحازمة لموارد المياه الإقليمية ووضع الأولوية في استعمال المياه بالإضافة إلى تطبيق أنظمة «التعريفة» وإقامة تنسيق وثيق بين خطط التنمية الزراعية وخطط التنمية المائية.

تستند تنمية قطاع المياه إلى الأهداف الرئيسية التالية:

- تلبية احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية للمياه.
- تحديد تنمية كافة موارد المياه إلى مستويات معقولة، والمحافظة عليها طبقًا للاحتياجات البعيدة المدى للمملكة.
- تعزيز استغلال موارد المياه المتاحة من خلال إنشاء السدود لإعادة تغذية الطبقات الحاملة للمياه وتحسين وسائل تجميع ومعالجة واستغلال مياه المجاري.

ولتحقيق الأهداف المذكورة يتم اتباع السياسات التالية:

1- تنسيق وتنمية استغلال موارد المياه وفقًا للخطوط العريضة للخطة الوطنية للمياه.

2- الاحتفاظ بقاعدة من البيانات الدقيقة عن خصائص الطبقات الحاملة للمياه، ومخزون المياه الجوفية، ونوعيه المياه والتغير في مناسيبها، ومعدل هطول الأمطار وتسرب المياه في الأرض، والتبخر استنادًا إلى الدراسات الهيدرولوچية والهيدروجيولوجية.

3- مواصلة تنفيذ مشاريع توفير المياه من الموارد المحلية أو من مصادر مياه بديلة، كمياه البحر المحلاة، في المناطق التي لا تتوافر فيها المياه الجوفية بكميات كافية ونوعية جيدة، مع إعطاء الأولوية القصوى لتلبية احتياجات السكان والاستعمالات المنزلية.

4- إنشاء وحدات إدارية لتطبيق الأنظمة واللوائح وحقوق المستهلكين حسب أولوية استعمال المياه.

5- مراقبة استهلاك المياه ونوعيتها لجميع المستهلكين، وذلك بتركيب عدادات للمياه وإعداد نظام لمعرفة تصاعدية لكافة القطاعات المستهلكة للمياه.

6- تحديد معدلات الضخ في المناطق التي تعاني مصادر المياه فيها من نقص حاد أو من تغيير في نوعية المياه مستمرة في المستقبل، وتطبيق معدلات للضخ في المدى القصير والمتوسط والبعيد بالنسبة لحقول المياه أو أجزاء منها.

7- استخدام الأساليب الفنية التي تساعد على الاقتصاد في استعمال المياه، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة مثل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بوضع مواصفات ومقاييس موحدة لنوعية المياه ومعالجة واستعمال مياه المجاري، ومعدلات الري والأعمال الإنشائية الخاصة بشبكات توزيع المياه، والتهديدات والتوصيلات في المنازل والمصانع والمباني الأخرى.

تنمية موارد المياه:

يشتمل هذا البرنامج على المشاريع التي تقوم بها وزارة الزراعة والمياه لتنمية موارد المياه السطحية للاستعمال المباشر ولزيادة تغذية الطبقات الحاملة للمياه، بالإضافة إلى مشاريع معالجة مياه المجاري، وإنشاء بنك شامل للمعلومات الخاصة بالمياه، ويشمل أيضًا برنامج هيئة مشروع الري والصرف بالإحساء لتجميع وإعادة استعمال مياه الصرف، كما يشمل مشاريع وزارة الزراعة والمياه لتنمية المياه السطحية، بما في ذلك دراسات لأحواض الأودية وإنشاء السدود لتوفير مياه الري ودرء أخطار السيول وزيادة تغذية طبقات المياه الجوفية السطحية، ومازال تطبيق تكنولوچيا معالجة مياه المجاري حديث العهد نسبيًّا في المملكة، لذلك سيسبق أي مشروع رئيسي دراسات للجدوى الفنية والاقتصادية بالإضافة إلى أثرها على البيئة.

وتعتبر مراقبة موارد المياه بشكل دائم من أجل تقويمها وتنميتها من أهم عناصر هذا البرنامج حيث توفر المعلومات الضرورية اللازمة لإدارة هذه الموارد إدارة مثلى.

توفير مياه الشرب:

يتضمن هذا البرنامج الذي تقوم به وزارة الزراعة والمياه تصميم وإنشاء شبكات مياه الشرب والإشراف عليه بما في ذلك حفر الآبار وبموجب المرسوم الملكي رقم (22/م) تاريخ 1391/6/23 هـ ثم انتقال مسئولية إمداد مياه الشرب إلى وزارة الشئون البلدية والقروية بعد أن تستكمل أجهزتها الخاصة التي تستطيع تولي هذه المسئولية، ويركز برنامج توفير المياه على تصميم وإنشاء شبكات المياه في المدن الصغيرة والقرى والمناطق الريفية، كما يتضمن هذا البرنامج إعداد جدول زمني لنقل أنشطة مشاريع توفير مياه الشرب إلى وزارة الشئون البلدية.

التشغيل والصيانة:

يضم قطاع المياه تجهيزات أساسية واسعة ومتنوعة تشتمل على شبكات المياه والمجاري والآبار والسدود وخطوط الأنابيب ومحطات التنقية ومحطات التحلية، ووفقًا لاستراتيجية خطة التنمية الرابعة يعتبر تحسين الأداء في عمليات التشغيل والصيانة شرطًا ضروريًا لتخفيض التكاليف، واستنادًا إلى ذلك تقوم الجهات العاملة في قطاع المياه والمتمثلة في وزارة الزراعة والمياه ووزارة الشئون البلدية والقروية والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وهيئة مشروع الري والصرف بالإحساء بالتركيز على أعمال الصيانة الوقائية لهذه المرافق، ويعتبر التدريب على رأس العمل للقوى البشرية السعودية عنصرًا هامًا في كافة أنشطة الصيانة التي يتم القيام بها في هذا المجال.

ويشارك القطاع الخاص في العديد من الأنشطة المتعلقة بقطاع المياه، ففي مجال تنمية موارد المياه يتولى القطاع الخاص كافة عمليات حفر الآبار وإنشاء السدود وصيانتها ودراسات موارد المياه وأعمال التصميم، كما يتولى القطاع الخاص تنفيذ مشاريع توريد مياه الشرب فضلًا عن أعمال التشغيل والصيانة، وتشمل الفرص المتاحة مستقبلًا للقطاع الخاص الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على المياه كإدخال الأساليب التكنولوجية للاقتصاد في استخدام المياه، وفي إعادة استعمالها.

دولة الكويت

إن الظروف الطبيعية التي تسود كافة أنحاء الدولة تنعكس على إبراز مشكلة المياه، وذلك لعدم وجود مجرى مائي طبيعي داخل حدودها يزودها بالمياه.

ونظرًا لاعتماد البلاد - إلى حد ما - على المياه الجوفية فإن العامل الچيولوچي يعتبر مسئولًا عن قلة المياه، كما أن التكوينات الچيولوچية التي تغطي السطح معظمها رسوبات ذات أصول بحرية، لذلك ترتفع بها نسبة الأملاح، وعلى ذلك فإن غالبية المياه الجوفية الموجودة في دولة الكويت مرتفعة الملوحة، هذا إذا

أضفنا العامل المناخي وارتفاع نسبة البخر الذي يؤدي إلى ضياع جزء كبير من مياه المطر، وحتى كميات المطر التي تتسرب في التربة لا يمكن الانتفاع بها؛ حيث ترتفع نسبة الأملاح بها.

ومع هذا، وعودة إلى الماضي وعندما كان عدد السكان محدودًا للغاية كانت بعض الآبار العذبة المحدودة العدد والإنتاج، والتي كانت تعتمد على مياه الأمطار القليلة التي تصلها، كان هذا القدر كفيلًا بسد حاجة السكان في الماضي، حيث كانت أعداد كبيرة من السكان من البدو الرحل يمارسون نوعًا من الهجرة هنا وهناك للتكيف مع قلة المياه وندرتها، كما كان هناك أعداد كبيرة من السكان تخرج إلى البحر للغوص في أشهر الصيف مما يقلل من معدل استهلاك المياه في هذه المواسم.

وتختلف الآبار اختلافًا كبيرًا فيما بينها من حيث نوع وكمية الإنتاج حسب فصول السنة، إذ إن مياه بعض الآبار تميل للملوحة قرب أواخر الصيف.

هذا، ويوجد موقعان للآبار الواقعة داخل السور الذي يحيط بمدينة الكويت، وتتميز هذه الآبار بقلة مياهها، بالإضافة إلى أنها ذات ملكيات خاصة، أما الآبار التي كانت تزود سكان المدينة بمعظم حاجتهم من المياه العذبة، فتقع خارج حدود سور المدينة، ويتركز معظمها قرب الساحل، وينتشر البعض الآخر في أطراف الصحراء، وهذه معظم مياهها مشوبة بالملوحة وقليلة الإنتاج، وأكبر حقل يدر كمية كبيرة من المياه العذبة هو حقل العبدلي، ولأهميته فإنه يعتبر حكرًا لشركة البترول الكويتية، ويغذي هذا الحقل مدينة الأحمدي ومناطق إنتاج البترول.

بالإضافة إلى المياه الجوفية فإن مياه المطر هى المورد الثاني للحصول على المياه في الكويت، ونظرًا لأن نسبة التساقط تتفاوت من نسبة إلى أخرى، كما أن المطر يتساقط شتاءً فقط، لذلك فإنه من الطبيعي أن يلجأ السكان إلى جمع المياه بكافة السبل التي يمكن جمعها خلال فصل الشتاء، إلا أن هذا القدر

الضئيل الذي يُجْمَعُ لا يكفي إلا لأسابيع معدودة، وأهم وسائل جمع المطر هي (البرك) التي تبنى في كثير من المنازل، وهي عبارة عن خزان أرض مبطن بالأسمنت قد يصل عمقه إلى أربعة أمتار وعرضه أربعة أخرى، وهو يسمح بتخزين كمية من المياه تصل إلى 4000 جالون، ويلاحظ أيضًا أن الكميات التي تجمع تتفاوت من نسبة إلى أخرى حسب كمية المطر وحسب الوسائل المتبعة لجمعه.

وبالإضافة إلى «البرك» ولتجميع أي كمية من مياه الأمطار كانت تقام حواجز رملية في مجرى الوديان الجافة لتمنع وصول مياه المطر إلى البحر وحتى يمكن الاستفادة منها، إلا أنه لوحظ أن كميات كبيرة من المياه التي تتجمع بهذه الطريقة كانت تضيع إما بالبخر لشدة الحرارة أو تتسرب إلى باطن الأرض.

شط العرب

تبعد مياه شط العرب عن دولة الكويت بحوالي 96 كيلومترًا، وهي المياه الوحيدة العذبة المتاحة للكويت، إلا أنها تقع خارج حدودها السياسية.

وقد بدأ نقل مياه شط العرب إلى الكويت عن طريق سفينة واحدة عام 1909، وكانت تحمل عدة براميل خشبية تملؤها من مياه شط العرب، وتبيعها لسكان الكويت، وكانت نتائج تجارة المياه مشجعة لما تدره من أرباح، واتسعت العملية بشكل ملحوظ، خاصة عندما توقفت تجارة صيد اللؤلؤ، فبادر أصحاب السفن باستغلالها في نقل المياه، وكان يقبل عليها الطبقات الفقيرة نظرًا لانخفاض أسعارها عن أسعار المياه المحلية، وقد اشترى حاكم الكويت باخرة كبيرة لنقل المياه.

ونتيجة زيادة السفن التي تنقل المياه تأسست شركة وطنية عام 1939 كان أهم أهدافها نقل وتخزين وتوزيع المياه، وكانت العراق تحصِّل جمارك ورسومًا على السفن التي تحمل المياه إلى الكويت، وقد بلغت كمية المياه التي تسحبها الكويت من مياه شط العرب حوالي 80٪ من احتياجات البلاد.

وكان يوجد بالكويت سوق للماء، وكان ثمنه يتوقف على حسب حالة الطقس السائد في المنطقة، فإذا كانت الرياح عادية فالثمن عادي، وإذا اشتدت الرياح ارتفع ثمن المياه؛ وذلك لأن اشتداد الرياح يعمل على ردم الآبار، كما أن السفن كانت لا تبحر إلا إذا كانت الرياح مواتية.

والغريب في الأمر أن السقاة كانوا يتعرضون لغزوات البدو لسرقة حيواناتهم أو قِرَبِ الماء؛ لذلك أنشئت لهم حصون على طول الطريق المؤدية إلى مراوي المياه لكي يجتمعوا بها إذا ما تعرضوا لمثل هذه الغارات.

الأمطار:

تعتمد كمية الأمطار التي تصيب الكويت على عدد الانخفاضات التي يصل تأثيرها إلى الركن الشمالي الغربي للخليج العربي والتي تسببها العواصف الرعدية الممطرة، وتحدث معظم الأعاصير نتيجة للانخفاضات التي تصيب منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال فصل الشتاء.

والمعدل السنوي للمطر يتراوح بين 100-50 مم، إلا أنه يحدث أن يتجاوز هذا المعدل، وعلى الرغم من صغر مساحة الدولة وعدم وجود اختلافات ملحوظة في درجات الحرارة ومناطق الضغط بين أجزائها المختلفة، فإنه تظهر اختلافات واضحة في كمية المطر بين المحطات وبعضها، فقد تسقط أمطار بسبب عواصف رعدية، وهذه لا تستمر طويلًا، ولكن مطرها يكون على شكل سيول مفاجئة.

ونظرًا لأن السبب الرئيسي في أمطار الكويت يرجع لفعل العواصف الرعدية غير المنتظمة، لذلك كان معدل التساقط أكثر أهمية من كميتها المطلقة، وخلال فصل الشتاء المطير تسود الغيوم التي غالبًا ما تسبب الأمطار في أثناء هبوب الرياح الجنوبية، وغالبًا ما يصاحب رخات المطر تغير في اتجاه الريح.. ويرجع التفاوت في كميات المطر لأسباب أهمها:

1- موقع المنطقة بالنسبة لساحل البحر الذي يعتبر المصدر الرئيسي لمياه الأمطار.

2- مدى مواجهة المنطقة لمصدر السحب المطيرة.

وأمطار الكويت الإعصارية تعتبر ضمن أمطار الصحراء من حيث الكمية، كما أنها أمطار مفاجئة لا تتقيد بنظام معين من حيث كميتها أو فصليتها، وإن كان سقوطها يقتصر على نصف السنة الشتوي، ولا يمكن إغفال أثر مياه الأمطار على مياه الآبار التي توجد قريبة من السطح، ويظهر ذلك على الأثر في تحسين نوعية مياه الآبار عن طريق تقليل نسبة الأملاح المذابة فيها، أما بالنسبة للحياة النباتية فإن قلتها بل ندرتها تجعل مدى مساهمتها في زيادة نسبة البخر ضئيلة جدًّا وتكاد تقتصر على عدد قليل من الأشجار التي تتركز في القرى الساحلية وما يظهر من حشائش في أعقاب سقوط أمطار الشتاء.

هذا ويلاحظ أن كمية المياه التي تضيفها الأمطار المحلية إلى الخزان الجوفي قليلة جدًّا وغير مضمونة، كما أن عامل المسامية ودرجة النفاذية له أثر على كمية المياه التي تزود الخزان الجوفي، وتعتبر طبقة الصخور التي تنتشر في أنحاء واسعة من الكويت ونوعيتها من العوامل التي تمنع تسرب المياه إلى منسوب الخزان الجوفي.

المياه الجوفية:

تنقسم المياه الجوفية في الكويت إلى نوعين هما:

- مياه جوفية صليبية.
- مياه جوفية عذبة.

تتعدد آبار المياه في الكويت وتنتشر في أجزاء مختلفة من الدولة، ولكن على الرغم من ذلك فهي إما أن تكون ذات إنتاجية ضعيفة بحيث لا يمكن التوسع

في استغلال مياهها، وإما أن مياهها ترتفع بها نسبة الملوحة.. وقد جفت الآبار التي كانت تستغل في الماضي وأصبح إنتاجها ضعيفًا لا يعتد به.

وتوجد مياه هذه الآبار قريبة من السطح حيث تتجمع بعض مياه المطر في الرمال التي توجد على أعماق تقل عن عشرين قدمًا، وهذه التجمعات ذات امتداد محدود، وغالبًا ما ترتفع بها نسبة الملوحة نتيجة لتسرب مياه البحر إليها، خاصة في المناطق الساحلية.. ورغم ذلك فإنها تسهم بنسبة محدودة من المياه المستهلكة في ري بعض الزراعات الخاصة، وتقدر كمية إنتاجها بحوالي عشرة ملايين جالون يوميًّا.

غير أن أهم الآبار التي تكون مياهها عبارة عن تجمعات لمياه المطر التي تسقط على مناطق واسعة وتتسرب خلال الصخور الرسوبية مكونة مياهًا جوفية، وقد يرجع وجود مياه جوفية عذبة إلى هطول الأمطار خلال أزمنة تاريخية مضت.

أما الآبار الارتوازية فإنها توجد في حقل الصليبية، ومعظم الحقول التي ترتفع في مياهها نسبة الأجسام الصلبة المذابة، والتي تتدفق مياهها خلال ثلاث طبقات جيرية، ممتدة من هضاب الدمام في المملكة العربية السعودية، وتحتوي تكوينات الدمام على الجزء الأكبر من المياه الجوفية.

وأهم الحقول المنتجة للمياه الصليبية هو حقل الصليبية والشقايا، وقد تم اكتشاف الحقل الأول عام 1941 حيث وجدت المياه بكميات كبيرة، ويقع على بعد 15 كيلومترًا جنوب غرب مدينة الكويت، وقد كان تدفق المياه في هذا الحقل عاملًا مشجعًا على التوسع في استغلال هذه المياه استغلالًا اقتصاديًّا رغم عدم صلاحيتها للاستعمال البشري، لكنها تخفف من زيادة الطلب على المياه العذبة، كما أنها أقل تكلفة منها، بالإضافة إلى أنها تخلط بالمياه العذبة المقطرة بنسبة بين 5:10٪ لكي تكسبها مميزات المياه الطبيعية.

أما حقول المياه العذبة فتتركز في شمال الكويت، وبقية أجزاء الدولة تندر بها

آبار المياه العذبة، بالإضافة إلى أن المنخفضات المنتشرة في أجزاء كثيرة منها تشكل مناطق مختارة للمياه الجوفية، غير أن وجود هذا النوع من المياه الجوفية يختلف من فصل إلى آخر بسبب تأثر نوعية المياه في هذه المنخفضات بكمية المطر التي تسقط خلال فصل الشتاء وطول الأودية التي تنحدر إليها وكمية المياه التي تجلبها.

وأهم المنخفضات التي تشكل حقولًا للمياه العذبة هي منخفضات الروضتين التي تقع على بعد مائة كيلو متر شمال مدينة الكويت، وتبلغ مساحتها خمسين كيلو مترًا مربعًا، وقد تم اكتشاف هذه المنخفضات عام 1960 .. وتعتبر هذه المياه ذات نوعية ممتازة، وتختلف درجة الملوحة في الآبار حسب قربها من مركز الحوض، وكذلك بالنسبة لزيادة العمق، وتتركز المياه العذبة عند وسط الحوض، حيث يصل سمك الطبقات الحاملة للمياه أقصاه، وتقدر كمية المياه التي يحتويها الخزان الطبيعي في الروضتين بحوالي 32 ألف مليون جالون من المياه العذبة ومتوسط تصريف البئر يصل إلى 400 جالون في الدقيقة.

تقطير المياه:

عرفت عملية تقطير مياه البحر منذ القدم، غير أن وسائل العلم الحديث أدت إلى تطويرها وانتشار استخداماتها في كثير من دول العالم.

وتعتبر الكويت من أولى دول العالم التي لجأت إلى استخدام طرق تحلية المياه بعد أن عجزت مواردها الطبيعية عن سد حاجاتها المتعددة والتي تتزايد يومًا بعد يوم، وأصبح البحر هو الذى يمد الكويت باحتياجاتها من المياه بالرغم من ارتفاع تكاليف إنشاء وصيانة وتشغيل معدات التحلية.

وقد لجأت الكويت إلى تحلية مياه البحر عام 1950، وقد ساعدها على ذلك وضعها الاقتصادي الذي مكنها من تحمل التكاليف العالية اللازمة لشراء وتركيب وصيانة معدات التقطير، بالإضافة إلى توافر مصادر الطاقة (الغاز الطبيعي) بأراضيها، كما أن موقعها على الخليج العربي وفر لها مصدرًا دائمًا

للمياه المالحة إلى جانب مياه الآبار التي ترتفع بها نسبة الملوحة.

ونتيجة لكل ما تقدم، وللظروف الطبيعية القاسية من تربة ومناخ وقلة مصادر المياه - أو بمعنى أصح ندرتها - أصبح من المتعذر قيام حياة زراعية، مما دفع السكان إلى الاعتماد على الاستيراد لتوفير حاجتهم الضرورية من غذاء وماء.

نقل مياه شط العرب:

تسعى الحكومة للاتفاق مع حكومة العراق منذ عام 1953 لمد أنابيب مياه من شط العرب حتى الكويت.. وتم فعلًا الاتفاق مع خبراء فنيين لدراسة الموضوع وتقديم توصياتهم، وكان التفكير المبدئي يقضي بشق قناة من شط العرب حتى الكويت، إلا أن الخبراء أوصوا باستعمال الأنابيب بدلًا من شق القناة.

وكان من المفروض أن المشروع سينفذ على ثلاث مراحل متساوية لجلب كمية من المياه تؤمِّن حاجة البلاد من الماء للشرب وللاستعمال المنزلي ولري مساحة واسعة من الأراضي..

وقد وافقت الحكومة العراقية من حيث المبدأ على تزويد الكويت بالمياه، حيث قدرت الكميات التي ستحصل عليها الكويت بحوالي 80 مليون جالون يوميًا، واتخذت الكويت خطوات تنفيذية لتنفيذ المشروع، واتصلت بشركات عالمية لإرسال مندوبين عنها تمهيدًا للتنفيذ، وكان ذلك في ديسمبر 1953.

وفي 17 يوليو 1954 أتم الخبراء الأجانب مسح الأراضي التي يمر فيها المشروع، وقدموا توصياتهم نتيجة لهذه العمليات، وبعد مناقشات ودراسات اتفق على أن يكون الحد الأدنى من المياه المطلوبة هو مائة مليون جالون يوميًا، كما عين الخبراء موقعًا معينًا ليكون نقطة السحب، وقد روعي فيه أن يكون بعيدًا عن الأماكن التي تتسرب إليها المياه المالحة من الخليج العربي.

هذا وكان من المفترض أن تسحب المياه من النهر وتدفع بواسطة مضخات إلى شبكات تحجز الأعشاب والمواد العائمة المختلفة، ومنها يسير الماء بالأنابيب

إلى نقطة ما داخل الأراضي الكويتية، حيث ستنشأ محطات مساعدة لدفع المياه في الأنابيب إلى نقطة لا تبعد كثيرًا عن مدينة الكويت.

على أن ينشأ في المنطقة القريبة من الكويت خزان يتسع لكمية المياه التي تكفي لتأمين حاجة البلاد من شرب وري لمدة تزيد على عام على فرض أن الكمية التي تستهلك يوميًا لا تقل عن 100 مليون جالون - والمياه التي ستستخدم للشرب سوف تعالج، أما التي ستستخدم للري فسيتم توزيعها حسب برنامج يعد في حينه.

ورغم مضي قرابة ثلاثين عامًا على التفكير الجدي في المشروع فإنه لم ينفذ بعد، وبدلًا من ذلك وقَّع العراق مع الكويت اتفاقية لتزويدها بكمية من مياه الاستخدام المنزلي تتراوح بين 350 و700 مليون جالون يوميًّا وذلك من تدفق مياه نهر الفرات بالذات، إلا أنه من المحتمل إنشاء خزان أتاتورك في تركيا على نهر الفرات أخيرًا ربما يحول دون تنفيذ هذه الاتفاقية.

واختصارًا للطريق قامت العراق باحتلال الكويت بالقوة في الثاني من أغسطس عام 1990، ورغم اعتراض العالم أجمع على هذا الضم ووجود قوات عسكرية أمريكية وأوربية وعربية لكي تردع العراق وتعود إلى رشدها وتنسحب من الكويت فإننا نجد العراق تعلن في الثامن عشر من أغسطس أنها سوف تقوم بمد أنابيب المياه إلى الكويت التي أصبحت جزءًا من الأراضي العراقية، وكذلك ستقوم بمد خط للسكك الحديدية يربط بين البصرة والكويت.

قطر

تبلغ مساحة دولة قطر 11600 كيلو متر مربع، وعدد سكانها حوالي نصف مليون نسمة ومعدل سقوط الأمطار بها 65 مم سنويًّا، وهذا الرقم غير ثابت، كما أنه يتغير من مكان إلى مكان، ومن عام إلى عام، وتسقط الأمطار ما بين شهري نوفمبر وإبريل، وكميات المطر في شمال البلاد أكثر من جنوبها.

كان معدل استهلاك المياه في قطر 4 ملايين متر مكعب عام 1964 وارتفع إلى 80 مليون متر مكعب عام 1987م، وكانت قطر أولى الدول التي لجأت إلى استخدام معدات لتحلية مياه البحر في مطلع الخمسينيات «1953م» والذي يعتبر المصدر الرئيسي للمياه 98٪.

وتوجد في قطر 16 بئرًا «مياه جوفية» تنتج حوالي 4500 متر مكعب من المياه يوميًّا وتستخدم في ري الحدائق التي تستهلك 35٪ من كمية المياه التي تستهلكها البلاد.

وتؤكد الدراسات أن هناك مخزونًا من المياه الجوفية في شمال قطر يبلغ حوالي 2500 مليون متر مكعب على عمق يصل إلى 100 متر تحت سطح البحر، ويؤثر في المياه الجوفية قربها من مياه الخليج المالحة، مما يجعلها في بعض الأحيان في حاجة إلى المعالجة، وكلما اتجهنا غربًا قلت نسبة الملوحة في الآبار.

وتؤكد الدراسات أيضًا أن هذا المخزون قد استهلك منه 760 مليون متر مكعب حتى عام 1987؛ ومعنى ذلك أنه إذا ظلت نسبة الاستهلاك على المعدل المتبع حاليًّا فإن المخزون من المياه ينضب قبل 40 عامًا.

ومنذ عام 1976م توسعت الدولة في الزراعة، وبذلك ارتفعت نسبة استهلاك المياه لهذا الغرض إلى 60٪ بدلًا من 35٪.

ومن المصادر الأخرى التي تعتمد عليها قطر في الحصول على المياه معالجة مياه الصرف الصحي، وبالفعل تم إنشاء أول مشروع لهذا الغرض، وينتج 15000 متر مكعب يوميًّا في منطقة العاصمة تستخدم لري الحدائق والأغراض المماثلة، ثم أقيم مشروع آخر في منطقة نجاح ينتج 50000 متر مكعب من المياه المعالجة يوميًّا، ومع ذلك فإن هذه المياه ممنوع استخدامها إلا في ري الأشجار، ويمنع استخدامها في ري المتنزهات والحدائق العامة؛ حفاظًا على صحة المواطنين وإن كانت الزراعة تستخدم جزءًا كبيرًا من هذه المياه، كما أن

هناك اتجاهًا لضخ هذه المياه إلى المناطق الصحراوية في وسط البلاد لإيجاد منطقة للمراعي وتربية الحيوانات.

وتعمل الحكومة القطرية على زيادة إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي لتصبح طاقتها اليومية 120000 متر مكعب للتوسع في الزراعة.

وبذلك تكون الموارد المائية المتاحة لدولة قطر يوميًّا هي:

- 120000 متر مكعب من معالجة مياه الصرف الصحي.
- 348000 متر مكعب من الآبار الجوفية.
- 320000 متر مكعب من محطات تحلية مياه البحر.

والمشكلة الرئيسية التي تواجهها قطر حاليًّا هي ارتفاع نسبة المياه السطحية داخل أراضيها لعدم وجود وسائل للصرف.

جمهورية الصومال

تبلغ مساحة جمهورية الصومال 636,541 كيلومتر مربع وتمتد سواحلها على المحيط الهندي بأكثر من 3600 كيلو متر تبدأ من باب المندب حتى رأس كامبوني جنوبًا.

وتختلف التضاريس في الصومال بشكل واضح، ففي حين نجد سهلًا مندرجًا في الجنوب نجد الشمال تحتله سلسلة جبال «جولس» التي يبلغ معدل ارتفاعها خمسة آلاف قدم تمتد موازية لخليج عدن، وهذه السلسلة تعتبر امتدادًا لشرقي مرتفعات إقليم هرر، كما أنه في أقصى الشمال الغربي للصومال ذراع من أذرع وادي الخندق الإفريقي الكبير والذي يمتد من بحيرة نيانزا بجمهورية مالاوي جنوبًا إلى البحر الميت بفلسطين شمالًا.

ويجري في جنوب الصومال نهرا جوبا وشبيلي اللذان ينبعان من مرتفعات هرر،

أما المناطق الساحلية، خاصة في الجنوب، فهناك كثبان رملية كثيرة، إلا أن غزارة الأمطار تساعد على وجود الأحراش والمراعي.

وفي وادي نوجال الذي يقع في شرق إقليم هاود وشمال إقليم مودج ينبع نهران موسميان لتصريف مياه الأمطار التي تسقط على إقليم نوجال وهما نهرا «دارو» و«نوجال» اللذان يصبان مياههما في المحيط.. وتكثر في هذا الإقليم المياه المالحة التي تصلح للحيوانات وإن كانت غير صالحة للشرب الآدمي.

والأرض الصالحة للزراعة في الصومال تبلغ مساحتها عشرين مليونًا من الأفدنة خصبة وسهلة التمهيد.

أما مصادر المياه فهي المشكلة، حيث إن الأمطار في الصومال قليلة بصفة عامة، ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى كون معظم تربة البلاد مكونة غالبًا من الجير والكلس، فإن في البلاد وديانًا تشق خلالها مياه الأمطار الموسمية طريقها وتكوِّن لها مجاري تصبح جافة في معظم شهور السنة، وذلك باستثناء المجاري التي تمدها الينابيع بالمياه التي توفر للمواشي مراعي خصبة خاصة بعد سقوط الأمطار.

وهناك العديد من الينابيع الرئيسية الدائمة، بالإضافة إلى الآبار الكثيرة التي يستخدمها مربو الماشية لسقي مواشيهم في مختلف أنحاء البلاد.

ويوجد بالصومال عدة جوفيات طبيعية تحتفظ بمياه الأمطار مدة من الزمن بعد انتهاء موسم الأمطار وتعمل كخزانات طبيعية.

ويقوم الأهالي بحفر برك صناعية في باطن الأرض وتغطى بالأسمنت لتخزين المياه، وغالبًا ما يمتلك الأفراد هذه الخزانات.

وهناك بعض البرك العامة التي أقامتها الدولة على نفقتها لتقديم المياه لسكان المناطق الفقيرة.

ويوجد بالإقليم الجنوبي نهران كبيران يوجد بهما الماء طوال العام وإن كان منسوب المياه فيهما يختلف باختلاف الفصول؛ وهما نهر جوبا ونهر شبيلي، والأول له ثلاثة فروع والثاني له فرعان.

وتبذل الحكومة جهدها في سبيل تنمية الموارد المائية ومدها للمدن والريف. وسنت قانونًا خاصًّا بالمياه في عام 1973م، وبموجبه يحق لكل فرد الاستفادة للأغراض المنزلية وغيرها من المصادر العامة على شرط ألا يستهلك مياهًا أكثر من اللازم، وألا يسبب أضرارًا لمصادر المياه وألا يغير من مصدر الماء الطبيعي.

وفي حالة حدوث قحط أو جفاف فمن حق الدولة إعلان الطوارئ داخل المنطقة وأن تتحكم في توزيع المياه واستعمالاتها.

ولا يحق لأي فرد أن يحفر بئرًا أو يبني بركة في أي مكان قبل الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة.. ولا يطبق هذا الحظر على سكان البادية.

والهدف الرئيسي من إصدار هذا القانون هو تنظيم احتياجات السكان الرحل من الماء مع احتياجاتهم للمراعي الصالحة في نفس الوقت، وحتى لا يكون هناك تجمعات في أماكن معينة وتكون نتيجة التجمع وبالًا على أصحابها في بعض الأحيان، إما بسبب وباء مفاجئ أو جفاف غير منتظر يروح ضحيته جزء كبير من الثروة القومية للبلاد.

ولكى نأخذ فكرة عن كمية المياه المتاحة في الصومال فإن المساحة المزروعة حاليًّا لا تتجاوز مليوني فدان تزرع على الوجه التالى:

60 ألف فدان تزرع عن طريق الري الطبيعي «مياه الأنهار».

60 ألف فدان تزرع عن طريق الآبار وإقامة السدود أو رفع المياه.

880 ألف فدان تزرع عن طريق الأمطار.

ولما كانت غالبية الأراضي المزروعة تعتمد على الأمطار لذلك فإننا نرى أن

المحصول الناتج يختلف من عام إلى عام طبقًا لكمية الأمطار التي تسقط على البلاد.

وقد يعطينا التوسع التالي للسكان صورة واضحة عن كمية المياه التي تمتلكها الصومال سواءً أرضًا أو جوًّا.

- رعاة رحل 70٪ من مجموع السكان.

- سكان المدن 15٪ من مجموع السكان.

- العاملون بالزراعة 14٪ من مجموع السكان.

- صيد الأسماك 1٪ من مجموع السكان.

الباب السادس

المغرب العربي ...

ليبيا

الحل الليبي والحل السعودي:

إن أي بحث حول أزمات المياه في الشرق الأوسط يكون كاملًا ما لم نستعرض الوضع القائم في الدول العربية ذات الطبيعة الصحراوية والتي تعاني بسبب مناخها من نقص شديد في مصادر المياه، سواء تلك المخصصة للزراعة أو للصناعة أو الاستخدامات المنزلية، وصراع هذه الدول ليس مع دول أخرى، بل هو صراع مع الطبيعة والمشاريع المطروحة في هذا المجال وهى مشاريع طموحة قد تشكل حلولًا يقتدى بها من قبل الدول ذات الضوء المماثل، ونستعرض هنا حلين هما: الحل الليبي والحل السعودي.

يعتبر مشروع النهر الصناعي أو النهر العظيم حسب التسمية الليبية أول مشروع من نوعه في الشرق الأوسط، وقد تعاقدت ليبيا لتنفيذه مع شركة «دونج آه» الكورية الجنوبية، وهو يقضي بمد خطوط أنابيب طولها 4200 كيلو متر وقطرها أربعة أمتار لنقل المياه من منطقة الكفرة في الصحراء الجنوبية إلى الأراضي الزراعية والسكنية على ساحل المتوسط شمالًا، وتصل تكلفة هذا المشروع إلى 25 مليار دولار.

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر منتج للمياه المقطرة - أو المحلاة - في العالم، وقد وصلت قدرة مصانع التقطير السعودية عام 1985 إلى 500 مليون جالون يوميًّا، وتتكون شبكة التقطير السعودية من 2500 كيلو متر.

وتنطلق أهم هذه الأنابيب من مصانع التقطير في الجبيل باتجاه الرياض، وتمد هذه الأنابيب مدينة جدة بكمية 350 ألف متر مكعب يوميًّا تشكل 91٪ من حاجتها للماء، أما مصانع التقطير في الخبر والجبيل أيضًا فتقوم بتغذية القطاع الشرقي.

وقد بلغت الحصة المخصصة لتطوير مشاريع تقطير المياه المالحة في الخطة الخمسية 1985-1980 أكثر من خمسين في المائة من مجموع الميزانية المخصصة لهذه الخطة.

في موازاة هذه المشاريع نفذت وزارة الزراعة والمياه السعودية مشروعات تهدف إلى تنمية الآبار وإنشاء مصانع لإعادة تأهيل المياه غير النقية. كما بدأت بتنفيذ برنامج لدراسة تطورات المصادر المائية الجوفية وإعادة ملء الخزانات الجوفية. وقد حفرت لهذه الغاية 500 بئر في المناطق الشمالية وضعت فيها أجهزة إلكترونية للقياس والتحليل.

لكن المملكة العربية السعودية تواجه مشكلة من نوع آخر وهي اتساع مساحتها، وتوزع سكانها في مناطق بعيدة عن بعضها، الأمر الذي يضطر السلطات إلى إنشاء شبكة طويلة من الأنابيب لنقل المياه إلى مكان وجود السكان.

ويعبر بعض الخبراء عن مخاوف ذات طابع أمني بصدد الاعتماد الكبير على محطات تحلية المياه وأنابيب التوصيل، مفادها أن كثرة الاعتماد على هذه المحطات يعطيها أهمية كبيرة في حياة البلاد بحيث يمكن تعرضها للتخريب، ومن الصعب حماية شبكات أنابيب بهذا الاتساع والتعقيد.

ليبيا والنهر العظيم:

في قلب الصحراء الليبية وعلى امتداد آلاف الكيلو مترات يجري العمل على قدم وساق في مشروع النهر الصناعي العظيم أكبر مشروع في العالم للاستفادة من المياه الجوفية. وفي مايو 1991م ستنتهي المرحلة الأولى من المشروع ليتم تغذية منطقة بنغازي وخليج سرت بالمياه العذبة اللازمة للزراعة. وفي عام 1997م ينتهي العمل من المشروع في 4 مراحل أخرى، وبذلك تتوافر لليبيا المياه لعشرات السنين.

بداية التفكير في المشروع:

لقد تولدت فكرة المشروع في أواخر الستينيات عندما كانت إحدى شركات النفط تبحث عن النفط في منطقة صحراوية جنوب شرق ليبيا فإذا بها - وبعد استمرار الحفر لأعماق طويلة - تكتشف وجود بحيرة مائية ضخمة بدلًا من النفط، وعلى ضوء ذلك بدأت الدراسات من عدة شركات عالمية متخصصة واستمرت لعدة سنوات للتأكد من حجم هذه المياه ليس في المنطقة وحدها؛ بل في مناطق أخرى اشتركت فيها 13 هيئة أجنبية متخصصة من جامعات ومعاهد ومراكز بحوث، بما فيها معاهد مصرية، وبعد أن أصبحت الصورة واضحة تمامًا تقرر البدء في تنفيذ المشروع وفعلًا تم وضع حجر الأساس للمشروع في عام 1984.

ويهدف المشروع إلى نقل كميات المياه الهائلة المدفونة في باطن الأرض الصحراوية جنوب شرق وغرب ليبيا في مناطق السرير وتازريو وجبل الحساونه وجنوبه حيث لا تتوافر الأرض الصالحة للزراعة إلى المناطق الساحلية حيث تتوافر التربة الخصبة والتجمعات السكانية ولا تتوافر كميات المياه اللازمة للزراعة والشرب. وتحقيقًا لهذا الهدف تم تجزئة المشروع إلى خمس مراحل هى:

المرحلة الأولى: تبدأ بمد خط أنابيب من منطقة السرير إلى سرت وخط أنابيب

من تازريو إلى بنغازي وتوفر هذه المرحلة مليوني متر مكعب من المياه يوميًّا.

المرحلة الثانية: مد خط أنابيب من جبل الحساونه إلى سهل الجفارة قرب طرابلس.

المرحلة الثالثة: زيادة 1,81 مليون متر مكعب من المياه عبر خط أنابيب من الكفرة إلى نقطة بين تازريو والسرير.

المرحلة الرابعة: مد خط أنابيب من منطقة أجدابيا إلى طبرق.

المرحلة الخامسة: مد خط أنابيب من سرت إلى طرابلس.

ولأن فكرة المشروع ببساطة قائمة على نقل المياه من الأحواض المائية الجوفية عبر أنابيب خرسانية تمتد في الصحراء، فقد تم بناء مصنعين كبيرين لإنتاج هذه الأنابيب، أحدهما في السرير والآخر في البريقة يقومان بإنتاج ما يقرب من ربع مليون أنبوب بانتهاء المشروع، والأنبوب الواحد قطره 4 أمتار، وطوله 7 أمتار ومجهز بطريقة فنية متقدمة لضمان التحمل وعدم التسرب أو الانفجار.

ويتكون حقل السرير من 150 بئرًا، وحقل آبار من 120 بئرًا، وتصل الطاقة الإنتاجية لمجموعة هذه الحقول إلى مليوني متر مكعب من المياه الجوفية يوميًّا. ويبلغ طول مسافة نقل المياه من تازريو إلى أجدابيا القريبة من بنغازي 667 كيلو مترًا، ومن السرير إلى أجدابيا 381 كيلو مترًا ومن أجدابيا إلى بنغازي 150 كيلو مترًا، ومن أجدابيا إلى سرت 399 كيلو مترًا.

ويقدر الخبراء أن هناك خمسين عامًا أو أكثر من احتياطي المياه العذبة الموجودة في طبقة المياه الجوفية للصحراء الليبية؛ ولذلك صممت الأنابيب ليكون عمرها أكثر من خمسين عامًا، كما تم تجهيز مصنعي السرير والبريقة لتوفير احتياجات ليبيا من هذه الأنابيب لمدة عشرين سنة إضافية غير السنوات الخمس التي تنتج فيها الأنابيب المطلوبة للمشروع الأساسي.

وتتجمع المياه في الشمال في خزانات، وبالنسبة للمرحلة الأولى يقع الخزان الرئيسي في أجدابيا، وقد أنشئ على أساس أن يستوعب 4,4 مليون متر مكعب، وهو دائري الشكل بقطر طوله 923,2 متر، أما الخزان الثاني فهو في بنغازي ويتسع لـ 4,7 مليون متر مكعب من المياه، أما خزان سرت فهو يتسع لـ 6,8 مليون متر مكعب من المياه، وقد تقرر أن تبقى الخزانات مكشوفة بعدما تبين أن ذلك يحقق وفرة في المشروع «عملية التبخر لن تزيد على 6٪).

حوض المياه وحقوق الآخرين:

والواقع أن هذه الأحواض هي في الحقيقة عبارة عن بحيرة مائية ضخمة تشترك فيها مصر وليبيا والسودان وتشاد، ولكن استغلال ليبيا لها لن يؤثر مطلقًا على حقوق الآخرين، لأن كميات المياه من الضخامة بحيث تصل أحجامها إلى أرقام فلكية وحوض الكفرة وحده يقدر بـ 21 ألف كيلو متر مكعب، ولو استغلت ليبيا 10٪ فقط منه لسد ذلك حاجاتها من المياه لمدة كبيرة. إن إحدى الشركات وهى تبحث عن النفط مؤخرًا استمرت في الحفر إلى عمق 3 آلاف متر والمياه مستمرة، وقد تم إعداد دراسات كافية للإجابة عن تساؤلات حول هذا المخزون الجوفي الذي يتم تزويده من جهات أخرى من الجنوب أو الشرق، وعندما تم التأكد من هذا الحجم الضخم أصبحت هذه الدراسات غير ذات جدوى حتى ولو كان المخزون يتم تزويده من جهات أخرى، أيضًا فإن المياه الموجودة في منطقة تازريو والتي في منطقة السرير كلتاهما تبعدان مئات الكيلو مترات عن أي حدود، بينما أقصى نقطة يمكن أن تتأثر من مركز حقل المياه هي على مسافة 30 كيلو مترًا.

وقد بلغت تكاليف المرحلة الأولى حوالي 4 مليارات دولار وتقدر التكاليف الإجمالية لعملية نقل المياه فقط بالمشروع عند انتهائه بحوالي 14 مليار دولار، وهناك تساؤل حول الجدوى الاقتصادية من هذا المشروع الضخم وغير المسبوق، ويرى المسئولون في ليبيا أن هذا هو أرخص مصدر للمياه يمكن أن

تحصل عليه ليبيا، وأنه أرخص من تكلفة المياه التي تزود بها مدينة طرابلس أو بنغازي بحوالي الثلث، بل أرخص بحوالي عشرة أمثال من تكلفة تحلية مياه البحر، فتكلفة المتر المكعب من تحلية مياه البحر ما بين 70 قرشًا إلى دينار.

بينما تكلفة المياه عن طريق النهر الأعظم تتراوح ما بين 10-7 قروش للمتر المكعب، أي عُشر تكلفة تحلية المياه بالبحر تقريبًا.

إلى جانب المبررات الاقتصادية حسب تأكيدات المسئولين الليبيين فإن هناك اعتبارات أخرى تجعل المشروع بالغ الحيوية بالنسبة لليبيا من حيث الأهمية البالغة لمسألة المياه في العالم العربي.

وقد حذر الرئيس الليبي معمر القذافي أمام مؤتمر الشعب العام في دورته السادسة عشرة من المحاولات الرامية إلى السيطرة على المياه العربية لخنق شرايين الحياة في العالم العربي، وكشف عن معلومات خطيرة تقوم بها مراكز متخصصة إسرائيلية وأمريكية تتعلق بالأوضاع الحالية للمياه في المنطقة العربية ومستقبل هذه الثروة الهامة، وناشد الدول العربية جمعاء أن تنتبه إلى كل ما جرى من محاولات عدائية مستترة للسيطرة على المياه، كما تسعى ليبيا من وراء المشروع إلى تحقيق الهدف الرئيسي الذي تعمل من أجله خطط التنمية في السنوات الأخيرة، وهو البحث عن بدائل للنفط، فعلى الرغم من أن ليبيا دولة نفطية وأحد أعضاء الأوبك البارزين، فإنها تسعى إلى تنويع مصادر الدخل، والزراعة هى أول المجالات التي بدأت تتأهب لها لتحقيق هذا الغرض. وحيث إن هناك مساحات شاسعة من آلاف الأفدنة من التربة الصالحة للزراعة في المناطق الشمالية بدءًا من طبرق في الشرق حتى الحدود في تونس مع عدم توفير المياه فيها، فقد كان من الضروري البحث عن مصدر كبير ودائم للمياه، ومن هنا تأتي أهمية مشروع النهر الصناعي بالنسبة للنهوض بالزراعة، ومع النهوض بالزراعة سيتم توطين عدة ملايين ليس من الليبيين وحدهم، بل من كل العرب أيضًا، وتصبح الفرصة متاحة لهم للتملك والاستثمار الزراعي في مناطق خصبة تتوافر فيها المياه والميكنة الزراعية الحديثة.

المغرب العربي

سبق أن عرضنا للموقف المائي في ليبيا، أما بالنسبة لبقية دول المغرب العربي فنجد أن الوضع يتشابه إلى حد كبير في كل من تونس والجزائر والمغرب، حيث إن الاعتماد الرئيسي لهذه الدول على الأمطار التي تتجمع وتكون نهيرات في بعض الأحيان تقوم عليها بعض الزراعات المطرية، أما بقية الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة زراعة الفواكه «الحمضيات والكروم»، فإنها تعتمد - إلى حد كبير - على الأمطار.. وقد تكون تونس نموذجًا لهذه الدول وسنتحدث عنها في الصفحات التالية:

أما عن موريتانيا فإن وضعها المائي يكاد يكون من أسوأ الأوضاع حيث إن كمية الأمطار التي تصل إليها ضئيلة جدًّا وتسقط على الساحل الغربي للبلاد، وهو ما يهيئ الأرض الزراعية لزراعة بعض المحاصيل، وفي مناطق أخرى ينمو العشب الذي ترعاه الماشية، وخاصة الجِمال، وتعتبر موريتانيا من أكثر الدول العربية تعرضًا للتصحر، كما أنها لا تستفيد إلا بنسبة ضئيلة جدًّا من المياه الجوفية نظرًا لقربها من الساحل الأطلنطي، وعلى ذلك فإن معظم الآبار ذات ملوحة عالية لا تصلح للزراعة أو حتى للاستخدام الحيواني.

تونس

تعاني تونس من نقص في الموارد المائية وإن كانت تعتمد على المطر - إلى حد كبير- إلا أننا نلاحظ أن كميات المطر التي تصيب البلاد تتغير بصورة كبيرة ما بين سنة وأخرى، وكثيرًا ما تتعاقب سنوات الجفاف بحيث تتأثر الزراعة والمراعي.. تتأثر جودة المياه الجوفية وتتميز بنسبة عالية من الملوحة، ولكن متوسط الملوحة يبلغ عادة 2,5 جرام في اللتر، كما أن المياه السطحية لا تخلو أيضًا من الشوائب العالقة، حيث تحمل معها عناصر صلبة ناتجة عن تآكل شديد للأراضي،وهو ما يجعل الدولة تلجأ إلى اختبارات تكنولوجية لإصلاح التربة

تكلفها الكثير.

وتستخدم الزراعة 80٪ من كميات المياه المتاحة للدولة، والباقي يستخدم في الصناعة والاستخدامات المنزلية.. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه في تونس في عام 1980 مقدار 720م2 في السنة؛ أى أقل من خط الفقر العادي بالنسبة للفرد من المياه، والمتعارف عليه عالميًّا وقدره ألف متر مكعب في السنة، وسوف تنخفض نسبة نصيب الفرد من المياه إلى 440م3 عام 2000، وهو ما سوف يؤثر جذريًّا على مستقبل البلاد.

وتنقسم تونس مائيًّا إلى ثلاث مناطق رئيسية: الشمال والوسط والجنوب، وتقوم الدولة بوضع خطة لكل منها منفصلة عن الأخرى.

والشمال يعتمد في مياهه على تلك التي تأتي من الأحواض المنحدرة لأنهار مدرجرا وأشكول وزوارا وبعض الطبقات الجوفية وهي أنهار شبه موسمية.

أما في وسط تونس فهناك بعض الأنهار التي تجري طول العام مثل أنهار قصرين وفيريانا وسبيبا، وتستخدم مياه هذه الأنهار للري فقط، ولكن الموارد الرئيسية أساسها المياه الجوفية، حيث توجد مستودعات ضخمة على عمق مائتي متر وبعض الآبار هناك مياهها قابلة للتجديد ويستخدم 85٪ من المياه الجوفية في الزراعة أيضًا، ويلاحظ أن هناك استهلاكًا مفرطًا للمياه خاصة في سهول قيروان وسيدي بوزيد مما يهدد بعض هذه الآبار بالنضوب.

أما جنوب البلاد فيعتمد أساسًا على المياه الجوفية حيث تأتي من خزانين أولهما الخزان القاري المقحم، وهو على عمق ما بين 10 إلى 17 مترًا، والمجمع الطرفي وهو على عمق ما بين 80 مترًا و500 متر، وبعض آبار هذين الخزانين قابلة للتجديد، إلا أن الاستهلاك المفرط والتوسع في حفر الآبار وكثرتها أدى إلى فقدان بعضها لارتوازيتها وتعرض البعض الآخر للجفاف.

وبوجه عام فإن الحكومة التونسية في مجال المياه تعمل على إنشاء السدود

والتوسع فيها في كل مكان يمكن أن يحفظ بعض المياه، فنجد مثلًا أنها في عام 1988 قامت بإنشاء 29 سدًّا تستطيع تخزين 11/6/50 مليون م، وتعمل الحكومة على زيادة عدد هذه السدود بحيث تصل الكمية التي يمكن تخزينها في نهاية عام 1990 إلى 16 مليون متر مكعب.

وقد أدى عدم كفاية المياه الموجودة بالبلاد إلى عدم إمكان زراعة المساحات القابلة للزراعة في البلاد الزراعية، ويقتصر استهلاك ماء الرى بالنسبة لهذه المساحة على 60٪ من الكميات المتاحة لهذه المنطقة، وتعمل الحكومة على أن تصل المساحة المزروعة إلى 310000 هكتار في عام 2000 منها 60000 هكتار ستروى بماء منقى.

وتعمل الحكومة كل ما في وسعها لزيادة كميات المياه التي تحصل عليها من الخزانات الجوفية بحيث تزيد ما لديها من مياه بنسبة 80٪ عام 2000.

هذا، ويلاحظ أن تكاليف الحصول على المياه بالنسبة للزراعة تمثل نسبة عالية لا مثيل لها في أي بلد آخر، فقد بلغت جملة الاستثمار المائي في تونس ما بين عام 1972-1962م نسبة 27٪ من الاستثمارات الزراعية ارتفعت إلى 37٪ في الفترة من 1981-1972م ثم ارتفعت إلى 39٪ في العقد الأخير، ويلاحظ أن تونس تستعمل بعض المياه المالحة في الأراضي المطلة على البحر الأبيض في بعض الزراعات، وهو ما أثر على ملوحة التربة، وبالتالي على خصوبة الأرض، كما أن الاستغلال المفرط للموارد الجوفية سوف يسبب ضررًا لمناطق معينة مثل كاب بون وقيروان وسيدي بوزيد.

ويلاحظ أيضًا أن أسلوب الزراعة نفسه وعدم التحديث فيه يؤدي إلى استهلاك كميات أكبر من المياه لا لزوم لها، كما هو الحال في مصر، كما أن اختلاف أسلوب الري ما بين مزرعة وأخرى في نفس المنطقة يؤدي إلى إهدار كميات ضخمة من المياه الجوفية.. وهناك بعض الخيارات أمام تونس لزيادة مياهها، فمثلًا: تونس تمتد شواطئها على البحر الأبيض المتوسط بطول 1200 كيلو متر

فيمكنها استخدام المياه المحلاة إلا أنها وسيلة باهظة التكاليف.

كما أنه يمكنها حفر الآبار واستخدامها بطريقة علمية وتقنين المياه والحصول عليها، وعمومًا مشكلة المياه في تونس تماثل تمامًا مشكلة المياه في باقي بلدان شمال إفريقيا، ولعل مجلس التعاون المغربي يبحث لها عن حلول.

دعاء من القلب

أعتقد أن ما سبق عرضه في الصفحات السابقة قد قدم لنا صورة واضحة عن واقع المياه في العالم العربي حاليًّا وعن وضعها في المستقبل.

ولما كانت المياه هبة من عند الله - سبحانه وتعالى - يمنحها للبشر بالقدر الذي يستحقونه، إذن فليس هناك مجال إلا للعمل على عدم التفريط فيما بين أيدينا من ثروة حيوية، وأن ندعو الله دائمًا أن يجنب الأمة العربية والعالم مخاطر الحرارة والجفاف وما ينجم عنهما من شرور ومخاطر، وأن يزيح عن قادته الأطماع ويساعدهم على أن ينظروا إلى الأمة العربية كوحدة واحدة لا تتجزأ.

وليس أمامنا لكي نحافظ على ثرواتنا وحياتنا - سواء في مصر أو في بقية بقاع العالم العربي - سوى أمرين اثنين لا ثالث لهما:

الأول: أن تكون هناك علاقات قوية في كافة المجالات بين دول المنطقة الواحدة سواء تلك التي ينبع منها النهر أو التي يصب فيها.

ثانيًا: أن نحافظ على قطرة المياه ونعتبرها هدفًا نتمسك بالمحافظة عليه وحمايته، بحيث لا يذهب إلا فيما ينفع البشر، ولا يذهب إلى البحر دون مقابل، فلا تبذير في المياه التي توجه للزراعة، ولا إسراف في المياه المستخدمة في الصناعة.

ومهما كان من تقدم للتكنولوجيا فإنها قد تحافظ على الموجود من مصادر المياه، ولكنها لن تنافس الطبيعة وسوف تكون خيرة مثل ما يهطل من السماء

دون حساب ودون ثمن.

والله أسأل أن يجنب بلادنا خط القحط والجفاف، وأن يغمر آبارنا الجوفية بالمياه، وأن يزيد فى محصول نهر النيل، وأن يهدي الجميع إلى ما فيه خير بلادهم.

المراجع

الكتب

- التقرير الاستراتيجي العربي 1988م.
- المياه في الكويت «فاطمة حسين يوسف العبد الرازق».
- النيل والمستقبل «عبدالتواب عبد الحي».
- النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان.
- منجزات خطة التنمية «المملكة العربية السعودية - وزارة التخطيط».

المجلات:

- مجلة السياسة الدولية.
- مجلة الاقتصادي.

مقالات للسادة الكتاب:

- طلال طعمة.
- د. جلال عبد الله معوض.
- السيد حسن العزازي.
- عبد العاطي محمد.

- د. مغاوري دياب.
- د. إبراهيم زكي قناوي.
- د. محمود طلعت الغنيمي.
- محمد علي المداح.
- د. حسن عبد ربه.
- يوسف أبو نجم.
- د. عبد الهادي راضي.
- أحمد حسن النجار.
- د. نعمان جمعة.
- د. محمد أبو مندور.

(1) أي ابن كثير.

(2) كتاب «الأحكام السلطانية» لواضعه العلَّامة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المتوفى سنة 450هـ، ويتضمن هذا الكتاب عشرين بابًا في الأحكام السلطانية والولايات الدينية، منها باب خاص وهو الباب الخامس عشر في: «إحياء الموات واستخراج المياه».

(3) صحيفة التايمز في 5/1/1987.

(4) 3/1/1985.

(5)

(6)

(7) مجلة المصور 6 سبتمبر 1985م.

الفهرس


دار نهضة مصر
للنشر